التعليلُ النحويُّ

عند ابن إيازٍ (ت681هـ)

حسين صالح عبيد ناصر

مراجعة

الدكتور محسن حسين الخفاجي

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ
إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

التعليلُ النحويُّ

عند ابن إيازٍ (ت681هـ)

مَكْتَبَةُ
لِسَانِ العَرَبِ
رابط بديل
lisanerab.com
أ. علاء الدين شوقى
www.lisanarb.com

التعليلُ النحويُّ

عند ابن إيازٍ (ت681هـ)

حسين صالح عبيد ناصر

مراجعة

الدكتور محسن حسين الخفاجي

الطبعة الأولى

2016م - 1437هـ

دار الرضوان للنشر والتوزيع - عمان

للنشر والتوزيع

رقم التصنيف: 415

التعليل النحوي عند ابن إياز(ت681هـ)

حسين صالح ناصر

الواصفات: قواعد اللغة العربية / اللغة العربية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2015/7/3302)

ردمك ISBN 978-9957-76-453-1

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – الأردن – العبدلي – شارع الملك حسين

قرب وزارة المالية – مجمع الرضوان التجاري – رقم 118

هاتف 4611169 6 962+ هاتف 4616436 6 962+ فاكس 4616435 6 962+

ص.ب 926141 عمان 11190 الأردن

E-mail: info@daralredwan.com

www.redwanpublisher.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced. Stored in a retrieval system. Or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

الإهداء

إلى شهداء العراق جميعًا

تحية إكبارٍ وإجلال

إلى أبويَّ وأسرتي الذين شاركوني العناء خطوةً بخطوةٍ ...

وإلى ابنتي مارية وميمونة اللتين أمدتاني بالأمل والإصرار

حباً وإكراماً ووفاءً

أهدي باكورة الجهد فتقبلوا مني القليل بكثيرٍ من الكرم.

حسين

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	15
التمهيد	19
أوَّلاً : ابن إياز وكتابه	19
ابن إياز	19
كتاب المحصول في شرح الفصول	25
ثانياً : في التعليل النحويِّ	31
الفصل الأوَّل	
ابن إياز في المحصول في شرح الفصول والتعليل النحويُّ	
المبحث الأوَّل : دوافع التعليل في كتاب المحصول	51
أثر الفكر الإسلامي المعلل	51
الغرض التعليميُّ	52
شرح حكم نحويٍّ وتوضيحه	53
الخلاف النحويُّ والترجيح	55
بيان العوامل ومعالجة مسائلها	57
مناقشة الحدود النحوية	59
تعليل المصطلحات النحوية	60
شرح تعليلات ابن معطي وتعليلها	62
تعقب كلام المصنف	63
المبحث الثاني : سمات التعليل النحويِّ عند ابن إياز	65
تنوع طرائق الإدلاء بالعلة	65
التصريح بمصادر علله غالباً	67
تنوع العلل عنده	69
كثرة التعليل عنده وشموله	70
تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة	72

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

شرح العلة وتوضيحها	73
الاستطراد بذكر أكثر من علة لأكثر من حكم في موضعٍ واحدٍ	74
تعليله بالعلل البسيطة والمركبة	75
تفرده ببعض التعليلات	76
تأثره بالمنطق والفلسفة والعلوم العقلية الإسلامية	77
المبحث الثالث : أنواع العلل عند ابن إيازٍ	80
أ- علل البناء	80
علة الشبه الوضعيِّ للحرف	81
علة الشبه المعنويِّ للحرف	82
علة الشبه للحرف في الافتقار	82
علة الوقوع موقع الفعل	82
علة مشابهة الاسم ما وقعٍ موقع الاسم	82
علة إضافة الاسم إلى مبنيٍ	83
علة انقطاع الاسم عن الإضافة	83
علة لزوم الإضافة إلى الجمل	83
علة الخروج عن النظائر	84
علة الاستغناءعن الإعراب	84
علة الشبه للمضمر	84
علة الحمل	84
ب- العلل الأخرى	85
علة الإتباع	85
علة الاتساع	85
علة الإجحاف	86
علة الاحتراز	86
علة الاحتياط	86
علة الاختصار	87

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علة الاختصاص	87
علة الاستثقال	87
علة الاستخفاف	88
علة الاستغناء	89
علة الإشعار	89
علة التقاء الساكنين	89
علة الانحطاط	90
علة انعدام النظير	90
علة الأولى	91
علة تصرُّف	91
علة التعويض	92
علة التغليب	92
علة التنبيه	93
علة جبر الوهن	93
علة الحمل على اللفظ	93
علة الحمل على المعنى	94
علة الحمل على النظير	94
علة الحمل على النقيض	95
علة الرتبة	95
علة الرد إلى الأصل	96
علة الشبه	96
علة الضرورة الشعرية	97
علة طول الكلام	98
علة فائدة أو دلالة	98
علة الفرق	99
علة القبح	99

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علة القرب 99
علة القوة 100
علة كثرة الاستعمال 100
علة الكراهة 101
علة لبس 101
علة المبالغة 102
علة المخالفة 102
علة المشاكلة 103
علة معادلة 103
مناسبة أو مجانسة 103
علة المنافاة أو التدافع أو المناقضة 104
علة النيابة 104

الفصل الثاني

التعليل النحويُّ في المعرب والمبنيِّ من الأسماء

المبحث الأوَّل : التعليل النحويُّ في المعرب من الأسماء 127
توطئة : الإعراب والبناء لغة واصطلاحاً 127
أوَّلاً : المثنى : 127
علة امتناع التثنية في الأفعال والحروف 129
علة حمل المنصوب على المجرور في المثنى 129
علة اختصاص المثنى بالألف في حالة الرفع، واختصاص المجموع جمع سلامة بالواو 132
ثانياً : جمع المذكر السالم : 135
علة فتح النون في جمع المذكر السالم 135
ثالثاً : جمع المؤنث السالم : 138
علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة 141
رابعاً : جمع التكسير : 141

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علة إعراب جمع التكسير بالحركات	141
خامساً : ما لا ينصرف :	144
علة حمل الجرِّ على النصب في ما لا ينصرف	144
المبحث الثاني : التعليل النحويُّ في المبني من الأسماء	149
أوَّلاً : الضمائر :	149
علة بناء الضمائر	149
علة المجيء بضمير الفصل	152
ثانياً : الأسماء الموصولة :	155
علة بناء الأسماء الموصولة	155
علة لزوم كون صلة الموصول جملة خبرية	157
علة عدم جواز تقدم الصلة على الموصول	160
ثالثاً : الكنايات :	162
علة بناء (كم)	162
رابعاً : الظروف :	164
علة بناء حيث	164
علة بناء الغايات	166
خامساً : أسماء الأفعال:	170
علة كون أسماء الأفعال أسماءً	170
الفصل الثالث	
التعليل النحويُّ في المبني والمعرب من الأفعال	
المبحث الأوَّل : التعليل النحويُّ في المبني من الأفعال :	191
الفعل الماضي :	191
1-علة بناء الفعل الماضي على حركة، وعلة تخصيص الفتح	191
2-علة بناء الماضي المتصل بضمائر الرفع المتحركة على السكون	194
المبحث الثاني : التعليل النحويُّ في المعرب من الأفعال :	196
أوَّلاً : إعراب الفعل المضارع :	196

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

1- علة إعراب الفعل المضارع 196
2- علة عدم جرِّ الأفعال 203
ثانياً : رفع الفعل المضارع : 207
علة رفع الفعل المضارع 207
ثالثاً : نصب الفعل المضارع : 210
1-علة كون (أنْ) أصل حروف النصب 210
2- علة إلغاء (إذن) إذا توسطت 213
3- علة لزوم إضمار (أنْ) مع لام الجحود 216
رابعاً : جزم الفعل المضارع : 219
1-علة كون (إنْ) أمّ باب الجزاء 219
2- علة حذف حرف العلة من الفعل المعتل الآخر عندالجزم 222
خامساً : الأفعال الخمسة : 224
1- علة جعل النون علامة الإعراب في الأفعال الخمسة 224
2- علة اختصاص الرفع بثبوت النون 227
3- علة حذف النون في النصب في الأفعال الخمسة 229

الفصل الرابع

التعليل النحويُّ في المرفوعات والنواسخ

المبحث الأوَّل : التعليل النحويُّ في المرفوعات : 249
أوَّلاً : الفاعل : 249
1- علة لزوم تأخر الفاعل عن الفعل 249
2-علة لزوم تقديم الفاعل على المفعول عند انعدام القرينة، أو كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل 252
3- علة لزوم تأخير الفاعل عن المفعول به إذا اتصل بضمير يرجع إلى المفعول 254
ثانياً : نائب الفاعل : 257
علة عدم قيام الظرف مقام الفاعل إلا إذا كان مختصاً ومتمكناً 257

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثالثاً : المبتدأ والخبر : 260
1- علة أنَّ الأصل في المبتدأ التعريف، وفي الخبر التنكير 260
2- علة عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث 262
3- علة لزوم حذف الخبر بعد لولا 265
المبحث الثاني : التعليل النحويُّ في النواسخ : 266
أولاً : الأفعال الناسخة : 269
1- علة الاصطلاح على (كان وأخواتها) بالناقصة 269
2- علة رفع اسم كان ونصب خبرها 271
3- علة جواز تقديم خبر (كان وأخواتها) على اسمها 274
ثانياً : ما شبِّه بليس : 276
علة بطلان عمل (ما) الحجازية عند تقدم خبرها 276
ثالثاً : أفعال المقاربة : 278
علة فعلية (عسى) وعلة جمودها 278
رابعاً : الحروف الناسخة : 281
1- علة عمل إنَّ وأخواتها 281
2- علة لزوم اللام في (إنَّ) المخففة المكسورة الهمزة 287
خامساً : ما شبِّه بـ(إنَّ) 286
علة عمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ 286

الفصل الخامس

التعليل النحويُّ في المنصوبات والتوابع ومواضيع أخر

المبحث الأوَّل : التعليل النحويُّ في المنصوبات : 309
أوَّلاً : الحال : 309
علة اشتراط التنكير في الحال 309
ثانياً : التمييز : 313
1- علة اشتراط كون التمييز نكرةً 313
2- علة منع تقديم التمييز على عامله وإنْ كان فعلاً منصرفاً 315
ثالثاً : المستثنى : 318

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علة لزوم نصب المستثنى المنقطع على المذهب الحجازيِّ	318
رابعاً : النداء :	320
1- علة كون (يا) أمَّ باب النداء	320
2- علة نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة	322
خامساً : الاستغاثة والندبة :	325
1- علة عدم جواز حذف حرف الاستغاثة ولا الندبة	325
2- علة اختصاص الألف بالزيادة في آخر المندوب	326
سادساً : الترخيم :	328
علة عدم ترخيم الثلاثي من الأسماء	328
المبحث الثاني : التعليل النحويُّ في التوابع ومواضيع أخر :	331
أوَّلاً : التوابع :	336
أ- النعت :	331
علة اشتراط النحاة في النعت أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق	331
ب- التوكيد :	332
علة وجوب توكيد المضمر المتصل المرفوع بمضمر قبل توكيده بالنفس والعين	332
ج- العطف :	334
علة أنَّ الواو أصل حروف العطف	334
ثانياً : مواضيع أخر :	335
أ- المشتقات :	335
علة عمل اسم الفاعل المحلى بالألف واللام مطلقاً	335
ب- حروف الجرِّ	338
علة عمل حروف الجرِّ، وعلة عملها الجرَّ دون غيره	338
الخاتمة	354
ثبت المصادر والمراجع	359

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المقدمة

الحمد لله كما هو أهله حمداً كما يستحقه وكما يليق بجلال وجهه، والصلاة والسلام على مصطفاه من بريته أبي القاسم محمد النبيِّ العربيِّ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أمَّا بعد

فقد لفت كتاب (المحصول في شرح الفصول) لابن إيازٍ البغداديِّ نظري منذ صدوره عام 2010م، وقد نبَّهني أستاذي الأستاذ الدكتور رحيم جبر الحسناويُّ على أنَّ الرجل من كبار النحويين الذين اهتموا بالتعليل حتى قال فيه أبو حيَّان (أبو تعاليل)، وفعلاً وجدت أنَّ ظاهرة التعليل أبرز ما في كتاب المحصول وصادفت رغبة في نفسي لسببين : الأوَّل أنَّ التعليل هو رديف الحكم النحويِّ ومبرره، فدراسته تمثل للكاتب استزادة من المعرفة النحوية إذ التعليل لا يقتصر على باب نحويٍّ دون غيره. والثاني اعتقادي أنَّ أي دراسةٍ نحوية لتراث شخصية علميَّة لا بدَّ من أن تبدأ بأبرز الظواهر في ذلك التراث، وأبرز ظاهرة في كتاب المحصول هي ظاهرة التعليل النحويِّ.

وبعد انعام النظر في مسائل التعليل في الكتاب قسمت هذه المسائل على قسمين: مسائل اتخذتها أمثلة موضحة على منهج ابن إيازٍ في التعليل النحويِّ وهي المسائل التي تضمنها الفصل الأوَّل من البحث. ومسائل تضمنتها الفصول الأربعة الأخيرة، وهي التي درستها دراسة مستفيضة من خلال موازنة تعاليل ابن إياز بتعاليل النحاة متقدمين ومتأخرين وباحثين محدثين، وتقييم تعاليل ابن إيازٍ وموقفه منها، علماً أنِّي قد راعيت في هذه المسائل أن يكون لابن إيازٍ رأيٌ واضح فيها، فلا يكتفي بسرد آراء النحاة أو وجوه العلل دون تبني بعضها أو ردِّها أو الاحتجاج لها كما في مواضع

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كثيرة من الكتاب، وأن تتنوع هذه المسائل بحيث تعكس خصائص التعليل وسماته عنده؛ لئلا تكون المسائل تَكراراً لعلل محددة دون غيرها.

وقد نهجت في معالجة كلِّ مسألة أن أعرض المسألة ثم أعرض تعليل ابن إيازٍ ثمَّ أعرض ما تيسر لي الوقوف عليه من تعليلات النحاة متقدمين ومتأخرين ثمَّ مناقشة رأي ابن إيازٍ وتقييمه في ضوء هذه الآراء ثمَّ عرض لرأي المحدثين، إن كان لهم في المسألة رأي، ثمَّ عرض ما في المسألة من خلافٍ نحويٍّ إذا كان له ارتباط بمناقشة تعليلها عند النحاة ثم الخلوص برأي الكاتب في ما طرحه النحاة وابن إياز متبعاً المنهج الوصفي التفسيري.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على خمسة فصول وتمهيد وخاتمة، أمَّا التمهيد فقد تناولت فيه ثلاث قضايا، الأولى ترجمة موجزة لابن إيازٍ البغداديِّ، تبين حياته وأشياخه، وتلاميذه، وآثاره، وآراء العلماء فيه، والثانية قيمة كتاب المحصول العلمية وأثره في النحاة الذين تلوا ابن إيازٍ، والثالثة نبذة موجزة عن التعليل النحويِّ، وفائدته، ومراحل تطوره، والكتب التي أُلفت في العلل والتعليل، ثمَّ رأي نحاة العربية والباحثين المحدثين في العلة والتعليل.

أمَّا الفصل الأوَّل فحاولت فيه توضيح التعليل عند ابن إيازٍ من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأوَّل درستُ فيه دوافع ابن إيازٍ واهتمامه بالتعليل والعلل، والمبحث الثاني تناولت فيه أهمَّ سمات التعليل عند ابن إيازٍ وخصائصه، والمبحث الثالث تناولت فيه أنواع العلل الواردة عند ابن إيازٍ في إطار نقطتين : الأولى علل البناء، تناولت فيها علل بناء الاسم، والثانية تناولت فيها عللاً أخرى لا تتعلق بالبناء فقط بل ترافق كلَّ أبواب النحو مع محاولة إيجاد وصفٍ مناسبٍ لكلِّ علة من هذه العلل، وذكر نماذج لها من تعليلات ابن إيازٍ في المحصول مع الإحالة على مواضع اعتلاله بها حيث وجدت في الكتاب.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وأمَّا الفصل الثاني فتناولت فيه التعليل النحويِّ في المعرب والمبنيِّ من الأسماء، وقسمته على مبحثين الأوَّل تناولت فيه التعليل النحويَّ في المعرب من الأسماء؛ لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، وصدرته بتوطئةٍ عن الإعراب والبناء في اللغة والاصطلاح، والثاني تناولت فيه التعليل النحويَّ في المبنيِّ من الأسماء، وما ذكرته في هذا المبحث ليس تكراراً لما ذكرته في المبحث الثالث من الفصل الأوَّل، بل هو تطبيق عملي لما علله ابن إيازٍ بهذه العلل من مسائل.

وأمَّا الفصل الثالث فتناولت فيه التعليل النحويَّ في المبنيِّ والمعرب من الأفعال، وقسمته على مبحثين الأوَّل تناولت فيه التعليل النحويَّ في المبنيِّ من الأفعال؛ لأنَّ البناء هـــو الأصل في الأفعال، والثاني تناولت فيه التعليل النحويَّ في المعرب من الأفعال.

وأمَّا الفصل الرابع فتناولت فيه التعليل النحويَّ في المرفوعات والنواسخ، وقد قسمته على مبحثين الأوَّل تناولت فيه التعليل في المرفوعات، والثاني تناولت فيه التعليل النحويَّ في النواسخ.

وأمَّا الفصل الخامس فتناولت فيه التعليل النحويَّ في المنصوبات والتوابع ومواضيع أُخر، وقد قسمته على مبحثين الأوَّل تناولت فيه التعليل النحويَّ في المنصوبات، والثاني تناولت فيه التعليل النحويَّ في التوابع ومواضيع أخر. ثم ختمت البحث بخاتمة أجملت فيها أهم النتائج التي أثمر عنها البحث، وثبتٍ بالمصادر والمراجع المطبوعة والمخطوطة والرسائل الجامعية والبحوث التي أعتمدت في كتابة البحث.

وقد اعترض طريق الكاتب صعوباتٌ أهمها عدم وجود دراسات تتناول ابن إيازٍ في كتابه المحصول في شرح الفصول في العراق؛ لحداثة وقت صدور الكتاب، وكذلك عدم توافر بعض المصادر القديمة التي اعتمد عليها ابن إيازٍ مصادر لتعليله،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وكذلك صعوبات في منهج ابن إيازٍ إذ قد يتناول المسألة الواحدة أجزاءً في أكثر من موضعٍ واحدٍ مما يتطلب مراجعة الكتاب جميعاً عند معالجة كلِّ مسألة من المسائل.

ودراسة موضوع في التعليل تتطلب الرجوع إلى أكثر مصادر النحو واللغة والتراجم وعلى رأسها كتب المتقدمين ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرِّد، والأصول في النحو لابن السراج، وكتب المتأخرين كالغرة في شرح اللمع لابن الدهان، وشرح المفصل لابن يعيش، والمنهاج في شرح جمل الزجاجيِّ للإمام يحيى بن حمزة العلويِّ، وكذلك الكتب المختصة بالتعليل النحويِّ كعلل النحو للوراق، وأسرار العربية للأنباريِّ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبريِّ، وترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل، وكذلك كتب اللغة كالعين للخليل، وجمهرة اللغة لابن دريد، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ولسان العرب لابن منظور، وغيرها، وكذلك تطلب البحث الرجوع إلى مؤلفات المحدثين المتعلقة بالتعليل، أو المتعلقة بتاريخ الفكر النحويِّ، أو المتعلقة بمواضيع من النحو محددة، وكذلك رسائل الماجستير، وأطاريح الدكتوراه مما هو مثبتٌ في ثبت المصادر والمراجع.

وفي الآخر أقول ما قالت العرب : "هَذا جَنايَ وخيارُهُ فيهِ"[1]، فقد بذلت الوسع، وهي خطوة المبتدئ، فما في البحث من إحسان فبتوفيق الله وبجهد الأستاذ المشرف وبتوجيه من أرشدني ووجهني، وما فيه من كبواتٍ وزللٍ فمن نفسي، وحسبي أنِّي حاولت، والحمد لله ربِّ العالمين.

المؤلف

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تمهيد

أوَّلاً : ابن إيازٍ وكتابه المحصول في شرح الفصول :

1- **ابن إيازٍ**[2] :

- اسمه ولقبه :

العلَّامة جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إيازٍ بن عبد الله البغداديُّ النحويُّ، قال عنه عبد الباقي اليمانيُّ[3](ت749ه) : " إمامٌ متأخرٌ في العربية... وكان ذا خطٍ حسنٍ، ثقةً فيما يكتب، متصدراً لإقراء العربيَّة بالمستنصريَّة ببغداد"[4]، وقال الفيروزآباديُّ(ت817ه) في اسمه هو : " الحسين بن أبان"[5]، ولعلَّه تصحيف؛ إذ إنَّ أكثر من ترجم له أو ذكره كنَّاه بابن إيازٍ، ونقل الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم[6] أنَّ ابن مكتوم(749ه) قد ترجم له، وهذه الترجمة موجودة في مقدمة نسخة خطيَّة، في معهد البحوث العلمية بجامعة أُمِّ القرى تحت رقم (1210نحو)، قال فيها إنَّه يقال ابن إيازٍ وإياسٍ، وهو علم أعجمي[7]، قد استعمل حاجي خليفة (ت1067ه) الاسمين كليهما[8].

- مولده ونشأته :

لم يذكر لنا مترجموه معلومات عن مولده ولا عن نشأته لا زماناً ولا مكاناً سوى أنَّه من أهل بغداد، ولا عن وضع عائلته أو ذويه من الناحية العلمية والمادية إلا ما ذكره الشرف الدمياطيُّ (ت705ه) من أنَّه رآه شَابًّا فِي زِيِّ أولاد الأجناد، يقرأ النَّحو على سعد بن أحمد البيانيِّ[9].

- أقوال العلماء فيه :

كلُّ من ترجم لابن إيازٍ أثنى عليه ثناءً حسناً، يدل على ذلك إطلاقهم عليه ألقاباً تدلُّ على إجلالهم له وعلوِّ كعبه في علوم العربية، أعني اللغة والصرف والنحو،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد تقدم قول عبد الباقي اليمانيِّ فيه، وقال فيه الذهبيُّ(ت748ه) : "العلامة النحويُّ، جمال الدِّين، شيخ العربيَّة بالمستنصريَّة ببغداد. لَهُ مصنَّفات فِي النَّحو... وكان إمامًا في النَّحو والتّصريف"[10]، وبمثل هذه النعوت نعته الصفديُّ (ت764ه)[11].

وقال الفيروزآباديُّ : "إمامٌ متأخر... وكان ذا حفظ حسن، ثقة فيما يكتب ويقول"[12]، ووصفه ابن تغري بردي(ت874ه) بأنَّه "من أعيان العلماء"[13]،وأكثروا من وصفه بالعلَّامة[14]، ونقل السَّيوطيُّ(ت911ه) عن تقي الدين بن رافع[15](ت774ه) أنَّه "كان أوحد زمانه في النحو والتصريف...وكان دمث الأخلاق"[16]، كما وصفه أبو حيَّان(ت745ه) بقوله: "ابن إيازٍ أبو تعاليل"[17] أي يحسن إيجاد العلل[18]، إلى غير ذلك من أقوال.

- شيوخه :

أخذ ابن إيازٍ العلم عن مجموعة من المشايخ والأساتيذ ذكر مترجموه منهم :

- سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الجذاميُّ الأندلسيُّ البيَّانيُّ النحويُّ المالكيُّ، نقل السيوطيُّ عن الشرف الدمياطيُّ أنَّه رآه ببغداد يُقرئ، وممن قرأ عليه ابن إيازٍ، وكان الدمياطيُّ في بغداد في سنة (650ه)[19]. وقال اليمانيُّ : "أخذ العربية[أي ابن إيازٍ] عن الأستاذ أبي عثمان سعد بن أحمد بن أحمد الجذاميِّ البيانيِّ نزيل بغداد"[20]، وقد نقل ابن إيازٍ عنه في (المحصول) مراتٍ عدة، وذكر أنَّه شرح الجزولية[21] وسمَّاه سعد الدين المغربيَّ"[22]، وكذلك نقل عنه كثيراً في قواعد المطارحة وشرح التعريف[23]. وذكر حاجي خليفة أنَّ وفاته بعد سنة (645ه)[24].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- محمَّد بن الحسين القاضي تاج الدين الأرمويُّ الشَّافعيُّ، مدرِّس الشرقيَّة ببغداد، كان قد صحب فخر الدين الرّازيَّ، وبرع في العقليَّات، له الحاصل من المحصول وهو مختصر المحصول للفخر الرازيِّ، توفي سنة (656ه) عن نيفٍ وثمانين سنة[25]. ذكر ابن تغري بردي والسيوطيُّ أنَّ ابن إيازٍ قرأ على تاج الدين الأرمويِّ[26].
- الشيخ رضيُّ الدين إبراهيم بن جعفر الإربليُّ، وهو من علماء القرن السابع الهجريِّ له المنهاج الجليُّ في شرح القانون الجزوليِّ[27]، وقد نقل عنه ابن إيازٍ في المحصول كثيراً وعبَّر عنه بشيخنا[28].
- عبد اللَّطيف بن محمَّد بن عليٍّ بن حمزة بن فارس الحرَّانِيُّ أبو طالب بن أبي الفرج التَّاجر الجوهريُّ المعروف بابن القبيطيِّ، من رواة السنن والأحاديث، توفي سنة (641ه) ببغداد[29]، وقد تلمذ له ابن إيازٍ في الحديث وسمع منه جزءً ولم يحدث به[30].
- أبو الندى معدُّ بن نصر الله بن رجب، المعروف بابن الصيقل الجزريُّ، أديب من أهل الموصل، توفي سنة (701ه)[31]، سمع عليه ابن إيازٍ مقاماته المسماة بالمقامات الزينية، وما في أوَّلها من المقدمة والخطبة والديباجة، وما في آخرها من الاعتذار برواق المستنصرية[32].

- تلاميذه :

ومن تلاميذ ابن إيازٍ مجموعة من النحاة والمتأدبين منهم :

- •- فخر الدين أبو بكر بن علي بن أبي بكر بن خليل السَّلغَريُّ الأمير الكاتب، نشأ ببغداد وبها تأدب، قرأ النحو والأدب على جمال الدين حسين ابن إيازٍ[33].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- •- جمـــال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر المعـــروف بالعلامة الحليِّ، أحـــد كـــــبار العلماء، توفي سنة (726ه)[34]، أخذ عن ابن إيازٍ وذكر ذلك في إجازته لبني زهرة بقـوله : "ومن ذلك جميع ما صنفه الشيخ السعيد جمال الدين حسين بن إياز النحويُّ – ره – وجميع ما قرأه ورواه وأجيز له روايته عني عنه، وهذا الشيخ كان أعلم أهل زمانه بالنحو والتصريف، له تصانيف حسنة في الأدب"[35].
- قطب الدين الروميُّ الإيازيُّ سنجـــر بن عـــبد الله، اشتراه بدر الـدين إيازٌ، واشتغل مع مـولاه جمال الدين
- الحسين ابن إيازٍ، وكان شيخاً عالماً بالنحو والأدب، مات سنة (695ه)[36].
- عبد الرزاق بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الصابونيِّ، الشيخ الإمام المحدث المؤرخ الأخباريُّ الفيلسوف، المعروف بابن الفوطيِّ، ولد سنة (642ه)، وتوفي سنة (723ه)، ترجم لابن إيازٍ وعبَّر عنه بشيخنا[37].
- عبد العزيز بن زيد بن جمعَة الموصليُّ النَّحويُّ، المشهور بالقوَّاس، قرأ النحو على ابن إيازٍ في المستنصرية[38]، يقول ابن الفوطيُّ : "قدم بغداد واستوطنها وكان يعمل صنعة القسيِّ، ثم اشتغل وحصَّل على كبر سنِّه، وتأدب وقرأ النحو على شيخنا جمال الدين أبي محمد حسين بن إيازٍ[39]، توفي سنة (696ه)[40].
- السيد عبد الكريم بن أحمد بن طاووس الحليُّ المتوفى سنة (693ه) أخذ عن ابن إياز[41].
- مجد الدين أبو الميامن عبد الوهاب بن جلال الدين يوسف بن إيازٍ بن عبد الله البغداديُّ ابن أخيه لجمال الدين حسين ابن إيازٍ، قال ابن الفوطيُّ : "سمع عمَّه شيخنا جمال الدين حسين النحويُّ"[42].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- تاج الدين بن قطب الدين علي بن سنجر أبي اليمن البغداديِّ ابن السبَّاك، المتوفَّى سنة (750ه)، قرأ الأدب على ابن إيازٍ[43].
- أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم[44].
- يعقوب بن يوسف بن قاسم بن الحصين بن عوض الأنصاريُّ الخزرجيُّ العبَّاديُّ أبو يوسف المالكيُّ النَّحويُّ نجم الدين، قـــرأ على بدر الدين بن مالك التسهيل لأبيه، وعلى ابن إيازٍ والفخـــــر ابن مقلة الإربليِّ النحوِيِّ. ودرَّس بالمستنصرية[45].

- مؤلفاته :

لابن إيازٍ مجموعة من المؤلفات، بعضها وصل إلينا وبعضها لم يصل، أو لم يمسح عنه غبار الخزائن بعد، وهذه المؤلفات :

1. آداب الملوك[46].
2. الإسعاف بتتمة الإنصاف، أو المسائل الخلافية، أو مسائل الخلاف، أو الخلاف، وهو استدراك على الأنباريِّ (ت577ه) لمسائل خلافية لم يذكرها في الإنصاف، وغالب الظنِّ أنَّها إشارات لكتابٍ واحدٍ، وقد أحال عليه بهذه الأسماء في كتبه الواصلة إلينا[47]، وهو مفقودٌ[48].
3. شرح التعريف بضروريِّ التصريف، وهو شرح لكتاب الضروريِّ في التصريف لابن مالك[49] (ت672ه)، وقد حققه أحمد دولة محمد الأمين بعنوان (إيجاز التعريف في علم التصريف) كرسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أمِّ القرى في مكة المكرمة عام (1990م)، ثم حققه الأستاذ هلال ناجي والدكتور هادي نهر وصدر عن دار الفكر بعمَّان عام (2002م).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

4. قواعد المطارحة في النحو، أو القواعد في النحو، أو المطارحة[50]، وقد اتبع فيه ابن إيازٍ منهجاً لم يسبق إليه، وقد حقق هذا الكتاب الدكتور ياسين أبو الهيجاء وآخران،صدر من دار الأمل في إربد عام (2011م)، وحققه أيضاً الدكتور عبد الله عمر الحاج إبراهيم وصدر من مكتبة العبيكان في السعودية عام 1432ه.
5. كلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي، ذكره صلاح الدين الصفديُّ[51].
6. مآخذ المتبع، وهي تعليق على كتاب المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبريِّ(ت616ه)، وقد أشار إليه في المحصول مراتٍ[52]، وسمَّاه حاجي خليفة (المأخذ المتبع)[53] وهو مفقود.
7. المحصول في شرح الفصول، وهو شرح للفصول الخمسون لابن معطي الزواويِّ(ت628ه)[54]، وهو الكتاب مظنة البحث، وقد حقق هذا الكتاب محمد صفوت محمد علي وقدمه أطروحة دكتوراه إلى جامعة الأزهر كلية اللغة العربية، وحققه أيضًا الدكتور شريف عبد الكريم النجار أستاذ النحو والصرف في جامعة أم القرى وصدر عن دار عمَّار الأردنية سنة (2009م).

- وفاته :

ذكر الدكتور النجار محقق الكتاب أنَّ كتب التراجم قد أجمعت على أنَّ وفاته كانت سنة (681ه)، وليس كذلك بل ذكر عبد الباقي اليمانيُّ ومجد الدين الفيروزآباديُّ أنَّ وفاته كانت سنة (674ه)[55]، والصحيح أنَّها سنة (681ه) على قول معظم من ترجم له، بدليلين : الأوَّل : أنَّ تلميذه ابن الفوطيِّ قد حدد تاريخ وفاته بهذه السنة وهي واضحة على الرغم مما أصاب كلامه من سقطٍ وتحريف[56]، والثاني : ذكر بعض الباحثين أنَّ ابن إيازٍ أتمَّ نسخ الجزء الثاني من كتاب الأبحاث الجلية في شرح الجزولية[57] بخط يده سنة (677ه). وقد حدَّد السيوطيُّ وفاته ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجَّة سنة (681ه)[58].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2- كتاب المحصول في شرح الفصول وقيمته العلمية :

تابع ابن إيازٍ ابن معطٍ في منهجه الذي بنى عليه كتابه المحصول، ولم يخرج عمَّا رسمه في كتابه (الفصول الخمسون)، والحقُّ أنَّ ابن معطٍ بنى كتابه على منهجٍ جديد إذ هو أوَّل من استحدثه[59]، وهذا المنهج يقوم على تقسيم رؤوس المسائل إلى أبوابٍ خمسةٍ، وتقسيم كلِّ باب منها إلى عشرة فصول، فتحصل من ذلك خمسون فصلاً هي مجموع الكتاب، وربَّما أحوجه تفصيل المسائل إلى تقسيم هذه الفصول إلى أضرب، ليسهل على المتعلم الإلمام بهذه المسائل.

وقد أخلص أربعة من أبوابه للنحو، وجعل الخامس منها فصولاً متفرقة تشمل العدد وأحكامه، وألفاظ الكناية، وفصولاً أخرى في أبواب الصرف، وفصلاً في الإدغام وضرائر الشعر.

ومن ناحية المنهج لم يضف ابن إيازٍ شيئاً، بل تابع كلام ابن معطٍ في مواضعه شرحاً وتفصيلاً، واستشهاداً وتمثيلاً، وتعليلاً، إلا ما زاده على صورة تنبيهاتٍ تمثل استدراكات على ابن معطٍ وإلفاتات إلى جوانب قد يكون أخلَّ بها أو أهملها نتيجةً لالتزامه مسلك الاختصار.

وشرح ابن إيازٍ ذو قيمة علمية كبيرة، يقول الأستاذ محمود محمد الطناحيُّ محقق الفصول الخمسون : "وقد كشف ابن إيازٍ عن علم جمٍّ واطلاع واسع في شرحه هذا، وقد أفدت كثيراً من علمه واطلاعه في حواشيٍّ على تحقيق الفصول"[60]، ولإثبات هذه الحقيقة سأجمل أهم الخصائص أو المظاهر التي تتمثل بها قيمة هذا الكتاب على شكل نقاطٍ محددة مختصرة، وهي :

أ- إنَّه أقدم شرحٍ على فصول ابن معطٍ وصل إلينا وأعمُّها نفعاً، إنْ لم يثبت أنَّ أبا عبد الله محمد بن أحمد بن هشام اللخميِّ (توفي نحو570ه)، وأبا جعفر محمد بن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علي المازندرانيِّ (ت588ه)، قد شرحا الكتاب[61]، وهو مستبعد؛ لأنَّ ابن معطٍ قد أتمَّ الدرة الألفية سنة (595ه)[62]، أي في الواحد والثلاثين من عمره؛ لأنَّه ولد سنة (564ه)، والغالب أنَّه ألَّف (الفصول الخمسون) بعدها، فمتى تسنى لهذين العلمين شرحه؟، والذي يغلب على الظنِّ أنَّهما شرحا فصول ابن الدهان(ت569ه) وهو أيضاً مختصر في النحو فتوهم من ترجم لهما أنَّه كتاب ابن معطٍ، فإن لم يصح ذلك فيكون ابن إيازٍ أوَّل شارح له. وقد شرح الكتاب مجموعة من العلماء ذكر منهم حاجي خليفة أحمد بن محمد الأندلسيَّ(ت689ه)، والقاضي شهاب الدين محمد بن أحمد الخوييَّ الشافعيَّ(ت693ه)، ونسخة من شرحه بدار الكتب المصرية برقم (1253نحو)، وبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن بلال الكركيَّ، الشافعيَّ(ت853ه)، وصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة(ت745ه)[63]، ولم يصل إلينا من هذه الشروح إلا شرح ابن إيازٍ وشرح القاضي شهاب الدين الخوييِّ، فمأتى أهمية هذا الشرح أنَّه كان باكورة الحركة العلمية التي دارت حول كتاب الفصول الخمسون؛ إذ إنَّ تأثير شرح ابن إيازٍ كان أكثر في النحاة التالين له، كما سيتضح من فِقْرة تأثير هذا الشرح في علماء الخلف.

ب- يعدُّ شرح ابن إيازٍ مصدراً مهماً لتحقيق نص كتاب الفصول الخمسون، فقد اعتمد ابن إيازٍ على نسخٍ عدةٍ من الكتاب، وقد أفاد محقق الفصول من هذا الشرح إذ عدَّ هذا الشرح نسخة اعتمدها في تحقيق الكتاب[64]، ولعلَّ نظرة إلى حواشي كتاب الفصول تكشف عن الأثر الذي تركه ابن إيازٍ في تحليل المادة العلمية للفصول وكشف الغموض المحيط بنصه، وقد استدرك كثيراً من النقص والسهو فيه، فلا تكاد تجد صفحة منه تخلو من إفادةٍ لابن إيازٍ فيها.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ت- الكتاب مصدرٌ مهم لتوثيق المسائل الخلافية بين المدرستين، أو المسائل الخلافية بين العلماء وإنْ كانوا من مدرسة واحدة، وقد تقدم ذكر كتابٍ لابن إياز استدرك فيه على أبي البركات الأنباريِّ مسائل فاتته في الإنصاف سمَّاه (الإسعاف)، وقد أشار إلى مجموعة من هذه المسائل ذكر تفاصيل بعضها، وأجمل في بعضها محيلاً على الكتاب المذكور(65).

وهو لم يقتصر في نقله المسائل الخلافية على التي أغفلها الأنباريُّ، بل تعرض لأغلب المسائل النحوية الخلافية ناقلاً آراء النحاة واحتجاجاتهم فيها.

ث- الكتاب وثيقةٌ مهمة في توثيق آراء العلماء النحويين الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم النحوية على مدى ستة قرون، إذ إنَّه أكثر من النقل عن هؤلاء، وكان حريصاً على ذكر مصادره التي ينقل عنها إمَّا بنسبتها مباشرة إليهم، أو بذكر الكتاب الذي ينقل عنه، وهذه ظاهرة نألفها بصورة مطردة في هذا الشرح، فقد ذكر سبعين كتاباً، وأكثر من ثمانين نحوياً، ومع ذلك فقد لا يذكر مصدره أحياناً اعتماداً على شهرة الرأي في النسبة إلى صاحبه، وقد ينقل عن شيوخه أنَّهم حدثوه مشافهة في حلقات الدرس كما نقل عن شيخيه سعد الدين المغربيِّ(66)، ورضيِّ الدين إبراهيم بن جعفر الإربليِّ(67).

كما يوقفنا هذا الشرح الجليل على جملة من كتب ابن إيازٍ نفسه مما أتت عليها الأيام، بما يعين على تأكيد مكانة هذا العالم الفذِّ، وطول باعه في عالم الدرس اللغويِّ، ويثبت آثاره ونتاجه من خلال ما بين أيدينا منها، أو من خلال ما نعدم وجوده اليوم(68).

ج- لم يكتفِ ابن إيازٍ بسرد المسائل النحوية، وبيان موقف النحويين منها اختلافاً واتفاقاً، بل يحرص على أن يكون له رأيٌ واضحٌ من خلال الترجيح والنقض

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وعرض الوجوه الممكنة في المسألة الواحدة وتعديلها وتصحيحها على أسس علميَّة ما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ح- استعمل ابن إيازٍ أسلوب التنبيهات للإشارة إلى قضايا تتعلق بما هو بصدده من كلام أو مسألة، وهذه القضايا جوهرية تعينُ على إيضاح ما يكتنف المسألة المشروحة من غموض يرتبط – ولو بطرفٍ خفيٍّ- بها، وتعينُ على تثبيت المسألة في ذهن المتلقي.

خ- احتواء الكتاب على كثرة وفيرة من النصوص، التي استشهد بها على إثبات الأحكام النحوية التي يقررها أو يشرحها، وهي تتوزع على نصوص قرآنية مباركة وقراءاتها، وأحاديث شريفة، وأشعارٍ وأرجازٍ، وأمثال، ونصوص نثرية وردت مسموعةً عن العرب، فقد استشهد بأكثر من أربعمائة آية كريمة، كما استشهد بثمانية أحاديث نبوية شريفة، وما يقرب من أربعمائة بيت من الشعر، وسبعة وسبعين رجزاً، وسبعة عشر مثلاً[69]. مع عرض مواضع الاستشهاد فيها وما فيها من اختلافٍ في الرواية، أو في التوجيه عازياً كثيراً من الشعر والرجز إلى أصحابه، مما يكون وثيقة لصحة الاستشهاد به وعدمه.

د- يقول الدكتور هادي نهر والأستاذ هلال ناجي: "اعتمد ابن إيازٍ في شرحه منهج التفصيل، والاستقصاء، والتوزيع والترقيم، فهو كثيراً ما يأتي على تقسيم المادة الموضوعية المعَّينة على أقسام، وضروب ثمَّ يأتي على كلِّ قسمٍ أو ضرب منها بالشرح والتحليل، والاستشهاد، والتمثيل. وهذا منهجٌ وصفيٌّ مرموقٌ في الدرس اللغويِّ يوصل العمل العلميَّ بأهدافه المبتغاة، ويعين المتلقين على الاستيعاب، والفهم، والتعلُّم[70].

ذ- الكتاب مصدرٌ مهمٌ حوى الكثير من القضايا الأصولية كالسماع والقياس واستصحاب الحال، وهذه الأصول تبرز جلية في معالجته للمسائل النحوية في

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ترجيح الآراء والاعتراض عليها، زد على ذلك كثيراً من الأصول والضوابط النحوية التي استعملها أدواتٍ في جداله لإثبات ما يراه من آراء، وما يصل إليه من نتائج، وأنَّه "من أهم الكتب التي اهتمت بالتعليل النحويِّ، فالتعليل النحويِّ كان عندهم وسيلة من وسائل فهم القاعدة النحوية، فابن إيازٍ كان حريصاً على التعليل عند وجود أيِّ حكمٍ نحويٍّ، ولذا قال فيه أبو حيَّان : إنَّه أبو تعاليل، فأهمية هذا الكتاب أولاً تأتي من هذا الوجه"[71]، ومن هنا كانت هذه الرسالة.

ر- تركت مؤلفات ابن إيازٍ أثراً كبيراً في مؤلفات النحاة الذين خلفوه، فقد اعتمدوها مصادر مهمة في مدوناتهم، وهم في نقلهم عنه إمَّا أنْ ينصوا على أخذهم عنه، أو ينقلوا عنه دون الإشارة إليه، وفي ما يأتي سأعرض للنحاة الذين نصوا على الأخذ عن ابن إيازٍ في كتبهم مما تيسر لي الوقوف عليه سواء في كتب النحو أو التفسير أو المعاجم أو أصول الفقه أو كتب الأدب وهي في الغالب نقولٌ عن المحصول، وهم قد يصرحون بأخذهم عن المحصول وقد لا يصرحون، وبعض هذه النقول عن قواعد المطارحة أو شرح التعريف بضروريِّ التصريف وهذه الكتب :

1. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين علي بن محمد الإربليِّ (ت741ه)، نقل عن ابن إيازٍ في عشرة مواضع[72].
2. الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المراديِّ(ت749ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعين[73].
3. شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للمراديِّ نفسه، نقل عن ابن إيازٍ في موضعٍ واحد[74].
4. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديِّ نفسه، نقل عن ابن إيازٍ في سبعة مواضع[75].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لعبد الله بن يوسف بن هشام(ت761ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعٍ واحد[76].
6. البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيِّ(ت794ه)، نقل عن ابن إيازٍ في خمسة مواضع[77].
7. شرح تحفة الطلاب لأحمد بن محمد بن الهائم (ت815ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضع واحد[78].
8. التحبير شرح التحرير في أصول الفقه لعلي بن سليمان المرداويِّ الدمشقيِّ(ت885ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعين[79].
9. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لمحمد بن عبد المنعم الجوجريِّ(ت889ه)، نقل عن ابن إيازٍ في خمسة مواضع[80].
10. شرح الأشمونيِّ على ألفية ابن مالك لعلي بن محمد الأشمونيِّ الشافعيِّ(ت900ه)، نقل عن ابن إيازٍ في سبعة مواضع[81].
11. شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الأزهريِّ(ت905ه)، نقل عن ابن إيازٍ في ثمانية مواضع[82].
12. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين عبد الرحمن السيوطيِّ(ت911ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضع واحد[83].
13. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للمؤلف نفسه، نقل عن ابن إيازٍ في موضع واحد[84].
14. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي بن طولون الدمشقيِّ(ت953ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعٍ واحد[85].
15. عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويِّ المعروف بحاشية الشهاب لأحمد بن محمد الخفاجيِّ المصريِّ(ت1069ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعٍ واحد[86].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

16. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغداديِّ(ت1093ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضعين[87].
17. شرح أبيات مغني اللبيب للمؤلف نفسه، نقل عن ابن إيازٍ في موضعين[88].
18. الكليات لأيوب بن موسى الكفويِّ(ت1094ه)، نقل عن ابن إيازٍ في موضع واحد[89].
19. غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر في أصول الفقه لأحمد بن محمد الحسينيِّ الحنفيِّ(ت1098ه)، نقل عن بن إيازٍ في موضع واحد[90].
20. تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسينيِّ المعروف بمرتضى الزبيديِّ(ت1205ه)، نقل عن ابن إيازٍ في ثلاثة مواضع[91].
21. حاشية الصبان على شرح الأشمونيِّ على ألفية ابن مالك لمحمد بن علي الصبان الشافعيِّ(ت1206ه)، نقل عن ابن إيازٍ في ثلاثة مواضع[92].

وهذا الاهتمام بابن إيازٍ من قبل متأخري النحاة يكشف الأثر الكبير الذي تركه في نحاة العربية، وأنَّه " قد أفاد النحويون المتأخرون من شرح ابن إياز على الفصول كثيراً "[93] ويكشف كذلك عن أثر المحصول في الكتب التي تلته.

ثانياً : في التعليل النحويِّ :

التعليل في اللغة والاصطلاح :

التعليل في اللغة على زنة (تفعيل) مصدرٌ قياسيٌّ للفعل (علَّل)[94]، الذي يدلُّ على معانٍ منها السقي بعد السقي، وجني الثمر مرةً بعد أخرى، وتجديد الضرب على المضروبٍ[95] فالمعنى المشترك للمادة بين هذه الاستعمالات هو الطروء والحدوث[96].

أمَّا في الاصطلاح فهو بيان علة الشيء[97]، أي سببه، فالتعليل محاولة لـ" تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عليه"[98]، وعادةً يكون ذلك عند اقتران ظاهرتين وجوداً أو عدماً، فيتجه النحاة إلى جعل إحدى الظاهرتين علةً أو سبباً للأخرى[99]، فالتعليل في حقيقته ضرب من التفسير[100]؛ لأنَّه كشف عن العلاقة الظاهرة أو الخفية بين الحكم وما أدى إليه من سبب أو غرض. والتعليل من ناحية أخرى يمثل التطبيق العملي لما نظَّر له النحاة وكتبوه من دراسات حول العلة النحوية التي عرِّفت بأنَّها " هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في أخذ الحكم"[101]، وهو سابق فعلياً على هذه الدراسات؛ إذ ترتبط بداياته ببدايات الدراسات النحوية.

- فائدة التعليل :

للتعليل فائدة ذكرها النحاة تتمثل في " العلم بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة "[102]، فالتعليل بمثابة تفسير للقاعدة بالكشف عن مسوغاتها، وكذلك تبدو أهمية العلة النحوية في إظهار حكمة اللغة العربية ودقة أبنيتها ومفرداتها وتراكيبها وبيان مهارة الناطقين بها وفطنتهم[103].

- مراحل تطور التعليل النحويِّ :

ليس النحويون بدعاً من الناس في بحثهم عن علل الأحكام، والأسباب التي جعلت العرب يرفعون هذا وينصبون ذاك، أو يجرون على نمطٍ من الكلام من دون غيره؛ لأنَّ الإنسان مفطورٌ على طلب الأسباب والسؤال عن العلل.

لذلك لم نرَ التعليل ينفكُّ عن تقرير الحكم النحويِّ، فهي ظاهرة نشأت مبكراً، مع نشأة النحو نفسه، وتنامت شيئاً فشيئاً حتى أصبحت ميداناً رحباً يتبارى فيها النحاة وتؤلف فيها المؤلفات[104]؛ إذ نقل لنا مؤرخو النحو اشتهار مجموعة من الطبقات الأولى من النحاة بأنَّهم معللون، فقد ذكر ابن سلام (ت232ه) بأنَّ " عبد الله بن أبي إِسحاق الحضرميَّ(ت117ه) كانَ أوَّل من بعج النَّحو ومدَّ القياس

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والعلل"[105]، وكان الخليل بن أحمد(ت170ه) "الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله"[106]، وكان يرى أنَّ العلل ليست موجبةً بل هي اجتهادٌ من المعلل يحتمل الشكَّ واليقين[107]. ثم خلف الخليل تلميذه سيبويه(ت180ه)؛ إذ يكاد كتابه يكون مبنياً على التعليل، فأسئلته لأستاذه الخليل تدور في الغالب على العلل التي هي علل تعليمية محضة[108]. واستمرَّ التعليل النحويُّ يتطور بتطور النحو العربي نفسه، وقد لخَّص الدكتور حسن الملخ[109] مراحل تطور التعليل بأربع مراحل هي :

1. مرحلة النشوء والتكوين : تبدأ هذه المرحلة مع الإرهاصات الأولى لوضع النحو عند انتشار ظاهرة اللحن في المجتمع العربي، وتنتهي هذه المرحلة عند الخليل بن أحمد الذي افتتح المرحلة الثانية من مراحل تطور التعليل. وأبرز المعللين في هذه المرحلة عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميُّ، واتسم التعليل في هذه المرحلة بجزئية النظرة؛ إذ يرتبط بالموضوع التي يعلله والمسألة الفرعية التي يعالجها[110]، وهو تعليل يرتبط بالمعنى؛ إذ كانت العلل تأتي لبيان المعنى التركيبيِّ، وتؤيد بذكر الشواهد النحوية الدالة على الحكم دون تفلسف أو تعقيد[111]، ونشأ في هذه المرحلة الاجتهاد في التعليل تبعاً لقدرة المعلل العقلية، وكان توجه المعللين من النحاة في هذه المرحلة هو إيجاد توافق مع الحكم النحويِّ ليكون معياراً يعصمُ المتكلم من الخطأ[112].
2. مرحلة النمو والارتقاء : افتتح هذه المرحلة، كما مرَّ، الخليل بن أحمد واستمرت حتى نهاية القرن الثالث الهجريِّ، وتمثل هذه المرحلة المرحلة الذهبية للنحو العربي؛ إذ شهدت هذه المدة تأليف كتاب سيبويه والمقتضب، وشهدت نحاة آخرين كان لهم أثرهم في مجال التعليل كالكسائيِّ(ت189ه)، والفرَّاء(ت207ه)، والزجَّاج(ت311ه)، وغيرهم، فقد نقل سيبويه كثيراً من تعليلات الخليل إضافة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إلى ما علله هو من أحكامٍ أو ظواهر لغوية، وجاء المقتضب مراجعةً لتعليلات سيبويه وتوجيهاً لها[113].

وقد اتسمت هذه المرحلة بتفرغ النحاة للتعليل؛ إذ أتمَّ نحاة المرحلة السابقة تقعيد معظم ظواهر اللغة، فاتجه التعليل إلى تناول كلِّ جزئيات البحث النحويِّ، ومحاولة ايجاد تفسير لكليَّات النحو العربي، وقد عرف جماعة من النحاة بالتعليل في هذه المرحلة، فظهرت مؤلفاتٌ متخصصة في التعليل والعلل[114]، وسوف أذكر مجموعة من هذه الكتب في فقرة مخصصة لها.

3. مرحلة النضج والازدهار : تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرابع الهجريِّ، وشهدت محاولات تنظيرية تستهدف حصر جوانب نظرية التعليل في النحو العربي وحصر مصطلحاتها وأصولها ومحاولة النحاة تقسيم العلل النحوية إلى أقسام محددة متميزة، وتبدأ هذه المحاولات بابن السرَّاج(ت316ه) الذي قسَّم العلل على ضربين، ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب أطلق عليها العلل الأول[115]، والضرب الثاني علة العلة والغرض منها اكتشاف حكمة العرب في كلامها[116]. وقد خصَّ الزجَّاجيُّ(ت337ه) مسألة التعليل بكتاب (الإيضاح في علل النحو)، إذ قسَّم فيه العلل على علل تعليمية، وقياسية وجدلية[117]، ثمَّ قسَّم الرمَّانيُّ(384ه) العلل على عللٍ قياسية، وحكمية، وضرورية، ووضعية، وصحيحة، وفاسدة، مع حدٍّ كلِّ علة بما يوضحها[118]، ولعلَّ أكمل محاولة تنظيرية قد تمَّت على يد ابن جني(ت392ه) إذ قسم العلل إلى عللٍ موجبة للحكم، وهي الأكثر، كرفع الفاعل أو نصب المفعول، وعلل مجوزة للحكم وهي في الحقيقة أسباب تجوز الحكم ولا توجبه كالأسباب الستة الداعية للإمالة[119]، كما عالج الكثير من قضايا العلة وشروطها وطبيعتها وغير ذلك من قضايا[120].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وممن عالج مسألة العلل أبو البركات الأنباريُّ(ت577ه)، فقد حاول صياغة منهج العلة على شاكلة منهج أصول الفقه[121]، فقد أودع جهده في هذا المجال في رسالتيه (لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب)، إذ عالج فيهما مختلف قضايا العلة[122]، وعمل على تحصين العلة النحوية ضد جهات نقضها[123]، بينما مارس التعليل فعلياً في كتابه (أسرار العربية).

وأهم خصائص هذه المرحلة هي التوجه إلى التنظير للعلة كما مرَّ، وظهور مؤلفات نحوية يقوم منهجها في الأساس على العلة النحوية، وبروز تيار معارض للإكثار من التعليل كابن الطراوة(ت528ه) والسُّهيليِّ(ت581ه) وابن مضاء(ت592ه)[124].

4. مرحلة المراجعة والاستقرار : تبدأ هذه المرحلة مع إطلالة القرن السابع الهجريِّ، وتمثل موقفين للنحاة من التراث التعليليِّ للمراحل السابقة، فمن نحاة هذه المرحلة من جمع كلَّ تعليلات السابقين في مطولاتٍ نحوية ثمَّ الترجيح بينها والاختيار منها كابن يعيش(ت643ه) في شرح المفصل، وابن إيازٍ في المحصول، والرضيِّ(ت688ه) في شرحه الكافية، والسيوطيِّ في همع الهوامع، ومنهم من اكتفى بذكر ما يراه من تعليل دون ذكر غيره من تعاليل كابن الحاجب(ت646ه) في الكافية، وابن هشام(ت761ه) في قطر الندى وشذور الذهب[125]. ومن سمات التعليل في هذه المرحلة الإكثار من العلل وهو أمرٌ ملحوظ عند ابن إيازٍ وغيره من نحاة هذه المرحلة، وبروز أثر العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة وأصول الفقه والكلام في تعليلاتهم[126].

4- الكتب المؤلفة في العلة والتعليل :

ألَّف النحاة مؤلفاتٍ كثيرة تتناول علل النحو، فمنذ نهاية القرن الثاني الهجري بدأت تظهر كتب تقوم على العلة والتعليل نذكر منها: (العلل في النحو)

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لقطرب(ت206ه)[127]، و(علل النحو) للمازنيِّ (ت249ه)[128]، و(علل النحو) و(نقض علل النحو) لحسن بن عبد الله المعروف بلغذة أو لكذة (ت310ه)[129]، و(علل النحو) لابن السراج[130]، و(المختار في علل النحو) ثلاثة مجلدات أو أكثر لأبي الحسن ابن كيسان (ت320ه)[131]، و(الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجَّاجيِّ(ت337ه)[132]، و(النحو المجموع على العلل) لمبرمان(ت345ه)[133]، و(علل النحو) للوراق(ت381ه)[134]، و(علل التثنية) لابن جني[135] و(العلل في النحو) لهارون بن الحائك[136]، و(البرهان في علل النحو) لعلي بن محمد بن عبدوس الكوفيِّ[137]، و(شرح علل النحو) لأبي العباس المهلبيِّ[138]، و(الكافي في علل النحو) ليونس بن أحمد الوافراونديِّ[139]، و(شفاء علل العربية) لعبد الله بن عبد العزيز البكريِّ(ت487ه)[140] نقل منه ابن إيازٍ في المحصول[141]، و(ثمار الصناعة) للجليس النحويِّ المتوفى في حدود سنة(ت490ه)[142]، و(نتائج الفكر في علل النحو) لعبد الرحمن السُّهيليِّ(ت518ه)[143]، و(اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبريِّ[144]، وكتب أخرى خصصت للعلل سواءٌ ذكرت لفظة العلة أم التعليل في عناوينها أو لم تذكر. فهذا الإكثار من التأليف يظهر اهتمام متقدمي النحاة ومتأخريهم بقضية التعليل، وقد وصلنا قسم من هذه الكتب التعليلية.

5- موقف النحاة والباحثين المحدثين من التعليل :

يتضح ممَّا مر بنا أنَّ التعليل النحويَّ نال حُظوة عند النحاة الأوائل، بل جعلوا القدرة على التعليل أمارةً على تمكن العالم من علم النحو، فهذا أبو حاتم(ت248ه) يحطُّ من الكسائيِّ بأنَّ "علمه مختلط بلا حججٍ ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة"[145]، وقد تابعهم عليها المتأخرون من النحاة، إلا أنَّ مجموعةً

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من نحاة الأندلس وقفوا موقف المعارض للإكثار من التعليل، فقد أنكر سليمان بن محمد المعروف بابن الطراوة على النحاة تعليل عمل أسماء الفاعلين بمضارعة الفاعل بأنَّه باطلٌ لا وجه له[146]، وهذا يدلُّ على إنكار قياس الشبه الذي علل به النحاة لبعض الظواهر النحوية، وقد تأثر تلميذه السهيليُّ به في هذا الاتجاه، فقد نقد ما ذكره النحاة من علل منع الاسم الصرف، فنصَّ أنَّ "هذا الباب لو قصروه على السماع ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم فقالوا :

أضعف من حجَّة نحويٍّ"[147].

وكان ابن خروف(ت609ه)، وابن الضائع(ت680ه) من نحاة الأندلس الذين لا يعتدون بالعلل حينما

تكون سبباً في خلافاتٍ لا تجدي المتعلم نفعاً[148]، ومع هذا لم تخلُ مؤلفاتهم من العلل الثواني، فهذا ابن مضاء القرطبيُّ يقول : " وكان الأعلم- رحمه الله- على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثواني، ويرى أنَّه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السُّهيليُّ على شاكلته- رحمه الله - يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها"[149].

ولعلَّ أبرز الأندلسيين في رفض العلل والتعليل هو ابن مضاء القرطبيُّ صاحب كتاب (الرد على النحاة) الذي ذهب إلى وجوب إلغاء كلِّ ما يمكن أن يستغني عنه النحويُّ، فنادى بإلغاء فكرة العامل؛ لأنَّ العامل الحقيقي إنَّما هو الله سبحانه[150]، ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث، والإبقاء على العلل الأول التي تفيد معرفة النطق بكلام العرب[151]، وكذلك إسقاط التمارين غير العملية[152].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وموقف ابن مضاء هذا متأتٍ من عقيدته الظاهرية، فهو ينظر إلى النحو وقواعده من خلال فقه الظاهر[153].

ولم تؤثر دعوة ابن مضاء هذه في نحاة المشرق ولا في نحوهم، بل استمر النحاة بعده على طريقتهم في القول بالعامل وتعليل الأحكام، إلا أنَّها تركت أثراً في النحاة المحدثين بعد تحقيق الدكتور شوقي ضيف لكتابه (الردُّ على النحاة)، فقد أثار موجة من محاولات التيسير التي انصب جزء من جهدها على رفض العلل التي رأوا فيها تعقيداً للنحو وإبعاداً له عن دارسيه، فانقسم الباحثون المحدثون من التعليل والعلل على ثلاثة أقسام، قسم وقف مع التعليل النحوي بوصفه وسيلة من وسائل تعضيد الحكم النحويِّ وتقويته، ومن هؤلاء الأستاذ أحمد محمد عرفة الذي دافع عن تعليلات النحاة، فقد رضي بتعليل النحاة عمل (إنَّ) بمشابهة الفعل؛ لأنَّ قولهم :(ليت الشباب يعود) يشبه (أتمنى الشباب)، وإذا أشبه الشيءُ الشيءَ مال الحسُّ إلى إعطائه حكمه[154]. ومنهم الدكتور أحمد عبد الستار الجواريُّ الذي يرى أنَّ التعليل ضرب من التفكير لا سبيل إلى الوقوف بوجهه، بل إنَّ إهماله ليس من مصلحة البحث العلميِّ، ولا من مصلحة التعليم؛ لأنَّه يمثل رابطاً بين مادة البحث والدرس وبين تفكير الدارس[155]، وممن دافع عن تعليلات المتقدمين الدكتورة منى إلياس التي رأت أنَّ الخليل ومن تابعه من النحاة " لم يخرجوا في تعليلاتهم النحوية أو معظمها على الأصل الذي يقوم عليه التعليل في العلوم قاطبةً وهو أنَّه إذا ما اقترنت ظاهرتان وجـــوداً وعـــدماً فإنَّهم يعدون إحدى الظاهرتين علةً وسبباً للأخرى"[156]، ومنهم الأستاذ علي النجدي ناصف[157]، ومجموعة أخرى من الباحثين الذين دافعوا عن التعليل والمعللين[158].

ووقف قسم من الباحثين المحدثين موقفاً معارضاً للعلة والتعليل، فقد رفض الأستاذ إبراهيم مصطفى التعليل وفتنة النحاة به وانشغالهم عما سواه[159]. وممن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عارض التعليل في التراث النحويِّ الدكتور مهدي المخزوميِّ الذي يرى أنَّ الدرس الحديث يفرض على الدارس واجباتٍ أهمها التخلي التام عن التعليل النحويِّ من أي لون كان من ألوانه النظرية[160]. ورفض الدكتور إبراهيم السامرائيُّ التعليل الذي سلكه النحاة ورآه مبعداً للنحو عن المنهج العلميِّ، ومغرقاً له بالتكلف والتصنع[161]. وقد عارض مبدأ التعليل باحثون آخرون بحججٍ وأسبابٍ متعددة[162].

ووقف فريق ثالث من الباحثين موقفاً وسطاً وهم أكثر الباحثين ممن يرى الاكتفاء من التعليل بما يحقق الغرض من النحو وهو تعليم اللغة وضبطها وهذا يتحقق غالباً بالعلل الأُول ولا حاجة إلى الإكثار من السؤال عن العلل الثواني والثوالث كما يرى الدكتور مازن المبارك[163]، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور شوقي ضيف[164]، والأستاذ عباس حسن[165]، والدكتور إبراهيم أنيس[166]، والدكتور عبد الرحمن أيوب[167]، وغيرهم.

ممَّا مرَّ يتضح أنَّ التعليل ولد مع النحو نفسه، ورافق مراحل نموه مثبتاً للحكم ومبرراً له ومسهلاً لتعلمه وتمثيله، وقد شغف به العلماء لذلك كثرت تأليفاتهم في هذا المجال، وتداخل مع علوم أخرى أدت ببعض النحاة أن يدعوا إلى إلغاء ما لا فائدة تطبيقية منها وتابعهم بعض الباحثين المحدثين ولكنَّهم لم يدعوا إلى اطراح مبدأ التعليل من أساسه، ومن فعل ذلك فإنَّما فعل ذلك متأثراً بالمنهج الوصفيِّ في دراسة اللغة الذي ساد في القرن الماضي.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) – أمثال العرب : 149.

(2) – تنظر ترجمته في : الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة : 295، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام : 51/ 72، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : 103، والوافي بالوفيات : 12/ 212، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي : 5/ 150، والدليل الشافي على المنهل الصافي : 1/ 273، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة : 122، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب : 1/ 85، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : 1/ 448، ودرة الحجال في أسماء الرجال : 1/ 245، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : 1/ 81، و2/ 1078،1269،1714، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : 4/ 31، والأعلام : 234، ومعجم المؤلفين : 3/ 316، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : 1/ 313، وتاريخ الأدب العربيِّ : 5/ 185، وطبقات أعلام الشيعة : 7/ 1، وتاريخ علماء المستنصرية : 2/ 19، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 193.

(3) – تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني أو اليمني، له (إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين) و (ذيل تاريخ ابن خلكان)، توفي سنة 773ه. ينظر : الوفيات : 1/ 437، وفوات الوفيات : 2/ 246.

(4) – إشارة التعيين : 103.

(5) – البلغة : 122.

(6) – محقق كتاب قواعد المطارحة في النحو الصادر عن مكتبة العبيكان في السعودية في رجب 1432ه.

(7) – ينظر : الدخيل في الفارسية والعربية والتركية معجم ودراسة : 45.

(8) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1269.

(9) – ينظر : بغية الوعاة : 1/ 448.

(10) – تاريخ الإسلام : 51/ 73.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(11) – ينظر : الوافي بالوفيات : 12/ 212.

(12) – البلغة : 122.

(13) – المنهل الصافي : 5/ 150.

(14) – ينظر : الوافي بالوفيات : 12/ 212، والدليل الشافي : 1/ 273، وروضات الجنات : 4/ 31.

(15) – تقي الدين محمد بن رافع بن هجرس ولد سنة 704هـ، وسمع من ابن القيم وابن سيد الناس وغيرهما، له (الوفيات) توفي سنة 774هـ. ينظر : الوافي بالوفيات : 3/ 55-56، والوفيات : 13(دراسة المحقق).

(16) – تحفة الأديب : 1/ 85.

(17) – ينظر : تحفة الأديب : 1/ 85، ودرة الحجال : 1/ 245.

(18) – ينظر : شرح التعريف بضروريٍّ التصريف : 16.

(19) – ينظر : بغية الوعاة : 1/ 486- 487.

(20) – إشارة التعيين : 103.

(21) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها، وروضات الجنات : 4/ 30.

(22) – ينظر : المحصول : 1/ 9- 10، 585، و2/ 751، 853.

(23) – ينظر : قواعد المطارحة : 97، 313، 411، 432، 442، 443، 446، وشرح التعريف: 31، 90.

(24) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1800، ومعجم المؤلفين : 4/ 210.

(25) – ينظر : تاريخ الإسلام : 84/ 146، والوفيات لابن قنفذ : 322، وهدية العارفين : 2/ 126.

(26) – ينظر : المنهل الصافي : 5/ 151، وتحفة الأديب : 1/ 85.

(27) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1800.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

[28]- ينظر : المحصول : 1/ 16، 48، 109، 155، 409، 423، 512، 514، 576، 585، و2/ 695، 911، 1040.

[29] - ينظر : تاريخ بغداد : 15/ 263، والتقييد لمعرفة السنن والمسانيد لابن نقطة : 382.

[30] - ينظر : بغية الوعاة : 1/ 448، وتحفة الأديب : 1/ 85، ودرة الحجال : 1/ 245.

[31] - ينظر : البلغة : 294، وكشف الظنون : 2/ 1785.

[32] - ينظر : تاريخ علماء المستنصرية : 2/ 20.

[33] - ينظر : مجمع الآداب : 2/ 576.

[34] - ينظر : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : 9/ 267، ولسان الميزان : 2/ 317، والدرر الكامنة : 2/ 188.

[35] - بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار : 104/ 65.

[36] - تاريخ علماء المستنصرية : 1/ 383.

[37] - ينظر : الحوادث الجامعة : 295، ومجمع الآداب : 1/ 228.

[38] - ينظر : بغية الوعاة : 2/ 86.

[39] - مجمع الآداب في معجم الألقاب : 1/ 228.

[40] - ينظر المصدر نفسه : 1/ 229.

[41] - ينظر : روضات الجنات : 4/ 223.

[42] - ينظر : المصدر نفسه : 4/ 463.

[43] - ينظر : أعيان العصر وأعوان النصر : 3/ 383، والدرر الكامنة : 3/ 63، وهدية العارفين : 1/ 710، وفيه أنَّ وفاته سنة 661ه وهو وهمٌ.

[44] - ينظر : تحفة الأديب : 1/ 85، ولم يذكر السيوطيُّ أكثر من ذلك.

[45] - ينظر : بغية الوعاة : 2/ 294.

[46] - ينظر : تاريخ علماء المستنصرية : 2/ 20.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(47) – ينظر : شرح التعريف : 201، والمحصول : 1/ 19، 74، 107، 118، و2/ 647، 653، 658، وغيرها، وقواعد المطارحة : 35، 55، 87، 120، وغيرها.

(48) – ينظر : إشارة التعيين : 103، وكشف الظنون : 1/ 81، وهدية العارفين : 1/ 313.

(49) – ينظر : بغية الوعاة : 1/ 448، وروضات الجنات : 4/ 31، وتاريخ الأدب العربيِّ : 5/ 185.

(50) – ينظر : إشارة التعيين : 103، والمنهل الصافي : 5/ 150، والبلغة : 122، وكشف الظنون : 2/ 1714، وتاريخ الأدب العربيِّ : 5/ 185.

(51) – ينظر : الوافي بالوفيات : 6/ 214.

(52) – ينظر : المحصول : 1/ 135، 239، 285، 413.

(53) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1573.

(54) – ينظر : إشارة التعيين : 103، ومعجم المؤلفين : 3/ 316، وكشف الظنون : 2/ 1269، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 193.

(55) – ينظر : إشارة التعيين : 103، والبلغة : 122.

(56) – ينظر : الحوادث الجامعة : 295.

(57) – نسخة منه في معهد البحوث العلمية بجامعة أمِّ القرى برقم : 457. ينظر : شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك المسمى إيجاز التعريف في علم التصريف (رسالة ماجستير) : 30.

(58) – ينظر : بغية الوعاة : 1/ 448، وتاريخ الخلفاء : 340.

(59) – ينظر : الفصول الخمسون (دراسة المحقق) : 10.

(60) – الفصول الخمسون : 135.

(61) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1269.

(62) – ينظر : الفصول الخمسون (دراسة المحقق) : 133.

(63) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1269.

(64) – ينظر : الفصول الخمسون (دراسة المحقق) : 139.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(65) – ينظر : المحصول : 1/ 74، 107، 204.

(66) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 10، 585، 751، 853.

(67) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 911.

(68) – شرح التعريف : 7.

(69) – ينظر : المحصول (الفهارس الفنية) : 2/ 1147 وما بعدها.

(70) – شرح التعريف : 7.

(71) – المحصول (مقدمة المحقق) : 1/ 5– 6.

(72) – ينظر : جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: 362،358،200،82،80،52، 363،475،518،520.

(73) – ينظر : الجنى الداني : 257، 612.

(74) – ينظر : شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 595.

(75) – ينظر : تـوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : 1/ 60، 148، 255، و2/ 105، 337، و3/ 37،80.

(76) – ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : 6/ 385.

(77) – ينظر : البحر المحيط في أصول الفقه : 2/ 234، 293، و3/ 226، و4/ 94، 124.

(78) – ينظر : شرح تحفة الطلاب : 1/ 66.

(79) – ينظر : التحبير شرح التحرير في أصول الفقه : 1/ 300، و2/ 625.

(80) – ينظر : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : 1/ 170، 200، 208، 279، و2/ 731.

(81) – ينظر : شرح الأشمونيِّ على ألفية ابن مالك : 1/ 5، 153، 420، و2/ 335، و3/ 94، و4/ 28، 56.

(82) – ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 1/ 350، و2/ 448،310،35، و3/ 450،352، و4/ 510،340.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(83)- ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 2/ 39.

(84) - ينظر : المزهر في علوم اللغة وأنواعها : 1/ 40، 44.

(85)- ينظر : شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك : 1/ 130.

(86) - ينظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاويِّ : 5/ 308.

(87) - ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : 1/ 452، و9/ 145.

(88)- ينظر : شرح أبيات مغني اللبيب : 1/ 369، و3/ 219. وقد وهم البغداديُّ في إحالته ج1ص30، لأنَّه نقل عن ابن الخباز قوله : " قال لي شيخنا"، وعقب البغداديِّ بقوله : "يعني ابن إياز". وهو وهم لأنَّ ابن الخباز قد توفيَ سنة 639ه، فمتى تلمذ لابن إياز؟، ولعلَّ مصدر وهم البغداديِّ أنَّ من مشايخ ابن الخباز الذين روى عنهم عبد الرحمن بن سليمان بن سعد الحرَّانيِّ المتوفى سنة 670ه، ويعرف بالجمال البغداديِّ، وكلا اللقبين من ألقاب ابن إيازٍ، فهذا مصدر الوهم . ينظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب : 7/ 578.

(89) - ينظر : الكليات : 229.

(90) - ينظر : غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر : 1/ 17.

(91) - ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس : 2/ 155، و24/ 310، و27/ 414.

(92)- ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونيِّ على ألفية ابن مالك : 2/ 444، و3/ 108، 337.

(93) – الفصول الخمسون (دراسة المحقق) : 135.

(94) - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب لابن شرف شاه : 1/ 297.

(95) - ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 5/ 1773 مادة (علل)، ولسان العرب : 11/ 467مادة (علل).

(96) - ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 29.

(97) - ينظر : التعريفات : 61.

(98) - أصول النحو العربيِّ للحلوانيِّ: 108.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(99) – ينظر : القياس في النحو لمنى إلياس : 47.

(100) – ينظر : ابن الأنباري وجهوده في النحو : 188.

(101) – النحو العربيِّ العلة النحوية نشأتها وتطورها : 90.

(102) – ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 69.

(103) – ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 155، والعلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف : 6.

(104) – ينظر: النحو العربي والدرس الحديث : 80، والكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح (دراسة المحقق) : 1/ 266.

(105) – طبقات فحول الشعراء : 1/ 14.

(106) – نزهة الألباء في طبقات الأدباء : 49.

(107) – ينظر : الإيضاح في علل النحو : 65- 66.

(108) – ينظر : النحو العربيِّ والدرس الحديث : 80، والعلل النحوية في كتاب سيبويه : 297.

(109) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 35- 92.

(110) – ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 154.

(111) – ينظر : الفكر النحويُّ عند العرب أصوله ومناهجه : 259.

(112) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 39.

(113) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي : 44.

(114) – ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 158-159، ونظرية التعليل في النحو العربيِّ : 47- 49.

(115) – ينظر : الأصول في النحو : 1/ 54.

(116) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 53.

(117) – ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64- 65.

(118) – ينظر : رسالة الحدود : 84- 85، والرمانيُّ النحويُّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه : 272.

(119) – ينظر : الخصائص : 1/ 164، وينظر : الدرس النحويُّ في الموصل : 143- 145.

(120) – ينظر : ابن جني النحويُّ : 159- 183.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(121) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربي : 74.

(122) – ينظر : ابن الأنباريِّ وجهوده في النحو : 193– 214.

(123) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 74.

(124) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 78– 82.

(125) – ينظر : المصدر نفسه : 82.

(126) – ينظر : المصدر نفسه : 89– 90.

(127) – ينظر : نزهة الألباء : 85، ومعجم الأدباء : 6/ 2647.

(128) – ينظر : معجم الأدباء : 2/ 763.

(129) – ينظر : البلغة : 241، ومعجم المؤلفين : 3/ 238.

(130) – ينظر : الأصول في النحو : 1/ 17.

(131) – ينظر : معجم الأدباء : 5/ 2308، وبغية الوعاة : 1/ 31.

(132) – ينظر : نزهة الألباء : 265، وبغية الوعاة : 2/ 68.

(133) – ينظر : معجم الأدباء : 6/ 2574.

(134) – ينظر : البلغة : 268، وبغية الوعاة : 1/ 119.

(135) – ينظر : علل التثنية : 23.

(136) – ينظر : معجم الأدباء : 6/ 2762.

(137) – ينظر : الفهرست : 114، ومعجم الأدباء : 4/ 1869.

(138) – ينظر : الفهرست : 113، ومعجم الأدباء : 1/ 455.

(139) – ينظر : إنباه الرواة : 4/ 73.

(140) – ينظر : الصلة في تاريخ أئمة الأندلس : 277.

(141) – ينظر : المحصول : 1/ 474.

(142) – ينظر : هدية العارفين : 1/ 310– 311.

(143) – ينظر : كشف الظنون : 2/ 1924.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(144) – ينظر : معجم الأدباء : 4/ 1516، وإنباه الرواة : 2/ 117.

(145) – مراتب النحويين : 74.

(146) – ينظر : رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخلل في الإيضاح : 49.

(147) – أمالي السهيليِّ : 19.

(148) – ينظر : خصائص مذهب الأندلس النحويِّ : 192.

(149) – الرد على النحاة : 137.

(150) – ينظر : الرد على النحاة : 77.

(151) – ينظر : المصدر نفسه : 131– 132.

(152) – ينظر : المصدر نفسه : 138– 140.

(153) – ينظر : الكوكب الدريُّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية : 101، ونظرية التعليل في النحو العربيِّ : 203.

(154) – ينظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : 131– 132.

(155) – ينظر : نحو التيسير : 49.

(156) – القياس في النحو : 47.

(157) – ينظر : سيبويه إمام النحاة : 44.

(158) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 221.

(159) – ينظر : إحياء النحو : 10.

(160) – ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : 380.

(161) – ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : 11.

(162) – ينظر : التعليل النحويُّ في الدرس اللغويِّ القديم والحديث : 319– 329.

(163) – ينظر : النحو العربيُّ العلة النحوية نشأتها وتطورها : 163.

(164) – ينظر : الرد على النحاة : 35– 36.

(165) – ينظر : رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية : 74.

(166) – ينظر : من أسرار اللغة : 210.

(167) – ينظر : دراسات نقدية في النحو العربيِّ : 24–34، والتعليل النحويُّ في الدرس اللغويِّ : 304– 307.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الأوَّل

ابنُ إيازٍ في المحصول في شرح الفصول والتعليلُ النحويُّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الأوَّل

دوافع التعليل النحويِّ عند ابن إيازٍ

للتعليل في كتاب المحصول دوافع من أهمها التالي :

1- **أثر الفكر الإسلامي المعلل :**

نشأ النحو في إطار الفكر الإسلامي، وفي المجتمع الإسلامي الفتي، ولغاية إسلامية هي خدمة النص القرآني، فلا بدَّ، والأمر هذا، أن يتأثر بالفكر الإسلامي الذي يُستمدُّ من رافدين :

الأوَّل : القرآن الكريم، "وهو الكلام المعجز المنزل على النبي (صلى الله عليه وآله وسلَّم) المكتوب في المصاحف، المنقول عنه بالتواتر، والمتعبد بتلاوته"[1]، وقد ورد التعليل- بمنعى ذكر العلة والسبب الذي أدى للفعل، أو بمعنى الغرض الذي يبغي القرآن تحقيقه من وراء الأمر بالفعل أو النهي عنه – في القرآن الكريم وتعددت أساليبه وطرائقه وأدواته[2]، ومن بيان العلة نحو قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾﴾ ، فعلل ترك النصرة للمؤمنين بحدوث الفتنة والفساد[3]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِي ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ﴿٩١﴾ ﴾ [المائدة]، فقد علل تحريم الخمر بوقوع العداوة والبغضاء بين المؤمنين لأنَّها مسكرةٌ[4]، وغيرها من الآيات القرآنية.

والثاني : السنة المطهرة، "وهي قول المعصوم (عليه السَّلام)، وفعله وتقريره"[5]، وقد ألِّفت كثير من المؤلفات المعنية بالأحاديث التي تعلل للأحكام الشرعية[6]، فمن تعليله (صلى الله عليه وآله وسلم) لحرمة أنْ تزوَّج المرأة على العمَّة وعلى الخالة بقوله: (إنَّكم إنْ فعَلتم ذلكَ قطَعتم أَرْحَامَكم)[7].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه السمة التعليلية في الكتاب والسنة أثرت كثيراً في العلوم التي نشأت في ظلهما ولاسيَّما علم النحو، خصوصاً أنَّ معظم النحاة كانوا على إحاطة بالعلوم الإسلامية الأخرى، وهذا في نظر الباحث من أهم الدوافع إلى التعليل النحويِّ.

2- **الغرض التعليمي :**

يرى الدكتور تمَّام حسَّان أنَّ النحو العربي سرعان ما تحول من الوجهة العلمية إلى الوجهة التعليمية على يد الموالي الذين لجأوا إلى تعلم المعارف الإسلامية كردٍّ فعلٍ على السياسة الأموية القائمة على العصبية للعرب[8].

والحقُّ أنَّ المنهج التعليمي نشأ جنباً إلى جنبٍ مع المنهج العلمي في دراسة النحو؛ لأنَّ الغاية الأولى من وضع النحو كانت غاية تعليمية تتمثل في ترصُّد اللحن ومكافحته[9]، وتعليم العربية لغير العرب من المسلمين كي يقرأوا كتاب ربِّهم قراءةً مستقيمةً خاليةً من اللحن، أو العرب الذين فسدت لغتهم لاختلاطهم بهؤلاء الأعاجم[10].

ولا شكَّ في أنَّ الغاية التعليمية قد أثرت في النحو، وفي مناهج التأليف فيه، فمال النحو إلى الانسباك في قواعد وحدود وتقسيمات تتسم بالإيجاز والوضوح[11]، ومال التأليف إلى المختصرات[12] كالجمل للزجاجيِّ، والموفقيِّ لابن كيسان[13](ت299ه)، والإيضاح لأبي عليٍّ، واللمع لابن جني، والمفصل للزمخشريِّ، والفصول الخمسون لابن معطٍ وغيرها، ثم إنَّ اختصار هذه المتون واستغلاقها على المتعلمين دعا إلى ظهور الشروح والتعليقات والحواشي التي أدت إلى تضخم المدونة النحوية العربية.

والتعليل من الوسائل المهمة في تعليم النحو، بل يمكن القول إنَّ العلة هي البنت الشرعية للغرض التعليمي، وقد لحظ القدماء ذلك فأطلق الزجَّاجيُّ على

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النمط الأشيع من العلل (العلل التعليمية)[14]، فـ"من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علة حكمٍ نحويٍّ سؤالاً يحث ذهن النحاة على التفكير بعلة مناسبة مقنعة يتخذون منها وسيلة لشرح حكمٍ نحويٍّ، أو تقريره، أو إقناع المتعلمين به، لا سيَّما أنَّ المعيار النحويَّ يستمدُّ شيئاً من قوته الإقناعية من العلل التي تسانده"[15].

ولم يهدر ابن إيازٍ هذه الوسيلة المهمة في التعليم، فأكثر من التعليل توضيحاً للأحكام وترسيخاً لها، وهو في الغالب يتخذُ أسلوب المحاورة والنقاش على طريقة : (فإن قلتَ قلتُ، وفإن قيل كذا فالجواب كذا، إلخ) لتقرير العلة وتوضيحها، وهذا الأسلوب مطردٌ عنده على طول كتابه، ومثال ذلك شرحه لقول ابن معطٍ : " وكلُّ مضارعٍ لحقته نون التوكيد، خفيفةً نحو : (**لَنَسْفَعاً**)[16]بني على الفتح، أو شديدة مفتوحاً ما قبلها نحو : (**لَيُنبَذَنَّ**)[17]بني على الفتح"[18]، يقول ابن إيازٍ " اعلم أنَّهم زادوا هاتين النونين دلالة على توكيد الفعل، كما أنَّ لام الابتداء دلالة على توكيد الخبر. وإنَّما زادوا النون دون غيرها؛ لأنَّ الأولى بالزيادة حروف العلة، ولم يجز زيادتها للتوكيد؛ لأنَّهم لو أكدوا بها لتوهم أنَّها ضمائر الفاعلين، كقولك : (اضربا)، و(اضربوا)، و(اضربي). فإن قيل : إنَّما يقع اللبس في الأمر لا في الإخبار عن اليقين، ألا ترى أنَّهم لو قالوا :(والله لتضربا)، أو(لتضربوا) لم يقع اللبس بشيءٍ. قيل : لما كان اللبس يقع في الأمر حمل الباقي عليه، ولما لم تجز زيادتها كانت النون أولى بذلك لما تقدم. والنون تارةً تشدَّد، وتارةً تخفف ... فإن قيل : فأيهما الأصل؟ قيل : الخفيفة هي الأصل؛ لأنَّ الثقيلة أزيد لفظاً، وأزيد معنىً، والزيادة طارئة عارضة، والعاري منها هو الأصل"[19].

3- شرح حكم نحويٍّ وتوضيحه :

من أهم الدوافع للتعليل هو شرح الأحكام النحوية وتوضيحها من خلال التعليل، ذلك أنَّ التعليل مرحلة متأخرة عن الحكم النحويٍّ[20]، بمعنى أنَّه متأخرٌ عن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

القاعدة النحوية، فهو يقوم بدور المبرر والمسوغ لأحكامها، ولا يعدو ذلك إلى التأثير المباشر فيها بالتغيير أو التبديل[21].

والنشاط العقلي في هذه العملية يظهر جلياً في محاولة " تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية إلى المحاكمة الذهنية الصرفة"[22].

ولا يقتصر التعليل على ملاحظة التراكيب اللغوية وتفسيرها على مستوى الجزئيات[23]، بل يقدم تفسيرات كلية للظاهرة النحوية في إطار النحو العام من قبيل أمن اللبس والتخفيف، بمعنى أنَّ هذا التفسير ينتقل من الأحكام الجزئية إلى النظام الكلي من خلال اطراد القواعد وأبواب النحو عن طريق ربط بعضها ببعض[24].

ومن العلل العلة القياسية التي هي الجامع بين المقيس والمقيس عليه، ولا شكَّ أنَّ المتعرض لدرس هذا النمط من القياس محتاجٌ لمعرفة هذه العلة، ومن ثمَّ يغدو التعليل وسيلة لتوضيح كيف يحمل المقيس على المقيس عليه بالعلة الجامعة.

ولم يغفل ابن إيازٍ هذه الوسيلة الإيضاحية، فأكثر من إعقاب الحكم بعلل تكون آية على وثاقة هذا الحكم، وعقلنة له، وتوضيحاً لما أبهم منه. وهذا الأسلوب من التوضيح يطَّرد على طول شرحه للفصول، وهذه نماذج توضح ذلك: منها تعليله لحكم وجوب إفراد التمييز بعد العدد، يقول : "وهنا تنبيهٌ، وهو أنَّ التمييز إن أتى بعد العدد وجب إفراده، كقولك : (عندي عشرون درهماً)، و(لي ثلاثون كتاباً)، وعلته أنَّ الجمع يفهم من لفظ العدد، فلا حاجة إلى جمعه، وإن لم يأت بعد ذلك جاز جمعه"[25]، فالعلة علة استغناء؛ ذلك أنَّهم استغنوا بلفظ العدد عن جمع التمييز، فإن لم يأتِ العدد جاز جمع التمييز.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن ذلك شرحه لحكم لزوم أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ضميرٌ يعود على المبتدأ بقوله : "لا بدَّ في الجملة إذا كانت خبراً من ضميرٍ يعود على المبتدأ، ولزم ذلك لكونها – أعني الجملة – أجنبية عن المبتدأ، وليست إياه في المعنى كالمفرد، فاحتيج إلى رابطٍ بينهما لتحصل الفائدة، فلو قلت : (زيدٌ قام عمروٌ وبكرٌ خالدٌ منطلقٌ) لوجدت الجملة منقطعة عن الأوَّل، وكان غير مفيد"[26]، فالعلة علة فائدة، لذلك يحذف هذا الضمير إذا علم نحو قولهم : (السمنُ منوانِ بدرهم)، أي منه[27].

4- **الخلاف النحويُّ والترجيح :**

من بواعث التعليل الخلاف النحوي؛ ذلك أنَّه يستتبع ترجيحاً لوجهٍ من الوجوه، أو تضعيفاً له، واستعمال التعليل حجةً دامغة لإثبات الحكم ورده.

والخلاف النحويُّ شاملٌ لكلِّ أبواب النحو " فلا تكاد تطالع موضوعاً نحوياً دون أن تجدَ اختلاف النحويين في تفسير ظواهره، أو تعليله، أو بيان عامله، أو نحو ذلك"[28].

ونستطيع أن نقسم الخلاف النحويَّ على نمطين، الأوَّل : الخلاف بين المذهبين ـــــ أعني الكوفيَّ والبصريَّ ـــــ وهو في أولياته يرجع إلى زمن الخليل بن أحمد وأبي جعفرٍ الرؤاسيِّ (ت187ه) تلميذي عيسى بن عمر(ت149ه)[29]، إلا أنَّه لم يشتد ولم يأخذ إطار المذهبية إلا على عهد الكسائيِّ وسيبويه، أو عند دخول الأخفش(ت215ه) بغداد كما يرى الدكتور شوقي ضيف[30]. والثاني : خلافٌ عامٌّ بين النحويين من مدرسة واحدةٍ أو من مدرستين، ومبعثه اجتهاد النحويِّ قبال نحاة مدرسته أو غيرهم[31]، ويكفينا مثالاً على ذلك ما وقع بين البصريين أنفسهم، فهذا المبرِّد(ت285ه) شيخ البصرية في عصره يؤلف كتاباً يخطئ فيه سيبويه في مسائل عدة سماه (الردُّ على سيبويه)، وألف كتاباً آخر سمَّاه (الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه)،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وكذلك الحال بالنسبة للكوفيين فقد كان الفرَّاء مخالفاً لشيخه الكسائيِّ في عددٍ من توجيهاته النحوية[32].

ونتيجةً لاشتداد هذا الخلاف فقد ظهر جيل من النحاة في بغداد ابتعد عن التعصب[33]، عبَّر عنهم ابن النديم (ت438ه) بـ" ممن خلط المذهبين"[34]، والمراد بالخلط هنا هو الاختيار والانتخاب من المذهبين على وفق عقل النحويِّ وذوقه، وهذا الانتخاب يقوم على "حركة فكرية واعية تعتمد الإبداع لا محض الخلط"[35]، فلم يخلُ نتاج هذا الاتجاه من إبداعٍ وانفرادات على مستوى المنهج وعلى مستوى المادة.

وابن إيازٍ من الذين سلكوا مسلك الانتخاب من آراء المدرستين أو من آراء المتأخرين من النحاة، فقد اهتمَّ بالخلاف، وألف كتاباً في مسائل الخلاف التي استدركها على أبي البركات الأنباريِّ في الإنصاف، وأحال عليه كثيراً في المحصول، وقواعد المطارحة، وشرح التعريف[36].

ولم يحسب نفسه على مدرسة معينة، فهو وإن وافق البصريين في أغلب المسائل الخلافية التي ذكرها، إلا أنَّه وافق الكوفيين في مسائل عدة[37]واعتلَّ لها، كما عرض مسائل اختلف فيها النحاة أفراداً لا مدارس ورجَّح بعضها على بعضٍ، وهذه نماذج تبين موقفه :

أ- وافق الكوفيين والأنباريَّ في الإنصاف[38] على أنَّ اللام في (لعلَّ) أصلية، وذهب المبرِّد إلى أنَّها زائدة، وأنَّ الأصل (علَّ)[39]. وقد اعتلَّ ابن إيازٍ لاختياره بثلاثة أوجه : " الأوَّلُ : أنَّ الزيادة تصرُّفٌ، والحروف بعيدة من ذلك. والثاني : أنَّ وضع الحروف للاختصار، والزيادة عليها ينافي ذلك. والثالث : أنَّ لام الابتداء تدخل حيث يكون الابتداء باقياً، وقد زال مع لعلَّ "[40]. أمَّا مجيؤها بغير لامٍ فعلله بشيئين : " الأوَّل : أنَّ ذلك لغة فيها. والثاني : أنَّ الحذف راجحٌ في

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحروف، والزيادة مرجوحة؛ وذلك لتناسب الحذف والاختصار المطلوب منها "[41].

ب- وافق البصريين في أنَّ ناصب المفعولين في نحو : (أعطيتُ زيداً درهماً) هو الفعل يقول : " فإن قيل: فما ناصبهما؟ قيل : ذهب البصريون إلى أنَّه الفعل من حيث اقتضاهما، وطلبهما، فعمل. وذهب الكوفيون إلى أنَّ الثاني منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ؛ لأنَّ الإعطاء يدلُّ على الأخذ، والتقدير : أعطيتُ زيداً فأخذ درهماً، وقيل يفسد بقولنا: (أعطيتُ زيداً درهماً فلم يأخذه)، فلو كان التقدير كما ذهبوا إليه لكان معناه : أعطيت زيداً فأخذ درهماً فلم يأخذه، وهذا متناقضٌ"[42]، فالعلة علة مناقضة .

ج- إنَّه ربَّما رجَّح رأيَ نحويٍّ على نحويٍّ آخر خارج إطار الخلاف المدرسيِّ، ومن ذلك اختياره رأي المبرِّد في توجيه ثبات نون جمع المذكر السالم مع إضافته إلى الضمير في قول الشاعر[43]:

ولم يَرتفقْ والناس مُحتضِرونُه جميعاً وأَيدِي المعتفين رواهقه

إذ حمله سيبويه على الشذوذ، " وذهب المبرِّد إلى أنَّ الهاء ليست بضميرٍ، ولكنَّها هاء السكت، ثم إنَّه أجرى الوصل مجرى الوقف فأثبتَ الهاء وحركها تشبيهاً بهاء الضمير، وهذا أحسن من حمله على شاذيَّة الاضطرار"[44].

5- **بيان العوامل ومعالجة مسائلها :**

قام النحو العربي منذ بداياته على نظرية العامل، فهذه النظرية وجهت التفكير النحويَّ عند علماء العربية على اختلاف مدارسهم[45]، فـ" النحاة بصريين وكوفيين مجمعون على أنَّ الحركات الإعرابية أثرٌ للعوامل النحوية"[46]، ولكنَّهم اختلفوا في التفاصيل وفي مجال التطبيق اختلافاً هو نتيجة لما بين منهجي المدرستين من

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اختلاف[47]، ولا شكَّ في أنَّ المنظومة المعرفية الإسلامية من كلام ومنطق وفلسفة ألقت بظلال ثقيلة على المسألة ممَّا جعل هذه القضية من أكثر قضايا النحو إثارة للجدل بين القدماء والمحدثين[48].

وفكرة العامل نضجت في أذهان الدارسين بعد الخليل، فهي تظهر مستويةً على سوقها في كتاب سيبويه، إذ استقرت على الصورة التي استمرت عليها على مرِّ العصور[49]. وجلُّ النحاة يرون للعامل أثراً حقيقياً، لكونه يرادف العلة العقلية التي لا تنفك عن المعلول[50].

أمَّا كيف تكون معالجة مسائل العامل دافعاً للتعليل فيتضح من خلال معرفتنا أنَّ النحاة وضعوا على المستوى النظريِّ مجموعة من الضوابط التي تشكل هيكل النظرية، بينما خـــالف الاستعمال الفعلي للغة هذه الضوابط في مـــواضع عدة، فاحتيج إلى "ردِّ ما خالف أصله في العمل إلى أصل العمل النظريِّ بالتعليل"[51].

وقد آمن ابنُ إيازٍ بفكرة العامل، واعتلَّ بها، واحتكم إليها في قبوله ورفضه للوجوه النحوية، فمن ذلك تعليله بضعف العامل لحكم جواز إلغاء عمل ظنَّ وأخواتها إذا تأخرت نحو : (زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، يقول : "ووجهه أنَّه قد تقدم الخبران اللذان هما مبتدأ وخبرٌ، وتمَّ الكلامُ، وضعف تعلق الفعل وطلبه لهما"[52]. وقد يكون الدافع للتعليل ترجيح عامل على آخر، فمن ذلك تعليله اختيار المصنف أنَّ الجازم للفعلين في الجملة الشرطية هو حرف الشرط، بعلة الاقتضاء، يقول : "وذلك لأنَّه اقتضاهما، وربط أحدهما بالآخر، فوجب أن يعمل فيهما قياساً على حرف التشبيه، و(ظننتُ) وأخواتها. فإن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرِّ، وحرف الجرِّ لا يعمل في شيئين فامتناع الجازم من ذلك أولى. قيل : الفرق بينهما أنَّ حرف الجرِّ لَمَّا اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لَمَّا اقتضى شيئين عمل فيهما"[53]، أو تضعيف

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عاملٍ كتضعيفه اختيار ابن معطٍ أنَّ العامل في المبتدإ هو مجموع التعري من العوامل وإسناد الخبرِ إليه[54] على مسلك السبر والتقسيم[55].

6- مناقشة الحدود النحوية :

الحدُّ : هو " قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء"[56]، أو هو قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز[57].

والغرض من الحدِّ هو إيجاد مفهوم دقيق للمصطلح المستعمل في علم من العلوم في إطار ما يفرضه ذلك العلم حتى لا تختلط المفاهيم وتضيع الحقائق[58]، وإنَّما يتمُّ ذلك من خلال مجموعة من الأوصاف والشروط التي تحدُّ من اشتباه المفهوم بغيره.

وقد أوضح ابن إيازٍ معنى الحدِّ في الاصطلاح بقوله : " قولٌ شارحٌ لغيره، يطَّرد وينعكس، ومعنى المنع فيه موجودٌ؛ لأنَّه يمنع أنْ يدخل في المحدود غيره، أو يخرج منه بعضه"[59]، فهو يتبع أسلوب المناطقة في اشتراط الطرد والعكس في الحدِّ، إذ يبدأ بحدِّه بما هو مشترك بين المحدود وغيره ثم يذكر مجموعة من القيود يطلق عليها لفظ (الفصل)، حتى يصل إلى حدٍّ يخصُّ المحدود من دون غيره[60].

وهو في معالجة الحدود ينطلق من تعقب ابن معطٍ في حدوده مناقشاً لها معترضاً مرةً ومصوباً أخرى من خلال تحليل الحدِّ إلى أجزاء تمثل قيوداً في الحدِّ كما مرَّ على غرار ما فعل في ثانية صفحات كتابه في مناقشة حدِّ ابن معطٍ للكلام[61].

وهو قد يستدرك على ابن معطٍ حدوداً لم يذكرها على نحو ما فعل في حدِّه للتعجب؛ إذ اكتفى ابن معطٍ بذكر صيغه وشروطه[62]، وحدَّه ابن إيازٍ بقوله : " التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره، أو قلَّ نظيره "[63].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثم يأخذ في تعليل أجزاء الحدِّ، يقول : " فقولنا : (استعظامٌ)؛ لأنَّ التعجب لا يتصوَّر إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام، ولذلك لا يرد من الله عزَّ اسمه، فإن جاء ما ظاهره ذلك صُرفَ إلى المخاطب كقوله تعالى : ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ١٧٥﴾ [البقرة]، أي هؤلاء ممن يجب أن يتعجب منهم. وقولنا : (زيادة)؛ لأنَّ التعجب لا يكون إلا مما يزيد وينقص ... وقولنا : (في وصف الفاعل) لأنَّه لا يجوز التعجب من الفعل الواقع بالمفعول، فلا يقال : (ما أضربه) إذا تعجبت من الضرب الواقع به "[64].

وقد يعلل لمنهج المصنف في تقديم المحدودات وتأخيرها، فمن ذلك تعليله البدء بتعريف المعرب قبل المبني، يقول : " فإن قيل : لِمَ بدأ بتعريف المعرب قبل تعريف المبني؟. قيل فيه وجهان : الأوَّل : أنَّ المعرب قسمان، والمبني ثلاثة أقسام، والاثنان قبل الثلاثة. والثاني : أنَّ الاسم مقدمٌ على الفعل والحرف، والإعرابُ أصل فيه "[65].

ويبدو أثر المنطق واضحاً في استعمال ابن إيازٍ مصطلحات كالجنس، والفصل، وأن لا يرد على الحدِّ ما ينقضه، يقول شارحاً لقول ابن معطٍ في حدِّه الفعل بأنَّه " كلمة تدلُّ على معنى في نفسها دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى، كضربَ، يضربُ، اضربْ "[66]، " أقول : قوله (كلمة) جنس يشتملُ على الأقسام الثلاثة. قوله : (في نفسها) فصل يفصل الفعل عن الحرف. وقوله : (دلالة مقترنة بزمن ذلك المعنى) فصل ثانٍ يفصله عن الاسم "[67].

7- تعليل المصطلحات النحوية :

يتطلب كلُّ علمٍ أسساً يقي اتباعها من تناقض القواعد واضطراب المفاهيم وتداخلها، ومن هذه الأسس المصطلحات العلمية المتصفة بالدقة على نحوٍ يدفع اللبس، ويتجافى عن الخلط والغموض[68].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والمصطلح كما عرفه الدكتور عوض حمد القوزيُّ : "لفظٌ محددٌ يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة، وقد تتعدد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة"[69].

ومصطلحات النحو عربيةٌ خالصةٌ، فهي بنت البيئة العربية ولم تنتج عن مؤثرٍ خارجيٍّ أجنبيٍّ عن العربية، ولا بدَّ فيها من مناسبة مع الأصل اللغويِّ والاستعمالي للفظ، فهو مأخودٌ من مظاهر البيئة العربية وموجوداتها، فالجرُّ وهو مصطلحٌ نحويٌّ بصريٌّ[70]، والأصل اللغويُّ فيه هو "الجذبُ ... قال الجوهريُّ : الجارَّة الإبل التي تجرُّ بالأزمَّة"[71]، والمعنى الجامع بين الاستعمال الاصطلاحي والاستعمال اللغويِّ هو السحب والجذب.

وابن إيازٍ تناول المصطلحات النحوية في كتاب (الفصول الخمسون) شرحاً وتحليلاً وتعليلاً، وهو يهتمُّ في بعض المواضع بذكر الأصل اللغويِّ للمصطلح كما فعل ذلك في كلامه على الصرف في الاسم، إذ ذكر لاشتقاقه خمسة أوجه معللاً المناسبة بين الاستعمالين اللغويِّ والاصطلاحيِّ"[72].

وقد يتخذ من الأصل اللغوي دليلاً لإثبات ما يراه من وجهٍ نحويٍّ، يقول : "والصرف عند المحققين عبارة عن التنوين وحده؛ لوجوهٍ : أحدها : أنَّه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي هو بمعنى الصوت، إذ لا صوت في آخر الاسم إلا التنوين. والثاني : أنَّه متى أمن التنوين دخله الجرُّ مع أنَّه غير منصرفٍ، على ما يبيَّن إن شاء الله تعالى. والثالث : أنَّ الشاعر متى اضطرَّ إلى صرف الممنوع نوَّنه، وقيل : قد صرفه لضرورة الشعر"[73].

ومن تعليله للمناسبة بين الاستعمال اللغويِّ والاستعمال الاصطلاحيِّ للمصطلح ما ذكره بشأن مصطلح (الاسم المتمكن) يقول : "اعلم أنَّ التمكن مأخودٌ من المَكَنَةِ، وهي الثبوت، ومعناه أنَّ المعرب هو الاسم الذي لم يخرج إلى شَبَه الحرف،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فإنَّه مهما أشبه الحرف بني، وإذا كان كذلك فقد ثبت في مكانه الأصلي"[74]. ومن تعليله للمصطلح ما ذكره من العلة في تسمية التنوين تنويناً، يقول : " فلمَ سميت هذه النون تنويناً؟. قيل : فعل ذلك لوجهين : الأوَّل : أنَّه حادثٌ بفعل المتكلم، وليس من سنخِ الكلمة. والثاني : أنَّه قصد الفرق بينها وبين النون الأصلية التي تثبت وصلاً، ووقفاً، وخطاً، وأمَّا هذه النون التي هي تنوينٌ، فإنَّها تثبتُ وصلاً، وتحذف وقفاً، وخطاً"[75].

8- **شرح تعليلات ابن معط وتعليلها :**

بنى ابن معط كتابه الفصول الخمسون على الاختصار الشديد، فهو يقوم على تقرير القواعد النحوية من غير استرسال في استشهادٍ أو استدلال أو تعليل أو شرح إلا قليلاً. ويبدو أنَّ هذه المزية وجدت لعاملين الأوَّل : قصده للاختصار؛ إذ هدفه أن يكون متناً تعليمياً للمبتدئين. والثاني : تأثره بشيخه أبي موسى الجزوليِّ"[76](ت607ه) في مقدمته المبنية على التركيز الشديد[77].

وعلى الرغم من تصريحه بأنَّ الكتاب كتابٌ تعليميٌّ للمبتدئين، فإنَّه ربَّما علل في مواضع منه بعلل هي من سنخ العلل الأول، أضف إلى أنَّه خصص الفصل التاسع من الباب الأوَّل " في العلل الموجِبة بناء الاسم"[78] ذكر فيه خمس علل لبناء الاسم.

وقد تتبع ابن إيازٍ علله شارحاً ومعقباً وحتى معللاً لها، فمن ذلك تعليل ابن معطٍ لتقدير الضمة في الفعل المعتلِّ الآخر بالواو أو الياء بعلة الاستثقال[79]، وشرح ابن إيازٍ هذه العلة، وعللها بقوله : " يعني أنَّك تقول : (زيدٌ يغزو)، و(يرمي)، فعلامة الرفع ضمةٌ مقدرةٌ في الواو والياء، وإنَّما لم تظهر لاستثقالها فيهما؛ لأنَّ الحركات تناسب حروف العلة، فظهورها مع تحرك ما قبلها كالجمع بين الأمثال"[80]. فشرح ابن إيازٍ علة الاستثقال، وعللها بعلة كراهة توالي الأمثال.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وشرح تعليل ابن معطٍ جعل الكسرة الأصل في التقاء الساكنين " لأنَّها حركةٌ لا توهم إعراباً"[81]، يقول : "معنى قوله : (لأنَّها حركة لا توهم إعراباً) أنَّه قد تقرر أنَّ الفعل لا يعرب بالجرِّ، فإذا وجدت فيه الكسرة لم يقع التردد في أنَّها حركةٌ بنائيةٌ لا إعرابيةٌ، أمَّا الضمُّ والفتح الإعرابيان فيدخلانه، ثم حمل الاسم والحرف على الفعل في ذلك، وإنَّما جعل الفعل الأصل في هذا؛ لأنَّه يكثر فيه التقاء الساكنين لسكون آخره بالجزم والبناء"[82].

9- تعقب كلام المصنف :

تعقب ابن إيازٍ كلام ابن معطٍ على طول كتابه ناقداً له، وهذا النقد لم يقتصر على بيان مؤاخذاته له، بل شمل أيضاً موافقاته له واستحساناته لآرائه واختياراته.

وهذه النقود بطبيعة الحال تستدعي احتجاجاً، وتعليلاً يسوِّغها، ومن هنا عددتُ هذه التعقيبات داعية من دواعي التعليل عند ابن إيازٍ.

وتعقب ابن إيازٍ له انصب على جانبين : الأوَّل : منهج ابن معطٍ في تقسيم المادة النحوية وترتيبها في أبواب، وفي داخل كلِّ بابٍ . والثاني : على المادة العلمية نفسها من حيث اختياراته وآراؤه ومتابعاته وغيرها. وههنا مثالان يوضحان هذين الجانبين :

الأوَّل : من تعليله لمنهج ابن معطٍ ما ذكره من علة (الأصل) في كلامه على قول ابن معطٍ : " فالإعراب تغيُّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركاتٍ ظاهرةٍ أو مقدرةٍ أو بحروفٍ، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف"[83].

يقول ابن إيازٍ معقباً : "وقدَّم حذف الحركة على حذف الحرف؛ لأنَّ الأصل في الجزم حذف الحركات، والحروف في ذلك نائبة عنها، وقائمة مقامها"[84]، فالعلة علة أصل.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الثاني : ومن تعليله الذي يتعلق بالمادة العلمية أخذه على ابن معطٍ إطلاقه (هاء التأنيث) على التاء المتصلة بآخر بعض الأسماء، وهي تحذف عند جمع الاسم جمع مؤنث سالماً نحو: (مسلمة) (مسلمات)[85]، معتلاً بعلة (الأصل) أيضاً، يقول : " قوله (بهاء التأنيث) ليس بحسنٍ، وإن كان قد سبقه غيره إليه، وذلك لأنَّ الأصل التاء، وإنَّما تقلب هاءً عند الوقف، وبعضهم يجعلها تاءً وصلاً ووقفاً. فإن قيل : إنَّما سماها هاءً باعتبار الوقف ونظراً إليه . قيل : كان يجب على هذا أن يقول : ألف الصرف؛ لأنَّ التنوين يقلب ألفاً في الوقف، كقولك : (رأيتُ زيدا)، ولا قائل به"[86].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثاني

سمات التعليل النحويِّ عند ابن إيازٍ

1- **تنوع طرائق الإدلاء بالعلة عنده :**

لم يتخذ ابن إيازٍ أسلوباً واحداً محدداً للإدلاء بالعلة، بل تنوعت الأساليب التي سلكها في التعبير عن تعليلاته للأحكام النحوية، وهذه الأساليب تتمثل في :

أ- **النص الصريح على لفظ العلة** : أكثر ابن إيازٍ من إتباع الحكم النحويِّ بعلته بالنصِّ الصريح على لفظ (العلة)، فقد انتثر ذلك في كتابه، ومثاله قوله في تعليل مجيء الضمير للمثنى المخاطب المؤنث والمذكر على صيغة واحدةٍ هي (أنتما) بقوله : "وعلَّته أنَّ التثنية في المظهرات لا يقع في صورها فرق بين المذكر والمؤنث، ألا تراك تقول : (الهندانِ)، و(الهندينِ)، كـ(الزيدانِ)، و(الزيدينِ)، فكذا لم يختلف ضمير التثنية فيهما، ولَّما كان جمع التصحيح المظهر المذكر على حدِّ تثنيتها جاء المضمر كذلك، بخلاف جمع التصحيح في المؤنث، فإنَّه على حدِّ تثنيتها، فكذلك المضمر"[87].

ب- **النص الظاهر على العلة** : من خلال استعمال أدوات نحوية تفيد التعليل كـ(اللام)، و(حتى)، و(الباء)[88]، وغيرها من أدوات، أو من خلال التعبير بكلمات تفيد دلالاتٍ مشابهة لما تفيده كلمة العلة ومنها :

1. **الجواب** : من ذلك كلامه على منع الكوفيين والأنباريِّ تقديم خبر (ليس) عليها بحجة شبهها بـ(ما)، و(ما) لا يتقدم منصوبها عليها فكذلك (ليس)، يقول ابن إيازٍ رادَّاً هذا المذهب : " والجواب أنَّ (ليس) حصل لها جهتان : إحداهما : شبهها بـ(ما)، فامتنع تقديم خبرها عليها، كما أنَّ (ما) كذلك، وتنحطُّ عن درجة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(كان). والثانية : أنَّها فعل، فاستجيز تقديم خبرها على اسمها رفعاً لها عن درجة (ما)"[89].

2. **الفائدة :** يقول ابن إيازٍ في كلامه على العدل : "فإنْ قيل : فما فائدة العدل التي لأجلها تكلفت مشقته ؟ قيل : فائدتان : إحداهما لفظية، وهي التخفيف، ألا ترى أنَّ (عامراً) رباعيٌّ، و(عمر) ثلاثيٌّ، والثلاثيُّ أخفُّ من الرباعيُّ ... وثانيتهما معنوية، وهي تمحض العلميَّة فيها، وتنفي الوصفيَّة عنها"[90].

3. **المسوِّغ :** استعمل (المسوِّغ) بمعنى العلة، وذلك في كلامه على اطِّراد حذف حرف الجرِّ "مع (أنَّ)، و(أنْ)، نحو : (عجبتُ أنَّك قائمٌ)، و(رغبتُ أن تفعل كذا)، أي: من أنَّك قائمٌ، وفي أن تفعل، ومسوِّغ ذلك الطول، ولو صرَّحت بالمصدر لم يجز"[91]، فالعلة علة طول الكلام.

4. **الوجه :** استعمل الوجه بمعنى العلة، وذلك في كلامه على علة جواز إلغاء (ظننتُ) إذا توسطت بين المفعولين نحو : (زيدٌ ظننتُ منطلقٌ)، يقول : "ووجهه أنَّه قد تقدم أحد الجزأين عليه فضعفَ بتعليقه فردَّ الكلام إلى أصله من الابتداء والخبر"[92].

ت- **الإيماء إلى العلة :** والإيماء هو أن يفهم التعليل مـــن سياق الكلام، أي ما يدل على العلِّية بقرينة من القرائن ففي اللفظ دلالة على العلِّية ليس بالوضع بل بوساطة شيءٍ آخر هـو القرينة[93]، وقد لا توجد قرينة تدلُّ على العلة ولكن المعنى كفيلٌ ببيانها وإيضاحها، وهذا الأسلوب هو الأسلوب الأشيع في الكتاب لسوق العلل، ومثال ذلك ما ذكره ابن إيازٍ في تعليل تقديم ابن معط الكلام، في الفصل الثاني من الباب الرابع بعنوان (في ذكر العلم) على العلم المنقـول بقوله : "وبدأ بالمنقول؛ لأنَّه أكثر في اللغة العربية"[94]، وهذا إيماءٌ إلى علة كثرة الاستعمال.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2- **التصريح بمصادر علله غالباً :**

في القرن السابع الهجريِّ كان النحو وعلوم العربية عامة قد قطعت شوطاً كبيراً حتى نضجت واستوت على سوقها، فلا غرو أن يفيد ابن إيازٍ من مصادر هذه العلوم كما فعل أقرانه.

ولعلَّ من أبرز سمات منهج ابن إياز في التعليل هي التصريح بمصادر تعليلاته سواءٌ بنقلها مباشرة من مظانِّها، أو بالنقل عن العلماء، وقد لحظ مترجموه هذه الخصيصة، فقد ذكر عبد الباقي اليمانيُّ أنَّه كان "ثقةً فيما يكتب"[95].

ونظرة في صفحات (المحصول) و(قواعد المطارحة) تكشف عن كثرة نقوله مع التصريح بمصادرها أكتباً كانت أو آراءً لعلماء متقدمين أو متأخرين، فكتبه في حقيقتها موسوعة لجمع آراء النحاة ومذاهبهم، ففي المحصول صرَّح بالنقل عمَّا يقرب من سبعين كتاباً من كتب من سبقه، كما أحال على مؤلفاته التي لم تصلنا كـ(مآخذ المتبع)، و(مسائل الخلاف)[96].

ولم يقتصر في نقله عن النحاة على جيل دون جيل، أو على مذهبٍ دون آخر، فمثال نقله عن المتقدمين ما نقله عن النضر بن شميل(ت203ه) في تعليل جعلهم الميم عوضاً عن حرف النداء في (اللهم) بعلة الإشعار؛ لأنَّ "الميم تشعر بالجمع كما في (عليكم) فإذا قلتَ : (اللهم) فكأنَّك دعوت الله سبحانه بجميع أسمائه"[97].

ومن نقله عن متقدمي النحاة تعليل الخليل، وتابعه عليه سيبويه، حذف الفعل المقدر الناصب لـ(خيراً) من قولهم : (انتهِ خيراً لك) "لكثرة الاستعمال، وكون المخاطب عالماً بأنَّه محمولٌ على أمرٍ، فإنَّه إذا أمر بالانتهاء فقد أمر بترك شيءٍ وتارك الشيء آتٍ بضده، فصار(انتهِ) دالاً على (إيتِ)"[98]. أمَّا سيبويه فقد أكثر من النقل عنه[99].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وكما نقل عن أئمة البصرة نقل عن أئمة الكوفة، فقد نقل عن الكسائيِّ تعليله بعلة أمن اللبس في إجازته وصف الضمير نحو : (مررتُ به المسكينِ)؛ "وذلك لأنَّه قد يحصل فيه لبس عند تقدم أسماءٍ ظاهرةٍ يصحُّ عوده إلى كلٍّ منها، وقد يكون ضمير نكرة"[100].

ونقل عن الفرَّاء الاعتلال بعلة الفرق، فقد علل الفرَّاء المجيء بالنون المكسورة في المثنى" فرقاً بين الواحد المنصوب والمثنى المرفوع، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : (عندي رجلا) بغير نونٍ لكان كقولك : (رأيتُ رجلا) إذا وقفت عليه بالألف"[101].

وكما نقل عن متقدمي النحاة نقل عن متأخريهم، فقد نقل عن ابن الشجريِّ(ت542ه) علة مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في تعليل اختلاف حال (كلا) و(كلتا) فكانا مع الإضافة إلى المضمر كالمثنى، ومع الإضافة إلى الظاهر كالمقصور، يقول ابن إيازٍ : " وقال السيِّد ابن الشجريِّ في أماليه : لَمَّا كانا مفردين في اللفظ، ومثنيين في المعنى، روعيَ لفظهما مع المظهر، فأجريا مجرى المقصور في الإعراب بالحركات المقدرة، وروعيَ معناهما مع المضمر"[102]، ونقل عن العكبريِّ أنَّ علة بناء الاسم المركب كـ(حضرموت) و(بعلبكَّ) " تضمنه معنى الواو كـ(خمسةَ عشرَ)"[103]، وكذلك نقل عن معاصره ابن عصفور(ت669ه) علة عدم بطلان عملِ (ما)[104] العاملة عمل ليس عند تقدم خبرها وهو ظرفٌ أو جارٌ ومجرور؛ لكثرة تصرُّف العرب في هذين[105]. وهو في نقله عنهم يتبع طريقتين الأولى نقل النص، والثانية نقل المعنى بصياغته بأسلوبه الخاص. ومع ذلك فهو قد ينقل من غير نسبةٍ في أحايين كثيرة كنقله عن (بعضهم)، أو(بعض المتأخرين)، أو (بعض المغاربة)[106].

وجملة القول أنَّ ابن إيازٍ أكثر من النقل عن النحاة بصرييهم وكوفييهم ومتأخريهم من المشارقة والمغاربة، فقد نقل عن أكثر من ثمانين نحوياً، وما ذكرته آنفاً هو أمثلة عن ذلك، ولو تقصيت نقوله لطال المقام.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3- **تنوع العلل عنده :**

تنوعت العلل عند ابن إيازٍ في المحصول بين علل تعليمية، وقياسية، وجدلية، (الأول، والثواني، والثوالث)[107]، ولكن الغالب على هذه العلل هي العلل الأول التعليمية، ولعلَّ السبب في ذلك يتمثل في غرض الكتاب التعليميِّ، فهو شرح على كتاب (الفصول الخمسون) الذي وصفه ابن إياز بأنَّه "كثير المسائل، عسير على المتناول"[108]، فلا ينبغي أن يكون الشرح أصعب بتعاليله من الأصل، ولا أبعد متناولاً.

والعلة التعليمية هي" التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب"[109]، فهي تحقق الغاية التعليمية في النحو، وهذا المستوى من التعليل مقبول حتى عند أولئك المعارضين لنظرية العامل والتعليل كابن مضاء الذي أقرَّ العلل الأول، والمقطوع به من العلل الثواني، التي تحصل بمعرفتنا لها المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منها بالنظر[110]. ومن هذه العلل علة اللبس، والفرق، وطول الكلام، وكثرة الاستعمال، والاستخفاف، والاستثقال، والفائدة، والاختصار... وغيرها من العلل التي هي من سنخ التعليمية.

ومن تعليل ابن إيازٍ التعليمي تعليله بعلة الفرق لحاق تنوين التنكير الأسماء المبنية " فرقاً بين معرفتها ونكرتها"[111]. ومن تعليله التعليمي أيضاً تعليله بكثرة الاستعمال تعدية فعل التعجب بالهمزة دون غيرها من الحروف؛ لأنَّها أكثر استعمالاً فكانت أولى[112].

أمَّا العلل الثواني القياسية فهي أقلُّ حضوراً من العلل الأول، ولكنَّنا لا نستطيع وصفها بالقلة، فقد يعقب العلة الأولى بعلة ثانية تكون بدورها علة للأولى، فمن ذلك تعليله بناء (كم) الاستفهامية على السكون، فعلة البناء عنده تضمنها معنى

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

همزة الاستفهام، وهي العلة الأولى، وعلة بنائها على السكون هي البقاء على الأصل؛ إذ لم يوجد ما يقتضي الانتقال عنه، وهي العلة الثانية[113].

أمَّا العلل الثوالث الجدلية فهي أقل حضوراً من قسيمتيها، فمن ذلك ما علل به في كلامه على إضمار (أنْ) في (حتى) الناصبة للفعل المستقبل، فقد سأل ثلاثة أسئلة، كلُّ سؤالٍ منها يمثل جوابه ضرباً من العلل الثلاث " أحدها : لم احتيج إلى تقدير الناصب؟ والثاني : لمَ كان المقدر (أن) دون غيرها؟ والثالث : ما المانع من إظهارها؟ "[114]. فعلل الأول بعلة الاختصاص؛ ذلك أنَّ حروف الجرِّ مما يختص بالاسم، فلا بدَّ من أنْ يقدر ما يكون مع الفعل بتأويل اسم، وعلل الثاني بعلة المشابهة؛ ذلك أنَّ (أنْ) أشبهتْ (أنَّ) الثقيلة فعملتْ فاستحقت التقدير دون غيرها، وعلل الثالث بعلة الطرد؛ ذلك أنَّ حتى إذا تلاها فعلُ حالٍ رفع، فلمَّا انتصب الفعل بإضمار (أنْ) لم يظهروها؛ ليطرد نظامها ويستمرَّ حالها[115].

4- كثرة التعليل وشموله :

اهتمَّ ابن إيازٍ بالتعليل اهتماماً بالغاً، وأكثر منه إكثاراً مفرطاً حتى كاد يكون مسرفاً فيه، فلا تمرُّ بك صفحة من صفحات كتابه إلا تطالعك بعلةٍ أو احتجاجٍ لعلة، أو ردٍّ على علة وهكذا.

ولعلَّ هذه السمة أبرز ما في كتاب المحصول، يقول محقق الكتاب :" ويعدُّ هذا الكتاب واحداً من أهمِّ الكتب التي اهتمت بالتعليل النحويِّ، فالتعليل كان عندهم وسيلة من وسائل فهم القاعدة النحوية، فابن إيازٍ كان حريصاً على التعليل عند وجود أيِّ حكمٍ نحويٍّ، ولذا قال فيه أبو حيَّان : أبو تعاليل، فأهمية هذا الكتاب أولاً تأتي من هذا الوجه "[116].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وسواءٌ كان أبو حيَّان مادحاً أم قادحاً، لما نعلم من مذهبه الظاهريِّ[117]، فإنَّه يدلُّ على تنبُّه الأقدمين لولع الرجل بالتعليل حتى غدا السمة البارزة التي تطبع نتاجه وتطغى على غيرها من السمات.

والإكثار من التعليل من سمات نحاة القرن السابع، إلا أنَّ لابن إيازٍ مزية في ذلك إذ فاق في كثرة علله، كماً وكيفاً، الكتب المخصصة للعلة النحوية على المستوى التطبيقي ككتاب علل النحو للوراق، وكتاب ترشيح العلل لصدر الأفاضل الخوارزميِّ(ت617ه)؛ لأنَّ التعليل من مقاصده في شرحه للفصول، يقول في معرض حديثه عن دوافع تأليف الكتاب: " وأضيف إلى ذلك ما يليق من التعليلات المنتخبة والاعتراضات المهذبة"[118].

وقد التمس الدكتور حسن الملخ سبب ذلك، فرأى أنَّ نحاة القرن السابع الهجريِّ وجدوا " أنفسهم أمام تراثٍ نحويٍّ قد نضج أو كاد، فلم يعد أمامهم مجالٌ واسع في تقرير أحكام النحو العامة، إذ استوى النحو على عوده، فوجهوا همَّتهم إلى مسائل الخلاف والعلل"[119]. وهذا صحيحٌ، ولكنَّ ثمة داعٍ آخر أراه من أسباب ميل نحاة القرن السابع وما بعده إلى الإكثار من التعليل وهو عامل ردِّ الفعل تجاه ما دعا إليه ابن مضاء القرطبيُّ من إلغاء العلل الثواني والثوالث وإبطال القياس[120]، فلا بدَّ أن يكون لأنصار نظرية النحو التقليدية موقفٌ معاكسٌ يكون في الأساس في إطار بؤرة الخلاف وهي العلة والقياس.

وهذه العلل الكثيرة عند ابن إيازٍ لا تقتصر على بابٍ من دون آخر من أبواب النحو، فقد تتبع كلام ابن معطٍ في خمسين فصلاً شارحاً ومعللاً ومحتجاً، لكن قد تكثر العلل وتزدحم في مواضع على نحو شرحه الفصل الثامن من الباب الأوَّل " في إعراب الفعل المضارع"[121]، والخامس من الباب الثالث " في حرفين مترددين بين الأسماء

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والأفعال"[122]، وقد تقلُّ على نحو ما في الضرب الثامن والضرب التاسع من الفصل التاسع من الباب الثاني في عنواني المفعول له والمفعول معه.

5- **تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة :**

اختلف العلماء في جواز تعليل الحكم بأكثر من علةٍ، فذهب قومٌ إلى أنَّ ذلك لا يجوز؛ لأنَّ العلة النحوية مشبهة بالعلة العقلية، والعلة العقلية لا يثبت الحكم معها إلا بعلة واحدةٍ، وكذلك العلة النحوية المشبهة بها. وذهب آخرون إلى جواز أن يعلل الحكم بعلتين فصاعداً"[123].

وتابع ابن إيازٍ الفريق الثاني، فقد علل كثيراً من الأحكام بعلل متعددةٍ، ويبدو أنَّ الدافع إلى ذلك هو محاولة استقصاء تعليلات النحاة وإعمال اجتهاده في حصر الوجوه التي يمكن أنْ تكون علةً للحكم، فـ" من طبيعة العلة النحوية أنَّها تقبل التعدد حسب قدرة النحويِّ على الاستقصاء والاجتهاد"[124].

وموقف ابن إيازٍ هذا وكثيرٍ من المتأخرين متبعٌ لموقف ابن جني الذي يرى جواز تعليل الحكم الواحد بعلتين[125]، فهذا الفريق يرى أنَّ العلة النحوية علامة أو أمارة فيصحُّ على أساس ذلك أنْ يقترن الحكم بأكثر من علة واحدة[126] .

ويلاحظ في تعليل ابن إيازٍ بأكثر من علة أنَّ كلَّ علة منها يمكن أن تكون كافية وحدها في بيان سبب الحكم وتفسيره ، ومن هذا نستنتج أنَّه لا يرى أنَّ تعدد العلة هو من قبيل وصفها؛ لأنَّ وصف العلة

تحصينٌ لها، وهو احتياطٌ يدفع عنها التناقض والقدح[127]، وهو يعلل بعلل مختلفة من أسناخٍ متباينة.

وقد أكثر من التعليل بعلتين، فمن ذلك تعليله كسر حرف الجرِّ (اللام) بقوله : "وفي كسرها وجهان : الأوَّل : الفرق بينها وبين لام الابتداء. والثاني : حركت بحركة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من جنس عملها"[128]. فالعلة الأولى علة فرق وهي من سنخ العلل الدلالية، والثانية علة مناسبة وهي من سنخ العلل اللفظية.

وكذلك علل جملة من الأحكام بثلاثِ علل، فمن ذلك تعليله أنَّ الأصل في البناء السكون بوجوهٍ ثلاثةٍ : " الأوَّل : أنَّ المبني مستثقل للزومه طريقةً واحدةً، والسكون أخفُّ فاختير له. والثاني : أنَّ البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركة، فوجب أن يكون ضدَّه بالسكون. والثالث: أنَّ الأصل عدم الحركة"[129].

وقد علل مجموعة من الأحكام بأربع علل، فمن ذلك تعليله حذف التاء الأولى في الاسم المختوم بتاء التأنيث عند جمعه جمع مؤنثٍ سالماً دون الثانية بأربعة أشياء : " منها أنَّ الطارئ يزيل حكم الثابتِ. ومنها أنَّ الثانية يستفاد منها التأنيث والجمع، فهي أقوى. ومنها أنَّها قويت بالألف المصاحبة لها. ومنها كراهية اللبس بالتثنية ألا ترى أنَّك إذا قلت : (عندي مُسلمتا زيدٍ) لم يُدرَ : أجمعٌ هو أم مثنى"[130].

6- شرح العلة وتوضيحها :

صرَّح ابن إيازٍ، غير مرة، أنَّ كتابه (المحصول) بني على الاختصار، ولم يبن على التطويل والاستقصاء[131]، على أنَّ هـــذا الاختصار لم يؤثر فـــيه إبهاماً في لفظٍ، أو لـــبساً في تركـيبٍ، فلغته " لغةٌ واضحةٌ إلى حدٍّ كبير، بسيطة التراكيب، خالية من التعقيد، في متناول القارئ، لا يشوبها تقعرٌ، ولا يتأخرُ بها لفظٌ غريبٌ أو نادرُ الاستخدام"[132].

وانسجاماً مع هذا المنهج الميسِّر فقد دأب على شرح ما رآه مستبهماً من علل جيء بها في الأصل تبييناً وتثبيتاً للحكم[133] من خلال شواهد وأمثلة تجنب المتعلم الغموض وعدم الفهم، مما يحقق الغرض التعليمي لمثل هذه الشروح .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومثال توضيحه للعلة، مستشهداً بما نقل عن العرب، يقول في تعليله اختصاص التصغير بالأسماء : " وإنَّما اختص به لأنَّه نعتٌ في المعنى، فقولك : (رجيلٌ) بمنزلة قولك : (رجلٌ صغيرٌ)؛ ولهذا سئل بعض العرب عن تصغير (دَمَكْمَك)، فقال : (شَخْتٌ)[134]، وهو النحيف؛ إذ لَّما كان بمنزلة النعت كان له حكمه"[135].

ومن شرحه العلل بالأمثلة شرحه لعلة التخصيص التي علل بها جعل ابن معطٍ النعت من علامات الاسم وخصائصه[136] بقوله : " وإنَّما اختص بالاسم؛ لأنَّه يخصص المنعوت، ويميزه عن مشاركة غيره، أولا ترى أنَّك إذا قلت : (هذا رجلٌ ظريفٌ)، أو (عالمٌ)، أو (أسمرُ) تخصص عن سائر الرجال الذين ليس لهم هذا الوصف، قالوا : والفعل لا يقبلُ التخصيص كما لا يقبلُ التعريف"[137].

7- الاستطراد بذكر أكثر من علة لأكثر من حكم في موضعٍ واحدٍ :

تابع ابن إياز تبويب ابن معطٍ وتفصيله لمسائل النحو والصرف في كتابه، ولا شكَّ أنَّ ابن معطٍ سلك في كتابه مسلك التيسير والتذليل لهذه المسائل[138] بغية تحقيق غرضه التعليمي منه.

ولم يشأ ابن إيازٍ أن يخرج عن هذا المسلك التيسيري، وكيف يخرج عنه وهو الذي جعل هدفه تبيين غوامضه ودقائقه، وتقريبه على طالب نكته وحقائقه[139]؛ ولهذا حرص ابن إيازٍ على تعليل كلِّ مسألة في موضعها المحدد لها كي يخلو شرحه من التكرار وعدم الاتساق.

وعلى الرغم من ذلك فقد يستطرد، كحال المؤلفين المتأخرين إذ يكون الاستطراد مصحوباً بذكر الخلافات والمناقشات وتعارض الأفكار وتشابك الآراء، في شرح شاهدٍ قرآنيٍّ أو شعريٍّ أو توجيهه معللاً لأكثر من حكمٍ واحدٍ. وأنموذج ذلك كلامه على أحد مذهبي العرب في (إنْ) المخففة من الثقيلة، وهو مذهب الإعمال، فقد

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علل لإعمالها، ثمَّ استطرد إلى تحليل ما استشهد به المصنف من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود]، فذكر وجهي (ما) في الآية المباركة وهي أنْ تكون زائدة، أو تكون موصولةً، وعلل لكلٍّ منهما، واستطرد في تعليل دخول اللام على ما الزائدة، وعلل لدخول اللام على خبر (إنْ)، وغير ذلك[140]، فاستطرد بذكر علل متعددة لأحكام متعددة في حيز تعليله لعمل (إنْ) المخففة من الثقيلة.

8- **تعليله بالعلل البسيطة والمركبة :**

عرف السيوطيُّ العلة البسيطة بأنَّها " التي يقع التعليل بها من وجه واحدٍ كالتعليل بالاستثقال والجوار والمشابهة وغيرها"[141]، وعرَّف العلة المركبة بأنَّها التي " تكون مركبة من عدة أوصافٍ اثنين فصاعداً"[142]، ومثل لها بتعليل ابن النحَّاس(ت698ه) إلتزام العرب " الفصل بين (أن) إذا خففت وبين خبرها إذا كان فعلاً لعلة مركبة من مجموع أمرين : وهما العوض من تخفيفها، وإيلاؤها ما لم يكن يليها"[143].

ولعلَّ الغرض من التركيب في العلة هو الاحتياط فيها، وتحصينها بسلسلة من القيود حتى لا يعرض لها نقضٌ أو قدحٌ ما[144].

وابنُ إيازٍ يرى أنَّ من التعليلات ما لا يتم إلا بتركب علتين، ففي تعليله لمنع سيبويه وصف (اللَّهم) يقول : "وهو عندي القياس؛ لأنَّ المنادى وصفه ضعيفٌ، لكونه مشابهاً للمضمر، ثمَّ هنا قد ضمَّ الاسم إلى الصوت، وذلك مما يبعد وصفه أيضاً، فلمَّا اجتمعا فيه منعاه ذلك"[145]. فتركيب العلتين هو الذي منعه الوصف.

وهو قد علل بالضربين من العلل، فقد انتثرت العلل البسيطة على صفحات كتابه، ولم يغفل التعليل بالعلل المركبة كما مرَّ آنفاً، ومن نماذج العلل المركبة عنده أيضاً تعليله امتناع تسكين الضمير عند اتصاله بالفعل الماضي وتسكين آخر الفعل بعلة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مركبة من ثلاث علل، يقول : " وإسكان الضمير ممتنع أيضاً؛ لئلا يشتبه بتاء التأنيث الساكنة؛ ولأنَّه على حرفٍ واحدٍ يُقوَّى بالحركة، فلا يليق إضعافه بحذفها؛ ولأنَّ بحركته يقع الفرق بين المتكلم، والمخاطب، والمخاطبة[146] ، وعلل بها في مواضع أخر[147].

9- تفرده ببعض التعليلات :

بلغ النحو منذ انصرام القرن الثاني الهجريِّ مرحلة النضوج والاكتمال، إلا أنَّ هذا لم يوقف حركة التطور في الدرس النحويِّ وإن كان محدوداً، وهو في معظمه يتعلق بالشكل وفي مناهج التأليف والتبويب ومعالجة القضايا المقررة والاحتجاج لها[148]. وما في هذه المرحلة من آراءٍ جديدة هي نتاج التعمق في مصنفات المتقدمين من نحاة البصريين والكوفيين مع اجتهادٍ يبرز أحياناً عند هذا النحويِّ أو ذاك[149].

أمَّا التعليل النحويُّ فقد شهد في هذه الحقب ازدهاراً كبيراً، فلم يكد يدخل القرن السابع حتى كان التعليل قد استقرَّ على المستويين النظريِّ والتطبيقيِّ، وأصبح التعليل يعتمد على الاختيار من العلل أو الترجيح بينها، أو الشرح والتوضيح لها[150].

ولم يخرج ابن إيازٍ عن مسلك أبناء عصره، إلا أنَّ ذلك لم يمنع أن يكون له تعليلات أحسب أنَّه انفرد بها، وإنَّما أقول أحسب لأنَّ هذا الأمر لا يمكن البتُّ به؛ إذ قد يكون ما أحسب أنَّه انفرد به في مصدر لم يصل إلينا، أو في مصدر لم يتيسر للباحث مراجعته، أو قد يكون استفاده من شيخٍ من أشياخه، وعلى كلِّ حالٍ فهذه افتراضات وهي لا تسقط فرض انفراده ببعض تعليلاته.

فمن ذلك تعليله بناء (هو) على حركة، يقول: " فإن قيل : لِمَ بنيَ (هوَ) على حركةٍ ؟ وما العلة في ذلك؟ قيل لَمَّا كان مضمراً مرفوعاً منفصلاً بني على حركة تقويةً

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

له، هكذا قال ابن يعيش الحلبيُّ في شرح المفصل، فعلى هذا لا بدَّ من زيادته في أسباب البناء على الحركة. ولو قيل: إنَّما حُرِّك تنبيهاً على أنَّه مخفف من (هوّ) بالتثقيل، لم أر به بأساً، وكذا (ربَّ) في إحدى لغاتها فاعرفه"[151]. فالعلة عند ابن إيازٍ علة تنبيه على الأصل.

ومن انفراداته تعليله تشديد الميم التي هي عوضٌ عن (يا) في اللهمَّ عند البصريين[152]، يقول : "وقالوا : إنَّما كانت الميم مشددة لأنَّها بإزاء ما هي عوضٌ عنه، وهو (يا)، وهو ضعيفٌ، لأنَّه لا يراعى ذلك في العوض، كيف والتنوين في (إذ) من قوله[153]:

نهيتُك عن طِلابك أُمَّ عمروٍ بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ

عوضٌ عن الجملة التي تضاف إليها (إذ)، والأولى عندي أن يكون تشديدها لئلا تلتبس بالميم الزائدة التي ليست بعوضٍ، أولا ترى أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ قال في قوله[154] :

كحَلفَةٍ من أبي رباحٍ يسمعها لاهُمَ الكِبارُ

إنَّ الميم فيه كـ(زُرْقُم)، و(سُتْهُم) حيث كانت مفردة"[155]. فالعلة علة دفع لبس. وهناك مواضع أخرى يحتمل تفرد ابن إيازٍ بعلله فيها[156].

10- تأثره بالمنطق والفلسفة والعلوم العقلية الإسلامية :

اختلف الباحثون في نظرتهم لوجود أثرٍ خارجيٍّ في التعليل النحويِّ، سواءٌ من المنطق، أم الفلسفة، أم أصول الفقه، أم الكلام، أم غيرها، فذهب بعضهم إلى تأكيد هذا الأثر، وذهب آخرون إلى نفيه أو التقليل منه[157].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والذي يبدو أنَّ نشأة النحو كانت نشأة إسلامية محضة، ولغاية إسلامية محضة هي خدمة القرآن الكريم[158]، ولعلَّ وضوح أثر العقل في التعليل هو ما دفع جملةً من الباحثين إلى تلمس مؤثرٍ خارجيٍّ يعزى إليه هذا الأثر[159]، والحقُّ أنَّه نتيجة جهود تيارات عقدية استعملت العقل وسيلة للاحتجاج، ومرجعاً لتمحيص النصوص، وإثبات العقائد كالشيعة والمعتزلة، ولم يكن النحاة في معزلٍ عن هذه الاتجاهات العقدية، فـ" سيبويه والفرَّاء وأبو عليٍّ الفارسيُّ والرمانيُّ وابن جني والزمخشريُّ وأحزابهم كلهم كانوا معتزلة"[160]، فلا جرم أن يتأثر نحوهم بهذا الجوِّ العقليِّ.

أمَّا في النصف الثاني من القرن الثالث الهجريِّ، أو "مع إطلالة القرن الرابع الهجريِّ وبعدها فلا مجال لإنكار تأثير المنطق في النحو"[161]؛ لأنَّ "الثابت لدى المؤرخين أنَّ ترجمة المنطق تمت على يد حنين بن إسحاق(ت260ه) وتلاميذه حين نقلوا (الأورجانون) كله من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية، أومن اليونانية إلى العربية مباشرة"[162]، والمرجح أنَّ النحاة لم يتصلوا بمنطق أرسطو مباشرةً، بل انتقل إليهم عن طريق المتكلمين الذين يوجبون تعلم المنطق والفلسفة اليونانيين[163].

وهـذا التأثر بالمنطق لم يكن تأثراً أعمى، بل كان لهم اتجـاههم الخـاص في معالجة العلة[164]، ولكنَّ المهم أنَّه كان في أيديهم وتحت بصرهم حين أخذوا يعللون الأحكام النحوية[165].

وأثر المنطق والعلوم العقلية كالفلسفة الإسلامية والفقه والكلام في شرح ابن إيازٍ واضحٌ، إلا إنَّه لم يغرق فيه، ولعلَّ السبب في ذلك يتمثل برؤيته أنَّه " ينبغي أن تُجري كلَّ علم على ما وضعه المتقدمون، ومهد ضوابطه الأشياخ الأوَّلون، ومتى لم يراعَ ذلك خرج عن ذلك الفن واستحال استحالةً لا سبيل إلى تلافيها"[166].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذا الأثر يتجلى في كثيرٍ من تعليلاته، وسأكتفي بتعليله لشروط (المفعول لـه) التي ذكرها ابن معطٍ مثالاً على ذلك، يقول: "وقـد ذكـر المؤلـف لـه خمسـة شـروط : أوَّلها: أن يكون مصدراً، وذلك أنَّ الجواهر بمجردها لا يعقل لها معنى يعلل به الفعـل، ولذلك قـال الفقهـاء : إنَّ الأحكـام لا تتعلـق بالـذوات وإنَّمـا تتعلـق بالصـفات ... وثانيها: أن يكون من غير لفظ العامل فيه، لأنَّه لو كان من لفظه لعللت الشيء بنفسـه وهو خَلفٌ ... وثالثها : أن يكون مقارناً له في الوجود كقولك : (قصدتُ زيـداً رغبـةً في عطائه)، فالقصد وليَ عقيب الرغبة؛ وذلك لأنَّه علة فلا يتأخر عنها ما كان معلـلاً بها. ورابعها : أن يكون أعمَّ منهُ أي : يكـون المفعـول أعـمَّ مـن الفعـل، ألا تـرى أنَّ الرغبة يجوز أن تكون علة للقصد ولغيره. وخامسـها : أن يكـون جوابـاً لــ(لِمَ)، كـأنَّ قائلاً قال : لِمَ قصدتَ زيداً ؟ فقلت : (رغبةً في عطائـهِ)، فالرغبـة مـن فعلـكَ، ولهـذا عللت بها القصدَ الذي هو من فعلك أيضـاً، وذلـك لأنَّ العلـة إذا كانـت مـن فعلـه وعنه، اتحدت مـع الفعـل الآخـر"[167]. فمـا ورد في الـنص يعكـس الوجهـة المنطقيـة والفلسفية من خلال مصطلح (الجوهر)، وهو مصطلح فلسفيٌّ يدلُّ علـى معـانٍ عـدةٍ "منها الموجود القـائم بنفسـه حادثـاً كـان أو قـديماً، ويقابلـه العَـرض بمعنـى مـا لـيس كذلك"[168]، ومصطلح (الخَلْف)، وهو مصطلح منطقـي "يقصـد فيـه إثبـات المطلـوب بإبطال نقيضه"[169]، وقد استعمله المتكلمون والأصوليون[170]. واسـتعمل في مواضـع أخرى مصطلحات منطقية أخرى كالجنس، والنوع، والطرد، والعكس، والدور.

ويبدو في النص السابق أيضاً أثرُ الفكر الفلسفيِّ بوجوب تقدم العلة على المعلول[171]، وكذلك يبدو أثر الفقه باستدلاله بأقوال الفقهاء.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثالث

أنواع العلل عند ابن إيازٍ

تعددت العلل عند ابن إيازٍ وتنوعتْ، وقد تقدم الحديث عن تنوع علله بين تعليمية وقياسية وجدلية، كذلك تنوَّعت علله من حيث أنماطها فمنها ما يتعلق بالدلالة كعلة الفائدة، وعدمها، ومنها ما يتعلق بالاستعمال كالاستثقال، والاستخفاف، ومنها العلل التحويلية التي تنطلق من فكرة الأصل والفرع كعلة الأصل، والفرع، ومنها العلل القياسية كالمشابهة.

وكذلك تنوعت العلل من حيث ألقابها وهي كثيرة، وهي في كثير من الأحيان تكون متداخلة وغير محصورة، وقد رأى الباحث البدء بالعلل التي تتعلق ببناء الاسم لأنَّها أقل عدداً من العلل الأخرى التي لا تتعلق بالبناء وهي :

أوَّلاً - علل البناء :

ذكر النحاة أنَّ الإعراب في الأسماء هو الأصل[172]، لذلك استخلصوا أنَّ ما جاء من الأسماء مبنياً فلابدَّ لبنائه من سببٍ، ولا بدَّ أن يسأل عن علته، لذلك ذكر النحاة عللاً لبنائه، واختلفوا فيها وفي عددها، فقد ذكر أبو علي الفارسيُّ(ت377ه)، في نقده لتعليل الزجَّاج لبناء(ئم) بإبهامه، أنَّ " كلَّ الأسماء المبنية على اختلافها فالعلة الموجبة لبنائها إنَّما هي مشابهتها للحروف ومضارعتها لها"[173]، وتابعه على رأيه هذا تلميذه ابن جني ونسب هذا الرأي إلى سيبويه والجماعة[174]. أمَّا ابن الخشاب(ت567ه) فحصر علل البناء في ثلاثة هي تضمُّن الاسم لمعنى الحرف، أو شبهه له، أو وقوعه موقع المبني[175]. ويبدو أنَّ تحديد هؤلاء النحاة علل البناء بهذه الثلاثة إنَّما هو بقصد حصر العلل الموجِبة للبناء، وقد صرَّح بذلك أبو حيَّان بأنَّ البناء واجبٌ في هذه الأقسام الثلاثة جائز في ما عداها من علل[176].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد جعلها ابن معطٍ خمسة وجوهٍ هي : شبه الحرف، أو تضمن معناه، أو وقوعه موقع الفعل، أو شبهه لما وقع موقع الفعل، أو إضافته إلى غير متمكن[177]، وقد شرحها ابن إيازٍ وزاد عليها عللاً أخرى سنذكرها قابلاً إن شاء الله ، أمَّا ابن مالك فقد حصرها في شبه الحرف في اللفظ، أو في النيابة، أو في المعنى، أو في الافتقار[178].

ولعلَّ خير من جمع علل البناء الموجبة والمجوزة هو أحمد بن المرتضى(ت840ه) وهي عنده : شبه الحرف، أو تضمن معناه، أو الوقوع موقع مشبه الحرف، أو تضمن معنى الفعل، أو موازنة ما تضمن معنى الفعل، أو الإضافة إلى المبني، أو الإضافة إلى الجمل، أو الاستغناء عن الإعراب[179].

ولم يقتصر ابن إيازٍ على ما ذكره ابن معطي من عللٍ، بل علل بكلِّ العلل التي ذكرها، ومن المسائل ما عللها بأكثر من علة على ديدنه بتعدد العلل، وهذا جردٌ بعلل بناء الأسماء عنده :

1. **علة الشبه الوضعيُّ للحرف** : بأنَّ الاسم وضع وضعاً مشابهاً لوضع الحرف، أي على حرفٍ واحدٍ أو حرفين[180]، فالشَّبه هنا شبهٌ لفظيٌّ، وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة بناء (لدن)؛ لأنَّ من لغاتها (لدْ) وهي تشبه الحرف وضعاً فبنيتْ وحملت لغاتها الأخرى عليها في البناء في أحد وجهين[181]. وكذلك علل بهذه العلة بناء (مُنذْ) لشبهها الحرف لفظاً ومعنى[182]، وكذلك علل بها بناء (عن) الاسمية؛ لأنَّ لفظها لفظ الحرفية في أحد وجهين[183]، وعلل بها بناء الضمائر في أحد أوجه ذكرها[184]، وكذا علل بناء الأسماء الموصولة بأنَّ "منها ما وضعه وضع الحروف كـ(من) و(ما)، ثم حمل الباقي عليه في ذلك"[185].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2. **علة الشبه المعنويُّ للحرف** : وذلك بأنْ يتضمن الاسم معنى هو في الأصل من معاني الحروف "تضمناً لازماً غير معارضٍ بما يقتضي الإعراب"[186]. وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء أسماء الاستفهام نحو : (من)[187]، استفهامية وشرطية، و(أين) و(كيف)؛ إذ تضمنتْ هذه الأسماء معنى همزة الاستفهام[188]، وكذلك علل بهذه العلة بناء (أمسِ)؛ "لتضمنه معنى لام التعريف؛ وذلك لأنَّه معرفة، وليس بعلم، ولا فيه لام التعريف، وليس من أسماء الإشارة، ولا من المضمرات، ولا بمضافٍ إلى واحدٍ من هذه الأقسام، فيتعرف بها"[189]، أو بتضمنه معنى الإشارة والألف واللام كما هو مذهب الزجَّاج[190]، وكذلك علل بها بناء اسم (لا)؛ لأنَّه تضمن معنى (مِن) في أحد وجهين[191]، وكذلك تعليله بناء أسماء الإشارة لتضمنها معنى الإشارة؛ إذ الإشارة معنى فيقتضي القياس أن يضعوا لها حرفاً كالاستفهام والنفي، وعزاه لابن جني[192]، ومما علله بهذه العلة بناء الأعداد المركبة نحو: (أحدَ عشرَ)؛ لأنَّ الاسمين تضمنا معنى واو العطف فبنيا[193]، وكذلك بناء الأسماء المركبة كـ(حَضْرَموتَ)[194].

3. **علة الشَّبه للحرف في الافتقار** : وهو أن يوضع الاسم مفتقراً إلى ما يفسر معناه ويبيِّنه، فهو من هذه الناحية يُشبه الحرف الذي يدلُّ على معنى في غيره[195]، وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء الأسماء الموصولة؛ لافتقارها إلى الصلة و عدم استبدادها بنفسها[196]، وهي من العلل التي علل بها بناء الضمائر؛ فالضمير بني لـ"مشابهته للحرف، وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة التَّكلم، والخطاب، وتقدم الذكر في الغائب"[197].

4. **علة الوقوع موقع الفعل** : ويعبر عنه بوقوعه موقع المبني[198]، والمراد بالمبني هنا الفعل[199]، وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء أسماء الأفعال لوقوعها موقع فعل الأمر، أو الماضي، أو وقوعها موقع ما أصله البناء وهو المضارع[200].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

5. **علة مشابهة الاسم ما وقع موقع الفعل** : وقد علل بهذه العلة بناء (حَذَامِ) و(قَطامِ) المعدولة في غير الأمر، فإنَّها أشبهتْ (نَزالِ) في الأمر من أربعة أوجه هي : الموازنة اللفظية، والعدل، والتأنيث، وأنَّهن أعلامٌ لمسمياتٍ بهنَّ[201]، فلمَّا أشبهت ما وقع موقع الفعل بنيت[202].

6. **علة إضافة الاسم إلى مبنيٍّ** : ذكر ابن إيازٍ أنَّ شدَّة اتصال المضاف بالمضاف إليه سببٌ في اكتساء المضاف كثيراً من أحكامه، ومنها بناؤه إذا أضيف إلى مبني، لكنَّ هذا ليس سارياً في جميع الأسماء بل في بعضها وهي الظروف الزمانية، والأسماء المبهمة[203].

وقد علل بهذه العلة بناء (يوم) في (يَوْمَئذٍ) لإضافته إلى (إذ) على الفتح، وعليه قراءة بعضهم : ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِيذٍ ﴿١١﴾ ﴾ [المعارج]، ببناء يوم على الفتح، وبعضهم أعربه على الأصل وقرأ : ﴿ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [204]، وذكر لذلك شواهد أخر[205].

7. **علة انقطاع الاسم عن الإضافة** : ذكر ابن معطٍ الانقطاع عن الإضافة في أسباب البناء على الضم[206]، وقد رده ابن إيازٍ بأنَّ ما ذكره علَّة البناء في (قبل) و(بعد) وغيرهما من الغايات، وأمَّا سبب تخصيص الضم فهو أنَّ الضمة لا تكون لها إعراباً في حال الإعراب[207]، وقد وضح ابن إيازٍ هذه العلة بأنَّ القطع عن الإضافة يبقي المضاف كالزاي من (زيدٍ)، وبعض الاسم لا يعرب، وإنَّما يعرب بكماله[208].

8. **علة لزوم الإضافة إلى الجمل** : علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء (حيثُ) إذ يقول : " وإنَّما بنيت للزومها الإضافة إلى الجمل، والإضافة إلى الجمل توجب البناء؛ لأنَّ الإضافة إليها كلا إضافة، إذ المقصود من الإضافة التخصيص، أو التعريف، والجمل على غاية التنكير؛ لأنَّ المعنى لا يستفاد منها، وتقع صفاتٍ للنكرات،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فكأنَّها حينئذٍ مقطوعة عن الإضافة"[209]، فالعلة الحقيقية هنا هي عدم تحقق الوظيفة النحوية للإضافة وهي التعريف أو التخصيص من إضافتها للجمل، فكأنَّ (حيثُ) مقطوعة عن الإضافة، فهي راجعةٌ إلى العلة السابقة (علة انقطاع الاسم عن الإضافة).

9. **علة الخروج عن النظائر** : هي العلة التي علل ابن إيازٍ بها بناء (لدن)، يقول : "وبنيت لخروجها عن نظائرها"[210]، ويتمثل خروجها عن نظائرها من الظروف في أنَّها تلزم استعمالاً واحداً هـــو أنَّها مبتدأ غاية، فهي تدلُّ على أوَّل غاية الزمانِ والمكانِ[211].

10. **علة الاستغناء عن الإعراب** : علل ابن إيازٍ بناء الأفعال لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها[212]، وكذلك علل بهذه العلة بناء الضمائر في أحد أربعة وجوه ذكرها، ووجه استغنائها اختصاص كلِّ نوعٍ من الإعراب بمضمرٍ، فلو أعربت لتكلف ما عنه مندوحة[213].

11. **علة الشَّبه للمضمر**: علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء المنادى المفرد، يقول : " وبنيَ لشبهه بالمضمر لفظاً، ومعنى، أمَّا اللفظ فلأنَّه مفردٌ، وأمَّا المعنى فلأنَّه مخاطب، وأصل المخاطب أن يكون بالضمائر، ولكنَّهم وضعوا الأسماء الظاهرة موضع المضمرات، لأنَّهم قد ينادون الغائب عن العين، فلو نادوا المضمر لجوَّز كلُّ سامعٍ له أنَّه المنادى، فعدلوا إلى الأسماء الظاهرة؛ لتختص بمن هي لقبٌ عليه"[214].

12. **علة الحمل** : علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء (كم) الخبرية حملاً لها على (كم) الاستفهامية؛ " ليطرد البابُ، وإذا جاز حمل الاسم على الحرف، فحمل الاسم على الاسم أولى، وإمَّا حملاً على (ربَّ) حيث اختصا بالنكرات، ووقعا أولاً، و(ربَّ) للتقليل، و(كم) لضده"[215].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانياً- العلل الأخرى :

1- علة الإتباع :

الإتباع ضرب من المجاورة، وهو تحريكك حرفاً بحركة حرفٍ مجاورٍ له، ويكون ذلك في كلمتين كقراءة من قرأ بضمِّ اللام الأولى من لفظ الجلالة[216] في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة]، أو في كلمةٍ واحدةٍ كقراءة من قرأ بكسر الحاء[217] من قوله تعالى: ﴿مِنْ حُلِيِّهِمْ ۝١٤٨﴾ [الأعراف][218].

يقول ابن إيازٍ "واعلم أنَّ العرب قد أكثرت من الإتباع حتى صار ذلك كأنَّه أصلٌ يقاس عليه"[219]، وقد علل بهذه العلة في مواضع منها تعليله بناء (مُنذُ) على الضمِّ إتباعاً لضمة الميم في أوَّلها[220].

2- علة الاتساع :

وتسمى توسعاً ومعنى الاتساع الامتداد والسعة[221]، والاتساع باب واسع من أبواب العربية ذكره أوائل النحاة وجعلوه علة اعتلَّوا بها لبعض الأحكام[222]، فقد جعلوا منها تفسيراً لخروج كثير من أنماط التركيب عن الأصل في "أبوابٍ كثيرة من كلامهم، من الحذف أو الزيادة أو الإيجاز والاختصار، أو التقديم والتأخير والحمل على المعنى"[223].

وقد أفاض السيوطيُّ في الحديث عنه، ثم ذكر آراء النحاة فيه وعرض للأبواب النحوية التي يكون فيها، وبيَّن أنواعه والخلاف فيه[224].

وعلة الاتساع من العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ في بضع مواضع منها تعليله عدلهم مثل (عامر) إلى (عُمَر) "لضربٍ من المبالغة والتوسع"[225]، ومنها تعليله قول من قال بجواز الفصل بين فعلي التعجب ومعموليهما بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ بوجوهٍ منها "اتساعُ العرب فيهما بخلاف غيرهما"[226].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3- **علة الإجحاف :**

الإجحاف من العلل التي اعتلَّ بها النحاة كثيراً[227]، وهي من العلل التي يعلل بها امتناع وقوع الحذف في كلمةٍ أو تركيبٍ، كأن تكون الكلمة على ثلاثة أحرفٍ وهي أقلُّ الأصول فلا يرخم الاسم الذي هذه حاله؛ لئلا يجحف به[228]، وكذلك تعليلهم حذف الحرف من التركيب لأنَّ الحروف دخلت الكلام لضربٍ من الاختصار، " فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً، واختصار المختصر إجحافٌ به"[229]. وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع متعددة، من ذلك تعليله عدم حذف حرف الجرِّ والاقتصار في ذلك على المسموع؛ لأنَّ حرف الجرِّ بمنزلة الجزء من الاسم المجرور " فلو حذف لكان إجحافاً بهما"[230].

4- **علة الاحتراز :**

الاحتراز: التحفظ[231]، وهذه العلة ضرب من ضروب الوقاية من اللبس[232]، إذ تحترز العرب في كلامها مما يكون مظنَّة الإبهام وعدم الوضوح.

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة عدم مجيء اسمٍ معربٍ آخره واو قبلها ضمَّة؛ لئلا يكون أواخر الأسماء كأواخر الأفعال، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : (أدلوٌ) لكان كآخر (يغزو)"[233].

5- **علة الاحتياط :**

الاحتياط في اللغة هو الأخذ بالأحزم من الأمور والأوثق[234]، ويمكن القول إنَّ هذه الدلالة تمثل الدلالة الاصطلاحية إذا أسسنا لها أيضاً، فعلة الاحتياط تعني الأخذ بأبعد الأحكام عن احتمال اللبس والإيهام.

وقد اعتل ابن إيازٍ بهذه العلة في حديثه عن إمكان كسر لام المستغاث به ولام المستغاث منه مع عدم اللبس فيهما؛ لأنَّ قرينة الرتبة كافية لدفع اللبس ما لم يكن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تقديم وتأخير، لكنهم فتحوا الأولى وكسروا الثانية من أوَّل الأمر احتياطاً على تحصيل الفرق[235].

6- **علة الاختصار :**

الاختصار "هو إلقاؤك فضول الألفاظ من الكلام المؤلف من غير إخلالٍ بمعانيه"[236]، وهو مقصدٌ من مقاصد العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم من خطبٍ وأمثالٍ وحكمٍ[237]؛ لأنَّه " فضلاً عمَّا فيه من تخفيفٍ يكسب العبارة قوةً ويجنبها ثقل الاستطالة وترهلها"[238].

وقد علل بها ابن إيازٍ تضمين العرب بعض الأسماء معاني الحروف نحو (من) الشرطية المضمنة معنى (إن) طلباً للاختصار؛ " لأنَّك إذا قلت : (من يقمْ أقمْ معه) استغرقتَ ذوي العلم، ولو جئتَ بـ(إن) لاحتجتَ أن تذكرَ الأسماء كقولك : (إن يقمْ زيدٌ وعمرٌ وبكرٌ) وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس، وكذلك في الاستفهام"[239].

7- **علة الاختصاص :**

من الألفاظ ما يختص بوضعٍ لغويٍّ محددٍ لا يبرحه، ومرجع ذلك إلى السماع، كاختصاص (بلى) بالنفي لإفادة إبطاله[240].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة لزوم حرف التعريف الاسم من دون الفعل والحرف بأنَّه مختصٌ به[241]، وكذلك لزوم تاء القسم للفظ الجلالة[242].

8- **علة الاستثقال :**

علة الاستثقال تقابل علة التخفيف[243]، بل هما وجهان لحقيقة واحدة هي نفور العرب من الثقل وإيثارهم الخفَّة[244]، ومع ذلك فقد فصل النحاة بين العلتين توخياً لدقة التوصيف[245].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة في مواضع منها تعليله سكون الياء في (مَعدِي كَرِبَ) استثقالاً للحركة عليها[246]، ومن ذلك تعليله لقراءة أمير المؤمنين عليٍّ (عليه السَّلام) : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم ﴿١٠﴾﴾ [آل عمران] بإسكان ياء (تغنِيْ)، بأنَّ الحركات، حتى الفتحة على خفتها، تستثقل على حروف العلة لما بينها من المشابهة، وهو أحد وجهين ذكرهما لتعليلها[247].

9- علة الاستخفاف :

طلب الخفة علة تنبع من طبيعة اللغة، وهي من أكثر العلل دوراناً في الكلام حتى سمَّاها ابن جني أصل الأصول[248]، "وحسبه أن يجد اعترافاً مؤكداً من علم اللغة الحديث، إذ يجد لنفسه مكاناً مهماً بين مبادئه تحت عنوان Economy of effort أي : الاقتصاد في المجهود"[249].

وقد فسر النحاة بهذه العلة ضروباً من التغيير والخروج على الأصل على مستويي المفردات والتراكيب[250].

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة في مواضع منها تعليله بناء (إنَّ)، و(ثمَّ) على الفتح، يقول : "وأمَّا تحريكهما بالفتحة فلخفتها، لا سيَّما وآخر كلٍّ واحدٍ منهما مشددٌ، فلو حرِّكا بغيرها لثقل اللفظ، وانضاف إلى ذلك كسرة أوِّلِ (إنَّ)، وضمة أوَّلِ (ثُمَّ)، وكلُّ هذا مستثقلٌ، فحرِّك آخرهما بالفتح"[251]. وممَّا علله بطلب الخفة إضمار فاعل (نعم) و(بئس) المفسَّر بالنكرة المنصوبة على التمييز، يقول : " الفائدة فيه تخفيف اللفظ، وذلك أنَّهم إذا أضمروا فيهما احتاجوا إلى معرفةٍ، تفسيره بنكرةٍ منصوبةٍ، وهي أخفُّ من المعرفة بالألف واللام، فلمَّا كان المضمر لا يظهر، وكان تفسيره خفيفاً أضمروا فيهما ليخفَّ اللفظ عليهم، ولو اقتصروا على المعرفة أو النكرة لكان سائغاً"[252].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

10- علة الاستغناء :

من العلل الشائعة في كتب النحاة، فقد أكثر سيبويه من الاعتلال بها[253]، وتتمثل في استغناء العرب عن صيغة أو تركيبٍ اكتفاءً بغيره الذي يؤدي دلالته أو وظيفته، فقد ذكر سيبويه أنَّ العرب قد "يستغنون بالشيء عن الشيء حتىَّ لا يدخلوه في كلامهم"[254]، فهو باب واسع إذ كثيراً ما استغنت العرب بشيءٍ عن شيءٍ[255].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع، منها تعليله عدم تصرف (عسى) في أحد وجهين بـ" أنَّه لَّما كان معناها الرجاء علم أنَّ المراد المستقبل؛ لأنَّ المرجو لا يكون ماضياً، فأغنى موضع معناها عن تصرفها"[256]، وكذلك عدم وصف المضمر؛ "لأنَّه إن كان متكلِّماً، أو مخاطَباً، فقد استغنى عن الصفة بحضوره، وإن كان غائباً فلا بدَّ من ظاهر يرجع إليه، فوصف الظاهر يغني عن وصفه"[257].

11- علة الإشعار :

الإشعار في اللغة الإعلام[258]، والدلالة الاصطلاحية لعلة الإشعار هي امتدادٌ للدلالة اللغوية، فهذه العلة يعلل بها الحذف، أو الزيادة، أو أيُّ تغيُّرٍ يطرأ على الكلمة أو التركيب، ويكون علامةً تشعر بغرضٍ معينٍ كإشعار الفتحة في (يسعَون)، و(موسَون) على الألف المحذوفة[259].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع منها تعليله للكسر في (أنتِ)، و(ضربكِ) بالإشعار بالتأنيث[260]، ومنها تعليله المجيءَ بالحال الموطئة نحو : (مررت بزيدٍ رجلاً صالحاً)، بأنَّها إشعارٌ بأنَّ (صالحاً) صفة في المعنى وتنبيهاً على ذلك[261].

12- علة التقاء ساكنين :

هذه العلة من العلل الشائعة عند النحاة[262]، إذ اتخذوها علة تفسر ما يطرأ على السياق من تغيرات مختلفة[263]، وتتمثل بفرار العربي من التقاء ساكنين يتعذر

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النطق بهما مما يفضي إلى أنماط مختلفة من التغيير بتحريك أحدهما أو بقلبه أو حذفه[264].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع عدة منها تعليله بناء أسماء الأفعال على صيغة (فَعالِ) على حركةٍ؛ لالتقاء الساكنين، وكانت كسرةً على الأصل في ذلك[265]، وكذلك الحال بالنسبة لـ(مهٍ) المنكَّر، فالهاء فيه مكسورة؛ لالتقاء الساكنين[266]، وكذلك تعليله تحريك اللام في (هاذالِك)؛ لالتقاء الساكنين، وكسرت إمَّا على الأصل في ذلك، وإمَّا فرقاً بينها وبين لام الملك[267].

13- علة الانحطاط :

ترتبط هذه العلة بالقياس وفكرة الأصل والفرع في النحو العربي، فالفروع عندهم لا ترقى إلى درجة الأصول من القوة والتصرُّف[268]؛ لأنَّها " أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول"[269].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة عدم دخول الجرِّ على الأفعال في أحد وجهين؛ لأنَّ الفعل فرع على الاسم في الإعراب فأعرب الاسم بثلاث حركاتٍ، وأعرب الفعل بحركتين مراعاةً لانحطاط الفرع عن درجة الأصل ولئلا يتساويا[270].

وعلل بها كذلك عدم عمل (لا) المشبهة بـ(إنَّ) إلا بشروط ثلاثة : الأوَّل كون اسمها وخبرها نكرتين. والثاني : ألا يفصل بين اسمها وخبرها بشيءٍ. والثالث: ألا تتكرر. لأنَّها عملتْ لشبهها بـ(إنَّ)، فهي فرع عليها في العمل فوجب لذلك أن تنحطَّ عنها، فلم تعمل إلا بهذه الشروط[271].

14- علة انعدام النظير :

رفض النحاة ما يفضي إلى انعدام النظائر أو مخالفتها، إذا انعدم الدليل من الأصول النحوية، في عملية القياس النحويِّ[272]؛ لأنَّ " ما يؤدي إلى عدم النظير يجب اجتنابه"[273].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه العلة في حقيقتها تتكئ على السماع، فوجود النظير (الشاهد)، وعدم وجوده هو الذي يثبت صحة الحكم أو القاعدة أو عدم صحتهما.

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع منها تعليله لضعف قول الزجَّاج بأنَّ العامل في المفعول معه هو فعل مقدر[274]، فتقدير قولنا : (قمتُ وزيداً) : (قمت وصاحبتُ زيداً) بوجوه منها " أنَّ هذا الفعل المقدر لم يظهر في شيءٍ من كلامهم"[275]، وهو تعبيرٌ عن انعدام النظير.

15- علة الأولى :

علة الأولى تتعلق بفكرة الأصل والفرع، وبقانون الرتبة في نظرية النحو العربي، فـ" من الفروض العقلية في النحو العربي افتراضهم أنَّ هناك شيئاً يستحق الأولوية عن شيءٍ آخر"[276]، وهي من العلل السائرة في كتب النحاة حتى عدَّها الدينوريُّ(ت490ه) من العلل التي تطَّرد على كلام العرب[277].

وقد أكثر ابن إيازٍ من التعليل بهذه العلة، فمن ذلك تعليله بدء ابن معطٍ بالكلام على جمع المذكر السالم قبل جمع المؤنث السالم؛ " لأنَّه الاصلُ، وتقديم الأصل أولى"[278]، ومن ذلك تعليله الاقتصار في بناء صيغة اسم الفعل (فَعَال) على الثلاثي ومنع بنائه " من الرباعي؛ إذ لا يمكن إلا بحذف، والاتساع في الثلاثي أكثر، فالتصرف فيه أولى فاعرفه"[279].

16- علة تصرُّف :

تفيد هذه العلة أنَّ بعض أنواع الكلم أكثر تصرفاً من غيره، أي أكثر تقلباً في وجوه الكلام.

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة وقوف النحويين غير أبي عثمان المازنيِّ على نون (إذن) بالألف، في أحد وجهين، بـ" كثرة تصرُّفها بالتقدم، والتوسط، والتأخر، والإعمال، والإلغاء، ووقوعها للحاضر والمتوقع"[280].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

17- علة التعويض :

التعويض من سنن العربية ويؤتى به جبراً لما أُسقط من الكلام، فإنَّه لو لم يعوَّض عن ذلك المحذوف في بعض الألفاظ والتراكيب لأدى ذلك إلى إلباسها أو الإجحاف بها؛ والعرب ترتكب ذلك توخياً لسدِّ نقصٍ في كلماتها أو للتخفيف أو لاطراد قواعدها أو غيرها[281]. وقد عرفه الزمخشريُّ(ت538ه) : " أن يقع في الكلمة انتقاصٌ فيتدارك بزيادة شيءٍ ليس في أخواتها"[282].

وقد اتخذ النحاة من التعويض علة لبعض المسائل النحوية[283]، وعلل بها ابن إيازٍ في مواضع عدَّة، منها تعليله وجوب تكرار (لا) المشبهة بـ(إنَّ) إن دخلت على معرفة في أحد علتين " بأنَّ الأصل في (لا) ألا تدخل إلا على اسم الجنس، فلمَّا تعذرت الجنسية في المعرفة عُوِّض من ذلك التكرير؛ لما فيه من التعدد المشابه للعموم من حيث الإبهام، وهذا بيِّنٌ"[284]. ومنها تعليله جواز دخول (يا) على لفظ الجلالة مع أنَّ فيه الألف واللام بأنَّ الألف واللام هنا عوضٌ عن همزة (إلهٍ)، وليس للتعريف[285].

18- علة التغليب :

التغليب " هو أن يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما، أو اختلاط، وهو أمر يجري في كلِّ متناسبين ومختلطين بحسب المقامات، لكن غالب أمره دائرٌ على الشرف والخفة"[286]. وقد نقل الزجَّاجيُّ عن الكسائيِّ أنَّ من شأن العرب إذا اجتمع شيئان من جنس واحدٍ فكان أحدهما أشهر سُمِّيَ الآخر باسمه"[287]. وقد اتخذ النحاة التغليب علَّةً يعتلون بها[288]، وعلل ابن إيازٍ قول العرب (قمران) للشمس والقمر، لأنَّ " (قمراً) مذكرٌ، و(شمساً) مؤنث، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث غلِّب المذكر"[289].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

19- علة التنبيه :

تفسر هذه العلة استعمال العرب لصيغة من دون أخرى أو إعطاء حكمٍ من دون آخر لغرض التنبيه على حالة سابقة في الصيغة أو على الحكم، وهي من العلل التي أعتلَّ بها جمع من النحاة[290].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء المنادى المفرد على الضمِّ، يقول : " وخصَّ بالضمة تنبيهاً على قوته، وتمكنه في الأصل؛ إذ الغرض الدلالة على ذلك، والضمة أقوى الحركات، وهي علامة العمد، لا الفضلات"[291].

20- علة جبر الوهن :

هذه العلة ضربٌ من التعويض عمَّا يصيب اللفظ من نقصٍ في الحروف، أو فقدان الإعراب لعلةٍ من علل البناء فيعوَّض عن ذلك حركةً قويةً هي الضمة.

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة في أحدِ وجهين ذكرهما لتعليل بناء المنادى المفرد على الضمِّ يقول : " المنادى تدخله الفتحة إعراباً، والكسرة بناءً، إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فأعطيَ المفرد الضمة، لتكمل له الحركات ويكون ذلك جبراً له بما دخله من الوهن بالبناء"[292].

21- علة الحمل على اللفظ :

دلَّ الاستقراء على أنَّ العرب تعتدُّ بالحمل على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى؛ لأنَّ الأصل هو اللفظ الذي يفهم منه المعنى[293]؛ " لأنَّك أوَّل ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق"[294].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة عدم دلالة (نعم) و(بئس) وفعلي التعجب على حدثٍ أو زمانٍ بـ" أنَّها في الأصل ماضية الألفاظ والزمان، إلا أنَّها لمَّا حرِّفت ونقلت عن موضوعها الأصلي، أجريت مجرى الحروف وبطل فيها تعيين الزمان"[295].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

22- علة الحمل على المعنى :

اهتم النحاة بالمعنى كما اهتموا بالمبنى، فهم وإن غلب عليهم الحمل على اللفظ فإنَّ الحمل على المعنى عندهم كثير[296]، فهو " يكشف عن أنَّ العرب توقر معانيها وترجِّبها، وأنَّ للمعنى من الشرف في نفوسهم ما يحملهم على مفارقة ظاهر اللفظ صوناً وحياطةً له"[297]، وقد ترجم ابن فارس (ت395ه) له بـ" هذا باب ما يترك حكم ظاهر لفظه لأنَّه محمول على معناه، يقولون : (ثلاثةُ أنفسٍ) والنفس مؤنثةٌ لأنَّهم حملوه على الإنسان"[298].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة قراءةَ النصب في (فَيُضَاعِفَهُ)[299] في قوله تعالى : ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ ﴿٢٤٥﴾﴾ [البقرة، والحديد من الآية11]، يقول : " ووجه النصب الحمل على المعنى؛ وذلك لأنَّ معنى :﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ﴾ ، أيكون قرضٌ، فحمل (فيضاعفَهُ) عليه، كما أنَّ قوله تعالى : ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴿١٨٦﴾﴾ [الأعراف] فيمن جزم، حمل على المعنى أي : من يضلل الله لا يهده وهذا كثير"[300]، أمَّا قراءة الرفع (فيضاعفُهُ)[301]، فقد نقل ابن إيازٍ توجيه أبي علي الفارسيِّ لها بوجهين : الأوَّل : أنَّ (يضاعفُهُ) معطوفٌ على (يُقرضُ) وهو صلة (الذي). والثاني : أن يكون مستأنفاً"[302].

23- علة الحمل على النظير :

تتمثل هذه العلة في حمل شيءٍ من كلام العرب على شيءٍ آخر منه لأنَّه نظير له في اللفظ أو في المعنى فيكتسب حكمه[303]، وقد حدَّه الرمانيُّ بقوله : " النظير هو الشبيه بما لهُ مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدِّي نظير الفعل الذي لا يتعدَّى في لزوم الفاعل وفي الِاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه"[304].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه العلة من العلل المطردة في كلام العرب[305]، وقد اعتلَّ بها ابنُ إيازٍ في مواضع منها تعليله امتناع تقديم ما بعد أداة الاستثناء (إلا) عليها حملاً لها على واو (مع)، فلا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك (إلا)[306]؛ لأنَّ " (إلا) والواو التي بمعنى (مع) نظيرتان؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تعدِّي الفعل الذي قبلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه، ألا ترى أنَّك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مقتضٍ للاسم، ولا واصلاً إليه"[307]. ومنها تعليله عمل (حتى) الجرَّ مع عدم اختصاصها، يقول " وأقسامها ثلاثة : جارة، وعاطفة، وحرف ابتداءٍ، والجرُّ بها ليس بأصلٍ؛ لعدم اختصاصها، ألا تراها تدخل على الاسم، والفعل، والحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصاً، غير أنَّها محمولة في ذلك على (إلى)؛ لاشتراكهما في انتهاء الغاية"[308].

24- علة الحمل على النقيض :

تحمل العرب على النقيض كما تحمل على النظير[309]، وقد بين ابنُ إيازٍ مسوِّغ هذا النوع من الحمل بقوله : " وربَّما جعلوا [أي العرب] النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولأنَّ الذهن تنبه لهما معاً بذكر أحدهما"[310].

وهذه العلة من العلل المطردة في كلام العرب[311]، وقد ذكرها ابنُ إيازٍ وجهاً من الوجوه التي علل بها إعراب (أي) من دون غيرها من الأسماء الموصولة بحملها على نقيضها (كلٌّ)[312].

25- علة الرتبة :

تراعي العرب ترتيب الألفاظ في كلامها؛ لأنَّ " الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدلُّ موقع كلٍّ منهما من الآخر على معناه"[313].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع منها تعليله عدم جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة المبدوءة بـ(ما) عليها؛ لأنَّ رتبة حرف النفي التقدم، " والنفي في هذا كالاستفهام؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما له أوَّل الكلام، وصدره"[314].

26- علة الردِّ إلى الأصل :

الردُّ إلى الأصل من العلل المطردة عند النحاة، ومثل لها ابن مكتوم[315] بـ(استحوذ، ويؤكرم)[316]،

فالقياس فيهما (استحاذ، كاستقام، ويُؤكرمُ)، ولكنَّهما خرجا عن القياس تنبيهاً على أصل بابيهما[317].

فالردُّ إلى الأصل يقوم به المتكلم العربيُّ حين يستعمل في كلامه أصولاً عدل بها إلى الفروع، أي يردُّ الكلام إلى الأصل تنبيهاً عليه[318]، لذلك اعتلَّ بها النحاة لتفسير ما خالف القياس المستعمل من الألفاظ والتراكيب.

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء الفعل المضارع عند اتصاله بإحدى نوني التوكيد في وجهٍ من ثلاثة وجوه ذكرها يقول : "بني لتركيبه مع أحد النونين، والتركيب أحد أسباب البناء، وإذا كان التركيب يردُّ الاسم الذي هو أصلٌ في الإعراب إلى البناء، فأنْ يردَّ ما أصله البناء إلى البناء أولى وأجدر"[319].

27- علة الشَّبه :

علة المشابهة ركنٌ من أركان قياس الشبه الذي يحمل فيه المقيس على المقيس عليه لضرب من الشبه بينهما[320]، ولا يشترط أن يكون الشبه تاماً بل يكفي الشبه من وجه في هذا القياس[321].

والحق أنَّ علة المشابهة هي أكبر من حصرها بهذا النوع من القياس، كما أنَّها من العلل المستعملة في مراحل متقدمة من تاريخ النحو تعليلاً لأحكامٍ نحويةٍ، أو

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وسيلة لجمع جزئيات من النحو في باب واحد[322]، وقد أكثر ابن إيازٍ من التعليل بهذه العلة، من ذلك تعليله بناء (من) الموصولة لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الصلة[323]، وكذلك تعليله لجمود (ليس) " لشبهها بـ(ما)؛ لأنَّها تنفي الحال، كما أنَّ (ما) كذلك"[324].

وقد يكون الشبه ليس قياسياً بحيث يحمل فرع على أصل نحو تعليله إضافة (مائة) إلى تمييزها، فهي" إنَّما أضيفت إليه؛ لأنَّها مشبهةٌ بالعشرةِ، ألا تراها عقداً من عشر مرات، كما أنَّ العشرة كذلك، والعشْرة تلي التسعة، فأضيفت كإضافتها"[325].

28- علة الضرورة الشعرية :

لَّما كان الشعر " كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر"[326]، فقد أباحوا فيه للشاعر ما لم يبح لغيره من مخالفة الأصول والقواعد سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا[327]، يقول ابن إيازٍ :" لَّما كان نظم الشعر متوقفاً على حروفٍ معدودة، وكذلك الحركات والسكنات، وكانت زيادة شيءٍ من ذلك، أو نقصه تخلُّ به، وتفسده، أباحوا فيه من تغيير الألفاظ عن استعمالها المعهود ما لا يبيحونه في النثر"[328].

ولعلَّ لاعتداد الشعراء بأنفسهم بعدِّهم (أمراء الكلام)[329]، ومحاولتهم إبداع الجديد من الصيغ والأساليب أثراً في ركوب بعض الضرورات الشعرية[330].

وقد شرح ابنُ إيازٍ الفصل الذي أفرده ابن معطٍ " في الإدغام وضرائر الأشعار على سبيل الاختصار"[331]، وتتبع مواضع الضرورة في الشعر، وعلل بهذه العلة في مواضع منها ردُّه على الكوفيين قولهم أنَّ (كلا)، و(كلتا) مثنيان معنًى، ولفظاً، بأنَّهما مثنيان في المعنى دون اللفظ، وهو مذهب البصريين، وأنَّ ما احتجوا به من قول الراجز[332] :

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في كِلتَ رجليها سُلامَى واحدَهْ كلتاهُما مقـرُونةٌ بزائـــدَهْ

فـ" الأصل في (كلتَ) من قول الشاعر(كلتا)، فحذف الألف للضرورة وهو يريدها"[333].

29- علة طول الكلام :

كثيراً ما يكون الطول في التراكيب باعثاً على الحذف، أو الإضمار، أو العدول من تركيبٍ إلى آخر، أو اختيار الحركة الأخفِّ؛ رغبةً في الخفة المناسبة لما يعتري التراكيب من ثقلٍ إذا طالت[334].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع متعددة، فمن ذلك تعليله اختيار العرب تحريك نون التوكيد الثقيلة بالفتح؛ "لأنَّها والفعل كلمةٌ واحدةٌ فاختير لها الفتح للطول"[335].

30- علة فائدة :

الغرض من الكلام إفادة السامع دلالة جديدةً[336] يبينها له، فالتركيب المفيد هو موضوع علم النحو، وكثيراً ما راعى النحاة الدلالة عند تقعيد القواعد النحوية، أو عند تعليلها، وهذا يدفع دعوى القائلين بشكلية النحو العربي وعدم اهتمامه بالمعنى[337].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في كثيرٍ من المواضع منها تعليله للزوم الفاعل لكلِّ فعلٍ بأحد وجهين لـ" أنَّ الفعل بغير فاعلٍ مفردٌ، والمخاطب لا يحصل له من المفرد فائدة؛ لأنَّه يساوي المتكلم في العلم به"[338]، ومنها تعليله لزوم الضمير في الخبر إذا كان جملة " لكونها – أعني الجملة – أجنبيةً من المبتدأ، وليست إياه في المعنى، كالمفرد، فاحتيج إلى رابطٍ بينهما؛ لتحصل الفائدة"[339].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

31- علة الفرق :

الفرق تطبيق من تطبيقات أمن اللبس، إذ يُلجأ إليها للتفريق بين أمرين لو لم يفرق بينهما لأدى إلى الإلتباس، وقد جعلها ابن جني من أكثر العلل استعمالاً، إذ جعل جلَّ علل النحاة " إنَّما يجري مجرى التخفيف والفرق"[340].

وقد أكثر ابن إيازٍ من التعليل بهذه العلة، فمن ذلك تعليله لحاق التنوين الأسماء المبنية " فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فإذا قلت : (صهٍ) منوناً كان معناه اسكت سكوتاً، وإذا قلت : (صه) بغير تنوين كان معناه : اسكت السكوت المعروف منك، وكسرت هاء (صهٍ) لسكونها، وسكون التنوين بعدها"[341].

32- علة القبح :

من العلل التي يعتلُّ بها النحاة، لتوجيه التزام العـــرب استعمالاً من الاستعمالات مــن دون غيره، أو هجرهم تركيباً من التراكيب إلى غيره. والنحاة في حكمهم بالقبح والحسن إنَّما يعتمدون على استقراء كلام العرب ومعرفة عاداتهم فيه[342].

وعلل ابن إيازٍ بعلة القبح امتناع العرب عـن الوصـف بالأسمـاء غـير المشـتقة كـــ(الإبـــل)، و(المـــال)، و(الـــدينار)؛ لأنَّهـــم اســـتقبحوا الوصـــف بغـــير المشـــتق واستشنعوه[343].

33- علة القرب :

يؤثِّر القرب بين أصوات الكلمة أو بين الكلمات في اختيار نمطٍ من التراكيب على نمطٍ آخر، وقد علل بهذه العلة ابنُ إيازٍ حملهم الجرَّ على النصب في العلامة، بـ" أنَّ الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها، فحمل على الأقرب منه"[344]. وكذلك

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

علل بهذه العلة جريان الأسماء الموصولة "على منهاج التثنية الحقيقية؛ لقربه من المتمكنة"[345].

34- علة القوة :

حدَّ الرمانيُّ القوة بقوله : " القوَّة خاصَّة يُمكن بها ما لا يُمكن بما هو نقيض صفتها فالاسم أقوى من الفعل لأنَّهُ يُمكن أن يستغنى بالاسمِ عن الفعل في الفائدة ولا يُمكن أن يستغنى بالفعلِ، والبيان عن الشَّيء في عينه أقوى من البيان عنهُ في الجملة لِأنَّهُ يمكن الإِشارة إليهِ إذاً ولا يمكن بالجملة والفعل أقوى في العمل من الاسم لِأنَّهُ يمكن أن يدل به على أنَّه عامل في كل موضع يقع فيه وليس ذلك في الاسم"[346].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في ردِّه مذهب الكوفيين والأنباريِّ في عدم جواز تقديم خبر ليس عليها؛ لأنَّ ليس أقعد في عدم التصرف من فعل التعجب، وهو لا يتقدم مفعوله عليه، فلا يقال : (ما زيداً أحسنَ)[347]. بقوله : " وعندي في هذا نظرٌ؛ لأنَّ المانع من ذلك في فعل التعجب جريه مجرى الأمثال، كما تقدَّم، والأمثال لا تغير عن حالها، وهذا المانع منتفٍ في (ليس)، وأيضاً فـ(ليس) أقوى من فعل التعجب؛ بدليل جواز تقديم خبره على اسمه، وظهور الضمير معه، كقولك : (ليسا) و(ليسوا)"[348].

35- علة كثرة الاستعمال :

كثيراً ما تكون كثرة الاستعمال في كلمةٍ أو تركيبٍ مسوِّغاً لتغيرات تطرأ عليه يبتغي المتكلم من ورائها السهولة والخفَّة؛ لذلك يقول سيبويه في كلامه على حروف الجرِّ إنَّ العرب " قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[349].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه العلة من أكثر العلل شيوعاً في كتب النحاة[350]، وقـد علل بها ابنُ إيازٍ في مواضع متعددة فمن ذلك تعليله حذف حرف القسم وبقاء المقسم به نحو : (اللهِ لأفعلنَّ كذا)[351]، يقول : " الأصل : أحلفُ بالله، لكن لَّما كثر استعمال هذه اللفظة، تعالى مسمَّاها، حذفوا الباء، فتعدى الفعل إلى الاسم، فنصبه، ثمَّ حذف الفعلُ، فقيل : (اللهَ لأفعلنَّ) "[352].

36- علة الكراهة :

تتعلق هذه العلة بنفور العرب مما يؤدي إلى الغموض والإيهام في لغتهم، أو يؤدي إلى ثقلٍ في نطقهم للكلمات والتراكيب، وميلهم عنها إلى ما يوضح الغموض أو يخفف عليهم النطق، وهي بهذا تقترب من فحوى علة القبح التي مرَّ ذكرها.

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة عدم تصرف فعل التعجب (أفعلَ) في (ما أحسنَ)، بكراهة المضارع من هذا الفعل؛ " لأنَّ المضارع يحتملُ زمانين : الحاضر والمستقبل، وإنَّما يتعجب في الأغلب مما هو موجودٌ ومشاهدٌ، وقد يتعجب من ما مضى، ولا يتعجب من المستقبل، فكرهوا استعمال لفظٍ يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكاً؛ ولذا أيضاً كرهوا استعمال اسم الفاعل؛ لأنَّه لا يخصُّ زماناً، فلا تقول : (ما يحسنُ زيداً)، ولا (ما محسنٌ زيداً) "[353]. وكذلك علل وجوب إظهار (أنْ) إذا كان معها (لا) نحو قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد]؛ لأنَّها لو حذفت لآل إلى قولنا : (لِلا) فيتوالى مثلان، وهما لامُ كي ولام (لا)[354].

37- علة أمن اللبس :

أمن اللبس من أهم العلل التي علل بها النحاة ضروباً من الأحكام النحوية، لأنَّ الغاية من الكلام الإفادة، واللبس مناقض لذلك، لأنَّه خلط للأمور واشتباه بعضها ببعض[355]، فهو محذور لأنه يناقض مقاصد اللغة في الإبانة والوضوح[356].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في كثيرٍ من المواضع، منها تعليله إقامة المفعول الأوَّل مقام الفاعل خاصةً عند بناء الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل للمجهول؛ لئلا يقع اللبس بين المعلِم والمعلَم به[357]، ومنها تعليله فتح ما قبل الآخر في الفعل المبني للمفعول؛ " لئلا يلتبس بالفعل المسمى الفاعل، ألا ترى أنَّك لو قلت : (يُكرِمُ) بكسر الراء، وهو مبنيٌّ للمفعول، لالتبس بقولك : (يُكرِمُ) وهو مبنيٌّ للفاعل"[358].

38- علة المبالغة :

يميل العرب في كلامهم إلى المبالغة[359]، والغرض منها تأكيد المعنى وتمكينه في القلوب وإظهار كمال الأمر فيه[360]، لذلك فقد علل بها النحاة أنماطاً من التغيير في اللفظ والتركيب ترمي إلى تحقيق هذا الغرض[361].

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة جعلهم فعل التعجب (أفعَلَ) معدَّى بالهمزة؛ لأنَّهم " آثروا أنْ يكون على وزن (أفعلَ) الذي هو للتفضيل؛ للاشتراك في المبالغة"[362]. وكذلك علل بها تشديد الياء في (الذيُّ) في بعض اللغاتِ[363]؛ بأنَّ تشديدها للمبالغة في الصفة كـ(أحمريٍّ)، ودواريٍّ)[364].

39- علة المخالفة :

علة المخالفة ضرب من ضروب الاحتراز من اللبس، فهي قد تكون قرينة معنوية أو لفظية تحـدد الدلالة المرادة من التركيب[365]، وهي بمثابة وضع علامة مخالفة لتنبِّه على دلالة مختلفة في التركيب.

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة نصب المستثنى في الاستثناء المنقطع عند الحجازيين، وعدم جواز إبداله من المستثنى منه؛ " لأنَّ البدل في حكم المبدل منه، فيما ينسب إليه، وفي أنَّه يجوز أن يقوم مقامه، ولَّما كان من غير جنسه لم يلزم ذلك فيه،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فتمحضت الفصلية والانقطاع عن الأوَّل في المعنى، فوجبَ أنْ يكون في اللفظِ كذلك تنبيهاً على تحقيق المخالفة[366].

40- علة المشاكلة :

طلب المشاكلة مما يستهوي العرب حتى لو أدى ذلك إلى تقديم غير الأصل على الأصل، أو إلى نطقٍ بما يخالف القياس، إرادة للتجانس والتواؤم في نطق الأصوات والحسن في رصف الكلام[367].

وقد علل ابن إيازٍ اختياره البدل من دون النصب على الاستثناء في المستثنى من غير الموجب؛ لأنَّ المشاكلة إنَّما تحصل بالبدل لا بالاستثناء، فكان البدل راجحاً والاستثناء مرجوحاً[368].

41- علة المعادلة :

يراد بالمعادلة أو التعادل خروج الكلام عن أصله ليوافق آخر بإعطائه حكماً مشابهاً لحكم موافقه؛ لأجل قيام المعادلة بينهما[369].

وقد علل بها ابن إيازٍ اختصاص المثنى في حال الرفع بالألف، واختصاص جمع المذكر السالم فيه بالواو؛ لأنَّ التثنية أكثر في الكلام والألف أخفُّ، والجمع أقلُّ، والواو أثقل، فجعل الثقيل في القليل، والخفيف في الكثير ليتعادلا[370].

43- علة مناسبة أو مجانسة :

طلب المناسبة يقتضي ضرباً من الملائمة بين جملتين أو بين عنصرين من عناصر التركيب في الجملة، أو بين ظاهرتين كالإعراب والبناء، والأصل والفرع، وغيرها " لأنَّ الجمع بين الشيئين يقتضي مناسبةً بينهما[371]، وهي أعمُّ من المشابهة[372].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة بناء الباء واللام على الكسر لتناسب عملهما الجرَّ[373]. ومما علله بهذه العلة اختيار التاء من دون غيرها في ضمير الرفع المتصل نحو: (ضربتُ) بأنَّ " ذلك لضربٍ من التناسب؛ إذ كان متصلاً كالمستتر، والاستتار خفاءٌ، والتاء حرفٌ مهموسٌ، فما أقربه من الخفاءِ "[374].

44- علة المنافاة أو التدافع أو المناقضة :

تقوم هذه العلة على عدم اجتماع شيئين متعارضين في كلمة واحدةٍ، أو في تركيبٍ واحدٍ، وهي تتعلق بالدلالة أو بالوظيفة النحوية التي تؤديها الكلمة أو التركيب في الكلام تطبيقاً لقانون عقلي يمنع اجتماع الأضداد.

وقد علل ابنُ إيازٍ بهذه العلة في مواضع عدة منها تعليله عدم دخول نوني التوكيد على الفعل المنفي بـ(ما)؛ " لأنَّها تخلصه للحال، وهما دليلا الاستقبال، فتنافى معناهما، فلم يجتمعا، ولا على المنفي بـ(لم) و(لَّما)؛ لأنهما يقلبان معنى الفعل المستقبل إلى الماضي، والماضي لا يؤكد، لكن يجوز أن يدخلا على المنفي بـ(لا)، و(لن) "[375]. ومما علله بهذه العلة ما ذكره في ردِّ مذهب الأخفش في أنَّ (ما) قبل فعل التعجب نحو: (ما أحسنَ زيداً) موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوفٌ[376]، بأنَّ التعجب بابه الإبهام وعدم الإيضاح لخفاء سببه، والموصول تعرفه صلته وتخصصه، فيتنافيان[377].

45- علة النيابة :

النيابة إقامة شيءٍ مقام شيءٍ آخر[378]، " فقد اعتقد النحاة أنَّ الكلمات يمكنها أن تنوب عن بعضها في المواقف المختلفة، وعندئذٍ إمَّا أنْ تستحق الأحكام النحوية لما نابت عنه، أو تكتسب خصائصه في العمل إذا كان عاملاً "[379].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل ابن إيازٍ بهذه العلة في مواضع عدة منها تعليله إفادة الحرف مع الاسم في باب النداء، مع أنَّ الحرف مع الاسم لا يفيد، بنيابة حرف النداء عن الفعل لذلك اكتسب بعض خصائصه يقول ابن إيازٍ : "وإنَّما أفاد الحرف مع الاسم في باب النداء خاصة؛ لأنَّه ناب عن الفعل، ألا ترى أنَّه قد أميل، فقيل : (يا زيدُ) والإمالة بعيدة عن الحرف، وتعلق الجارِّ والمجرور في قولك : (يالزيدٍ لعَمرٍ) وعمل في الحال كقوله[380] :

يا بُؤسَ للجَهلِ ضراراً لأقوامِ

وما ذاك إلا لما ذكرته من النيابة عن الفعل"[381].

وهـذا الذي ذكرته لا يمثل حصراً للعلل الواردة عند ابن إيازٍ؛ لأنَّ حصر "عـدد العلل ليس بالأمر اليسير؛ ذلك أنَّها تتكاثر تكاثراً امتدادياً، وهي وسائل اجتهادية"[382] فلم يؤثر عن النحاة جدولٌ يحصر ألقاب العلل إلا ما ذكره الجليس النحويُّ من علل تنساق إلى قانون العربية وتطَّرد فيه عدَّ منها أربعةً وعشـرين نوعاً[383]. وهناك عللٌ أخرى لم أذكرها لكي لا تتجاوز صفحات الرسـالة الحـدَّ المسموح به تجـاوزاً كبيراً منها عـلة الأصل[384]، وعـلة الفرع[385]، وعـلة الاقتضاء[386]، وعلة الإلف[387]، وعلة البيان[388]، وعلة التأكيد[389]، وعلة التعذر[390]، وعلة شدة الاتصال[391]، وعلة الضعف[392]، وعلة الطرد[393]، وعلة الافتقار[394]، وعلة التوهم[395]، وعلة عدم التصرف[396]، وعلة المقابلة[397]،وعلة الامتناع[398]، وعلة قلة الاستعمال[399]، وعلة عدم الفائدة[400]، وعلة المطابقة[401]، وعلة نقض الغرض[402]، وغيرها من علل قد تكون موجودة فعلاً ولم استطع توصيفها لتداخلها مع علل أخرى إلى حدِّ التشابك.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) – أضواء البيان في علوم القرآن : 25، وينظر : إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقِّ من علم الأصول : 1/ 85.

(2) – ينظر : أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم : 37، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : 141.

(3) – ينظر : تفسير القرآن : 1/ 547، والتسهيل لعلوم التنزيل : 1/ 330.

(4) – ينظر : أحكام القرآن : 4/ 128، ومفاتيح الغيب : 6/ 398.

(5) – مدخل إلى العلوم الإسلامية (الأصول) : 13.

(6) – ينظر : تعليل الشريعة بين السنة والشيعة : 17– 25.

(7) – أخرج الحديث الطبرانيُّ في المعجم الكبير : 11/ 337، وضياء الدين المقدسيُّ في الأحاديث المختارة : 12/ 118.

(8) – ينظر : الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر النحويِّ عند العرب : 27– 28، والتأليف النحويُّ بين التعليم والتفسير : 473.

(9) – ينظر : النحو قبل أبي الأسود الدؤلي (بحث منشور) : 417، وفي أصول النحو لسعيد الأفغانيِّ : 6– 7.

(10) – ينظر : مقدمة العلامة ابن خلدون : 339، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيِّ : 11، وتاريخ النحو لعلي النجدي ناصف : 5–6.

(11) – ينظر : تطور الدرس النحويِّ : 82.

(12) – ينظر : تاريخ النحو العربيِّ بين المشرق والمغرب : 21.

(13) – محمد بن أحمد بن كيسان النحويُّ أبو الحسن، ممن خلط المذهبين، أخذ عن المبرِّد وثعلب، له مؤلفات كثيرة في النحو منها كتاب المهذب، وكتاب المختار في علل النحو، وكتاب الشانديِّ في النحو، وغيرها، توفي سنة 299ه. ينظر : أخبار النحويين البصريين : 82، وإنباه الرواة في أنباه النحاة : 3/ 57.

(14) – ينظر : الإيضاح في علل النحو : 64.

(15) – نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 51، وينظر : تجديد النحو العربي : 160.

(16) – سورة العلق من الآية : 15.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(17) – سورة الهمزة من الآية : 4.

(18) – الفصول الخمسون : 164- 165.

(19) – المحصول : 1/ 231- 232.

(20) – ينظر : أصول النحو العربيِّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 126.

(21) – ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 151.

(22) – أصول النحو العربيِّ : 108.

(23) – ينظر : ابن الأنباريِّ وجهوده في النحو : 188.

(24) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 182، وأصول التفكير النحويِّ : 91.

(25) – المحصول : 1/ 474.

(26) – المصدر نفسه : 1/ 568.

(27) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر : الأصول في النحو : 1/ 69، وشرح الجزولية للأبَّذي (أطروحة دكتوراه) : السفر الأوَّل / 886.

(28) – الخلاف النحويُّ في المنصوبات : 9.

(29) – ينظر : الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيِّ : 395.

(30) – ينظر : المدارس النحوية: 95، والخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم : 26، ودراسات نحوية : 177.

(31) – ينظر : الخلاف بين النحويين : 31.

(32) – ينظر : الفكر النحويُّ عند العرب أصوله ومناهجه : 355، والمدارس النحوية لضيف : 206، 213.

(33) – ينظر : المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربيِّ : 146، ومذهب الاختيار في النحو : 13.

(34) – الفهرست : 150، وينظر : الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية : 26.

(35) – الدرس النحويُّ في الموصل : 59.

(36)– ينظر : المحصول : 1/ 19، 74، 107، و2/ 756، 797، 855 . وقواعد المطارحة : 226، 492 ، وشرح التعريف :201.

(37)– ينظر : المحصول : 1/ 117-118، 2/ 613- 614، 716- 718، 816- 817.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(38)- ينظر : الإنصاف : 179(مسألة 27).

(39)- ينظر : المحصول : 1/ 597، وينظر : المقتضب :3/ 73.

(40)– المصدر نفسه : 1/ 598.

(41) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(42)– المصدر نفسه : 1/ 321.

(43) – البيت لم ينسب إلى قائلٍ معين، ينظر : الكامل في اللغة والأدب : 1/ 286، وخزانة الأدب : 4/ 271.

(44) – المحصول : 1/ 194- 195.

(45) – ينظر : ابن جني النحويُّ : 192، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشريِّ : 63، والنحو العربيِّ بين القديم والحديث : 167.

(46) – النحو العربيِّ بين القديم والحديث : 167.

(47) – ينظر : مدرسة الكوفة : 276.

(48) – ينظر : أصول النحو العربيِّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 199- 204، وفقه اللغة في الكتب العربية : 157- 162، واللغة العربية واللسانيات المعاصرة : 288، نظرية النحو العربيِّ في ضوء تعدد أوجه التحليل النحويِّ : 499.

(49) – ينظر : المدارس النحوية لضيف : 38، وتاريخ النحو العربيِّ في المشرق والمغرب : 84.

(50) – ينظر : الأشباه والنظائر : 2/ 263، ومشكلة العامل النحويِّ ونظرية الاقتضاء : 117، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشريِّ : 63.

(51) – نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 152.

(52) – المحصول : 1/ 335.

(53)– المصدر نفسه : 2/ 633.

(54) – ينظر : الفصول الخمسون : 198.

(55) – ينظر : المحصول : 1/ 559.

(56) – التعريفات : 83.

(57) – كتابان في حدود النحو : 11.

(58) – ينظر : المنطق : 1/ 92.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(59) – المحصول : 1/ 29.

(60) – ينظر : تعليم النحو العربيِّ : 143.

(61) – ينظر : المحصول : 1/ 7.

(62) – ينظر : الفصول الخمسون : 179.

(63) – المحصول : 1/ 374.

(64) – المحصول : 1/ 374.

(65) – المصدر نفسه : 1/ 70.

(66) – الفصول الخمسون : 152.

(67) – المحصول : 1/ 43.

(68) – ينظر : المصطلح النحويُّ دراسة نقدية تحليلية : 2.

(69) – المصطلح النحويُّ : 23.

(70) – ينظر : ابن جني النحويُّ : 260.

(71) – لسان العرب : مادة (جرر)، 4/ 126.

(72) – ينظر : المحصول : 1/ 76- 79.

(73) – المصدر نفسه : 1/ 78- 79.

(74) – المصدر نفسه : 1/ 70.

(75) – المصدر نفسه : 1/ 85.

(76) – أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلبخت المراكشيُّ الجزوليُّ، من أصل بربريٍّ، صاحب المقدمة المشهورة، توفي سنة 607ه. ينظر : البلغة : 226، وبُغية الوعاة : 2/ 197- 198.

(77) – ينظر : الفصول الخمسون (دراسة المحقق) : 97- 98.

(78) – الفصول الخمسون : 166.

(79) – ينظر : المصدر نفسه : 164.

(80) – المحصول : 1/ 220.

(81) – الفصول الخمسون : 253.

(82) – المحصول : 1/ 253.

(83) – الفصول الخمسون : 154.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(84) – المحصول : 1/ 65.

(85) – ينظر : الفصول الخمسون : 163.

(86) – المحصول : 1/ 204– 205.

(87) – المحصول : 2/ 812، وينظر : 1/ 75، 83، 93، و2/ 812، 839، 918، 924.

(88) – ينظر : أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم : 47، 103، 184، وأسلوب التعليل في اللغة العربية : 35، 55، 114.

(89) – المحصول : 1/ 407، وينظر : 1/ 62، و2/ 812.

(90) – المصدر نفسه : 1/ 115– 116، وينظر : 1/ 84، 360، و2/ 801، 870.

(91) – المصدر نفسه : 1/ 301، وينظر : 1/ 533، و2/ 822، 846.

(92) – المحصول : 1/ 334، وينظر : 1/ 82، 85، 87، 385، و2/ 598.

(2) – ينظر : التعليل الصوتيٍّ عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : 44.

(94) – المحصول : 2/ 788.

(95) – إشارة التعيين : 103.

(96) – ينظر : المحصول (فهارس المحقق) : 1190– 1192.

(97) – المصدر نفسه : 2/ 681– 682.

(98) – المحصول : 1/ 535– 536.

(99) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 174،361، 467، 507،540، 605، و2/ 646،687،703،711، 762، 765.

(100) – المصدر نفسه : 2/ 864.

(101) – المصدر نفسه : 1/ 176.

(102) – المصدر نفسه : 1/ 145– 146، وينظر : أمالي ابن الشجري : 1/ 290.

(103) – المصدر نفسه : 1/ 103، وينظر : اللباب : 1/ 321.

(104) – في المحصول (لا) بدل (ما)، وهو خطأ طباعي .

(105) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 647، وشرح جمل الزجاجي : 1/ 595.

(106) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 55، 64، 73، 491، 527، 599، و2/ 709، 820،834.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(107)- ينظر : أسلوب التعليل في اللغة العربية : 22، والزجاجيُّ حياته وآثاره ومذهبه النحويُّ من خلال كتابه الإيضاح : 61- 62.

(108) - المحصول :1/ 5.

(109) - الإيضاح في علل النحو : 64.

(110) - ينظر : الرد على النحاة : 130- 131، ودراسات في اللغة والنحو مجموعة بحوث منتخبة : 95.

(111) - المحصول : 1/ 36.

(112) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 376.

(113) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 944- 945.

(114) - المحصول : 2/ 609.

(115) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 607- 610.

(116) - المصدر نفسه (مقدمة المحقق) : 1/ 6.

(117) - ينظر : تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب : 85.

(118) - المحصول : 1/ 5.

(119) - نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 89.

(120) - ينظر : الرد على النحاة : 130-137، والنحو العربيِّ العلة النحوية نشأتها وتطورها : 153.

(121) - المحصول : 1/ 211- 237.

(122) - المصدر نفسه : 2/ 645- 661.

(123) - ينظر : لمع الأدلة : 117، وفيض نشر الانشراح : 2/ 915.

(124) - نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 104.

(125) - ينظر : الخصائص : 1/ 101.

(126) - ينظر : منهج النحاة العرب من خلال كتاب الاقتراح للسيوطيِّ : 189 .

(127) - ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 105.

(128) - المحصول : 2/ 707، وينظر : 1/ 26، 82، 85، 88، 256،117،114، و2/ 828، و843.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(129) – المصدر نفسه : 1/ 250، وينظر: 1/ 41-42، 86، 138، 191-192، 233، 587، و 2/ 630-631، 828.

(130) – المصدر نفسه : 1/ 205، وينظر : 1/ 87، 168، 169.

(131) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 63، 116، 232، 443.

(132) – قواعد المطارحة (مقدمة التحقيق) : 17.

(133) – ينظر : الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسيِّ : 2/ 131.

(134) – الدمكمك "من الرجال والإبل : القوي الشديد". المحكم والمحيط الأعظم : 6/ 765 مادة(د م ك). و"الشختُ، الدقيق من كلِّ شيءٍ، ويقال للدقيق العنق والقوائم : شختٌ". العين 4/ 167 مادة (ش خ ت).

(135) – المحصول : 1/ 41.

(136) – ينظر : الفصول الخمسون : 151- 152.

(137) – المحصول : 1/ 41.

(138) – ينظر : الفصول الخمسون (دراسة المحقق): 88.

(139) – ينظر : المحصول : 1/ 5.

(140) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 588- 589.

(141) – الاقتراح : 92، وينظر : التعليل النحويُّ في الدرس اللغويِّ : 133.

(142) – الاقتراح : 92.

(143) – المصدر نفسه : 93.

(144) – ينظر : منهج النحاة العرب من خلال كتاب الاقتراح للسيوطيِّ : 177.

(145) – المحصول : 2/ 683.

(146) – المصدر نفسه : 1/ 291.

(147) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 172- 173، 192، و 2/ 745، 810.

(148) – ينظر : تطور الدرس النحويِّ : 62.

(149) – ينظر : النحو العربيُّ ومناهج التأليف والتحليل : 189، وسعيد الأفغانيُّ وجهوده في علم العربية : 109.

(150) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ :82.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(151) - المحصول : 1/ 253، وينظر : شرح المفصل : 2/ 308.

(152) - ينظر : المقتضب : 4/ 242، والتبيين عن مذاهب النحويين : 449(مسألة82)، والمدارس النحوية أسطورة وواقع : 73. وهي عند الكوفيين منحوتة من(يا الله أمَّنا بخير). ينظر : معاني القرآن للفراء : 1/ 203.

(153) - البيت لأبي ذؤيب الهُذليِّ في ديوان الهذليين : 1/ 68.

(154) - البيت للأعشى في ديوانه : 283 برواية : كحلفة من أبي رياحٍ يسمعـــها لاهه الكُـــــبار

(155) - المحصول : 2/ 682- 683. وزرقم : الشديد الزرقة. ينظر: الصحاح: مادة(زرق) 4/ 1489، وستهم : عظيم الاست. ينظر: جمهرة اللغة : (باب ما زادوا في آخره الميم) 3/ 1330.

(156) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 153، 304، 585.

(157) - ينظر: أصالة النحو العربيِّ : 73، والتعليل النحويِّ في الدرس اللغويِّ : 237، والفكر النحويِّ عند العرب : 106- 109، والنحو العربيُّ نشأته وتطوره : 31- 34، وموضوعات في نظرية النحو العربيِّ : 43.

(158) - ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 150، وأصالة النحو العربيِّ : 61.

(159) - ينظر : النحو العربيِّ تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره : 366.

(160) - أصالة النحو العربيِّ : 103، وينظر : تجديد النحو العربيِّ : 158.

(161) - نظرية التعليل في النحو العربيِّ بين القدماء والمحدثين : 172.

(162) - النحو العربيُّ والدرس الحديث : 63- 64.

(163) - ينظر : أصالة النحو العربيِّ : 99.

(164) - ينظر : النحو العربيِّ والدرس الحديث : 88، مناهج البحث عند مفكري الإسلام : 103- 127.

(165) - ينظر : النحو العربيِّ والدرس الحديث : 88.

(166) - المحصول : 1/ 497- 498.

(167) - المصدر نفسه : 1/ 513- 514.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(168) - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/ 602، وينظر: ملحق موسوعة الفلسفة: 159- 163، والمعجم الفلسفيُّ :64.

(4)- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : 1/ 706 ، والمعجم الفلسفيُّ : 81.

(170)- ينظر : الفصول في الأصول : 1/ 131- 147، والمحصول للرازيِّ : 1/ 125، 222، وموسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلاميِّ : 1/ 549.

(171) - ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : 2/ 1210، ومناهج البحث عند مفكري الإسلام : 118، وأرسطو عند العرب : 172.

(172) - ينظر : الإيضاح في علل النحو : 77، وأسرار العربية : 24، والمساعد : 1/ 20.

(173) - الإغفال : 1/ 420.

(174) - ينظر : الخصائص : 3/ 50.

(175) - ينظر : المرتجل : 35.

(176) - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2/ 675.

(177) - ينظر : الفصول الخمسون : 166، وألفيات النحو الثلاث (ألفية ابن معطي) : 29.

(178) - ينظر : شرح المكوديِّ على ألفية ابن مالك : 1/ 88- 89، وتنبيه الطلبة على معاني الألفية: 190- 196.

(179) - ينظر : تاج علوم الأدب : 92- 93.

(180) - ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : 1/ 74.

(181) - ينظر : المحصول : 1/ 442- 443.

(182) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 720- 721.

(183) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 725.

(184) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 794.

(185) - المصدر نفسه : 2/ 847.

(186) - تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة : 68، وينظر : المقاصد الشافية : 76.

(187) - ينظر : المحصول : 1/ 257.

(188) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 269، و2/ 923.

(189) - المصدر نفسه : 1/ 274.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(190) – ينظر : معاني القرآن : 1/ 197، والإغفال : 1/ 420، والمحصول : 1/ 274- 275.

(191) – ينظر : المحصول : 1/ 603.

(192) – ينظر : سرُّ صناعة الإعراب : 1/ 353، المحصول : 2/ 826.

(193) – ينظر : المحصول : 2/ 922.

(194) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 103.

(195) – ينظر : المقاصد الشافية : 1/ 82، وحدود النحو للأبذيِّ : 67، وشرح ابن طولون : 1/ 59.

(196) – ينظر : المحصول : 1/ 257.

(197) – المصدر نفسه : 2/ 894، وينظر : 1/ 239.

(198) – ينظر : الخصائص : 3/ 50.

(199) – ينظر : المحصول : 1/ 242.

(200) – ينظر : المصدر نفسه :2/ 745.

(201) – ينظر : كتاب سيبويه : 3/ 277- 278.

(202) – ينظر : المحصول : 1/ 244- 245، و2/ 765، وقواعد المطارحة : 39.

(203) – ينظر : المحصول : 1/ 246.

(204) – القراءة بفتح الميم من (يومئذٍ) هي قراءة نافع والكسائيِّ وأبي جعفر المدنيِّ، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر : السبعة في القراءات : 336، والنشر في القراءات العشر: 2/ 289، وتحبير التيسير في القراءات العشر: 406.

(205) – ينظر : المحصول : 1/ 248- 249، و2/ 646.

(206) – ينظر : الفصول الخمسون : 168.

(207) – ينظر : المحصول : 1/ 255.

(208) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 265.

(209) – المصدر نفسه : 1/ 264.

(210) – المصدر نفسه : 1/ 446.

(211) – ينظر : مصابيح المغاني في حروف المعاني : 431، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع : 3/ 216.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(212) - ينظر : المحصول : 1/ 72.

(213) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 794- 795.

(214) - المحصول : 2/ 665.

(215) – المصدر نفسه : 2/ 945.

(216) - هذه قراءة إبراهيم بن أبي عبلة. ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 1/ 170. ونسبها ابن جني إلى أهل البادية. ينظر: المحتسب : 1/ 110، والإبانة عن معاني القراءات : 120.

(217) - هي قراءة حمزة بن حبيب والكسائيِّ. ينظر : السبعة في القراءات : 294، وإعراب القرآن للنحاس : 2/ 150، و التيسير في القراءات السبع : 113.

(218) - ينظر : أصول النحو عند ابن مالك : 227.

(219) - المحصول : 1/ 278.

(220) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 255 و268- 269، وينظر : 1/ 358، و 2/ 751.

(221) - ينظر : تاج العروس : 22/ 328 مادة (وسع)، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 312.

(222) - ينظر: كتاب سيبويه : 1/ 211، 216، 230، 4 / 214، 231، والأصول في النحو : 1/ 171، 193، و2/ 172، 255، وعلل النحو : 202، والخصائص: 2/ 20.

(223) - التوسع في كتاب سيبويه : 40.

(224)- ينظر : الأشباه والنظائر: 1/ 29 – 39.

(225) - المحصول : 1/ 114.

(226) - المصدر نفسه : 1/ 380، وينظر : 1/ 431، 433، 488، 567، و2/ 824، 932.

(227) - ينظر : كتاب سيبويه : 4/ 218، وعلل النحو : 754، والخصائص : 2/ 273، واللباب في علل البناء والإعراب : 1/ 68، 346، 347، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 326، وحاشية الصبان : 3/ 199.

(228) - ينظر : اللمع في العربية : 85.

(229) - الخصائص : 2/ 273.

(230) - المحصول : 1/ 301، وينظر : 1/ 671، 672- 673.

(231) - ينظر : مجمل اللغة : مادة (حرز) 1/ 225، وكتاب الأفعال : 1/ 222.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(232) – ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 313.

(233) – المحصول : 1/ 75، وينظر : 1/ 86.

(234) – ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (ح و ط) 3/ 484 ، ولسان العرب : مادة (حوط)7/ 279.

(235) – ينظر : المحصول : 2/ 669، وينظر : 1/ 234، 263، 380.

(236) – الفروق اللغوية : 40.

(237) – ينظر : الأشباه والنظائر : 1/ 70.

(238) – ظاهرة الحذف في الدرس اللغويِّ : 100.

(239) – المحصول : 1/ 242، وينظر : 2/ 795.

(240) – ينظر : الاختصاص في النحو العربيِّ (بحث منشور) : 4.

(241) – ينظر : المحصول : 1/ 34.

(242) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 702، 749.

(243) – الأصول : 172.

(244) – ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربيِّ : 29، وأصول النحو عند ابن مالك : 232.

(245) – ينظر : الاقتراح : 88- 89.

(246) – ينظر : المحصول : 1/ 100.

(247) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 222، والقراءة منسوبة للإمام عليٍّ (عليه السَّلام) في البحر المحيط : 3/ 34- 35.

(248) – ينظر : الخصائص : 1/ 162، والأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسيِّ : 2/ 108، والكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيِّ المعاصر : 143.

(249) – ظاهرة التخفيف في النحو العربيِّ : 18 نقلاً عن تمام حسان في بحث بعنوان (اللغة العربية والحداثة) منشور في مجلة (فصول) القاهرية ج1 عدد3 المجلد الرابع 1984ص137، وينظر : أصول النحو العربيِّ : 114.

(250) – ينظر : من مظاهر التخفيف في اللسان العربيِّ : 180، وظاهرة الحذف في الدرس اللغويِّ : 40.

(251) – المحصول : 1/ 272.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(252) - المحصول : 1/ 360- 361، وينظر : 1/ 89، 250، 270، و2/ 764.
(253) - ينظر : الشاهد وأصول النحو : 378، والعلل النحوية في كتاب سيبويه : 274.
(254) - كتاب سيبويه : 3/ 599.
(255) - ينظر : الخصائص : 1/ 266، الأشباه والنظائر : 122.
(256) - المحصول : 1/ 395.
(257) - المصدر نفسه : 2/ 864، وينظر : 1/ 228، 474، و2/ 783، 801، 818، 867، 877، 881.
(258) - ينظر : تهذيب اللغة : مادة (شعر) 1/ 266، وغريب الحديث : مادة (شعر) 2/ 65.
(259) - ينظر : الأصول : 176.
(260) - ينظر : المحصول : 1/ 254.
(261) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 454، وينظر : 1/ 266.
(262) - ينظر : المقتضب : 3/ 19، 24، وعلل النحو : 228-230، واللباب : 1/ 59، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 135.
(263) - ينظر : التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية : 36.
(264)- ينظر : التقاء الساكنين بين القاعدة والنص (بحث منشور) : 11، وأصول النحو عند ابن مالك : 240، والتقاء الساكنين وتاء التأنيث : 14-20.
(265) - ينظر : المحصول : 2/ 762.
(266) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 763.
(267) - ينظر : المصدر نفسه : 2/ 830، وينظر أيضاً :1/ 75، 148، 150، 177، 192، و 2/ 764، 847.
(268) - ينظر : دراسات في ظواهر نحوية : 35، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي : 25.
(269) - الإنصاف : 188(مسألة 28)، و311(مسألة 55). و : 56(مسالة 8)، وينظر : الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف : 72- 73.
(270) - ينظر : المحصول : 1/ 271.
(271) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 600- 601.
(272) - ينظر : الخصائص : 1/ 197، النظير وأصول النحو في العربية : 216، و أثر النظير في إقامة الحكم النحويِّ دراسة نحوية (رسالة ماجستير) : 11.
(273) - شرح الكافية الشافية : 1/ 131.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(274) – اختلف النحاة في العامل في المفعول معه، فقد خرَّج الأستاذ محقق المحصول ثمانية أقوال في المسألة. ينظر : المحصول : 1/ 519، وارتشاف الضرب : 3/ 1483- 1485.

(275) – المحصول : 1/ 521، وينظر : 1/ 126، و2/ 821.

(276) – التعليل اللغويُّ عند الكوفيين : 234.

(277) – ينظر : الاقتراح : 88.

(278) – المحصول : 1/ 191.

(279) – المصدر نفسه : 2/ 763، وينظر : 1/ 26، 37، 87، 108، 138، 153، 322، 425، 459، و2/ 610.

(280) – المحصول : 1/ 228، وينظر : 1/ 506.

(281) – ينظر : التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : 14- 17، والتعويض في قضايا النحو : 68- 69.

(282) – المحاجاة بالمسائل النحوية : 116، وينظر: ظاهرة التعـويض في العربية وما حمل عليها من المسائل : 6.

(283) – ينظر : الاقتراح : 89.

(284) – المحصول : 1/ 606.

(285) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 684-685، وينظر أيضاً : 1/ 36، 174، 263، 385، 396، و2/ 681، 845، 852، 873.

(286) – التغليب في القرآن الكريم : 43، وينظر : الكليات : 281.

(287) – مجالس العلماء : 37، وينظر : المزهر : 1/ 9.

(288) – ينظر : الاقتراح : 89.

(289) – المحصول : 1/ 165، وينظر : 1/ 482، 2/ 832.

(290) – ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 212، والإنصاف : 94 (مسألة14)، ونتائج الفكر : 175، واللباب : 1/ 408، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 266، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : 78.

(291) – المحصول : 2/ 666، وينظر : 1/ 234، 253، 266، 271، 2/ 665، 703، 810، 847، 923.

(292) – المصدر نفسه : 2/ 666.

(293) –ينظر : الأشباه والنظائر : 2/ 116، والأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسيِّ : 1/ 525.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(294) – الأشباه والنظائر : 2/ 115.

(295) – المحصول : 1/ 45- 46، وينظر : 1/ 82، و2/ 664، 866، 877.

(296) – ينظر: المسائل الشيرازيات : 1/ 253-270(مسألة19)، وأمالي ابن الشجريِّ : 3/ 83، والأشباه والنظائر : 2/ 109، والحمل على المعنى في العربية : 29-32.

(297) – الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسيِّ : 1/ 529، وينظر: الحمل على المعنى في العربية : 8.

(298) – الصاحبيُّ : 438.

(299) – القراءة بالنصب هي قراءة عاصم. ينظر : السبعة في القراءات : 185، و625، وحجة القراءات : 139، و699.

(300) – المحصول : 2/ 621- 622، وينظر : 2/ 877.

(301) – القراءة بالرفع هي قراءة أبي عمرو، ونافع، وحمزة، والكسائيِّ : ينظر : السبعة في القراءات : 185، ومجمع البيان في تفسير القرآن : 2/ 111.

(302) – ينظر : الحجة في علل القراءات السبع : 2/ 163- 164، ومجمع البيان : 2/ 111، وقد صرح ابن إيازٍ بالنقل عن (المسائل المشكلة)، وهذا الكلام غير موجودٍ في النسخة المحققة من (المسائل المشكلَة المعروفة بالبغداديات)، بل هو في (الحجة) فلعلَّ ابن إيازٍ وهم في ذلك.

(303) – ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 329.

(304) – رسالة الحدود : 73.

(305) – ينظر : الاقتراح : 89.

(306) – ينظر : المحصول : 1/ 477.

(307) – المحصول : 1/ 479.

(308) – المصدر نفسه : 2/ 716، وينظر : 1/ 392، 407، 529، و2/ 646، 707، 847.

(309) – ينظر: الخصائص: 2 / 389، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 128، والأشباه والنظائر: 2/ 118.

(310) – المحصول : 1/ 600.

(311) – ينظر : الاقتراح : 89.

(312) – ينظر : المحصول : 2/ 847، وينظر أيضاً : 2/ 851.

(313) – اللغة العربية معناها ومبناها : 209، وينظر : الخلاصة النحوية : 83.

(314) – المحصول : 1/ 405، وينظر : 1/ 297، 306، 309، 474، 525، 582، 795.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(315) – أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم تاج الدين النحويُّ أخذ عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيَّان طويلاً، تقدم في الفقه والنحو واللغة، وله التذكرة في النحو، وغيرها من المؤلفات، توفي سنة 749ه. ينظر : بغية الوعاة : 1/ 279.

(316) – ينظر : الاقتراح : 89.

(317) – ينظر : المقتضب : 2/ 98، والأصول في النحو : 1/ 57، والخصائص : 1/ 143، والمنصف : 1/ 277، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربيِّ : 167.

(318) – ينظر : الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف : 173.

(319) – المحصول : 1/ 233– 234، وينظر : 1/ 127– 174،128، 152– 153، 253.

(320) – ينظر : لمع الأدلة : 107– 108، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 376– 367، وأبو البركات بن الأنباريِّ ودراساته النحوية : 156– 157، وأصول النحو عند ابن مالك : 218.

(321) – ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 385.

(322) – ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربيِّ : 14، و24– 25.

(323) – ينظر : المحصول : 1/ 257.

(324) – المصدر نفسه : 1/ 392، وينظر : 1/ 192، 227، 228، 387، 403، 443، 586، 600 ، و2/ 665، 745، 826، 835.

(325) – المصدر نفسه : 2/ 928– 929.

(326) – ضرائر الشعر : 13.

(327) – ينظر : الخصائص : 3/ 188، وتحصيل عين الذهب : 86.

(328) – المحصول : 2/ 1119.

(329) – ينظر : الوساطة بين المتنبي وخصومه : 453.

(330) – ينظر : فصول في اللغة والنقد : 191.

(331) – المحصول : 2/ 1108.

(332) – الرجز لم ينسب لقائلٍ معين ، ينظر : المقاصد النحوية : 1/ 96، وخزانة الأدب : 1/ 129مع اختلاف يسيرٍ في الرواية، والدرر اللوامع : 1/ 41.

(333) – المحصول : 1/ 144، وينظر : 1/ 302، و 2/ 659، 798، 843، 854.

(334) –ينظر: الحذف في النحو العربيِّ :17، وظاهرة الحذف في الدرس اللغويِّ :43، والنحو العربيُّ والدرس الحديث : 82.

(335) – المحصول : 1/ 232، وينظر : 1/ 282، 301، 533، و2/ 617، 667.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(336) – ينظر : دلائل الإعجاز : 530، والدلالة المعجمية والسياقية في كتب معاني القرآن : 189، والصوت والمعنى في الدرس اللغويِّ عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : 119.

(337) – ينظر : التعليل النحويِّ في الدرس اللغويِّ : 222.

(338) – المحصول : 1/ 297.

(339) – المصدر نفسه : 1/ 569، وينظر: 1/ 26، 35، 355،218، 363، 446، 561، 575، و2/ 861، 875.

(340) – الخصائص :1/ 144-145، وينظر : الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسيِّ : 2/ 104.

(341) – المحصول : 1/ 36، وينظر : 1/ 85، 199، 250، 256، 445، 591، و2/ 660، 707، 810، 830، 918.

(342) – ينظر : التعليل النحويِّ عند الكوفيين : 218، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 375.

(343) – ينظر : المحصول : 1/ 162، وينظر أيضاً : 2/ 768.

(344) – المحصول : 1/ 82.

(345) – المصدر نفسه : 2/ 845.

(346) – رسالة الحدود : 71.

(347) – ينظر : المحصول : 1/ 406- 407.

(348) – المصدر نفسه : 1/ 407، وينظر : 1/ 26، 175، 205، 261، 356، و2/ 818.

(349) – كتاب سيبويه : 2/ 163.

(350) – ينظر : التوسع في كتاب سيبويه : 13، والنحو العربيُّ والدرس الحديث : 82.

(351) – ينظر : الفصول الخمسون : 214.

(352) – المحصول : 2/ 700، وينظر : 1/ 24، 301، 371، 361، 536، 588، و2/ 665، 667، 680، 700، 762، 833.

(353) – المصدر نفسه : 1/ 378.

(354) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 617، وينظر أيضاً : 1/ 236، 291، و2/ 870.

(355) – ينظر : كتاب العين : 7/ 262مادة (لبس)، والمعجم الوسيط : 2/ 812 مادة (لبس).

(356) – ينظر : ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل : 64.

(357) – ينظر : المحصول : 1/ 341.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(358) – المصدر نفسه : 1/ 348، وينظر : 1/ 73، 79، 114، 148، 178، 202، 205، 235، 291، 527، و2/ 667، 670، 682، 864.

(359) – ينظر : لتحيا اللغة العربية : 148- 149.

(360) – ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة : 3/ 230، والإتقان في علوم القرآن : 3/ 323، والإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند السيوطيِّ في كتابيه الإتقان ومعترك الأقران : 355.

(361) – ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 110، و3/ 385، والأصول في النحو : 2/ 143، وعلل النحو : 458، و660، وإسفار الفصيح : 2/ 797، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : 151.

(362) – المحصول : 1/ 376.

(363)– ينظر: المقدمة الجزولية في النحو :53، والفصول الخمسون :231، وشرح المقدمة الجزولية : 2/ 601-602.

(364) – ينظر : المحصول : 2/ 843، وينظر : 1/ 363- 364، 467.

(365) – ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 200- 201.

(366) – المحصول : 1/ 480.

(367) – ينظر : الأصول النحوية والصرفية في الحجة : 2/ 98، وأصول النحو عند ابن مالك : 222.

(368) – ينظر : المحصول : 1/ 502.

(369) – ينظر : التعادل في العربية دراسةٌ صوتيةٌ صرفيةٌ نحويةٌ(أطروحة دكتوراه) : 25.

(370) – ينظر : المحصول : 1/ 191، وينظر : اللباب : 1/ 99.

(371) – الفصول المفيدة في الواو المزيدة : 134.

(372) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 435.

(373) – ينظر : المحصول : 1/ 254، و276، و2/ 707.

(374) – المصدر نفسه : 2/ 818، وينظر : 1/ 146، 217، و2/ 631، 666، 700، 810.

(375) – المحصول : 1/ 233.

(376) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 377، و شرح ألفية ابن معطي للقواس : 2/ 958.

(377) – ينظر : المحصول : 1/ 377، وينظر : 1/ 401، 459، 601، و2/ 617، 671، 687، 807، 830، 833، 873، 902.

(378) – ينظر : معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 233، والتفكير العلميِّ في النحو العربيِّ : 202.

(379) – التعليل اللغويِّ عند الكوفيين : 245.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(380) – عجز بيتٍ للنابغة الذبيانيِّ في ديوانه : 82، وصدره : قَالتْ بنو عامرٍ خالوا بني أسَد.
(381) – المحصول : 19-20، وينظر : 1/ 37، 45، 168، 276، 485، 541، 580.
(382) – نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 115.
(383) – ينظر : الاقتراح : 88.
(384) – ينظر : المحصول : 1/ 23، 204- 205، 312.
(385) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 20، 85، 203.
(386) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 321، 322، 333، 560، و2/ 633.
(387) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 37.
(388) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 680.
(389) – ينظر : المحصول : 2/ 687.
(390) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 85، 471، 520، و2/ 908.
(391) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 247، 316، و2/ 896.
(392)– ينظر : المصدر نفسه : 1/ 86، 222، 304، 334، 335، 473، 512، و2/ 655، 658، 688، 738، 739، 761، 813.
(393) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 192، 193، 502، و2/ 610، 666، 768، 865، 872، 897.
(394) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 87، 117.
(395) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 117، 253.
(396) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 168.
(397)– ينظر : المصدر نفسه : 1/ 137.
(398) –ينظر : المصدر نفسه : 1/ 205، 217.
(399) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 276.
(400) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 530،361.
(401) – ينظر : المصدر نفسه : 2/ 919،
(402) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 385.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثاني

التعليل النحويُّ في المعرب والمبنيِّ من الأسماء

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الأوَّل

التعليل النحويُّ في المعرب من الأسماء

توطئةٌ

الإعراب والبناء لغةً واصطلاحاً :

الإعرابُ في اللغة : مأخوذٌ من مادة (ع رب)، وهي تدلُّ على معانٍ منها الإبانة والوضوح، فقد ذكر ابن فارس أنَّ لهذه المادة أصولاً ثلاثةً : منها الإبانةُ والإفصاحُ، فـ" قولهم : أَعرَبَ الرجلُ عن نفسهِ، إذا بيَّنَ وأوضحَ. قال رسولُ الله ـــــ صلى اللهُ عليه وآله وسلَّمَ ـــــ : (الثيِّبُ يُعربُ عنها لسانها، والبكرُ تستأمرُ في نفسها). جاء فِي الحديثِ : (يُستحبُّ حينَ يعربُ الصبيُّ أَن يقول : لا إِله إِلَّا اللَّهُ. سبعَ مرَّاتٍ)، أَي حين يُبينُ عن نفسه. وليس هذا من إِعراب الكلام. وإِعرابُ الكلام أَيضًا من هذا القياسِ، لأنَّ بالإعرابِ يُفرقُ بينَ المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجُّب والاستفهامِ، وسائرِ أَبواب هذا النحو من العلمِ"[1].

فـ" أَعرَبَ بالألفِ إذا كان فصيحًا وإن لم يكن من العرب وأَعرَبتُ الشيءَ وأَعرَبتُ عنهُ وعرَّبتهُ بالتَّثقيلِ وعرَّبتُ عنهُ كلُّها بمعنى التَّبيينِ والإِيضاحِ"[2]، ومنه التحسين، من قوله تعالى : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ [الواقعة]؛ لأنَّ العَروبَ المرأة المُتحسِّنة المتحببة إلى زوجها[3].

ومن معاني الإعراب التغيُّر، والفساد، يقال : " عَرِبَتْ مِعدَتُهُ، إِذَا فَسَدَتْ، تَعْرَبُ عَرَبًا. ويُقالُ من ذلك : امرأَةٌ عَرُوبٌ، أَي : فاسدَةٌ"[4]. وذكر السيوطيُّ معانٍ أخر للإعراب أوصلها إلى عشرة معانٍ[5].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والإعرابُ في الاصطلاح: هـو" الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنَّك إذا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه"[6]. أو هو" اختِلاف آخر الكلمَة لاختلَاف العامِل فيها لفظا أَو تَقديراً"[7]، وهذا الاختلاف له دلالة، فالإعراب جيء به ليدلَّ على المعاني المعتورة على الاسم من فاعلية ومفعولية وإضافة، وهذه المعاني لا تستبين إلا بالإعراب. وهذا مذهب جمهور النحاة، وخالفهم قطرب مدعياً أنَّه إنَّما أعرب الكلام ليسهل الدرج ويُتخلص من التقاء ساكنين[8]، ومن المحدثين من نظَّر لهذا المذهب ودعا إليه[9].

فالدلالة المركزية للإعراب هو الوضوح والإبانة ورفع الإبهام مع التغيُّر وعدم الثبات[10]، وإذا نظرنا في الدلالة الاصطلاحية لكلمة إعراب وجدناها لا تكاد تخرج عن المعنى اللغوي لهذه المفردة؛ ذلك أنَّ المقصود من الإعراب هو إيضاح المعاني وبيانها من خلال تغيُّر حركات أواخر الكلم بما يدخل عليها من عوامل لفظية ومعنوية.

والمعرب من الكلم في العربية هو الاسم المتمكن، والفعل المضارع، وما عداهما فمبنيٌّ[11]. فما وجد من الأسماء مبنياً فتطلب علتهُ؛ لأنَّه خرج على الأصل فيه وهو الإعراب.

أمَّا البناء لغةً: فهو " واحدُ الأبنية، وهي البُيوتُ التي تَسكنها العربُ في الصحراء"[12]. وقال أبو البقاء الكفويُّ(ت1094ه) : هو" وضع شيءٍ على شيءٍ على صفةٍ يُراد بها الثُّبوت"[13].

والبناء في الاصطلاح : هو" لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل. وكأنَّهم إنَّما سموه بناءً لأنَّه لَّما لزم ضربًا

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واحدًا فلم يتغيَّر تغيُّر الإعرابِ سمِّي بناء من حيث كان البناء لازمًا موضعَه لا يزولُ من مكانٍ إلى غيره"[14]. فالمعنى اللغويُّ هو مصدرُ المعنى الاصطلاحي.

والمبنيَّات من الكلم في العربية الحروف والأفعال إلا ما ضارع الاسم فأُعرب، وهو ما أوَّله الزوائد الأربع المجموعة في (أنيت)[15] فهذا تطلب علتهُ لخروجه عن الأصل فيه وهو البناء.

أولاً : المثنى :

1- علة حمل المنصوب على المجرور في المثنى :

بعد أن ذكر النحاة أنَّ إعراب المثنى بالحروف من دون الحركات، وذكروا علة ذلك[16]، وبعد أنْ ذكروا أنَّ الألف علامة الرفع في المثنى، والواو علامة الرفع في الجمع، والياء علامة الجرِّ على الأصل[17]، أخذوا يعللون لمسألة حمل منصوب المثنى على مجرورهِ .

وممن علل لذلك ابن إيازٍ ، إذ ذكر العلة بقوله : "فإنْ قيل : فلم حمل المنصوب على المجرور، وهلَّا حمل على المرفوع ؟. قيل : الجرُّ إعرابٌ مختصٌ بالاسم، بخلاف الرفع، فإنَّه مشترك بينه وبين الفعل، والتابع أنقصُ منزلةً من المتبوع، فلو حمل النصب على الرفع لحمل على مساويه في الاشتراك. وأيضًا فإنَّ كلَّ واحد منهما فضلة مستغنىً عنه، يستقلُّ الكلام بدونه، بخلاف المرفوع، فإنَّه عمدة الكلام، ولا بدَّ منه لكلِّ كلام مفيد"[18]. فهو يعلل حمل العرب منصوب المثنى على مجرورهِ بعلتين تقومان على أساس المشابهة والمشاكلة، وهما :

أ- إنَّ النصب لم يتبع الرفع؛ لإنَّه يشاكله في الدخول على الأسماء والأفعال، فهو يضاهيه منزلةً، بينما الجرُّ من خواص الأسماء، وهو ألزم لها، فهو أحقُّ بالإتباع لقوته واختصاصه بالأسماء. وقد ذكر سيبويه هذه العلة بقوله : "ويكون في الجرِّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدِّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجرُّ منه أولى؛ لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى"[19]. وقد شرح شرَّاح كتاب سيبويه هذه العلة وبيَّنوها[20]، وأشار إليها جلُّ من علل لهذه المسألة من النحاة[21].

ب- أمَّا العلة الثانية فهي أيضاً تقوم على المشاكلة بين المنصوب والمجرور، من حيثُ أنَّ كليهما فضلةٌ يستقلُّ الكلام من دونه، بينما الرفع لا يكون إلا في العُمد، ولا يستقيم كلام مفيد بغيره لفظاً أو تقديراً. وأصل هذه العلة عند المبرِّد إذ ذكر أنَّ النصب والجرَّ يستويان في كونهما مفعولين، أي : في المعنى، فقولنا : رأيتُكَ، يشبه قولنا : مررتُ بك[22]. وفصَّل عبد القاهر الجرجانيُّ(ت471ه) العلة بقوله : " وإنَّما جعل النصب تابعاً للجرِّ دون الرفع؛ لأجل أنَّ بين الجرِّ والنصب من المناسبة ما ليس بينه وبين الرفع، ألا ترى أنَّ كلَّ واحد من الجرِّ والنصب فضلة في الكلام، لأنَّك تقول : مررتُ، فلا تفتقرُ إلى أن تقول : إلى البصرة ، كما تقول : ضربتُ، فلا تحتاج إلى أن تقول : زيداً "[23].

وقد رجَّح ابن إيازٍ هذه العلة، ورآها أظهر من العلة الأولى التي ذكرها، محتجاً بموضع آخر في العربية حمل فيه إعراب على إعراب بقوله : " ألا ترى إلى حملهم المجرور على المنصوب فيما لا ينصرف، فلو كان الحمل مبنياً على الاختصاص والاشتراك لما جاز ذلك"[24]؛ لأنَّ النصب مشترك بين الأسماء والأفعال فكيف جاز حمل الجرِّ على النصب في الممنوع من الصرف، فنقول : مررتُ بأحمدَ، وسلمتُ على زينبَ، وليس العكس؟.

وإذا استقرينا العلل التي علل بها النحاة حمل المنصوب على المجرور في المثنى، زيادة على ما ذكره ابن إيازٍ، لوجدناها على النحو الآتي :

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- إنَّ النصب حُمل على الجرِّ في المثنى؛ لأنَّ المنصوب والمجرور يشتركان أيضاً في الرسم الكتابي، وذلك في نحو قولنا : (هذا غلامُكَ)، و(ضربتُكَ)، فالكاف في (غلامكَ) في موضع جرٍّ، والكاف في (ضربتُكَ) في موضع نصبٍ، وصيغتهما واحدة، بينما خالفهما المرفوع من هذه الناحية[25]. وقد تناول هذه العلة أكثر من تناول المسألة من النحاة[26].

والباحث يرى أنَّ هذه علة ضعيفة، لا تصلح لأن تعلل بها ظاهرة نحويَّة، لأنَّ الكتابة والرسم مرحلة متأخرة - بطبيعة الحال- عن مرحلة النطق باللغة، فمن المستبعد أن يكون العرب الأوائل قد لاحظوا مابين ضمائر النصب وضمائر الجرِّ من شبه كتابي، فطوَّعوا ألسنتهم على هذا الأساس، وحملوا المنصوب على المجرور نطقاً في المثنى، ولكنَّ هذا يكشف من جانب آخر عن حدة نظرٍ عند النحويين العرب في ملاحظة دقائق اللغة ومحاولة تفسيرها.

- إنَّهم عندما احتاجوا لحمل المنصوب على المرفوع أو المجرور في المثنى، وكانت الياء فيه علامة المجرور، وهي أخفُّ من الواو التي هي علامة المرفوع، رأوا حمله على الأخف أولى، فلا علة تضطر إلى حمله على الأثقل[27]. فالعلة هنا علة استخفاف، أو علة استثقال، وهما علتان متلازمتان[28] لا تنفكان عن بعضهما من الناحية العملية، فطلب الخفة في حقيقته نفور من الثقل، وهما من أكثر العلل وجوداً في كتب النحويين والصرفيين[29]، وهذه العلة في نظر الباحث أكثر وجاهة من العلل الأخرى التي ذكروها، وقد تناولها النحاة[30].
- من العلل ما ذكره الأنباريُّ، وهي أنَّ " النصب من أقصى الحلق، والجرَّ من وسط الفم، والرفع من الشفتين، وكان النصب إلى الجرِّ أقرب من الرفع؛ لأنَّ أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلمَّا أرادوا حمل النصب على أحدهما،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كان حمـله على الأقرب أولى من حمله على الأبعـد، والجارُ أحقُّ بصَقَبه[31]، والذي يدل على اعتبار هذه المناسبة بينهما، أنَّهم لَمَّا حملوا النصب على الجرِّ في باب التثنية والجمع، حملوا الجـرَّ على النصب في باب مالا ينصرف"[32]. وهي علة تقـوم على أساس صوتي؛ ذلك أنَّ العرب تؤثر التجانس بين الأصوات من حيث المخرج ومن حيث الصفة[33].

- أمَّا ابن الدهان فقد جعل العلة في ذلك التقاصَّ بين المثنَّى وبين الممنوع من الصرف، يقول: " وحملوا النصب على الجرِّ هنا كما حملوا الجرَّ على النصب في ما لا ينصرف؛ ليكون كالقصاص"[34].

ومعالجة ابن إيازٍ لهذه المسألة يكشف لنا عن محاولته اختيار التعليلات التي تلائم واقعَ اللغة، ولاسيَّما الصوتية منها، أي تلك التي تتعلق بالخفَّة والثقـل.

2- **علة اختصاص المثنى بالألف في حالة الرفع، واختصاص المجموع جمع سلامة بالواو.**

ذكروا أنَّ الحروف تنوب عـن الحركات في الإعراب، فهي فرعٌ عليها[35]، ولَمَّا كان المثنى والمجموع فرع على المفرد، فقد استحق المثنى وجمع المذكر السالم الإعراب بالحروف[36]، ثمَّ أريدَ التفريق بين المثنى والمجموع، فجعلوا الألف وهي من حروف اللين علامة للرفـع في المثنى، والواو علامة للرفع في المجموع، فقالوا : مسلمان ومسلمون[37].

وقد ذكر ابن إياز علة ذلك بقـوله : " وإنَّما خُصَّ المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لوجوهٍ : الأوَّل : أنَّ الأسماء المعربة بأسرها إلا القليل منها تثنَّى، وليس كلها تجمع جمع السلامة، فظهر أنَّ التثنية أكثر في الكلام، وهـذا الجمع أقل منها، والألف أخفُّ، والواو أثقــل، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقـيل في القليل؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفون، ويقلَّ ما يستثقلون. والثاني : أنَّ الجمع أشـبه بالمفرد

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من التثنية، أولا ترى أنَّ الجمع المكسَّر معرب بالحركات، كما أنَّ المفرد كذلك، وفيه ما حرف إعرابه حرفُ إعراب الواحد، كـ(دار)، و (دور)، ... وترتجل له الصيغ ارتجالها للواحد، ولَّما كان أشبه به جعل إعرابه في الرفع على القياس. والثالث : أنَّ الواو حرفٌ قوي يحمل على عضوين ... والجمع أقوى من التثنية، وأكثر مدلولاً، فكان بالواو أولى من التثنية، وإنَّما ضمَّ ما قبلها ليكون ذلك دليلاً على شدة الامتزاج"[38].

فهو يعلل لهذه المسألة بضروبٍ من العلل : علة تقوم على طلب الخفة، إذ كانت التثنية أكثر في الكلام من الجمع؛ لأنَّها تدخل على من يعقل ومن لا يعقل، وعلى الحيوان والجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم فإنَّه في الأصل لأولي العلم خاصة[39]. وبما أنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء فقد جعلت في المثنَّى إكثاراً لما يستخفُّون؛ ذلك أنَّ اللغة تجنح لليسر والخفة. وأصل هذه العلة عند السيرافيِّ[40] (ت368ه)، وأخذَ بها ابن جني، والأنباريُّ، والعكبريُّ، وصدر الأفاضل، وابن يعيش[41]. أمَّا الرضيُّ فيرى عكس ذلك، إذ يرى أن الألف إنَّما ناسب المثنى لقلة عدد الكلمات المثناة بالنسبة إلى المجموع، فيقول : " وإنَّما أعربا هذا الإعراب المعين ... لمناسبة الألف بخفَّته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع"[42]. ويبدو أنَّ منشأ الخلاف هو نظر النحاة إلى المجموع بشقه السالم فقط، بينما نظر الرضيُّ إلى عدد المجموع من كلمات اللغة بشقيه السالم والمكسر، فخرج بهذه النتيجة.

وأخرى تقوم على الشبه بين الجمع والمفرد في الوجوه التي ذكرها، فهو أحق بالواو لأنَّه أجرى على القياس.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وعلة ثالثة وهي علة (مناسبة)، تتمثل في أنَّ الواو حـرف قويٌّ؛ لأنَّه صوتٌ مجهورٌ يحتاج أن تنضمَّ الشفتان، ويرفع أقصى اللسان باتجاه أقصى الحَنك، ويسد طريق الأنف بأن يرتفع الحنك اللينِّ[43]، فناسب الجمع لأنَّ الجمع أقوى من الواحد ومن التثنية[44]، وأكثر دلالة، وضُمَّ ما قبل الواو لأنَّ الضمة من جنس الواو[45]. وأصل هذه العلة عند أبي عليٍّ الفارسيِّ فيما نقله عنه تلميذه ابن جني[46]، وذكرها العكبريُّ[47]. فالعلة علة (مناسبة) أو(مشاكلة) بين قوة الواو، وقوة الجمع.

ويفترض الباحثُ أنَّ الجمع إنَّما خُصَّ بالواو لأنَّ الجمع في حقيقته ضمُّ شيءٍ إلى شيء، وهذا الضمُّ أوضح في الجمع منه في المثنى، فناسب الواو لأنَّه صوت يحوج إلى ضمِّ الشفتين عـــند النطق به، فكأنَّ العربي لاحظ ما بين معنى الجمع وصوت الواو من مناسـبةٍ، فخصَّ الجمع بالواو. فهذه ثلاث عـللٍ اعتلَّ بها ابن إيازٍ في هذه المسألة.

وإذا استقرينا العلل التي ذكرها النحاة في هذه المسألة لوجدناها على النحو الآتي :

- علة (أمن لبس)، وقد علل بها سيبويه رفع المثنى بالألف دون الواو؛ " ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حـــــدِّ التثنية"[48]؛ وذلك " لأنَّهم لـــو أعربوا المثنى في الرفع بالواو لالتبس بالجمع"[49]، ولا يُكتفى هنا بحركة النون في الفصل بين المثنى والجمع؛ لأنَّها عــرضة للزوال عـند الإضافة فيبقى الالتباس[50]. وقـــد تابع الزجَّاجيُّ سيبويه على القول بهذه العلة[51].
- زاد العكبريُّ علتين أخريين إحداهما : أنَّ مخرج الألف أسبق من مخرج أختيها، والتثنية أسبق من الجمع؛ فجعل الأسبق للأسبق[52] فالعلة تقوم على التناسب. والأخرى : هي أنَّ الألف جعلت ضميراً للاثنين في نحو : (قاما)، فكـذلك

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تكون في الأسماء[53]. ويمكن أن نلاحظ أنَّ ذلك مطَّرد في الضمائر، فكما أنَّ الألف هــو ضمير الاثنين، كان الواو هـو ضمير الجماعة، فنقـول : ضربا، ضربوا، أنتما، أنتمـو، وهما، وهمو، وكُما، وكُمو[54]. وكذلك في (اللذان واللذين واللَّذون) في بعض اللغات[55]، فهـذه ليست مثناة تثنية صناعية على نحو قولنا : زيد وزيدان، وعمرو وعمران، بل هي صيغ مرتجلة للتثنية[56]، ومع ذلك لم تخرج عن سَنن العربية في جعل الألف علامةً للتثنية والواو عـلامةً للجمع. ولكنَّ العكبريَّ لم يذكر لنا أيَّ القبيلين حمل على صاحبه، أ الضمائر والمبهمات حملت على الأسماء المتمكنة، أم العكس؟.

فهذه العلل التي ذكرها النحاة لتعليل اختصاص المثنى بالألف، واختصاص الجمع بالواو، ويبدو أثر التكلف واضحاً على بعضها، وأكثرها يقوم على أساس صوتي وهو الذي يطغى على بعض عـلل ابن إياز، والباحث يرى أنَّ علة ســيبويه وهي (علة رفع لبس) أكثر انسجاماً مع غاية اللغة في توخي الوضوح والإبانة من دون تكلُّف، وهي جديرة بالقبول، وهي من العلل الأُول.

ثانياً : جمع المذكر السالم :

علة فتح النون في جمع المذكر السالم :

اللغة القياسية في نون جمع المذكر السالم أنْ تكون مفتوحة، إلَّا أنَّ النحاة نقلوا نصوصاً وردت بكسر نون الجمع، وجعلها ابن مالك لغةً نحو قول جرير[57] :

عَرَفْنَا جعفَراً وبَني رياحٍ وأَنكَرْنَا زعانِفَ آخَرِينِ

وجعلـها أبـو حيَّـان ضـرورة[58]، وقيـل : مـن العـرب مـن يكسـرها علـى الأصل[59] في التقاء الساكنين.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد ذكر ابن إيازٍ تحريك النون وفتحها في جمع المذكر السالم، وعلل لذلك بقوله: " وحركت لالتقاء الساكنين، وفتحت لخفة اللَّفظ؛ إذ قبلها واو، قبلها ضمة، وياء قبلها كسرة، فلو كسرتْ لثقل اللَّفظ جداً"[60].

فالعلة في تحريك النون في الجمع السالم هي نفسها العلة في تحريك النون في المثنى، إذ التقى ساكنان؛ لأنَّ الأصل في هـذه النون أن تكون ساكنةً لأنَّها في مقابلة التنوين، والتنوين ساكن فكذلك مقابله[61]، فلا بدَّ من حذف أحدهما أو تحريكه[62]، فحركت النون لذلك، فالعلة علة التقاء ساكنين.

أمَّا العلة في تخصيص حركة النون في الجمع بالفتحة فهي علة استخفاف؛ إذ إنَّ قبل النون واواً قبلها ضمة أو ياءً قبلها كسرة، فلو كسروا النون لزادوا ثقلاً إلى ثقلٍ، وقد ذكر ابن أبي الربيع(ت688ه) علة عـدم كسر هذه النون أو ضمِّها بقوله : " فتحوا نون الجميع لَّما كان يؤدي إليه كسرها مـن ثقل الخروج مـن ضمٍّ إلى كسر، وضمها من ثقل الخروج مـن كسر إلى ضمٍّ"[63]؛ فاختاروا لهذه النون الفتح الذي هـو عندهم أخفُّ الحركات[64].

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة نجدُها عند سيبويه علة فرق، قال في الكتاب : " وإذا جمعت على حـدِّ التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المدِّ واللين، والـثانية نون. وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنَّها حرف الإعراب، حال الأولى في التثنية، إلا أنَّها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجرِّ والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرَّقوا بينها وبين نون الاثنين"[65].

فالعلة عند سيبويه في فتح النون هـو التفريق بين نون الجمع ونون المثنى، على الرغم من التفريق بين المثنى والجمع من خلال اختلاف حروف اللين، وقـد وضَّح ذلك السيرافيُّ بقوله : " فإنْ قال قائل : وما في تفـريقهم بين حرفي اللين منهما ممَّا

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يوجب التفريق بين النونين؟. فإنَّ الجواب في ذلك أنَّ سيبويه لم يجعل أحدهما حجة للآخر، وإنَّما عرَّفنا ما تكلمتْ به العرب من التفريق بين النونين، والتفريق بين حرفي اللين"[66]. فالسيرافيُّ يعرِّفنا أنَّ سيبويه في عرضه لهذه المسألة إنَّما هو واصف لكلام العرب، وليس محمِّلاً له أكثر مما يوجبُه من فهم.

وقد زاد النحاة علة أخرى تتصل بعلة التخفيف، أطلقوا عليها التعديل، ومعنى التعديل : الموازنة بين حركات الحروف في الكلمة من حيث الثقل والخفَّة، فإنَّ قبل النون في الجمع حرف ساكن مسبوق بضمة أو كسرة، فحركوا النون بالفتح الذي هو أخفُّ الحركات ليعادلوا بينهما من حيثُ الخفة والثقل كما فعلوا في كسر نون المثنى المسبوقة بحركة خفيفة[67]، ولعلَّ النحاة أخذوا مصطلح التعديل من " لعبة للصبيان، يجتمعون فيأخذون خشبةً فيضعونها على قوزٍ من رملٍ ثم يجلس على أحد طرفيها جماعة، وعلى الطرف الآخر جماعة، فأيُّ الجماعتين كانت أرزن ارتفعت الأخرى فينادون أصحاب الطرف الآخر ألا حلُّوا، أي خففوا عن عددكم حتى نساويكم في التعديل"[68].

أمَّا علاء الدين الإربليُّ فقد علل فتحها بكراهة توالي الأمثال إذا ضُمَّتْ أو كسرتْ[69]، وكذلك فعل الشاطبيُّ(ت790ه) بقوله : " وأيضاً فلما يلزم في الضمِّ والكسر من توالي الأمثال، أمَّا الضمة فكان يلزم باجتماعها مع الواو اجتماع الأمثال، وأمَّا الكسرة فكذلك إذا اجتمعت مع الياء يلزم اجتماع الأمثال، فانتقلوا إلى ما ليس فيه ذلك من الحركات وهي الفتحة"[70].

فهذه العلل هي التي اعتل بها، أو ذكر بعضها من تناول المسألة من النحويين[71]، والعلة التي اعتل بها ابن إيازٍ، وهي علة استخفاف، أكثر ملاءمة لحال

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الجمع السالم في العربية، فالعربي كثير الاستعمال للجمع، فمن هنا احتاجوا فيه إلى الخفة واليسر.

ثالثاً : جمع المؤنث السالم :

علة نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة :

ذكر النحاة أنَّ الإعراب جنس تحته أربعة أنواع هي : الرفع، والنصب، والجرُّ، والجزم، ولهذه الأنواع الأربعة علامات تدلُّ عليها، وهي ضربان : علامات أصول، وعلامات فروع، فالعلامات الأصـــول أربعةٌ : الضمة، والفتحة، والكسرة، وحذف الحركة في الجزم[72]. وأربع علامات فـروع هي : الواو والألف والياء والنون[73]، وهذه العلامات الفرعية منحصرة في سبعة أبوابٍ هي : باب الأسماء الستَّة، وباب المثنى، وباب جمع المذكر السالم، وباب الجمعِ بألف وتاء، وباب ما لا ينصـــرف، وباب الأفعال الخمسة، وباب الفعل المعتل[74]. وهي تنوب عن العلامات الأصول على قسمين : الأوَّل : حروف تنوب عن الحركات، وذلك في الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم. والثاني : حركات تنوب عـن حركات، وذلك في بابي جمع المؤنث السالم، وما لا ينصرف[75]. ففي جمع المؤنث السالم تنوب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب، وما لا ينصرف بالعكس.

وقد علل ابن إيازٍ جعل الكسرة علامة للنصب في هذا الجمع بقوله : " إنَّ هذا الجمع يُضمُّ في الرفع كقولك : (هذه مسلماتٌ)، وبالكسرِ في النصبِ والجرِّ، كقولك : (رأيتُ مسلماتٍ)، و(مررتُ بمسلماتٍ)، وإنَّما كان كذلك لأنَّ منصوب جمع المذكر السالم محمولٌ على مجرورهِ في العلامة، فكذلك جمع المؤنث. وقيل لو أعرب مجموع المؤنث بثلاثِ حركات لكان الفرع أوسع مجالاً من الأصل"[76].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة الأولى التي ذكرها هي علة حمل على النظير، وهو جمع المذكر السالم، ذلك لأنَّ جمع المذكر السالم نظير لجمع المؤنث السالم[77].

وأصل هذه العلة عند سيبويه، فقد ذكر : " ومن ثَمَّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرّ والنصب مكسورة، لأنَّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النون لأنَّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها[78]، فهو يرى أنَّهم إنَّما كسروا التاء هنا في حال النصب حملاً على النظير في جمع الذكر السالم.

وقد ذكر السيرافيُّ السبب الذي دفع النحاة إلى اعتقاد كون جمع المؤنث نظيراً لجمع المذكر السالم، ومن ثمَّ تعليلهم كسر تائه في حالة النصب على وفقه، وذلك إنَّما كانَ بسبب وجوه الشبه بين الجمعين، فنراه بعد ذكر وجوه الاختلاف بينهما يقول : " ويستويان في سلامة الواحـد وزيادة الزائدين لعلامة الجمع، فبالمعنى الذي استويا فيه حمل أحـدهما على الآخر، وكذلك طريقة القياس؛ لأنَّ الشيء يقاس على الشيء إذا كانا مشتبهين في معنى ما، وإن كانا مختلفين في أشياء أخر، فحمل جمع المؤنث على جمع المذكر في أنْ جعل للرفعِ علامة يفرد بها، وللنصب والجرِّ علامة واحدة اشتركا فيها[79].

والحقُّ أنَّ هذا الجمع يتنازعه شبهان، شبه بجمع المذكر السالم وهو ما ذكره السيرافيُّ، وشابه جمع التكسير من حيث ثبتت التاء فيه عند الإضافة، ومن حيث إنَّه يصلح لأولي العلم وغيرهم كما أنَّ جمع التكسير يصلح لأولي العلم وغيرهم، فلمَّا أخذ شبهاً مـــن كلِّ واحدٍ منهما، جعل آخـره حرف الإعراب كجمع التكسير، وحمل النصب على الجرِّ كجمع التذكير[80].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويبدو أنَّ علة سيبويه هـذه قد راقتْ للنحاة إذ اعتلَّ بها الأخفش أيضاً[81]، وزادها الأعلم (ت476ه) جلاءً بقوله : " إنَّهم جعلوا تاء الجمع في النصب والجرِّ مكسورةً، لأنَّهم قد جعلوا هذه التاء والحرف الذي قبلها علامةً لهذا الجمع، كما جعلوا الواو والياء علامة الجمع المذكر باجتماعهما في هـذا المعنى، وأشركوا بين النصب والجرّ في هذا الجمعِ، كما أشركوا بينهما في ذلك الجمع"[82]. أمَّا سبب اختصاصهم الكسرة دون الفتحة؛ فلأنَّ الكسرة أخت الياء[83]، ولذلك كان النصب هنا تابعاً للجرّ في كونه بالكسرة؛ لأنَّه نظير جمع المـذكر السالم، وجمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجرّ في كونه بالياء، فكذلك حمل النصب هنا في كونه بالكسرة، لنوع من المقابلة، كما جعلوا هنا التنوين في مقابلة النون هنالك[84].

وكذلك هي عند ابن فَضَّال المجاشعيِّ(ت479ه) فقد علل ذلك بطلب المشاكلة بين الجمعين فقد ذكر" أنَّهم أرادوا أنْ يكون جمع المؤنث على حدِّ جمع المذكر، كما كان نصب جمع المذكر كجرِّه، جعلوا المؤنث كذلك ليتشاكلا "[85]. وجانب المشاكلة في اللغة مرعيٌّ عند العرب، والمشاكلة من العلل التي علل بها النحاة كثيراً من القضايا النحوية والصرفية[86].

والعلة الثانية التي ذكرها ابن إيازٍ هـي علة انحطاط، وهـي تتعلق بكون جمع المؤنث فرعاً على جمع المذكر[87]، والفروع أبداً تنحطُّ عـــن درجة الأصول، ولا يجوز التسوية بين الأصل و الفرع[88]، وإذا منع النحاة التسوية بين الأصل والفرع، فمن الأولى أنْ يمنعوا أنْ يفوق الفرعُ الأصلَ في خَصيصة من خصائصه. وبهذا اعتلَّ ابن إيازٍ؛ إذ إعراب جمع المؤنث السالم بثلاثِ حركاتٍ يجعل منه أوسع مجالاً، وأكثر جرياناً على الأصل في الاسم من استيفاء الحركات الثلاث من جمع المذكر الذي هو أصل له. وأصل هذه العلة عند العكبريِّ، فقد جعلها من باب استحسان العرب؛ لأنَّ النصب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

غير متعذرٍ[89]، ولكنَّهم قصدوا إلى أنْ لا يكون الفرع أشدَّ حكماً من الأصل، وأن لا يجعل للمؤنث مزية على المذكر[90].

ومن العرب مـن أعرب آخر جمع المؤنث بالحركات الثلاث، فقـد ذكر الفرَّاء أنَّهم " ربَّما عرَّبوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جِمَاع ينبغي أن تكون خفضًا في النصب والخفض، فيتوهَّمون أنَّها هاء، وأنَّ الألف قبلها مـن الفعـل. وأنشـدني بعضهم[91] :

إذا ما جَلَاها بالأيام تحيرت ثباتاً عليها ذلُّها واكتئابها

وقال أَبُو الجراح فِي كلامه : ما من قوم إلا وقد سمعنا لغاتَهم"[92].

والحقُّ أنَّ العلتين ترجعان إلى علة قياسية واحدة، هي حمل الفرع على الأصل، أو أنَّ العلة الثانية، التي صدَّرها بـ(قيل) مما يشعر بتبنيه العلة الأولى، تفرعتْ عن الأولى؛ فعند حمل الفرع على حكم الأصل لا بدَّ من مراعاة انحطاطه عنه. وقد اعتلَّ بهاتين العلتين أو إحداهما جماعة من النحاة[93].

رابعاً : جمع التكسير :

علة إعراب جمع التكسير بالحركات :

ثاني قسمي الجمع في العربية جمع التكسير[94]، ومـن النحاة مـن سمَّاه الجمع العام؛ لأنَّه يشمل كلَّ مفرد في الغالب، ويكون للمذكر والمؤنث، ومـن يعقـل وما لا يعقل[95]، وإعرابه كإعراب الاسم المفـرد بالحـركات، تقول : هـؤلاءِ رجالٌ، ورأيتُ رجالاً، ومـررتُ برجالٍ[96].

وقد أشار إلى ذلك ابن إيازٍ في كلامه على جمع المذكر السالم فقال : " أوَلا ترى أنَّ الجمع المكسَّرِ معربٌ بالحركات، كما أنَّ المفـرد كذلك، وفيه ما حرف إعرابه حرف

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إعراب الواحد، كـ(دار)، و(دور)، و(قصر)، و(قصور)، و(رجل)، و(رجال)، و(كتاب)، و(كُتُب)، وترتجلُ له الصيغ ارتجالها للواحد"[97]. وعلى الرغم من أنَّه لم يصرِّح بكلامه بعلة إعراب جمع التكسير إعراب المفرد، إلا أنَّ ذلك يفهم من كلامه، فقد جعل علة إعرابه بالحركات على آخره كحال الاسم المفرد الذي هـو أصلٌ له تتمثلُ في أمرين هما :

أوَّلاً : إنَّ حرف إعرابه حرف إعراب الواحد، فهو صالح لتحمل الحركة الإعرابية فكان حقه أن يعربَ بحركةٍ، وأيضاً فإنَّه لم يأتِ في آخره، حـرف لين يصلح لأنْ يجعلَ إعراباً كالجمع السالم.

ثانياً : إنَّ صيغ جموع التكسير ترتجـل له، فليس هناك ضابطاً أو قاعدة كلية يمكن أنْ تجمع هذه الصيغ، وإنَّما ترتجل له الصيغ ارتجالاً، فهو من هذه الناحية شابه الاسم المفرد؛ ذلك " أنَّ جمع التكسير كثير الاختلاف، لا يكاد يسلم فيه بناءٌ من كثرة الشذوذ، وأكثره اختلافاً أبنية الثلاثي؛ لأنَّها أكثر من غيرها في الكلام، وأكثر الثلاثي اختلافاً ما كان على فَعْل نحو: كَلْب، لأنَّه أخفُّ أبنية الثلاثي وأكـثرها، وإذا كثر الشيء في بابه كثر التصرف فيه"[98]، فنظرة فاحصة في جموع التكسير تكفي لأنْ يقال : إنَّ هـذه الجموع مرجعها السماع[99]، ولذلك ناسبها الإعراب بالحركات الذي يمثل النمط الأشيع والأكثر سيادة في علامات الإعراب في اللغة العربية، فكثرة هذه الجموع وكثرة صيغها ناسبت الإعراب بالحركات.

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة نجـدُ أنَّ المـبرِّد جعـل إعراب جمع التكسير بالحركات بسببِ أنَّه لم يجمع كجمع المذكر السالم بالواو والنون أو الياء والنون؛ " فلذلك قيل لكلِّ جمع بغير الواو والنون جمع تكسير ويكون إِعرابه كإعراب الواحد لأنَّه لم يأتِ على حدِّ التثنِية"[100]، وهذا معناه أنَّ الاسم المجموع جمع تكسير عـاد إلى

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأصل في الإعـراب بالحركات تلقائياً بعـد أنْ لم يجمع على صيغة الجمع الذي على حدِّ التثنية؛ فليس هــناك إلا نوعـان من العلامات أصلية وفرعية، فإذا لم يعرب بالحركات الفرعية أعــرب بالحركات الأصلية قطعاً.

أمَّا ابن يعيش فقد جعل العلة في ذلك شبه الاسم المفردِ، يقولُ : " واعلم أنَّ إعراب هـذا الضرب يكون باختلاف الحركات نحو: (هذه دورٌ وقصورٌ)، و(رأيتُ دوراً وقصوراً)، و(مررت بدورٍ وقصورٍ)، بخلاف جمع الصحة، وإنَّما كان إعرابه بالحركات؛ لأنَّه أشبه المفرد؛ لأنَّ الصيغة تستأنف له كما تستأنف للمفرد، وليس كذلك جمع السلامة، فإنَّ الصيغة فيه هي صيغة المفرد وإنَّما زيد عليه زيادة تدل على الجمع، ويؤكد شبه التكسير بالمفرد أنَّهم قد يصفون المفرد بجمع التكسير نحو قولهم : (برمةٌ أعشارٌ)[101]، و(ثوبٌ أسمالٌ)، و(قدرٌ أكسارٌ)[102]، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة فاعرفه"[103]. فإنْ كان مراد ابن يعيش حمل المجموع على المفرد لمشابهته في أنَّه صيغة مستأنفة فهــذا من قبيل حمل الفرع على الأصل[104] ؛ إذ إنَّ الأسماء المفردة أصل جموع التكسير. أمَّا الرضيُّ فزاد على ابن يعيش أمرين : أوَّلهما : أنَّه شابه المفرد بأنَّ بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ[105]. والثاني : أنَّه لم يطَّرد في آخرهِ حرف لينٍ صالحٍ لأنْ يجعل إعراباً، كما في الجمع السالم[106]. ويبدو أنَّ ابن إيازٍ ومعاصره الرضيَّ قد تأثرا بما ذكـره النحاة قبلهما فلم يكادا يخرجان عما ذكره السابقون في اعتلالهما.

ولا أجدُ تعليلاً لهذه المسألة عند أكثر النحاة، ويبدو أنَّ سبب ذلك أنَّ " كلَّ اسم مفرد منصرف وجمع مكسر منصرف، فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وخفضه بالكسرة، وإنَّما أعــرب هذا القسم بالحركات الثلاث لأنَّه الأصل في الإعراب ولم

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يمنع مانع منه"[107]، فلا يعلل ما جاء على الأصل، وإنَّما يطلب علة ما خرج عن أصله.

وسبب آخر هو أنَّ من النحاة من لم يدرس هذا الجمع في إطار النحو، وإنَّما درس في أبواب الصرف ؛ وتناول مسألة الإعراب وعلاماته ليس من عمل الصرفيين.

خامساً : ما لا ينصرف :

علة حمل الجرِّ على النصب في ما لا ينصرف :

ذكر النحاة أنَّ حقَّ الأسماء أنْ تعرب وتصرف، فما امتنع منها من الصرف فلمضارعته الأفعال؛ لأنَّ الصرف إنَّما هو التنوين والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض[108].

ولَّما كان أصل الأسماء الإعراب فحقه أنْ يستوفي علاماته، ولكن قد تنوب حركة عن حركة، ومن مواضع النيابة الممنوع من الصرف، إذ تنوب الفتحة عن الكسرة في حال الجرِّ، وكان القياس أنْ يجرَّ هذا الاسم بالكسرة، ولكنَّه لم يأتِ على القياس فراح النحاة يعللون لذلك[109].

وقد علل ابن إيازٍ ذلك بقوله : " فإنْ قيل : لِمَ حمل الجرُّ على النصب في العلامة، ولم يحمل على غيره ؟. قيل : إنَّما فعل ذلك لوجوه : أحدها : أنَّ المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام، فلمَّا لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه في العلامة، وقد منع ما لا ينصرف من الجرِّ فحمل على النصب، ألا ترى أنَّ المثنى والمجموع السالم لَّما لم يكن لهما في النصب علامة تخصُّهما حملا على المجرور. والثاني : أنَّ الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها، فحمل على الأقرب منه"[110].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة الأولى التي ذكرها في حمل الجرِّ على النصب أنَّ كلتا العلامتين الكسرة والفتحة من علامات الفضلات، وهذا الاشتراك أهَّلهما لأنْ يحمل بعضهما على بعض، فهما يتناوبان منازل بعضهما من الكلام، وقد لحظ النحاة ما بين النصب والجرِّ من مظاهر مؤاخاة، وقد أشار ابن جني إلى هذه الظاهرة في العربية - وهي ظاهرة الاستعداد في بعض أبواب العربية وأساليب التعبير فيها للخروج عمَّا وضعت له في الأصل والدلالة على معاني غيرها، أو أنْ تحلَّ محالَّ غيرها- إذ ذكر" أنَّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمرٍ قد كان وهو على بابه ملاحظًا له، وعلى صددٍ من الهجوم عليه"[111]، وهذا ملاحظٌ في النصب والجرِّ في أبوابٍ من النحو، كما في المثنى وجمع المذكر السالم، وكذلك الحال عند نزع الخافض فينتصب الاسم، وكذلك الحال في ما نحن بصدده من حمل الجرِّ على النصب في الممنوع من الصرف[112].

ووجه المؤاخاة بينهما أنَّهما فضلتان، ومعنى ذلك أنَّهما يتساويان في معنى المفعولية نحو : رأيتُ مسلمين، ومررتُ بمسلمين[113]، وأنَّهما ربَّما استغني عنهما.

وأصَّل لهذه العلة الأنباريُّ، إذ ذكر أنَّ الجرّ حملَ على النصب في ما لا ينصرف؛ " لأنَّ بين الجرِّ والنصب مشابهة، ولهذا حمل الجرُّ على النصب في التثنية، وجمع المذكر والمؤنث السالم، فلمَّا حمل الجرُّ على النصب في تلك المواضع، فكذلك يحمل الجرُّ على النصب هنا"[114].

فالعلة علة معادلة بين حملهم النصب على الجرِّ في المثنى والجمع المذكر والمؤنث، وبين حملهم الجرّ على النصب في ما لا ينصرف، وكثيراً ما علل الأنباريُّ بهذه العلة[115] .

وقد جعل شمس الدين الكيشيُّ ذلك بمنزلة إرجاع دين أو رد عارية إذ قال : " فحمل الجرُّ على النصب لكونهما فضلتين، ولقضاء النصب حقَّ الجرِّ الثابت عليه

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حين حمل النصب عليه في التثنية والجمع المذكر والمؤنث"[116]، فالعلة عنده علة تقاص"[117].

والعلة الثانية التي ذكرها تقوم على أساس صوتي، وهو أنَّ النصب من أقصى الحلق، والجرَّ من وسط الفم، والرفع من الشفتين، فكان النصب إلى الجرِّ أقرب من الرفع؛ لأنَّ وسط الفم أقربُ إلى أقصى الحلق من الشفتين[118]، فلمَّا أرادوا حمل الجرِّ على إحدى الحركتين الأخريين كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، لأنَّ الجارَ أحقُّ بجارِه، وقد ذكرَ الأنباريُّ أنَّ هذا القرب هو الذي جعلهم يحملون الجرَّ على النصب في بابِ ما لا ينصرف، كما حملوا النصب على الجرِّ في باب التثنية[119]، وقد استجاد ابن إيازٍ هذه العلة ومال إليها[120].

وإذا استقرينا العلة عند النحاة، غير ما ذكره ابن إيازٍ، لوجدناها على النحو الآتي :

- هي عند سيبويه علة استخفاف؛ لأنَّ " ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَي لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لما يستخفُّونَ وذلك نحو : أَبيض وأَسود وأَحمر وأصفر، فهذا بناء أذهبُ وأعلَم فيكون في موضع الجرِّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء"[121]. فهم فتحوا في موضع الكسر استخفافاً للفتح؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات[122]؛ وذلك لانَّ الاسم غير المنصرف شابهَ الفعل، والفعل ثقيل، " والشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوة الشَّبه"[123]، فحرم الاسم لذلك التنوين الذي هــو علم التمكن؛ إذ كان ضعف تمكنه بسبب خروجه مــن الأسماء الأصول، واكتسابه شبه الفعل، فمنعوا الجرَّ أيضاً إذ كان الجرُّ لا يكون إلا مع التنوين أو ما يقوم مقامه وهو الإضافة[124]. وهذا الشبه

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للفعل أكسبه ثقلاً احتيج معه إلى التخفيف، والكسرة ثقيلة فأبدل منها الفتحة[125]، وإنَّما لم يسكن؛ لأنَّ " التسكين حال بناءٍ وضعفٍ، فالسكون في مكان الحركة القوية إجحافٌ في الكلمة، فحمل على الحركة لذلك "[126].

- جعل ابن الدهان العلة علة أمن لبس، فحُذف الجرُّ عنده؛ لأنَّكَ لو أبقيته فقلت : سررتُ بأحمدِ وبفاطمةِ، بغير تنوينٍ التبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، كقوله تعالى : ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزمر] فاجتزئ بالكسرة عن الياء [127].وذكر هذه العلة ابن مالك، والسيوطيُّ، ولم ينسبها السيوطيُّ إلى أحدٍ[128].

ومن المحدثين من تبنى هذا الرأي، ودافع عنه وهـو الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي ذكر أنَّ الفتحة لم تنب عن الكسرة في هذا الموضع، وإنَّما الذي كان هو أنَّ هذا الاسم لَّما حرم التنوين، أشبه - في حال الكسر- المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفتْ ياؤه، وحذفها كثير في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة ولجأوا إلى الفتح ما دامت هـذه الشبهة موجودة، حتى إذا أمنوها بأيِّ طريقة عاودوا إظهار الكسرة[129]، وتابعه الدكتور مهدي المخزوميُّ؛ لأنَّه يقـوم على تجنب كلِّ ما يقوم على تمحلٍّ أو افتعالٍ في كلام النحاة المتقدمين والمتأخرين[130].

- يرى صدرُ الأفاضل أنَّ العلة في حمـل الجـرِّ على النصب في الممنوع من الصرف هو الحمل على الفعل، أو بالأحرى الحمل على الأفعال الخمسة، يقول : " فإنَّ في الأفعال ما يستوي فيه الجزم والنصب كما ذكرنا في الأمثلة الخمسة، فحمل على الفعل في هذا الحكم أيضاً، كما حمل عليه في امتناع الجرِّ والتنوين "[131].

وهذا من باب حمل الأصل على الفرع[132]، لأنَّ الفعل فرع على الاسم في اللفظ والمعنى؛ لأنَّه يحصل بسبب تغيُّر حركات المصدر فالمصدر كالمادة، والفعل كالمركب من الصورة والمادة[133].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- جعل ابن مالك العلة منع توهم أنَّ الاسم "مبنيٌّ؛ لأنَّ الكسرة لا تكون إعرابيةً إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام. ولذلك إذا أضيفَ أو دخل عليه الألف واللام جرَّ لزوال التوهم"[134].

وقد ذهب الأخفشُ والمبرِّد[135] والزجَّاج إلى أنَّ غير المنصرف مبنيٌّ على الفتح لخفته؛ وذلك لأنَّ مشابهته للمعرب ضعيفة، فحذفت علامة الإعراب مطلقاً، أي التنوين، وبنيَ في حالةٍ واحدةٍ فقط، واختص بالبناء في حالة الجرِّ ليكون كالفعل المشبَّه به في التعري من الجرِّ[136].

فهذه العلل التي ذكرها النحاة في هذه المسألة تنسجم مع الأسس التي بناها نحاتنا الأقدمون لتفسير مسائل النحو في العربية وتحليلها، وهي وإنْ لم تكن على مستوى واحدٍ من القوة إلّا أنَّها تنمُّ عن محاولة جادة لتقصي وجوه المسألة النحوية. وما ذهب إليه سيبويه من علة الاستخفاف أراها أقرب لطبيعة اللغة العربية، وسجيَّة العرب في طلب الخفة و النفور من الثقل. وما أرى عدم أخذِ ابن إيازٍ بها إلا تأثراً بمناهج علوم أخرى كان لها أثرها في النحو كالمنطق والكلام وأصول الفقه وغيرها[137].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثاني

التعليل النحويُّ في المبني من الأسماء

تنحصر الأسماء المبنية في العربية في سبعة أبواب هي المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف، والمركبات، والكنايات[138].

أوَّلاً : الضمائر :

1- علة بناء الضمائر :

الضمائر قسمان : بارزة، وهي التي لها صورة في التركيب، في النطق والكتابة. ومستترة، وهي التي ليس لها صورة في التركيب، لا في النطق ولا في الكتابة. والبارزة تنقسم بدورها إلى متصلة ومنفصلة[139]. وهي باتفاق النحاة مبنية، وقد ذكر ابن إياز أربعة أوجه لتعليل بنائها :

الوجه الأوَّل : هو أنَّ وضعه بالأصالة كوضع الحروف، " ألا تراه على حرف واحدٍ كالتاء في (ضربتُ) ، والكاف في (ضربكَ)، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو على أكثر من عدَّته نحو : (نحن)، و(إياك)؛ لأنَّ الجميع من وادٍ واحدٍ"[140].

فهو هنا يعلل لأمرين : أحدهما : بناء الضمائر لمشابهتها اللفظية للحروف في أصل الوضع. والآخر: حمل الضمائر التي هي على أكثر من حرفٍ عليها في البناء.

الوجه الثاني : هو مشابهته للحرف،" وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة التكلم والخطاب، وتقدُّم الذكر في الغالب"[141].

وهاتان العلتان كلتاهما تقومان على علة شبه الحرف، ولكن اختلفت جهة الشبه في الأولى عن الثانية، فالأولى تقوم على الشبه الوضعي، أي مشابه الحرف في

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كونها على حرفٍ واحدٍ أو على حرفين، فإنَّ الأصل في الأسماء أن تكونَ على ثلاثة أحرف فصاعداً، والأصل في الحروف أن تكونَ على حرفٍ واحدٍ كباء الجرَّ أو لامه، أو على حرفين كمن، وعن[142].

والثانية تقـوم على الشبه الافتقاريِّ، فهي شابهتْ الحرف في كونها تحتاج إلى ما يتبين به معناها فحالها في البناء للافتقار كحال الأسماء الموصولة التي بنيتْ لافتقارها إلى جمـلة الصلة ليتم معناها[143]. وقد أوضح ابن إيازٍ وجه الافتقار في الضمائر فهي لا تُفهِم معنًى إلا بضميمة قرينة كحضور المتكلَّم عنه كضمائر المخـاطب، أو أن يكون معهوداً في الذهن كضمائر الغائب، أو يكون قد تقدم له ذكرٌ في الكلام ولذلك احتاجتْ الضمائر إلى ما تعود عليه.

والشبه للحرف مـن ناحية اللفظ أقوى من غيره من أنواع الشبه المسببة لبناء الاسم[144]؛ لذلك استحسن ابن إياز الوجه الأوَّل؛ " لأنَّ الضمير المتصل هو الأصل في باب الإضمار، ولهذا يقولون : إذا قـدرتَ على المتصل لا تعـدل عنه إلى المنفصل"[145].

وعلة بناء الضمائر لشبه الحرف في اللفظ أو في الافتقار هي من العلل القياسية التي ذكرها أكثر من طرق المسألة من النحاة[146].

الوجه الثالث : أنَّ الضمير بني لأنَّه " كالجزء من الاسم المظهر إذ كان قولك : (زيدٌ ضربتُه)، إنَّما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالةً عليه، إلا أنَّك ذكرتَ الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه لتكون عامة في كلِّ اسم تريد إضماره ، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب"[147]. ومعنى هذا أنَّ الضمير عند اتصاله بالاسم الظاهر تنزل منزلة الحرف منه، وحروف المبنى التي يتكون منها بناء الكلمة كلُّ حرف منها يحكم عليه

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بالبناء على الأصل في الحروف، فقد ذكر ابن جني أنَّ " بعض الاسم صوت، والصوت واجب بناؤه"[148]. وهذه العلة اعتلَّ بها ابن يعيش أيضاً[149].

وقد استضعف ابن إياز هذه العلة ونقضها؛ بأنَّ " قولهم : (مُ الله) جزء (أيمن الله) جزء (أيمن) وهو معربٌ، وكذلك : (شربتُ ماً) تريد ماءً بالمدِّ"[150].

الوجه الرابع : هو " أنَّه لا حاجة إلى إعرابه؛ لاختصاص كل نوعٍ من الإعراب بمضمر، فلو أعرب لتكلف ما عنه مندوحة"[151]، وقد نسب ابن إيازٍ هذه العلة إلى عبد القاهر الجرجانيِّ"[152].

ومجمل القول أنَّنا إذا تتبعنا علل النحاة في هذه المسألة وجدناها على النحو الآتي :

- علة استغناء، أي إنَّها بنيت لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها؛ لأنَّ الإعراب إنَّما دخل الأسماء " لَّما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[153]، فلمَّا اختلفت صيغ الضمائر استغنتْ عن الإعراب. وهذه العلة هي علة سيبويه[154]، وتابعه النحاة في الاعتلال بها[155]. والاستغناء باب واسع في العربية أفرد له ابن جني باباً في الخصائص بعنوان :" باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"[156].
- علة شبه، أي إنَّها بنيتْ لشبهها بالحروف، وهذا الشبه - كما مرَّ- إمَّا لكونها كالحرف في وضعها على حرف واحدٍ كالتاء في : (قمتُ)، أو على حرفين كالضمير (نا) في (قمنا)[157]، أو شبهها في الافتقار إلى المفسر[158]، أو شبهها

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

في الجمود، والشبه في الجمود أنَّها لا تصغَّر ولا تثنى ولا تجمع[159]. أمَّا الصبان فقد أرجع هذه العلل جميعاً إلى علة واحدة هي شبه الحرف[160].

- إنَّ الضمير إنَّما بني لأنَّه كالجزء من الاسم المظهر، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب[161].

والمتأمل يرى أنَّ علة سيبويه أقرب إلى واقع اللغة من غيرها من العلل الأخرى، والاستغناء ربما يكون وجهاً من وجوه الاقتصاد في اللغة، وقد مال إلى هذه العلة الدكتور فاضل السامرائيُّ من المحدثين[162]، ودعا الاستاذ عباس حسن إلى" أن نترك هذا كله من غير تردد، وأن نقنع بأنَّ العلة الحقيقية في الإعراب والبناء ليست إلا محاكاة العرب فيما أعربوه أو بنوه، من غير جدل زائف ولا منطق متعسف، وأنَّ الفيصل فيهما راجع إلى أمر واحد هو السماع عن العرب الأوائل واتباع طريقتهم التي نقلت عنهم، دون الالتفات إلى شيءٍ من تلك العلل التي لا تثبتْ على التمحيص"[163]. ولكنَّ نفس الدارس تبقى باحثة عمَّا بعد وصف الظاهرة النحوية من أسباب وعلل ولا تقنع بمجرد الوصف العابر لهذه الظاهرة.

2- علة المجيء بضمير الفصل :

يقعُ بين ركني الجملة الاسمية ضمير،أو صيغة ضمير، من ضمائر الرفع المنفصلة هو ضمير الفصل، سواء أكانت الجملة الاسمية منسوخة أو غير منسوخة[164]، وقد ذكر النحاة عللاً لمجيء هذا الضمير في قلب الجملة الاسمية نبينها فيما يأتي إنْ شاء الله تعالى.

وقد أشار ابن إيازٍ إلى العلة من الإتيان بهذا الضمير في شرحه لكلام ابن معطٍ، عند حديثه عن سبب تسمية هذا الضمير فصلاً، فذكر أنَّه سميَّ فصلاً لأمرين :

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أوَّلهما : وقوعه بين شيئين يرتبط أحدهما بالآخر[165].

فالعلة الأولى لتسميته فصلاً هو أنَّه وقع بين شيئين يرتبطان أتمَّ ارتباطٍ هما المبتدأ والخبر. وهذا المصطلح هو مصطلح البصريين، ويبدو أنَّه يمتدُّ بجذوره إلى الخليل بن أحمد، وهذا يفهم من كلام سيبويه الآتي في الكتاب[166]. وهذه علةٌ لتسميته فصلاً وليس علة للإتيان به.

أمَّا الكوفيون فأطلقوا عليه العماد والدعامة[167]، والأوَّل مصطلح الفرَّاء[168]، ولم يستعمل غيره[169]، غير أنَّه لم يستقرَّ عنده، فتارةً يطلقه على الألف واللام التي تتصل بخبر المعرفة، وتارةً يطلقه على ضمير الشأن، وثالثة على ضمير الفصل[170].

وثانيها : وهي علة الإتيان به، " أنَّه يحقق كون الثاني خبراً للأوَّل، ويفصله عن صلاحية كونه صفةً له"[171].

وهذا معناه أنَّ سبب المجيء بضمير الفصل هو الإخطار بأنَّ ما بعده خبرٌ لما قبله، وليس بتابع له، فهو فصلٌ؛ " لأنَّه فصل بين الخبر والتابع في قولك زيدٌ هو الفاضل، إذ لو قلتَ: زيدٌ الفاضل لجاز أنْ يَتوهم السامع أنَّه صفةٌ فينتظر الخبر، وجاز أنْ يفهم أنَّه الخبر، وإذا قلتَ : هو الفاضل، تعيَّن الخبر، فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المذكور بعدها للخبرية"[172].

فالعلة من الإتيان بالفصل هي علة أمن لبس[173]،إذ إنَّ العربَ تحتاط لبيانها لدفع أيَّ لبس أو إيهامٍ يكتنفه، وهذه العلة علة الخليل نقلها عنه تلميذه سيبويه إذ يقول : " إعلاماً بأنَّه قد فصل الاسم، وأنَّه فيما ينتظر المحدَّث ويتوقعه منه، مما لابدَّ له من أنْ يذكره للمحدَّث؛ لأنَّك إذا ابتدأتَ الاسم فإنَّما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدَّ منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكأنَّه

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذكر هو ليستدل المحدَّث أنَّ ما بعد الاسم ما يُخرجه مما وجب عليه، وأنَّ ما بعد الاسم ليس منه. هذا تفسير الخليل رحمه الله"[174]. وقد فسَّر السيرافيُّ كلام سيبويه بأنَّ " أصل دخول الفصل إيذانٌ للمخاطب المحدَّث بأنَّ الاسم قد تمَّ ولم يبق منه نعتٌ ولا بدل ولا شيء من تمامه، وأنَّ الذي بقي من الكلام هو ما يلزم المتكلم أنْ يأتي به وهو الخبر"[175].

فالخليل بذهنه الوقاد أدرك القيمة الوظيفية لهذه الصيغة عند إقحامها بين متلازمين أشدَّ التلازم كالمبتدإ وخبره.

ومن خلال البعد الوظيفي أيضاً علل الفرَّاء الإتيان بهذه الصيغة التي أطلق عليها العماد، كما مرَّ، فهم إنَّما أدخلوا العمادَ لغرض التفريق بين الفعل والنعت؛ لأنَّك لو قلتَ : زيدٌ العاقل لأشبه النعت، فإذا قلتَ: زيدٌ هو العاقل قطعتَ (هو) عن توهم النعتِ [176]. وهذا يدلُّ على أنَّ الفريقين إنَّما نظرا إلى علة الخليل وأفادا منها.

وقد تابع جمهور النحاة الخليل وسيبويه وقالوا بعلتهما، كابن السرَّاج، والورَّاق(ت381ه)، والزمخشريِّ(ت538ه)، وصدر الأفاضل، وابن شرف شاه(ت715ه)، وصاحب حماة(ت732ه)، وابن هشام، والسيوطيِّ"[177].

وليس وظيفة الفصل بين الخبر والنعت بمانعةٍ هذا الضمير من أداء وظائف دلالية أخرى، فمن النحاة من جعل الغرض من الإتيان به التوكيد وهذا المعنى يفهم من مصطلح العماد الكوفي؛ لأنَّه يعتمد عليه معنى الكلام، وهو تأكيد للحكم لما فيه من زيادة المعنى وتوضيحه[178]، وإلى ذلك ذهب المبرِّد، والرضيُّ[179]، ونسبه أبو حيَّان إلى جمهور النحاة[180]. والمراد هنا ليس كونه تابعاً، بل المراد به تقوية المعنى لا غير[181].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومالَ ابن إيازٍ إلى هذا المنحى ومزج بين القولين؛ لأنَّ " التوكيد هنا مشوبٌ بالفصل"[182]،فهذه العلل لا يلزم منها تناقض ولا تعارض فلا حرج من قبولها جميعاً.

وذكر له علماء البلاغة والبيان إفادة الحصر والاختصاص والتوكيد زيادةً على الفصل بين الخبر والتابع[183].

ولم يخرج المحدثون عـــن هذه العلل، فيرى الدكتور فاضل السامرائيُّ أنَّ ضمير الفصل يفيد ثلاث فوائد : الأولى الإعلام بأنَّ ما بعده خـبرٌ لا تابع، والثانية الاختصاص والقصر، والثالثة التوكيد[184]. وجعل الدكتور هادي نهر لضمير الفصل وظيفتين : الأولى نحوية لفظية تتمثل في كونه إعلاماً بأنَّ ما بعده خبر لا تابع. والثانية وظيفة دلالية تتمثل في أنَّ ضمير الفصل يؤكد مضمون الجملة[185].

ثانياً : الأسماء الموصولة :

1- علة بناء الأسماء الموصولة :

الموصولات مبنية كلها سوى (أيٌّ)، وهي تبنى في حال إضافتها وحذف صدر صلتها[186]، واسمين للمثنى معربين هما (اللَّذانِ)، و(اللَّتانِ)، والمبنيُّ منهـا ملازم للـبناء، والبناء في هـذه الأسماء الموصولة بناءٌ لازمٌ، أو ثابت، وهـو بناء لا يفارق الكلمة في حال من أحوالها، إلا ما تعددت فيه اللهجات، إذ يمكن أنْ تخرجه من بنائه[187]، كما الحال عـــند قبيلة هذيل، إذ يشبهـون (الَّذي) بصفات العقلاء فيعـربونه ويقولون : (نُصرَ الَّذونَ هدوا على الَّذين ضلوا)[188].

وقد تعدد ما تبنى عليه الموصولات، فمنها ما هو مبني على السكون دائماً نحو: الذي، والتي، ومن، ومنها ما هو مبني على الفتحِ نحو : الذين، ومنها ما هو مبنى على الكسر نحو : أولاءِ، واللَّاتِ، واللَّاءِ، ومنها ما يبنى على الضمِّ نحو : أيٌّ، في الحالة التي تكون فيها مبنية[189].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وذكر ابنُ إيازٍ العلة في بناء الموصولات بقوله : " الموصولات مبنية لثلاثةِ أوجهٍ: الأوَّل : أنَّ منها ما وضعه وضع الحروف، كـ(مَن)، و(ما)، ثم حمل الباقي عليه في ذلك. والثاني : أنَّها كبعض الكلمة، فحكمها حكم (جع) مـــن (جعفر). والثالث : أنَّ (الذي)، و(التي)، وتوابعهما إنَّما وصلا بالجملة؛ ليصحَّ وصف المعارف بهما، فجريا مجرى المعرِّف، والباقي محمول عليهما"[190].

فالعلة عند ابن إيازٍ في بناء الموصولات هي علة شبه الحرف، ولكن اختلفت وجوه الشبه التي ذكرها وهي على النحو الآتي :

- الشبه الوضعيِّ : وهو مشابهة (من) و(ما) للحرف في كونِهما على حرفين، فشابهت الحروف مثل قد وبل[191]، لاسيَّما (ما)؛ لأنَّها على حرفين ثانيهما حرف لين[192]. وقد أخذ بهذه العلة معاصره الرضيُّ في إحدى علتين ذكرهما[193].
- الشبه الافتقاريِّ : ذلك أنَّ الاسم الموصول مفتقرٌ إلى الصلة والعائد، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية[194]، فبني لذلك؛ لأنَّه كبعض الاسم وبعض الاسم لا يستحق الإعراب[195].

وأنكر حيدرة اليمنيُّ(ت599ه) أنْ يكون الموصول قد بني لأنَّه (كبعض الكلمة) بقوله : " وقيل بنيَ الناقص لأنَّه بعض كلمةٍ، وبعض الكلمة لا يعرب، وليس بعلة؛ لأنَّ الصلة بعض كلمة وهي تعرب"[196]، ورأى أنَّ الموصولات إنَّما بنيت لأنَّها " أشبهت الحرف من حيث كانت تدلُّ على معنى في غيرها وهو الصلة، والحرف يدلُّ على معنى في غيره"[197].

والشبه الافتقاريُّ هي العلة التي اختارها ابن إيازٍ في موضع آخر من الكتاب، إذ جعل بناءها " لشبهها بالحرف؛ لافتقارها إلى الصلة والصفة وعدم استبدادها بنفسها"[198].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- إنَّ الذي والتي وتوابعها أشبهت حرف التعريف (أل)؛ لأنَّها توصل الجمل النكرات، ليصحَّ وصف المعارف بها، فبنيتْ لشبهها بحرف التعريف " فهو في الجملة بمثابة الألف واللام مع المفرد"[199]، ثم حمل باقي الموصولات عليها.

وإذا استقرينا العلة عند النحاة نجدها لا تخرج عن شبه الحرف، وعن الوجوه التي ذكرها ابن إيازٍ، فقد جعل الأنباريُّ لبناء الاسم الموصول علتين : أحدهما : " أنَّ الصلة لَّما كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني"[200]. وهذا هو الوجه الثاني الذي ذكره ابن إيازٍ، ورفضه حيدرة اليمنيُّ. والآخر: " أنَّ هـذه الأسماء لَّما كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً، أشبهتْ الحروف لأنَّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً"[201]. وهذا هو الوجه الذي اختاره ابن إيازٍ كما مرَّ، وهاتان العلتان هما معتمد أكثر النحاة[202].

2- علة لزوم كون صلة الموصول جملة خبرية :

صلة الموصول الاسمي لا تكون إلا جملة صريحة ، وهـذه الجملة ضربان : جملة اسمية، أو جمـلة فعلـية، وقـد تأتي شبه جمـلة، على أنَّ الجمـلة هي الأصل[203].

والاسم الموصول والصلة مترابطان، أمَّا الموصول فمـربوط بالصلة من جهة الاحتياج، والصلة مربوطة بالموصول من جهة التبعية وعدم الاستقلال عنه، ووسيلة الربط بينهما هو الضمير المسمى بالعائد، وقد اشترط أكثر النحاة في جملة صلة الموصول أن تكـون خـبرية[204]، لفظاً ومعنىً صالحةً لأن يحكم علـيها بالصدق أو الكذب[205].

وقد ذكر ابن إيازٍ لزوم كون الصلة جملة، ولـزوم كون هـذه الجملة خبرية، وعلل لكلا اللّزومين، وذلك على النحو الآتي :

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أ- علة لزوم كون الصلة جملة :

ذكرها بقوله : " فإن قيل : فما العلة في لزوم الصلة للجملة ؟. قيل : لأنَّ المفرد لا بدَّ له من إعرابٍ، فلو وصل به لم يخلُ من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، والموصول لا يخلو إمَّا أن يكون مثله أو مخالفاً له، فإن كان مثله فهو تابع، ولا يلزم، ومن حيث إنَّه صلة يلزم، وذلك مناقضة، وإن كان مخالفاً فلا بدَّ من تقدير عامل، ومهما قدرت كان جملةً "[206].

فالعلة في عدم مجيء الصلة مفرداً أنَّ المفرد لا بدَّ له من موقع في الإعراب، فإنْ جيء به صلة فإنَّه سيكون تابعاً للموصول إنْ شابهه في الإعراب، والتابع لا يلزم متبوعه إذ يمكن الاستغناء عنه، والصلة لا يمكن الاستغناء عنها، فلم يكنْ بدٌّ من أن يكون جملةً، وإنْ كان مخالفاً للموصول إعراباً فلا بدَّ من تقدير عامل له، وتقدير العامل يعود به إلى حيِّز الجملة. فالعلة إذنْ تتعلق بطبيعة نسيج العربية، وأسلوبها في التأليف بين كلماتها وجملها. ويلحظ على تعليل ابن إياز طغيان الأسلوب الجدلي في معالجة قضايا اللغة، وهو أسلوب أكثر ملائمة لمعالجة قضايا المنطق والفلسفة منه في معالجة قضايا اللغة.

وقد علل ابن الحاجب احتياج الموصول إلى جملة؛ " لأنَّه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرةً معرفةً، فهو بمثابة الألف واللام مع المفرد "[207].

أمَّا شبه الجملة من الظرف والجارِّ والمجرور فإنَّما ساغ جعلهما صلة " لأنَّهما يجب هنا تعليقهما بفعل مقدر مسند إلى ضمير الموصول، والتقدير : الذي استقرَّ عندك، أو في الدار "[208].

أمَّا الرضيُّ فكانَ أكثر استجابة لداعية المعنى منه لداعية الصنعة النحوية، إذ علل ذلك بالمشاكلة بين دلالة الموصول على الحكم بالوضع، وبين تضمن الجملة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للحكم أصلاً بقوله : " لأنَّ الحكم على شيءٍ بشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولَّما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً أصلياً لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمُّنه له أصلاً لا بالشبه"[209]. فالعلة عنده أنَّ الموصول وضع للدلالة على معان تركيبية؛ فناسب وصله بالجمل التي هي محالُّ هذه المعاني.

وصاحب حماة علل ذلك من خلال الوظيفة التي تؤديها الموصولات في التركيب وهي " وصف المعارف بالجمل"[210]، بقوله : " وإنَّما وجب أن تكون جملة؛ لأنَّ(الَّذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل التي هي نكراتٌ في الأصل"[211]، وهذا يصلح لتعليل وقوع الاسم الموصول هذا الموقع أكثر من تعليل وقوع الصلة جملة، أو يكون تعليلاً لعدم وقوع المفرد صلة كما فعل الأنباريُّ[212].

ب- علة لزوم أن تكون الجملة خبرية :

وعلة كون جملة الصلة خبرية ذكرها ابن إيازٍ قائلاً : " وعلته أنَّ الصلة معرِّفة للموصول؛ ولذلك قال الجزوليُّ في حواشيه : ولا بدَّ أن تكون معلومةً للمخاطب. وما عدا الخبر لا يحصل به بيان ولا إيضاح، فكيف التعريف الذي هو أبلغ منهما؟"[213].

فالعلة في لزوم الجملة الخبرية هي أنَّ غير الخبرية من الجمل لا تفيد الموصول تعريفاً ولا بياناً؛ " لأنَّ الموصول يخبر به وعنه، ولو كانت الجملة الإنشائية جزءاً منه لما صحَّ ذلك، ولأنَّ الصلة يجب أن تكون موضحةً للموصول، وما عدا الخبرية كالأمر والنهي وغيرهما من الجمل الإنشائية غير موضح"[214]، فلا بدَّ أنْ تكون الصلة " معلومة عند المخاطب؛ لأنَّ الغرض بها تعريف المذكور بما يعلمه المخاطب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

من حاله ليصح الإخبار عنه بعد ذلك ... فكذلك لا تقول : (جاءني الذي قام) إلا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه؛ لأنَّ (جاء) خبرٌ، و(قام) صلة"[215].

فالعلة إذاً علة مراعاة المعنى ورفع الإبهام عن المخاطب. وإذا استقرينا العلة عند النحاة وجدناهم لا يكادون يخرجون عن هذه العلة، فقد أشار إليها سيبويه[216] وتابعه النحاة[217].

وفي المسألة خلاف، فقد جوَّز الكسائيُّ الوصل بجملة الأمر والنهي نحو : الذي اضربْهُ أو لا تضربْهُ زيدٌ. وجوَّز المازنيُّ الوصل بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذي يرحمه الله زيدٌ[218]، وجوَّز ابن خروف(ت609ه) وقوع الجملة التعجبية صلةً ومنعه ابن بابشاذ(ت469ه) وسائر المتأخرين[219].

3- علة عدم جواز تقدم الصلة على الموصول :

ذكر النحاة أنَّ من شروط جملة الصلة أنْ تتأخر وجوباً عن الموصول، فلا يجوز تقديمها أو تقديم شيءٍ منها على الموصول، إلا إذا كان بعض مكملاتها ففي تقديمه خلاف[220]، وكذلك منعوا الفصل بين الموصول والصلة، أو بين متعلقات الصلة بأجنبي[221].

وعلة عدم تقدم الصلة على الموصول ذكرها ابن إيازٍ بقوله : "لَّما كانت الصلة مع الموصول كالاسم الواحد لم يقدموا الصلة على الموصول ولا شيئاً منها عليه؛ ولذلك لم يجز : (سوطاً مررت بالذي ضربته)؛ لأنَّ (سوطاً) منصوبٌ بـ(ضربتُه) وهو صلة (الذي)، وكذلك لا يجوز الفصل بين أجزاء الصلة بأجنبي"[222].

فالعلة عند ابن إيازٍ تتمثل في شدة الارتباط بين الموصول وصلته، إذ جريا "مجرى (جع) من (جعفر)"[223]؛ لأنَّ الموصول لا يفيد فائدة تامة إلا بصلته كما أنَّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(جع) لا يفيد إلا بضمه إلى (فر)، أشار إلى ذلك ابن السرَّاج بقـوله : " ولا يجوز أن تُقدَّم[224] على الموصول لأنَّها كبعضه"[225].

وإلى مثل ذلك ذهب جامع العلوم فذكر : " ولا يجوز تقديم الصلة، ولا شيء منها على المـوصول ... ؛ لأنَّ الصلة مـع الموصول بمنزلة اسم واحدٍ، وكما لا يجوز تقديم بعض اسم على بعضٍ، فكذلك أيضاً، لا يجوز تقديم الصلة، أو بعض منها على الموصول"[226].

وذكر السـيوطيُّ أنَّ الصلة والموصول، حـرفياً كان أو اسمياً، كجزء اسم، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركب تركيباً مزجياً من حيث شدَّة الملازمة [227].

ويبدو أنَّ تشبيه السيوطيِّ لمنزلة الصلة مـن الموصول بالاسم المركب تركيباً مزجياً أكـثر توفيقاً مـن تشبيه غيره من النحاة بأنَّهما بمنزلة الاسم الواحد كـ(جعفر)؛ ذلك أنَّ الصلة شيءٌ مستقلٌ تماماً عـن الموصول قـبل التركيب، فلمَّا دخلا في تركيب الكلام، وصارت لهما وظيفة جديدة فيه، امتزجا وصارا بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً فقـد كانا قبل النحت كلمتين مختلفتين، فاستجدَّ لهما مـن الأحكام ما لم يكن لهما، منها عـدم جواز تقديم صلة الموصول عليه[228].

وعلة عدم تقدم الصلة على الموصول علة رتبة عند الرضيِّ، ذلك أنَّ رتبة الموصول قبل رتبة الصلة، والصلة مبينة للموصول فينبغي أن تتأخر عنه[229]. وإلى مثل ذلك ذهب ابن شرف شاه[230]، ولكنَّ العلة التي ذكرها ابن إياز هي العلة التي اعتلَّ بها من تناول هذه المسألة من النحاة[231].

أمَّا تقديم الظرف، أو الجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول فقد ذهب البصريون إلى منعه منعاً مطلقاً[232]. وتأولوا النصوص القرآنية التي يدلُّ ظاهرها على تقديم متعلق الصلة عليها نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

[يوسف]، فجعلوا الجار والمجرور في هذه الآية الشريفة ونظائرها متعلقين بمحذوف متقدم عليهما يشبه الموصول وصلته المذكورين بعدهما ، فقالـوا إنَّ التقدير في الآية : (وكانوا مـــن الزاهدين فيه مـن الزاهـدين)[233].

وذهب الكوفيون، والمازنيُّ والمبرِّد من البصريين إلى جواز ذلك، واختاره السيوطيُّ معللاً ذلك بأنَّ الظرف والجارَّ والمجرور مما يتوسع فيه[234].

وتابع الأستاذ عباس حسن الكوفيين، وأخذ على البصريين تمسكهم برأي يقوم على أساس التكلف في التأويل بغير داعٍ[235]، وما ذهب إليه هو الحق؛ إذ ليس بعد شواهد القرآن إلا الإذعان، وعدم التقدير أولى من التقدير.

ثالثاً : الكنايات :

1- علة بناء (كم) :

كمْ كنايةٌ عـــن العدد المبهم في الجنس والمقـدار، تقـع على القلـيل منه، والمتوسط، والكثير، وهي على قسمين : استفهامية، وخبرية[236]. وهذانِ القسمان " يشتركان في خمـسة أمور : كونهما كنايتين عن عددٍ مجهول الجنس والمقـدار، وكونهما مبنيين، وكون البناء على السكون، ولزوم التصدير، والاحتياج إلى التمييز"[237]، وكلاهما مبنيان كما مرَّ، وعلة بنائهما ذكرها ابن إياز بقـوله : " فبناء الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وبناء الخبرية إمَّا حملاً لها على أختها؛ ليطرد الباب، وإذا جاز حمل الاسم على الحرف، فحمل الاسم على الاسم أولى، وإمَّا حملاً على (ربَّ) حيث اختصا بالنكراتِ ووقعا أولاً، و(ربَّ) للتقليل، وكمْ لضدِّه "[238]. فهو يعلل لأمرين :

أحدهما : بناء (كم) الاستفهامية، فذكر أنَّها إنَّما بنيت لتضمنها معنى الحرف، وهو همزة الاستفهام، متابعاً بذلك صاحب الفصول، فقـد ذكر ابن معطٍ أنَّ من

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

العلل الموجبة لبناء الاسم تضمنه معنى الحرف[239]، لأنَّ الاستفهام معنى فكان حقه أن يوضع له حرف يدلُّ عليه[240]؛ " ذلك لأنَّ عادتهم جارية في الأغلب في كلِّ معنى يدخلُ الكلام، أو الكلمة أن يوضع له حرف يدلُّ عليه كالاستفهام في : أزيدٌ ضاربٌ؟، والنفي في : ما ضربَ عمرٌو"[241]، فلمَّا تضمنتْ أسماء الاستفهام -ومنها كم- معنى همزة الاستفهام وجب لها البناء[242].

فالعلة علة شبه معنوي للحرف، إذ تضمن معناه، " ومعنى التضمن هو أن يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه"[243].

وتضمن الاسم لمعنى حرف عده ابن معطٍ، وتابعه ابن إيازٍ، من علل البناء المستقلة التي عددها عنده خمس علل[244]، مخالفاً في ذلك ابن جني[245] الذي جعل للبناء علة واحدة وتابعه ابن مالك[246]، أمَّا السيوطيُّ فقد جعل تضمن معنى الحرف وجهاً من وجوه الشبه للحرف لا علةً مستقلةً[247]. وهذه العلة التي ذكرها ابن إياز قال بها غير واحدٍ من النحاة[248].

والآخر : بناء (كم) الخبرية، فقد ذكر عللاً في بنائها :

أوَّلها : حمل (كم) الخبرية على (كم) الاستفهامية، فكما جاز حمل (كم) الخبرية على (ربَّ) وهي حرفٌ، فالأولى حملها على(كم) الاستفهامية إذ هي اسم مثلها.

وثانيها : حمل (كم) على (ربَّ) " لأنَّها نقيضة (ربَّ) لأنَّ (ربَّ) للتقليل و(كم) للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت (كم) حملاً على (ربَّ)"[249]. أو حملاً على (ربَّ) إذ تناظرا في الدخول على النكرات.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه العلل هي علل سيبويه، إذ ذكر في الكتاب : " اعلم أنَّ لكم موضعين : فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمنزلة كيفَ وأين. والموضع الآخر : الخبر، ومعناها معنى ربَّ"[250]. وقد توهم بعض الباحثين أنَّها بنيت لتضمن معنى (ربَّ)[251]، هكذا فهم كلام سيبويه، والصواب - واللهُ أعلم - أنَّ سيبويه يرى اشتراكهما في الدلالة على العدد المبهم، ولكنَّ إحداهما للتكثير والأخرى للتقليل، فحمل العرب (كم) على (ربَّ) حمل النقيض على نقيضه، زد على ذلك أنَّ (ربَّ) حرف فالبناء فيه أصيلٌ، فبنيت (كم) لذلك، ولم تتضمن معنى ربَّ.

وقد تابع النحاة سيبويه بالقول بهذه العلة كالورَّاق، وجامع العلوم، والأنباريُّ، وابن الحاجب، وابن عصفور[252]، بينما جعل ابن أبي الربيع علة بنائها الافتقار[253].

رابعاً : الظروف :

1- علة بناء حيث :

حيث ظرف مكان عند جمهور النحويين[254]، وذهب الأخفش إلى أنَّها قد ترد للزمانِ[255]، واحتجَّ بقول طرفة بن العبد[256] :

لِلْفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بهِ حَيْثُ تَهدي سَاقَهُ قَدمُه

أي : حينَ تهدي[257]. وحيث مبنيَّة على الضمِّ في اللغة العالية[258]، وحكى الكسائيُّ (حيثِ) بالكسر بناءً[259] ومن العرب من يعربها[260].

أمَّا علة بنائها فقد ذكرها ابن إياز- متابعاً ابن الدهان- بقوله : " وإنَّما بنيت للزومها الإضافة إلى الجمل والإضافة إلى الجمل توجب البناء؛ لأنَّ الإضافة إليها كلا إضافة، إذ المقصود من الإضافة التخصيص، أو التعريف، والجمل على غاية التنكير؛ لأنَّ المعنى لا يستفادُ منها، وتقع صفاتٍ للنكرات، فكأنَّها حينئذٍ مقطوعة عن الإضافة"[261].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومعنى ذلك أنَّها بنيتْ تشبيهاً لها بالغايات كـــ(قبلُ)، و(بعدُ)، المقطوعة عن الإضافة، لأنَّ الإضافة الحقيقية التي تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً إنَّما هي الإضافة إلى المفرد، ولمَّا كانت الجمل نكراتٌ[262]، كانت الإضافة إليها كلا إضافة لأنَّها لم تؤدِّ غرض الإضافة الدلالي وهو تعريف النكرات أو تخصيصها، وقد كان حقُّ (حيث) أنْ تضاف إلى مفرد كحال غيرها من ظروف المكان نحو : (أمامَك) و(خلفَك)، فحين أضيفت إلى الجمل بُنيتْ[263].

وهـــذا الذي علل به ابن إيازٍ بناء (حيث) سبق ابنُ الحاجب إلى ردِّه؛ لأنَّ بناء الغايات إنَّما هو لتضمنها معنى مضافها بعد حذفه، وهذا لا يستقيمُ مع حيث لأنَّ مضافها مذكور وهو الجملة ، وصرَّح أنَّ هذا الوجه يصلح لأنْ يكون علة لضمِّ (حيثُ) لا لبنائها[264].

وقد ذكر ابن يعيش ثلاث علل لبنائها إحداها ما ذكره ابن إيازٍ والعلتان الأخـريان هما :

- علة افتقار، فهي مبهمة تقع على الجهات الست وعلى كلِّ مكانٍ فضاهت بإبهامها (إذ) المبهمة في الأزمنة الماضية كلِّها، فاحتاجت إلى جملة توضحها كاحتياج (إذ) إلى جملة توضحها، " وحين افتقرت إلى الجملة بعدها أشبهتْ (الذي) ونحوها من الموصولات في إبهامها في نفسها وافتقارها إلى جملة بعدها توضحها، فبنيت كبناء الموصولات"[265]. فالعلة في بنائها علة شبه بالحرف من حيث الافتقار إلى ما بعده.
- إنَّها بنيتْ لخروجها عن نظائرها؛ لأنَّه "ليس شيءٌ من ظروف الأمكنة يضاف إلى جملة إلا (حيثُ)، فلمَّا خالفت أخواتها؛ بنيت لخروجها عن بابها. ووجب أنْ يكون بناؤها على السكون؛ لأنَّ المبني على حركة ما كان له أصل في التمكن،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وحالة يكون معرباً فيها، نحو : (يا زيدُ)، ... فأمَّا (حيث) فلمَّا لم تكن لها هذه الحالة؛ كانت ساكنة الآخر إلا أنَّه التقى في آخرها ساكنان، وهما الياء والثاء، فمنهم من فتح طلباً للخفة لثقل الكسرة بعد الياء كـ(أينَ) و(كيفَ)، ومنهم من شبَّهها بالغايات، فضمَّها كـ(قبل) و(بعد)"[266]. وهذا يدلُّ على أنَّ المتأخرين من النحاة هم من مصادر ابن إياز في علله، فابن الدهان نحويٌّ متأخرٌ وقد نقل عنه ابنُ إيازٍ.

2 – علة بناء الغايات :

من الظروف المبنية الغايات، والغايات "هي : قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عَلُ. ومن الغايات : وأبدأ بهذا أوَّلُ. وقد جاء ما ليس بظرفٍ غايةً نحو : حسبُ، ولا غيرُ، وليس غيرٌ"[267].

وإنَّما سميت هذه الألفاظ غايات؛ "لأنَّ غاية كلِّ شيءٍ ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفتْ كانت غايتُها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتم الكلام، وهو نهايته. فإذا قطعت عن الإضافة، وأريد معنى الإضافة، صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك من المعنى قيل لها غايات"[268]. فهذه الظروف[269] بعد أن كانت موصلات إلى الغايات وهي الألفاظ المضافة إليها، صارت هي بنفسها غايات بعد حذف المضاف إليه منها. ولهذه الظروف حالات :

1. إن صُرِّح بمضافها فهي معربة منصوبة على الظرفية.
2. وقد يُقطع عنها المضاف إليه وينوى لفظه، فتعرب وتنون لانتظار المضاف إليه.
3. وإن قطعتْ عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً للتنكير فتكون معربة كالقراءة : (للَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ) [الروم من الآية 4]، بتنوين الكسر في (قبل) و(بعد)[270].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

4. وقد يحذف المضاف إليه وينوى معناه، فعند ذلك يبنى على الضمِّ[271] نحو قوله تعالى : ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم]. وهذه الظروف حين تكون معربة فهي على أصلها[272] لأنَّها أسماء فلا يُسأل عن علة إعرابها، وإنَّما يُسأل إذا كانت مبنية عن علة بنائها، وابن إيازٍ علل في حديثه عنها لأمرين : لبنائها، ولتخصيص الضمِّ في البناء.

أ- فأمَّا علة بنائها :

فقد ذكر ابن اياز علة بناء (قبلُ)، و(بعدُ)[273] بقوله : "وإنَّما يبنيان إذا قطعا عن الإضافة؛ لأنَّ المضاف بقي كالزاي من (زيدٍ)، وبعض الاسم لا يعرب، وإنَّما يعرب بكماله، وقيل: بنيا لأنَّهما تضمنا معنى الإضافة الدالة على التعريف كما بُنِيَ (أمس) لتضمنه الألف واللام، فإذا أضيفا أعربا كما إذا ظهر الألف واللام أعرب"[274].

فالعلة عند ابن إياز علة شبه بالحرف؛ لأنَّ شدَّة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه جعلتْ من المضاف كحرفٍ من الكلمة عند قطعه عن المضاف إليه مع نيته؛ فسلب لذلك الإعراب الذي هو أصل فيه. أو يكون شبهاً معنوياً، وهو تضمن معنى من المعاني التي حقها أن يُدلَّ عليها بالحروف، والإضافة كذلك؛ إذ هي بمعنى اللام.

وإذا استقرينا علل النحاة في بناء الغايات وجدناها مختلفة، لكنَّ العلة الأشيع بينهم هي علة شبه الحرف، وإنْ اختلفوا في وجوه الشبه التي أوجبت البناء، وهي على النحو الآتي :

- إنَّها بنيتْ عند اقتطاعها عن الإضافة؛ لأنَّها أشبهتْ الحرف في صيرورتها " كوسط الكلمة، ووسط الكلمة لا يكون إلا مبنياً"[275]، وإلى هذا ذهب ابن الشجريِّ، والأنباريُّ، وأبو البقاء العكبريُّ، وابن يعيش، وصاحب حماة[276].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- إنَّها بنيت بعد قطعها عـن الإضافة لأنَّها أشبهت الحـرف في الافتقار إلى معنى المضاف إليه المحذوف[277]. وهو تعليل الشـريف عمر الكوفيُّ[278]، وابن النحَّاس، ونقلها السيوطيُّ[279]عن ابن هشام الخضراويِّ[280].
- إنَّها بنيتْ لأنَّها شابهت الحرف شبهاً معـنوياً والشبه المعنوي هو " أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف"[281]، وإلى هذا ذهب ابن الحاجب، إذ رأى أنَّ "علة بناء هذه الظروف تضمنها معنى الحرف بتضمنها معنى المضاف إليه ... تضمن (أينَ) لحرف الاستفهام"[282].
- إنَّ علة بنائها ما نقله السيوطيُّ عن ابن مالك مـن أنَّه جعل البناء فيها لثلاثة أوجه من الشبه بالحرف مجتمعة، فالوجه الأوَّل : الشبه اللفظيُّ، من حيث إنَّها لا تتصرف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، وكـذا حال الحرف. والوجه الثاني : الشبه الافتقاري من حيثُ افتقارها إلى غيرها في بيان معناها. والوجه الثالث : أنَّها أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها[283].
- إنَّها بنيتْ لتضمنها معنى الإضافة التي تدل على التعريف، كما بني (أمسِ) لتضمنه معنى الألف واللام، وهو ثاني ثلاثة وجوه ذكرها العكبريُّ[284]، فهذه الوجوه كلُّها ترجع إلى علة واحدة هي علة شبه الحرف، إمَّا شبهٍ معنويٍّ، أو افتقاريٍّ، أو لفظيٍّ في عدم التصرف وعدم التثنية، أو عـدم الاشتقاق.
- جعل ابن أبي الربيع القطع عن الإضافة علة بناء بنفسها، فيما يفهم من كلامه إذ يقول : " فالمبني فيها ما تضمن الحرف أو أشبهه، وما قطع عن الإضافة"[285]، فهو قد جعل القطع عن الإضافة في قـبال تضمن معنى الحرف أو شبهه، وهي علة تعليمية من العلل الأول التي دعا ابن مضاء إلى الاكتفاء بها، يقال لم بني (قبلُ) ؟ فيجاب : لأنَّه قطع عن الإضافة مع بقائها منوية.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ويرى الباحث أنَّ علة أخرى يمكن أن يُعتلَّ بها هنا، وهي علة تقوم على المعنى وذلك أن نقول : إنَّ العربي أراد أن يفرق بين ما قطع عن الإضافة ولم يُنوَ معنى المضاف إليه؛ إذ لا فائدة دلالية أو بلاغية تستدعيه، وبين ما قطع عن الإضافة مع نية معناها؛ لأنَّ غرض المتكلم الإلفات إليها، فبني الظرف لهذا الغرض فالعلة علة إشعار، والله أعلم.

ب- وأمَّا علة بنائها على حركة، وعلة تخصيص الضم :

أمَّا علة بناء الغايات على حركة، وعلة تخصيص هذه الحركة بالضم، فقد ذكرهما ابن إيازٍ بقوله : " وكان بناؤهما على حركة لوجهين : الأوَّل : أنَّ لهما حالة تمكن، والبناء فيهما حادث. والثاني : أنَّ قبل آخرهما ساكناً فلو بنيا على السكون لالتقى ساكنان، وكانت الحركة ضمَّة لما تقدم. وقيل : الضمة قوية في باب الإعراب، فيجب أن تكون ضعيفة في باب البناء، و(قبل)، و(بعد) لم يتمكنا في البناء، فجعلتْ الحركة الضعيفة فيهما. وقيل بنيا على ذلك إشعاراً بتمكنهما وأنَّ لهما حالةً إعرابية"[286].

فالعلة في بناء (قبل) و(بعد) على حركة، وكان الأصل أن يبنيا على سكون؛ لأنَّه الأصل في البناء[287]، الإشعارُ بأنَّ لهما حالة تمكن والبناء حادث فيهما. وعلة الإشعار من العلل التي يعتل بها النحاة، وهي من العلل الكثيرة الدور في كلام العرب[288].

والعلة الأخرى صوتية هي منع التقاء الساكنين، فالعلة علة كراهة، وصحح الأنباريُّ الوجه الأوَّل؛ تمييزاً بينها وبين ما بنيَ وليس له حالة إعراب[289].

وأمَّا علة تخصيص الضمة من دون غيرها من الحركات فهي علة مناسبة؛ لأنَّ أصل (قبل) و(بعد) الإعراب، والبناء حادث فيهما ولأنَّ الضمة قوية في باب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الإعـراب، ضعيفة في باب البناء، فالعلة تقـوم على المناسبة بين ضعفهما في البناء وضعف الضمة في باب البناء أيضاً.

وإذا استقرينا العلة عند النحاة نجدها على النحو الآتي :

- هي عند ابن السرَّاج علة (دفع توهم)، يقول : " فلمَّا حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضمِّ، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فعلم أنَّها غير إعراب"[290]، فعلة بنائها على الضم مقطوعة عن الإضافة؛ لأنَّ الضم " لا يوهم إعراباً؛ لأنَّ الضم لا يدخلها مضافةً "[291]. وهـذه علة ابن السرَّاج، والحريريِّ(516ه)، والعكبريُّ في أحد ثلاثة وجوه ذكرها، وابن الحاجب، وصاحب حماة ، والأشمونيُّ[292].
- والعلة عند مكي القيسيِّ(ت437ه) علة شبه، إذ يرى " إنَّما وجب أن تكون الحركة ضماً دون الكسر والفتح؛ لأنَّهما أشبها المنادى المفرد إذ المنادى يعرب إذا أضيف أو نكِّر، كما يفعل بهما، فبنيا على الضم كما بني المنادى المفرد"[293].

والذي يراه الباحث أنَّ علة ابن السرَّاج أكثر ملاءمةً لواقع اللغة من غيرها، فاللغة تتخذ مختلف الأساليب لدفع التوهـم واللبس. وهذا التعليل يصلح أيضاً لفهم سبب بناء المنادى على الضم[294].

خامساً : أسماء الأفعال :

علة كون أسماء الأفعال أسماءً :

هذه الأسماء تقوم مقام الفعل من حيث اقترانها بالزمن، ومـن حيث عملها عمله، من غير أن تقبل علاماته[295]. وهي من حيث الوضع على قسمين :

أحدهـما : المرتجل : وهـو ما وضع أولاً كاسم فعـلٍ نحو: شتان، وصه، ويْ .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والآخر : المنقـول : وينقل من الجار والمجرور نحو : عليك زيداً، أي: الزم زيداً، أو من ظرف المكان نحـو: دونك زيداً، أيْ : خـذه. أو مـن مصدر نحـو: رويد زيدٍ، أيْ : إرواد زيدٍ، بمعنى: إمهـال زيدٍ . ونحـو: بَلْهَ زيداً، أيْ : دعه[296].

أمَّا من حيث دلالتها على الزمن فهي على ثلاثة أقسامٍ : إمَّا أن يكون بمعنى الفعل الماضي مثل :(هيهات) بمعنى :(بَعُدَ). أو بمعـنى الفعـل المضارع مثل :(أف) بمعـنى :(أتضجرُ)، أو بمعنى فعل الأمر مثل :(آمين) بمعنى :(استجب)[297]. وأسماء الأفعال مـن مظان الخلاف بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة، فقـد " ذهب الكوفيون إلى أنَّها أفعالٌ حقيقةً، مـرادفةً لما تفسَّر به، وذهب جمهور البصريين إلى أنَّها أسماء، ويسمونها أسماء أفعـال"[298]. وذهـب ابن صابر[299] إلى أنَّها قسم رابع من أقسام الكلمة سمَّاه : (الخالفة)[300].

وقد تابع ابن إياز جمهـور البصريين في عـدِّها أسماء أفعالٍ، وعـلل ابن إياز ذلك بقوله : " هي أسماءٌ؛ لأنَّ الفعلـية، والحرفية متعـذرتان فيها، أمَّا الحرفية فلأنَّ معناها في نفسها، ولإفادتها مع اسم آخر، والحرف لا يفـيد مع الاسم إلا في النداء، ولأنَّها يضمر فيها، وذلك غـير جائز في الحرف. وأمَّا الفعلية فلأنَّها ليست عـلى صيغ الأفعال كـ(رويد)، فإنّه (فُعَـيل)، و(هـيهات)، فإنَّهُ (فَيعال)"[301]. فالعلة علة تعذُّر، وهو هنا يشرح علة التعذر بأمرين :

الأوَّل : علة كونها ليست حروفاً، وتعليله لذلك من خلال موازنة خصائص هذه الأسماء بخصائص الحروف؛ لأنَّها تدلُّ على معـانٍ في نفسها، ولـيس كذلك الحـرف؛ لأنَّهم قد حدُّوا الحرف بأنَّه : " كلُّ كلمة لا تدلُّ على معنى في نفسها، لكن تدل عليه في غيرها"[302]. وأيضاً فإنَّ الحرف لا يفيد مع اسمٍ آخر نحو : (قـد زيـدٌ)،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فهذا التركيب فاسـدٌ، "ووجه فساده أنَّ الحرف لا يسندُ إليه"[303]، وهـذه الألفاظ تفيد مع الأسماء نحـو قول جرير[304] :

فهَيهات هَيهاتَ العقيقُ وأهلُه وهَيهاتَ خِلٌ بالعقيقِ نُواصلُهْ

فأفادت مع كلمة العقيق؛ لأنَّه فاعل لاسم الفعل هيهات[305]؛ ولأنَّها يضمر فيها الضمير، أي : يقـدر، فإنَّ فيها ضميراً تستقـل به[306]، والحـرف لا يضمر فيه.

فالعلل التي ساقها هنا عـلل تتعلق بخصائص هـذه الألفاظ الدلالية، أي : مـن حيث دلالتها على معـانٍ في نفسها، وقـد باينت الحـروف مـن هـذه الجهة. وكذلك من حيث إفادتها مقرونةً مع اسم آخر في تراكيب لغـوية، وقـد باينت الحـرف في هذا أيضاً.

والثاني : علة كونها ليست أفعالاً، فإنَّه أورد هـنا علةً لفظية تتعلق بصيغ هذه الأسماء، فكثيراً ما تكون الصيغ قرينة لفظية على الباب[307]، فقـد جاءت مغايرةً لصيغ الأفعـال في العربية، فأخرجها ذلك عـن حظيرتها، على الرغـم من أنَّها تؤدي وظيفة الفعل مـن ناحية المعنى.

وعـند متابعة عـلة عـدم فعلية هـذه الأسماء عـند النحـاة نجـدها، فـي معظمها، عـللاً لفظـية تتعلق بظاهر اللفـظ ولا تمـسُّ باطـن المعـنى، فقـد علل سـيبويه ذلك بقـوله : " واعلم أنَّه لا يجوز لك أنْ تقـول : عليه زيداً، تريدُ به الأمـرَ، كمـا أردت ذلك في الفعل حين قلتَ : ليَضربْ زيـداً، لأنَّ عليه ليس من الفعـل، وكـذلك حَذَرَه زيداً قـبيحةٌ، لأنَّها ليست مـن أمثلة الفعـل"[308]. فالعلة أنَّها ليست عـلى صيغ الأفعال. أمَّا المبرِّد فقد علل عدم إلحاقها بالأفعال بعدم تصرفها تصرف الأفعال[309].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمَّا ابن يعيش فقد جعل علة اسميتها ثلاثة أشياءٍ : الأوّل : جـواز أن تكون فاعـلة ومفعـولة، والفعـل لا يسندُ إلا إلى اسم محض. والثاني : حكاية بنائها عند تميم والحجازيين نحو : (حضارِ) و(سفارِ) في التسمية بها، فبقي على بنائه، ولو كان فعـلاً لأعرب لَّما نقل إلى العلمية. والثالث : تنـوينها فرقاً بين المعرفة والنكرة[310].ولم يخرج الرضيُّ عمَّا ذكره النحاة، فجعـل العلة أنَّ صيغها ليست كصيغ الأفعال، وهـي لا تتصرف تصرفها، وتتصف بعلامات الأسماء كاللام والتنوين، وأنَّ بعضها بهيأة الظرف أو الجارِّ والمجرور[311]. وبهذه العلل أو بعضها اعتلَّ أغلب النحاة[312].

والذي ألجأ النحاة إلى هذه التعليلات تمسُّكهم بالقسمة الثلاثية (اسم، وفعـل، وحرف)[313]، وحين نظروا إلى اسم الفعل وجدوا فيه خصائص الاسم اللفظية، ووجدوا دلالة الفعل فيه، فغلـبوا جانب اللفظ على جانب المعنى؛ حفاظاً على اطراد القواعد، وتماسك الأقسام. غير أنَّ التزام جـانب اللفظ لم يلقَ قبولاً عند العلماء المحدثين، كما لم يقبله أسلافهم الكوفيون، فقـد أطلق الدكتور مهدي المخزوميُّ عليها : (الأفعال الجامدة)[314]، وتابع الكوفيين بقـوله : " وأكبر الظـنِّ أنَّ الكوفـيين كانوا على حقٍّ في عـدِّها أفعالاً حقيقية؛ لأنَّها أفعال في دلالتها واستعمالاتها[315].

والذي يراه الباحث أنَّ عـدَّها قسماً رابعاً إلى جنب الأسماء والأفعـال والحروف، وإحياء مصطلح (الخالفة)، كما فعل الدكتور تمام حسان[316]، أنسب لجمع خصائصها وأكثر تيسيراً للدارسين.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) – معجم مقاييس اللغة : مادة (عرب) 4/ 299– 300.

(2) – المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : مادة (عرب) 2/ 400.

(3) – ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : مادة (عرب) 1/ 180، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 147.

(4) – مقاييس اللغة : مادة (عرب) 4/ 301 ، وارتشاف الضرب :2/ 833.

(5) – ينظر : همع الهوامع : 1/ 40.

(6) – الخصائص : 1 / 36.

(7) – اللباب : 1/ 52، وينظر : رسالة الحدود : 67.

(8) – ينظر : الإيضاح في علل النحو : 70، ومسائل خلافية في النحو : 93.

(9) – ينظر : من أسرار اللغة : 220، وفصول في فقه العربية : 383.

(10) – ينظر : الأصول في النحو : 1/ 44، والتحقيق في كلمات القرآن الكريم : 8/ 88.

(11) – ينظر : الإيضاح لأبي علي الفارسيِّ : 74، واللمع في العربية : 16.

(12) – لسان العرب : مادة(بني) 14/ 95.

(13) – الكليات : 241.

(14) – الخصائص : 1/ 38، وينظر : رسالة الحدود : 67، وارتشاف الضرب : 2/ 673.

(15) – ينظر : البيان في شرح اللمع : 19– 20، واللمحة في شرح الملحة : 1/ 145.

(16) – ينظر : شرح السيرافيِّ (شرح كتاب سيبويه) : 1/ 215، والنكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيِّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه : 1/ 185، وعمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم : 69.

(17)– ينظر : الإيضاح في علل النحو : 127، وشرح اللمع للباقوليِّ : 248، وشرح الرضيِّ على كافية ابن الحاجب : 1/ 74.

(18) – المحصول : 1/ 173– 174.

(19) – كتاب سيبويه : 1/ 17.

(20) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 216، والنكت : 1/ 187.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(21) – ينظر : علل النحو : 233، والتبصرة والتذكرة : 1/ 88، والمقتصد في شرح الإيضاح : 1/ 186، وشرح اللمع للباقوليِّ : 248، وأسرار العربية : 50، وترشيح العلل في شرح الجمل : 30، وشرح المفصل : 3/ 186.

(22) – ينظر : المقتضب : 1/ 145.

(23) – المقتصد : 1/ 186.

(24) – المحصول : 1/ 173.

(25) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 216.

(26) – ينظر : المقتضب : 1/ 145، والإيضاح في علل النحو : 28، وأسرار العربية : 50، وشرح المفصل : 3/ 186، وشرح المقدمة المحسبة : 128، والتبصرة والتذكرة : 1/ 88.

(27) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 217.

(28) – ينظر : أصول النحو عند ابن مالك : 232.

(29) – ينظر : أصول النحو العربيِّ : 114.

(30) – ينظر : علل النحو : 232، وأسرار العربية : 51.

(31) – "الصَّقَبُ : القربُ" العين : 5/ 68 مادة (ص ق ب). ويقال : "صَقِبَت دارُه بالكسر، أي قَرُبتْ . وفي الحديث : الجارُ أحقُّ بصَقَبه". الصحاح : 1/ 163 مادة (ص ق ب).

(32) – أسرار العربية : 51.

(33) – ينظر : الخصائص : 1/ 111.

(34) – شرح الدروس في النحو : 122.

(35) – ينظر : أوضح المسالك : 1/ 58، وشرح شذور الذهب : 62.

(36) – ينظر : فلسفة النحو للخوريِّ يوسف بركات : 7.

(37) – ينظر : الإيضاح في علل النحو : 125، وعلل النحو : 231.

(38) – المحصول : 1/ 192.

(39) – ينظر : أسرار العربية : 49.

(40) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 216.

(41) – ينظر : سرُّ صناعة الإعراب : 2/ 350، وأسرار العربية : 49، واللباب : 1/ 99، وترشيح العلل : 30، وشرح المفصل : 3/ 187.

(42) – شرح الرضيِّ : 1/ 73.

(43) – ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربيِّ : 180.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(44)- ينظر : سرُّ صناعة الإعراب : 2/ 718.
(45) - ينظر : اللباب : 1/ 99.
(46)- ينظر : سر صناعة الإعراب : 2/ 718 .
(47) - ينظر : اللباب : 1/ 99.
(48) - كتاب سيبويه : 1/ 17.
(49) - شرح المقدمة المحسبة : 128.
(50) - ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(51) - ينظر : الإيضاح في علل النحو : 125.
(52) - ينظر : اللباب : 1 / 100.
(53) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 100.
(54) - ينظر : كشف المشكل في النحو : 50، وشرح الرضيِّ : 1/ 73.
(55) - ينظر : كتاب سيبويه : 3/ 411، المفصل في علم العربية : 137.
(56) - ينظر : الإنصاف : 539 (مسألة 98).
(57) - شرح ديوانه : 429 برواية : وبني عُبيدٍ.
(58) - ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 566، وهمع الهوامع : 1/ 164.
(59) - ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 566.
(60) - المحصول : 1/ 192.
(61) - ينظر : المقاصد الشافية : 1/ 199- 200.
(62) - ينظر : علل النحو : 228.
(63) - البسيط في شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 255.
(64) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 85.
(65) - كتاب سيبويه : 1/ 18.
(66) - شرح السيرافيِّ : 1/ 237.
(67) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 64، وأمالي ابن الشجريِّ : 2/ 380.
(68) - لسان العرب : مادة (أ ل ل) 1/ 138 ، والقوز : الكثيب. وينظر : مقاييس اللغة : مادة (ق وز) 5/ 39.
(69) - ينظر : جواهر الأدب : 185.
(70) - المقاصد الشافية : 1/ 200.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(71) – ينظر : التبصرة والتذكرة : 1/ 87، والمقتصد : 1/ 192، وشرح الدروس في النحو : 130، والبسيط : 1/ 255، والمطالع السعيدة : 1/ 153.

(72) – ينظر : توضيح المقاصد : 54، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى : 78– 97.

(73) – ينظر : التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرمية : 24.

(74) – ينظر : مجيب الندا إلى شرح قطر الندى : 79.

(75) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها، ونحو التيسير : 111.

(76) – المحصول : 1/ 203.

(77)– ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : 43.

(78) – كتاب سيبويه : 1/ 18.

(79) – شرح السيرافيِّ : 1/ 238.

(80) – ينظر : البيان في شرح اللمع :87– 88.

(81) – ينظر : معاني القرآن : 1/ 14.

(82) – النكت : 1/ 190.

(83) – ينظر : كشف المشكل : 59– 60.

(84) – ينظر : المقاصد الشافية : 1/ 208.

(85) – شرح عيون الإعراب : 65.

(86) – ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 363.

(87) – ينظر : المحصول : 1/ 203، والتبصرة والتذكرة : 1/ 87، وأسرار العربية : 63.

(88) – ينظر : الإنصاف : 188 (مسألة 28).

(89) – ينظر : اللباب : 1/ 117.

(90) – ينظر : كشف المشكل : 59، والكناش في فني النحو والصرف : 1/ 119.

(91)– البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين : 1/ 79، وفيه برواية : ثُباتٍ، وفلا شاهد في البيت على هذه الرواية.

(92) – معاني القرآن : 2/ 93.

(93) – ينظر : التبصرة والتذكرة : 1/ 87، والمقتصد : 1/ 204، وشرح اللمع للباقوليِّ : 261– 262، وشرح الدروس في النحو : 134، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 513، وشرح الرضيِّ : 1/ 65، وعمدة ذوي الهمم : 55، وشرح ابن طولون : 1/ 82.

(94) – ينظر : المقتصد في شرح التكملة : 1/ 812.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(95) – ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 1/ 192، وشرح الدروس في النحو : 125.
(96) – ينظر : شرح الدروس في النحو : 125، و ترشيح العلل : 32.
(97) – المحصول : 1/ 192.
(98) – التبصرة والتذكرة : 2/ 640، وينظر : معجم جموع التكسير في العربية أبنيتها ودلالتها : 1/ 20.
(99) – ينظر : معجم جموع التكسير : 1/ 20.
(100)– المقتضب : 1/ 144.
(101) – البُرْمَة: قدرٌ من حجارة. جمعها : بُرَم . ينظر : جمهرة اللغة : 2/ 1124باب (الباء والراء وما يثلثهما)، و (بُرمةٌ أعشارٌ)، أي متكسِّرة . ينظر : ينظر تهذيب اللغة : 1/ 262 ، باب (العين والشين مع الراء).
(102) – كذا ضبطت في شرح المفصل بفتح الهمزة، وضبطت في لسان العرب بكسر الهمزة ، ينظر : لسان العرب : 4/ 115 مادة(جبر).
(103)– شرح المفصل : 3/ 219– 220، وينظر : علل النحو : 694.
(104) – ينظر : لمع الأدلة في أصول النحو : 107.
(105) – ينظر : شرح الرضيِّ : 1/ 64.
(106) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(107) – الكنَّاش : 1/ 119.
(108) – ينظر : المقتضب : 3/ 171، وما ينصرف وما لا ينصرف : 2.
(109) – ينظر : نحو التيسير : 115.
(110) – المحصول : 1/ 82.
(111) – الخصائص : 2/ 465.
(112) – ينظر : النظام النحويُّ في القرآن الكريم دلائل النظام النحويِّ : 458.
(113) – ينظر : المقتصد : 2/ 966.
(114) – أسرار العربية : 309– 310، وينظر : علل النحو : 249.
(115) – ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 364.
(116) – الإرشاد إلى علم الإعراب : 405.
(117) – ينظر : الأشباه والنظائر : 1/ 331.
(118) – ينظر : أسرار العربية :20، وعلم الأصوات اللغوية : 100– 102.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(119) - ينظر : أسرار العربية : 51.
(120) - ينظر : المحصول : 1/ 82.
(121) - كتاب سيبويه :1/ 21.
(122) - ينظر : الجمل في النحو للخليل : 183، وكتاب سيبويه : 4/ 157، 193.
(123) - شرح المفصل : 1/ 166.
(124) - ينظر : المقتصد : 2/ 966، وينظر : شرح جمل الزجاجيِّ لابن هشام : 100.
(125) - ينظر : نحو التيسير : 121.
(126) - ترشيح العلل : 45.
(127) - ينظر : شرح الدروس في النحو : 103.
(128) - ينظر : شرح التسهيل : 1/ 41، وهمع الهوامع : 1/ 86، ومعاني النحو : 3 / 284.
(129) - ينظر : إحياء النحو : 112.
(130) - ينظر : في النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 89- 90.
(131) - ترشيح العلل : 45.
(132) - ينظر : الاقتراح : 77، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 329.
(133) - ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 3/ 88، وأسرار العربية : 172- 173.
(134) - شرح التسهيل : 1/ 41، وينظر : المقاصد الشافية : 1/ 214.
(135) - نسب ابنُ يعيش والرضيُّ هذا الرأي إلى المبرِّد، ودفع الأستاذ عبد الخالق عضيمة نسبة هذا الرأي إلى المبرِّد؛ بأنَّ صريح كلام المبرِّد يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ الممنوع من الصرف معرب في كلِّ أحواله. ينظر : المقتضب : 3/ 171، هامش رقم (1).
(136) - ينظر : ترشيح العلل : 45، وشرح المفصل : 1/ 166، شرح الرضيِّ : 1/ 94.
(137) - ينظر : ابن إياز بين علماء النحو (بحث منشور) : 43.
(138) - ينظر : المفصل : 128، وشرح المفصل : 2/ 291.
(139) - ينظر : الكناش : 1/ 242.
(140) - المحصول : 2/ 794.
(141) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(142) - ينظر : شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 12.
(143) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 177، وعمدة ذوي الهمم : 127.
(144) - ينظر : الخصائص : 1/ 170.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(145) - المحصول : 2/ 794.
(146) - ينظر : أسرار العربية : 346، وترشيح العلل : 333، وشرح المفصل : 2/ 293، والإيضاح في شرح المفصل : 1 / 440، والتعليقة على المقرب :531، والكناش : 1/ 242.
(147) - المحصول : 2/ 794.
(148) - الخصائص : 2/ 36.
(149) - ينظر : شرح المفصل : 2/ 293.
(150) - المحصول : 2/ 794.
(151) - المصدر نفسه : 2/ 794- 795.
(152) - ينظر : المقتصد : 1/ 140- 141.
(153) - الإيضاح في علل النحو : 69.
(154) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 351- 352.
(155) - ينظر : شرح الرضيِّ : 138، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل : 2/ 649، وشرح الأشمونيِّ : 1/ 49.
(156) - الخصائص : 1/ 266.
(157) - ينظر : تنبيه الطلبة على معاني الألفية : 1/ 191.
(158) - ينظر : كشف المشكل : 494، شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 33، شرح الرضيِّ : 3/ 138.
(159) - ينظر : توضيح المقاصد : 1/ 89.
(160) - ينظر : حاشية الصبان : 1/ 77.
(161) - ينظر : شرح المفصل : 1/ 293.
(162) - ينظر : معاني النحو : 1/ 45.
(163) - النحو الوافي : 1/ 91.
(164) - ينظر : مختصر مغني اللبيب : 143.
(165) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(166) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 389.
(167) - ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 951.
(168) - ينظر : معاني القرآن : 1/ 248 ، 2/ 113، 3/ 299.
(169) - ينظر : النحو الكوفيُّ مباحث في معاني القرآن للفراء : 190.
(170) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(171) - المحصول : 2/ 815.
(172)- المنهل الصافي في شرح الوافي : 2/ 90.
(173) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 447، وشرح الرضيِّ : 3/ 208.
(174) - كتاب سيبويه : 2/ 389.
(175) - شرح السيرافيِّ : 9/ 116.
(176) - ينظر : الأصول في النحو : 2/ 125.
(177)- ينظر : الأصول في النحو : 1/ 125، وعلل النحو : 570- 571، والمفصل : 132، والتخمير : 2/ 162، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 74، والكنَّاش : 1/ 258، ومغني اللبيب : 5/ 568 ، وهمع الهوامع : 1/ 236.
(178) - ينظر : مغني اللبيب : 5/ 568 ، وتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب : 1/ 378.
(179) - ينظر : المقتضب : 4/ 103- 104، وشرح الرضيِّ : 3/ 203.
(180) - ينظر : ارتشاف الضرب : 2/ 959.
(181) - ينظر : البرهان في علوم القرآن : 2/ 409.
(182) - المحصول : 2/ 817.
(183)- ينظر : الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : 2/ 77، والإتقان في علوم القرآن : 2/ 340، والبرهان في علوم القرآن : 2/ 409.
(184) - ينظر : معاني النحو : 1/ 47- 50.
(185) - ينظر : الإتقان في النحو وإعراب القرآن : 1/ 144.
(186) - ينظر : المحصول : 2/ 847 ، ومعاني النحو : 1/ 141.
(187) - ينظر : الموصولات الاسمية : 16.
(188)- ينظر : شرح الكافية الشافية : 1/ 258.
(189) - ينظر : النحو الوافي : 1/ 370.
(190) - المحصول : 2/ 847.
(191) - ينظر : أوضح المسالك : 1/ 51، وشرح التصريح : 1/ 130.
(192) - ينظر : حاشية يس على شرح التصريح : 1/ 144.
(193) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 239.
(194) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها، وشرح ابن عقيل : 1/ 35، والمباحث المرضية : 58.
(195) - شرح اللمع للباقوليِّ : 746.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(196) - كشف المشكل : 296.

(197) - المصدر نفسه : 294.

(198) - المحصول : 1/ 257.

(199) - الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 460.

(200) - أسرار العربية : 384.

(201) - أسرار العربية : 384.

(202) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة: 177، والبيان في شرح اللمع : 568، وترشيح العلل : 66، وشرح المفصل : 2/ 371، والإيضاح في شرح المفصل : 1/460، وشرح ابن الناظم : 64، والبسيط : 1/ 281، والكنَّاش: 1/ 263، وتوضيح المقاصد : 1/ 46، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 273.

(203) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 179، وارتشاف الضرب : 2/ 996، والنحو الوافي : 1/ 373.

(204) - ينظر : شرح الأشمونيِّ : 1/ 75، والنحو القرآني قواعد وشواهد : 91.

(205) - ينظر : النحو الوافي : 374.

(206) - المحصول : 2/ 839.

(207) - الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 460.

(208) - توضيح المقاصد : 1/ 145، وينظر : شرح المقدمة المحسبة : 178.

(209) - شرح الرضيِّ : 3/ 242، وينظر : الحدائق الندية : 488.

(210) - سرُّ صناعة الإعراب : 1/ 353، ودلائل الإعجاز : 199.

(211) - الكنَّاش : 1/ 264.

(212) - ينظر : أسرار العربية : 380.

(213) - المحصول : 2/ 839.

(214) - الكنَّاش : 1/ 264.

(215) - شرح المفصل : 2/ 393، وينظر : شرح التصريح : 1/ 399.

(216) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 106.

(217) - ينظر: البيان في شرح اللمع : 592، والصفوة الصفية : 2/ 640، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 97، والتذييل والتكميل : 3/ 7، وتمهيد القواعد : 2/ 647، وشرح الإعراب في قواعد الإعراب للكافيجيِّ : 127، وحاشية الصبان : 1/ 262.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(218) - ينظر : همع الهوامع : 1/ 280.
(219) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 243.
(220) - ينظر : شرح المفصل : 2/ 388.
(221) - ينظر : همع الهوامع : 1/ 285- 286، والنحو الوافي :1/ 378.
(222) - المحصول : 2/ 842.
(223) - المحصول : 2/ 833.
(224) - أي : الصلة.
(225) - الأصول في النحو : 2/ 223.
(226) - شرح اللمع للباقوليِّ : 750- 751.
(227) - ينظر : همع الهوامع : 1/ 302.
(228) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.
(229) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 250.
(230) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 2/ 101.
(231) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 592، واللباب : 2/ 128، وشرح التصريح : 1/ 396.
(232) - ينظر : همع الهوامع : 1/ 287.
(233) - ينظر : شرح التصريح : 1/ 396، والنحو الوافي : 1/ 380 هامش رقم (1).
(234) - ينظر : همع الهوامع : 1/ 287، والنحو الوافي : 1/ 380 هامش رقم (1).
(235) - ينظر : النحو الوافي : 1/ 380 هامش رقم (1).
(236) - ينظر : الجنى الداني : 261، وقراضة الذهب في علمي النحو والأدب : 217- 218.
(237) - أوضح المسالك : 2/ 325 – 326 ، وينظر : مغني اللبيب : 1/ 370.
(238) - المحصول : 2/ 944- 945.
(239) - ينظر: المصدر نفسه : 1/ 239، والخصائص : 3/ 52.
(240) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 219.
(241) - شرح الرضيِّ : 3/ 219.
(242) - ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 212، وارتشاف الضرب : 2/ 675.
(243) - المحصول : 1/ 242- 243.
(244) – ينظر : المصدر نفس.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(245) – قال ابن جني : " إنَّما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف أو وقوعه موقعه هذا هو علة بنائه لا غير وعليه قول سيبويه والجماعة ". الخصائص : 3/ 52.

(246) – ينظر : إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك : 1/ 87، وهمع الهوامع : 1/ 48.

(247) – ينظر : همع الهوامع : 1/ 51.

(248)– ينظر : علل النحو : 548، والمقتصد : 1/ 127، والبيان في شرح اللمع :40، والغرة المخفية : 2/ 575، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 502، وشرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 46، وتوضيح المقاصد : 1/ 53، وحاشية الصبان : 79.

(249) – أسرار العربية : 214.

(250) – كتاب سيبويه : 2 / 165.

(251) – ينظر : التعليل النحويُّ عند المبرِّد في كتابه المقتضب (رسالة ماجستير) : 65.

(252) – ينظر : علل النحو : 548، وشرح اللمع : 212، وأسرار العربية : 214، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 501، وشرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 46.

(253) – ينظر : الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح : 2/ 182.

(254) – ينظر : قراضة الذهب : 138، والجملة الفعلية : 222.

(255) – ينظر : مغني اللبيب : 2/ 299.

(256) – ديوانه : 73.

(257) – ينظر : همع الهوامع : 3/ 201، وخزانة الأدب : 7/ 19.

(258) – ينظر : لسان العرب : مادة (حيث) 2/ 140.

(259) – ينظر : قراضة الذهب : 137.

(260) – ينظر : مغني اللبيب : 2/ 299.

(261) – المحصول : 1/ 264.

(262) – ينظر : الأصول في النحو: 2/ 31، وحاشية الصبان : 2/ 360.

(263) – ينظر : شرح المفصل : 3/ 114– 115، وينظر : شرح المزج : 672.

(264) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 488.

(265) – شرح المفصل : 3/ 114، وينظر : البيان في شرح اللمع : 34، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 488.

(266) – شرح المفصل : 3/ 114.

(267) – المفصل : 156 – 157.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(268) - شرح المفصل : 3/ 104.

(269) - حسبُ وغيرُ في قولنا : لا غيرُ، وليس غيرُ، ليسا ظرفين، لكنهما بنيا على الضم لَمَّا قطعا عن الإضافة. ينظر : الكنَّاش : 1/ 286.

(270) - قراءة أبي السمال، والجحدرِيِّ، وعون العُقيليِّ. ينظر : البحر المحيط : 8/ 375. ومعجم القراءات القرآنية : 4/ 30.

(271) - ينظر : أوضح المسالك : 1/ 55-56، وهمع الهوامع : 3/ 192.

(272) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 35، واللباب : 2/ 81- 82.

(273) - أشار ابن إياز إلى بقية الظروف التي تدعى (غايات)، إذ ذكر أنَّها ملحقة بقبل وبعد؛ ففي كلامه على قبل وبعد شمول لغيرهما من الغايات . ينظر : المحصول : 1/ 265.

(274) - المحصول : 1/ 265.

(275) - درة الغواص : 150.

(276) - ينظر : أمالي ابن الشجريِّ : 1/ 237، وأسرار العربية : 31، واللباب : 2/ 82، والتبيان في إعراب القرآن : 1/ 236، وشرح المفصل : 3/ 104، والكنَّاش : 1/ 286.

(277) - ينظر : شرح الرضيِّ : 4/ 106.

(278) - أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الحسينيُّ العلويُّ من أئمة النحو واللغة والفقه والحديث، له البيان في شرح اللمع، توفي في الكوفة سنة 539ه . ينظر: نزهة الألباء : 344-345، ومعجم الأدباء : 5/ 2062.

(279) - ينظر : همع الهوامع : 3/ 192.

(280) - محمد بن يحيى بن هشام الخضراويُّ، ويعرف بابن البرذعيِّ، أخذ عن ابن خروف والرنديِّ، وأخذ عنه الشلوبين، له مصنفات في العربية ، توفي في تونس سنة 646ه . ينظر : بغية الوعاة : 1/ 230.

(281) - إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك : 1/ 39.

(282) - الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 487.

(283) - ينظر : همع الهوامع : 3/ 141.

(284) - ينظر : اللباب : 2/ 82.

(285) - البسيط : 1/ 880.

(286) - المحصول : 265 – 266، وينظر : 1/ 250.

(287) - ينظر : مشكل إعراب القرآن : 2/ 110- 111.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(288) - ينظر : الاقتراح : 89.
(289) - ينظر : أسرار العربية : 31.
(290) - الأصول في النحو : 1/ 333.
(291) - الكنَّاش : 1/ 276.
(292) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 333، ودرة الغواص : 150، واللباب : 2/ 82- 83، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 487، والكنَّاش : 1/ 286، وشرح الأشمونيِّ : 1/ 26.
(293) - مشكل إعراب القرآن : 2/ 111.
(294) - ينظر : شرح الأشمونيِّ : 1/ 26.
(295) - ينظر : أوضح المسالك :1/ 560، و2/ 204- 205، والنحو الوسيط : 2/ 212.
(296) - ينظر : الفضة المضية : 459 - 460، والنحو الوسيط : 2/ 215- 216.
(297) - ينظر : المقاصد الشافية : 4/ 497- 498، وجامع الدروس العربية : 1/ 155.
(298) - ارتشاف الضرب : 5/ 2298، وينظر : توضيح المقاصد : 2/ 239، والمساعد : 2/ 639.
(299) - أحمد بن صابر أبو جعفر النحويُّ، قرأ عليه أبو جعفر ابن الزبير. ينظر : بغية الوعاة : 1/ 267.
(300) - ينظر : همع الهوامع : 3/ 82- 83.
(301) - المحصول : 2/ 753.
(302) - شرح حدود النحو للأبّذيِّ : 55، وينظر : التفاحة في النحو : 14.
(303) - المحصول : 1/ 19.
(304) - ديوانه : 965، مع اختلاف في الرواية.
(305) - ينظر : شرح المفصل : 3/ 19.
(306) - ينظر : المصدر نفسه : 3/ 4.
(307) - ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 210.
(308) - كتاب سيبويه : 1/ 252.
(309) - ينظر : المقتضب : 3/ 203.
(310) - ينظر : شرح المفصل : 3/ 4- 7.
(311) - ينظر : شرح الرضيِّ : 4/ 3، وينظر : العلة النحوية عند الرضيِّ (رسالة ماجستير) : 131- 132.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(312) - ينظر : توضيح المقاصد : 2/ 239، والمقاصد الشافية : 5/ 495، وشرح ابن طولون : 2/ 157.

(313) - العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 108.

(314) - ينظر : في النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 202.

(315) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(316)- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 113. وقد وسع الدكتور تمَّام حسان من مفهوم (الخالفة) ، فهي عنده تضم أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، وفعلي التعجب، وفعلي المدح والذم، وجعلها قسماً مميزاً من أقسام الكلم الفصيح مبنىً ومعنىً.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الثالث

التعليل النحويُّ في المبني والمعرب من الأفعال

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الأوَّل

التعليل النحويُّ في المبنيِّ من الأفعال

الفعل الماضي :

1- علة بناء الفعل الماضي على حركة، وعلة تخصيص الفتح :

قسَّم النحاة العرب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة، كالزمن، والإعراب، والتصرف والجمود، والتمام والنقصان، والتعدي واللزوم[1]، وكلُّ تقسيم ناظرٌ إلى حيثية معينة في الفعل أو عمله، ولكنَّ التقسيم الأشهر هو التقسيم بحسب الزمن إلى ماضٍ، ومضارع، وأمرٍ[2]، ولذلك حدَّ ابنُ قاسم المالكيُّ[3] (ت920ه) الفعل الماضي بأنَّه : " ما وقعَ، وانقطعَ، وحسن فيه أمسُ"[4].

والفعل الماضي مبني على الأصل في الأفعال فقد " قال الخليل، وسيبويه وجميع البصريين : المستحقُّ للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف"[5]، فالأصل في الأفعال البناء حتى يعرض ما يوجب لها الإعراب[6]، وعلى هذا فلا يُسأل عن علة البناء فيه، وإنَّما يسأل عن أمرين : أحدهما علة بناء الفعل الماضي على حركة على الرغم من " أنَّ أصل الأفعال كلِّها أنْ تكون ساكنة الآخر، ذلك من قبل أنَّ العلة التي من أجلها وجب إعراب الأسماء غير موجودة فيها"[7]، فحركة الإعراب في الأسماء إنَّما هي لأمن اللبس في التركيب[8]، والحاجة إلى ذلك منتفية في الفعل. والآخر علة تخصيص الفتح من دون غيره من ألقاب البناء.

وكلا الأمرين علل لهما ابن إيازٍ في المحصول :

أ- علة بنائه على حركة :

ذكر أنَّه " إنَّما بني الفعل الماضي على حركةٍ لمشابهته الفعل المضارع للأسماء، وهو الذي أوَّله إحدى الزوائد الأربع، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الذي هو للمضارع بحق الأصل، فلمَّا كان الأمر كذلك فُضِّل على فعل الأمرِ الذي لم يضارعه بالبناء على الحركة؛ إذ المتحرك أقوى من الساكن "[9].

فالعلة في بناء الماضي على حركة هي مشابهته للمضارع من وجوهٍ، يأتي ذكرها إن شاء الله، فكانت هذه المشابهة مزيَّة له فَضَلَ بها الأمرَ؛ فحُـرِّك لينماز عليه، فالعلة علة شبه بالمضارع.

وأصل هذه العلة عند سيبويه، إذ يرى أنَّهم " لم يسكنوا آخِرِ فَعَلَ لأنَّ فيها بعض ما في المضارعَة"[10]، ثم يسترسل سيبويه في بيان وجوه الشبه بين الفعل الماضي واسم الفاعل، وبين الماضي والمضارع.

وقد حدَّد عبد القاهر الجرجانيُّ هذه الوجوه بأنَّ الماضي قد حصل له بعض تمكنٍ لم يحصل لنظيره الأمر، وهذا التمكن نتيجة لـ :

1. وقـوعه موقع الاسم في أنَّه صفة لاسم نكرة نحو قـــولك : مررتُ برجلٍ ضرَبَ زيداً"[11].
2. وقوعه موقع المضارع في نحو قولك : إنْ فعلتَ فعلتُ، لأنَّه في معنى : إنْ تفعلْ أفعلْ"[12]. وأضاف ابنُ الحاجب وجهين من مشابهته للمضارع هما وقوعه صلةً وحالاً"[13].

وهذا الشبه يَقتضي إثباتَ حكم من أحكام المشابَهِ للمشابِهِ، والحركةُ من أحكام المضارعِ فحركة المضارعِ إعرابٌ وحركة الماضي بناءٌ و ذلك أنَّ إعرابَ المضارع فرعٌ على الِاسم، والماضي فرعٌ على الْمضارع، والفروع تنقص عن الأصولِ فكيف بفرع الفرع[14].

أمَّا السيرافيُّ فقد جعل الماضي في منزلة بين منزلتين، إذ إنَّه لم يضارع الأسماء مضارعةً تامةً فيعرب إعراب المضارع، وإنَّما ضارعها مضارعةً ناقصةً فمُيِّز بالحركة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عن الأمر الذي لم يضارع الأسماء بوجهٍ من الوجوه[15]. وقد تابع جمهور النحاة سيبويه على علته، علة المشابهة للمضارع[16].

ب-علة تخصيص الفتح :

ذكر ابن إيازٍ علة تخصيص الفتحة من دون غيرها من الحركات بقوله : " وأمَّا تخصيص الفتحة، فقيل : لأنَّ الغرض التنبيه على شبهه بالمعرب، وتفضيله على فعل الأمر، وهذا يحصل بالفتحة التي هي خفيفة، فلا معنى لمجاوزتها"[17]، وقال في موضعٍ آخر: " وكذلك بناء الماضي على الفتح للتخفيف نحو: (ردَّ) و(فرَّ) "[18].

فالعلة في تخصيص الفتح عنده دون غيره من ألقاب البناء هي علة تخفيف في نحو : ردَّ وفرَّ، وإذا لم يكنِ المقصود من الحركة إلا تمييز الماضي عن الأمر، فلا معنى لترك الفتحة مع خفَّتها؛ لأنَّ " إيثار الخفة وكراهة الثقل، من أكثر العلل دوراناً في كتب النحاة"[19]، خصوصاً مع ثقل الفعل الماضي في اللفظ، إذ لا تجد فعلاً ماضياً ثلاثياً ساكن الوسط، ولَّما كانت الحركة في أوَّله ووسطه صار ثقيلاً فجيء بالفتحة في آخره لغرض الخفة، وثقل الماضي في المعنى في دلالته على المصدر؛ لأنَّ المصدر يعني توكيد الحدث، إذ الماضي معناه مؤكد الوقوع، والمضارع لا يُقطع بوقوعه في كونه دالاً على الحاضر والمستقبل، والأمر طلب وقوع الحدث أي إنَّ الحدث لم يقع بعد، لذا فالماضي أقوى في الدلالة على الوقوع والتوكيد[20]، وكذلك فإنَّ أمثلة الماضي كثيرة فتطلب فيها الخفة[21]، وقد أخذ أكثر النحاة بهذه العلة[22].

أمَّا الفرَّاءُ فيرى أنَّ الفتح في الماضي لمناسبة ألف الاثنين التي تلحق الفعل[23]، وردَّه جامع العلوم بأنَّه قد حمل في هذا " الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى الاثنين، والأصل لا يحمل على الفرع إلا بدليل قاطعٍ"[24] .

ولكنَّ الورَّاق ذكر علةً أخرى : وهي " أَنَّ الجرّ لَّما مُنع الفِعل، وهو كسر عارض، والكسر اللَّازِم أولى أَن يمنعَ الفعل، فلهذَا لم يجز أَن يبنى على الكسر، ولم يجز

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أَن يبنى على الضمِّ، لأَنَّ بعض العرب تجتزئ بالضمة عن الواو، فتقول في قاموا : قامُ، قال الشَّاعر[25]:

فلَو أَن الأطبا كانُ حولي وكانَ مع الأَطبَّاء الأساة

فلو بنيَ على الضمِّ لالتبس بالجمعِ في بعض اللُّغات، فأسقط للالتباس، وأسْقط الكسر لما ذكرناهُ، فلم يبق إِلَّا الفتح فبنِي عليه"[26].

ويبدو أنَّ العلة الأولى أكثر مناسبة لتفسير اختيار الفتح في الماضي، فإنَّ العربي لم يفكر بهذه السلسلة من الأفكار لينطق بضرَبَ، وإنَّما استخفَّهُ فنطق به.

2- علة بناء الماضي المتصل بضمائر الرفع المتحركة على السكون :

يبنى الفعل الماضي على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك نحو : (ضربتُ)، و(ضربتَ)، و(ضربنا)، و(ضربن)، إذ الأصل فيه (ضربَ) بالفتح، فلمَّا اتصلت به هذه الضمائر المتحركة بني على السكون[27].

وعلل ذلك ابن إيازٍ بقوله : " وإنَّما وجب تسكين آخره عند اتصال الضمائر التي ذكرها[28] به؛ لأنَّ الضمير إذا كان فاعلاً تنزَّل منزلة جزءٍ من أجزاء الفعل، لفظاً أو حكماً، وليس في كلامهم كلمة يوالى فيها أربع متحركاتٍ، وحينئذ لا بدَّ من إسكان حرف منه، فإسكان أوَّله ممتنعٌ؛ لأنَّه يستحيل الابتداء به لسكونه، وإسكان وسطه ممتنع أيضاً؛ لأنَّ به يُعلم وزنه ... وإسكان الضمير ممتنع أيضاً؛ لئلا يشتبه بتاء التأنيث الساكنة؛ ولأنَّه على حرفٍ واحدٍ يقوى بالحركة، فلا يليق إضعافه بحذفها؛ ولأنَّ بحركته يقع الفرق بين المتكلم، والمخاطَب، والمخاطَبة"[29].

فالعلة في إسكان لام الفعل هي علة استثقال؛ لأنَّهم استثقلوا توالي أربع حركاتٍ، فلمَّا تعذَّر إسكان الضمير لوقوع الالتباس بتاء التأنيث الساكنة، ولأنَّ الحركة تشكل دعامة له، إذ إنَّهُ على حرف واحد يضعف بحذف حركته. وكذلك تعذر

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

إسكان غير اللَّام من حروف الفعل الماضي، لم يبق إلا أن يعودوا بالفعل الماضي إلى أصله في البناء على السكون[30].

ولتوضيح ثقل توالي الحركات من وجهة علم الأصوات الحديث نقول : إنَّ (ضَرَب) تتكون في النظام المقطعي الصوتي في العربية من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة، والمقطع القصير يتألف من صامت + مصوت قصير[31]، هي : / ض ـَـــــ / رَ ـــــ / ب ـَـــــ / . فإذا أسند إلى ضمير الرفع المتحرك، وهو أيضاً مقطع قصير: تُ / ت ـُـــــ / ، فقد توالتْ أربعة مقاطع صوتية قصيرة مفتوحة، ولَّما كان من المكروه في العربية توالي المقاطع المفتوحة، أيْ : المنتهية بحركة[32]؛ لأنَّ ذلك يشكل ثقلاً على اللسان العربي، فقد مالَ العربُ إلى إقفال بعض هذه المقاطع بإسكان لام الفعل، فنتج عن ذلك مقطعان قصيران مفتوحان ومقطع طويل مغلق يتوسطهما، وحينئذٍ يزولُ الثقلُ ويسهلُ النطقُ.

فالعلة في ذلك علة صوتية محضة " فإنَّ العرب كانوا يكرهون توالي الحركات الكثيرة؛ إذ يكون تواليها مضعفاً للنظام المقطعي، فينتج عنه ثقل في النطق"[33].

وهذه الحالة وإن لم تكن مطَّردة في كلِّ أبنية الماضي فمثلاً إنَّ الفعل (استغفر) لا تتوالى فيه الحركات، ولكن لامه تسكن عند إسناده إلى هذه الضمائر، حملاً على حالة الماضي المجرد[34].

وإنَّما حدث ذلك مع ضمائر الرفع المتحركة دون ضمائر النصب المتصلة بالفعل؛ " لأنَّ ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل"[35] فهو وإنْ اتصل بالفعل صورةً فهو في نية الانفصال.

وقد ذكر هذه العلة الرضيُّ قال : "الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة؛ لأنَّ الضمير كالجزء مما قبله ... ولا سيَّما إذا كانَ فاعلاً، وهم لا يجمعون في كلمةٍ واحدة بين أربع حركات على الولاء"[36]. وقد اعتل بهذه العلة غير واحدٍ من النحاة[37].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثاني

التعليل النحويُّ في المعرب من الأفعال

أولاً : إعراب الفعل المضارع :

1-علة إعراب الفعل المضارع :

اتفق النحاة على أنَّ الفعل المضارع معرب من دون الماضي والأمر، ومعنى إعرابه تغير آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه[38]، كما تتغير أواخر الأسماء المعربة بتغير عواملها.

ولَّما كان الأصل في الأفعال البناء فلا يعلل ما بنيَ منها، وإنَّما يعـلل المعرب منها؛ لأنَّ الإعــراب زائدٌ على الكلمة[39]، فطفق النحاة يعللون لإعراب الفعل المضارع.

وقد جعل ابن إيازٍ عـلة إعراب الفعل المضارع علة شبهٍ، موافقاً في ذلك جمهور البصريين، كما سيتبين بعدُ، يقول: "وإعـراب هذا النوع من الأفعال إنَّما كان لمشابهة الاسم"[40].

وهذا هو معنى المضارعة الذي قصده سيبويه في حديثه عن تقسيم أنواع الإعراب في ثاني أبواب كتابه بقوله : " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب. وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكِّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع : الهمزة، والتاء، والياء، والنون"[41]. وتابع البصريون سيبويه في الأخذ بهذه العلة لتفسير إعراب الفعل المضارع من دون صنويه من الأفعال فأخذ بهذه العلة المبرِّد قائلاً : " اعلم أنَّ الأفعال إنَّما دخلها الإعراب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لمضارعتها الأسماء ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء"[42].وأخذ بها ابن السرَّاج[43]، والزجَّاجيُّ[44]، وابن جني[45]، وغيرهم من النحاة.

ثم شرع ابن إيازٍ في ذكر اختلاف النحاة في وجه الشبه الذي أعرب المضارع لأجله، فذكر ثلاثة وجوه من شبه الاسم سيذكرها الباحث مفصلاً لها وموضحاً موقف ابن إيازٍ منها :

الوجه الأوَّل : هو " وقوع الفعل موقع الاسم كقولك : (مررتُ برجلٍ يقوم)، فـ(يقوم) واقع موقع (قائم) كما بني الاسم بوقوعه موقع الحرف"[46]، وهذا معناه أنَّ الفعل توصف به النكرات كما في المثال الذي مثل به، ويكون خبراً كقولك : (إنَّ زيداً يقومُ)، و(كان زيدٌ ينطلقُ)، كما يكون ذلك في الاسم إذا قلتَ : (مررتُ برجلٍ قائمٍ) و(كان زيدٌ منطلقاً)، فلمَّا وقع الفعل موقعه صار مثله في هذا الوجه[47]، ولم يسغ هذا الوجه من شبه الاسم لابن إيازٍ فأفسده مستدلاً بأنَّ الفعل الماضي يقع مواقع الاسم كقولك : (مررتُ برجلٍ قامَ) والتقدير : (مررتُ برجلٍ قائمٍ) ولم يقل أحدٌ أنَّه معربٌ"[48].

والوجه الثاني : الذي نسبه ابن إيازٍ إلى الأكثرين، وقال به ابن معطٍ، ويتمثل بأنَّه مبهمٌ بين زماني الحال والاستقبال[49]، فهذا الفعل فيه شياع وعموم ثمَّ يدخل عليه حرفٌ يزيل هذا الشياع ويخصص هذا العموم، ويخلصه لزمنٍ واحدٍ محددٍ، فنقول: زيدٌ يأكلُ، فيصلح أن يكون ملتبساً بفعل الأكلِ، وكان قد شرع فيه فعلاً، أو أنَّه لم يشرع فيه بعد، فإذا قلتَ : سيفعلُ، أو سوف يفعلُ، خلص لأحد الزمنين، فلا يصلح حينئذٍ للحال بدلالة ما تقدم من أنَّه لا يجوز أنْ تقول : سيفعلُ، وهو في الفعل. فلمَّا كان كذلك صار بمنزلة الأسماء الشائعة كرجلٍ، وفرسٍ؛ لأنَّك تقول : جاءني رجلٌ، فلا يختصُّ بواحدٍ من النوع، ثمَّ تُدخل عليه حرفاً يخصصه، فتقول : جاءني

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الرجلُ الذي تعلمُ، فيصير بحيثُ تضع اليد عليه[50].وهذا معناه أنَّهما تشابها في التخصيص بعد العموم، فكلا الاسم النكرة والفعل المضارع قبل تخصيصهما بالحروف حالةٌ فضفاضةٌ مبهمةٌ، ولكنهما خُصِّصا بعد إدخال الحرف وعيِّنا تعييناً محدداً. وهذا الشبه شبهٌ معنويٌ لا علاقة له باللفظ في الفعل أو في الاسم[51].

ولكن ابن إيازٍ ذكر وجهاً لفظياً وهو أنَّهُ - أي : الفعل المضارع - تدخل عليه لام الابتداء كقولك : (إنْ زيداً ليضربُ)، والأصل أنَّ هذه اللام لا تدخل إلا على الأسماء[52]؛ فهي ممَّا يختصُّ بها؛ لأنَّ الفعل لا يصلح لمعنى الابتداء؛ لأنَّه لا يخبر عنه كالاسم، فلمَّا أدخلوا هذه اللام على المضارع دلَّ ذلك على قوة الشبه بين الأسماء وبين هذا النوع من الأفعال، ويؤكد الدلالة على ذلك أنَّ هذه اللام لا تدخل على الماضي، ولا على الأمر ألبتَّةَ؛ لأنَّهما غير مشابهين للاسم[53].

وليس هذان الوجهان من ثمار أفكار المتأخرين، بل قد أشار إليهما سيبويه في كتابه[54]. ولم يسلِّم ابن إيازٍ بهذين الوجهين من الشبه، مما يدلُّ على استقلالٍ في شخصيته العلمية، فهو وإنْ وافق جمهور النحاة، ولاسيَّما سيبويه، إلا أنَّه يقفُ في بعض الأحيان من آرائهم موقف الناقد والمختار، وفحوى إشكاله الأوَّل عليهما أنَّ الإبهام لا يختصُّ بالمضارع من الأفعال، وإنَّما الماضي مبهم أيضاً، فقولنا : (ضَرَبَ)، يحتمل أنْ يكون زمانه بعيداً عن زمن الإخبار، ويحتمل أنْ يكون قريباً منه، فإذا قلنا : (قد ضَرَبَ)، خصَّصناه بالقرينة اللفظية، وقصرناه عليه وعيَّناه له[55].

والإشكال الثاني يخصُّ دخول لام الابتداء على الفعل المضارع على الرغم من اختصاصها بالأسماء، أنَّ دخولها لا يصحُّ أنْ يكون وجهاً من وجوه المشابهة بين الاسم والمضارع؛ ذلك أنَّ هذه اللام دخلت الفعل بعد المشابهة، ولولا وجود المشابهة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لم يحسن دخول اللام[56]. ووافقه أبو حيَّان الأندلسيُّ على تضعيف هذين الوجهين من وجوه الشبه[57].

والوجه الثالث : من الشَّبه " أنَّه على وزن اسم الفاعل في عدَّة حروفه وحركاته وسكناته"[58]، فهو يجري على اسم الفاعل في الحركات والسكنات، فقولنا : (يضربُ) على زنة (ضارب)، فالمعتبر هنا الحركة والسكون، ولا اعتداد بنوع الحركة ضمةً أو فتحةً أو كسرةً، وقد نبَّه ابن إيازٍ على" أنَّ هذا الاعتبار اعتبار عروضي، إذ المراد مقابلة حركة بحركة وإنْ اختلفتا، إذ تقول : (قَاعِد) على وزن (يَقْعُد)، وإنْ كانت عين (قاعِد) مكسورة، وعين (يقعُد) مضمومة، وكذا تقول : وزن (قِفَانْبْ) : (فعولن)"[59]. فلمَّا أشبه الفعل الاسم لفظاً أعرب إعراب الاسم[60].

ويبدو أنَّ ابن إيازٍ قد تبنى هذا الوجه واحتجَّ له[61]، وضمَّ إليه وجهاً آخرَ ذكره عن بعض النحاة[62]وهـو " إلحاق الواو والنون، والألف والنون، والياء والنون في : (يضربون)، و(يضربان)، و(تضربين)، كما تقول : (ضاربون)، و(ضاربان)، و(ضاربين)، فإذا ضممتَ هذا إلى جريانه عليه في عدة حروفه وحركاته وسكونه لم يكن به بأسٌ وهذا واضحٌ"[63]. وتبنى الشَّاطبيُّ هذا الوجه من الشبه، وعدَّه أحسن ما سمع من شيوخه في تعليل إعراب المضارع[64].

وهذه الوجوه التي ذكرها هي ما اعتلَّ به نحاة البصرة في كلامهم على إعراب المضارع، وقد زاد الأنباريُّ وجهاً آخرَ هو التشابه بالاشتراك، فالفعل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال فأشبه الأسماء المشتركة كـ(العين) تطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك[65].

وعلة الشبه، التي اعتلَّ بها نحاة البصرة وتابعهم ابن إيازٍ، علة قياسية وهو ما يعرف بقياس الشبه، ومثل له الأنباريُّ بإعراب الفعل المضارع ذاكراً الوجوه التي

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مرت بنا آنفاً، جاعلاً العلة الجامعة بين الأصل، الذي هو الاسم، والفرع، الذي هو الفعل، الاختصاص بعد الشياع، أو دخول لام الابتداء عليه، أو الاشتراك، في الوجه الذي اختص به الأنباريُّ[66].

أمَّا الكوفيون فقد خالفوا البصريين في علة إعراب الأفعال المضارعة فقالوا : إنَّها " إنَّما أعربتْ؛ لأنَّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"[67]، وهذا معناهُ أنَّ الكوفيين يرون أنَّ الإعـراب أصلٌ في الفعل كما هـو أصلٌ في الاسم، والسبب في دخوله فيه كالسبب في دخوله في الاسم من التفرقة بين المعاني الحادثة بعد التركيب[68]، فالموجب لإعراب الاسم هو نفسه الموجب لإعراب الفعل. وإلى ذلك ذهب صدرُ الأفاضل جاعلاً الموجب لإعراب المضارع " توارد المعاني المختلفة عليه مع اتحاد اللفظ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : سرتُ حتى أدخلُها، فالدخول في الحال واقعٌ، ولو نصبته لكان الدخول مترقباً"[69].

أمَّا ابن مالك فقد جاء بمذهبٍ جديدٍ في المسألة، فقد وافق البصريين في أنَّ الفعل محمول على الاسم في الإعراب، وخالفهم في أنَّ جهة الشبه هي الافتقار إلى الإعراب؛ لأنَّ الفعل يكون " مأموراً به أو معطوفاً أو علة أو مستأنفاً، فهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فيفتقر إلى إعرابٍ يميِّز بعضها من بعضٍ، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا في الإعراب، لكنَّ الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعضٍ ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأنَّ معانيه مقصورة عليه فجعل قبوله لها واجباً لأنَّ الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان بالتركيب قابلاً لمعانٍ يخاف التباس بعضها ببعضٍ، فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسمٍ مكانه نحو : لا تعنَ بالجفاءِ وتمدح عمراً، فإنَّه يحتمل أنْ يكون نهياً عن الفعلين مطلقاً، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالجزم دليل الأوَّل، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث، ويغني عن ذلك وضع اسمٍ مكان كلٍّ واحدٍ من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو : لا تعنَ بالجفاء ومدحِ عمرو، ولا تعنَ بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تعنَ بالجفاء ولك مدحُ عمروٍ، فقد ظهر بهذا تفاوتُ ما بين سبب إعراب الاسم و إعراب الفعل في القوة والضعفِ، فلذا جعل الاسم أصلاً، والفعل المضارع فرعاً"[70].

وهذا الذي ذكره ابن مالكٍ وجهٌ وجيه يغني عن تكثير فروع المسألة، وإن كان أبو حيَّان أخذ عليه التطويل في ترجيح ما أبداه من علة الإعراب في المضارع؛ إذ إنَّ الإعراب دخل المضارع كما دخل الاسم[71]!.

ولم يترك البصريون الكوفيين من دون ردٍّ، فقد ردُّوا عليهم قولهم : " إنَّما أعربت لأنَّها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة"[72]، بأنَّه يبطل بالحروف؛ لأنَّها تدخلها المعاني المختلفة كـ(ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و(مِنْ) تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبيين والزيادة للتوكيد إلى غير ذلك من الحروف، وهي لا تعرب[73].

وأمَّا قول الكوفيين : " والأوقات الطويلة"، فيبطل بالماضي؛ لأنَّه أطول من المستقبل؛ لأنَّ المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً فإذا كان الماضي وهو أطول دلالة على الزمن مبنياً فكيف يعرب المستقبل الذي هو دونه[74]؟!.

ولم يغفل الباحثون المحدثون المسألة، فاستغرب الدكتور المخزوميُّ أنْ يقول النحاة ببناء الفعل الماضي والأمر فيما يقولون بإعراب المضارع، وهو بناء فعلي في معناه ودلالته، وكان الأجدر بهم أنْ يسووا بينهما في البناء[75]، " أمَّا تصور أنَّه يشبه الاسم فيحمل عليه في إعرابه فليس له أساس، اللَّهم إلا الإيمان بفكرة العامل، والانخداع بالتغيُّر اللفظي حين تسبقه أدوات مختصة به لا تدخل على غيره كالأدوات

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التي سموها بالجازمة، والأدوات التي سموها بالناصبة، مهملين ما جيء بهذه الأدوات من أجله من وظائف لغوية لا يؤديها غيرها"[76]. ولنا أنْ نسأل الدكتور المخزوميَّ : أنَّنا إذا استطعنا أنْ نفسرَ تغيُّر حركات آخر الماضي على أساس صوتي[77]، فبماذا نفسر تغيُّر حركات آخر المضارع عند توارد العوامل عليه إلا بتوخي أغراض دلالية مختلفة، وإذا كان التغير في آخر المضارع بأثر العوامل يؤدي إلى معانٍ جديدة فهل هذا إلا الإعراب؟.

في حين ذهب آخر إلى ترجيح رأي الكوفيين؛ لأنَّه " أقرب إلى طبيعة الفعل المضارع، ذلك لأنَّ للفعل المضارع معاني مختلفة ... وهذه المعاني لا تتفق مع معاني الاسم لأنَّها معبرة عن طبيعة الفعل وخصائصه التي تختلف عن خصائص الاسم، ولذا اهتم النحاة بمعاني إعراب الفعل ودرسوا حالات إعرابه المختلفة"[78]، واصفاً ما اعتلَّ به البصريون بأنَّه علل عقلية محضة تعتمد على بعض أوجه الشبه بين الفعل والاسم، وتهمل الأساس الذي افترق فيه الفعل عن الاسم وهو اختلاف دلالتيهما"[79].

وقد نظر أستاذنا الدكتور عبد الوهاب حسن للأمر من زاوية أخرى، فقرر أنَّ الفعل تتنازعه ثلاثة معانٍ الاسمية، والفعلية، والحرفية، " فتقوى الاسمية فيها[أي الأفعال] بتمام دلالتها بحروف المضارعة، وتقوى الفعلية بحذفها، وتظهر الحرفية بظهور معنى الطلب في فعل الأمر ... فالإعراب والبناء في المضارع قائم على رجحان معنى على آخر لعلة تقوي أحدهما على الآخر"[80].

وفذلكة البحث أنَّ موازنة هذه الآراء والعلل تكشف تحيُّز ابن إيازٍ إلى جانب اللفظ متابعاً البصريين في تحري وجوه الشبه اللفظية بين الفعل والاسم لتعليل حمل الفعل عليه في الإعراب.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2-علة عدم جرِّ الأفعال :

أعرب الفعل المضارع لأنّه ضارع الاسم، ومن هنا كان لا بدَّ أنْ يعطى شيئاً من إعرابه، فاختير له الرفع والنصب[81]، ومنع الجرَّ الذي كان قياسه أنْ يدخل كلَّ معربٍ، فذهب النحاة يعللون لمنع الجرِّ عن الأفعال[82].

وقد ذكر ابن إيازٍ لعدم جرِّ الأفعال وجهين : "أحدهما : أنَّ الجهة التي يجرُّ بها الاسم ممتنعة في الفعل؛ وذلك لأنَّ الاسم ينجرُّ بالحرف، وهو معدٍ لمعنى الفعل إليه، ولا يعدَّى الفعل إلى الفعل، وينجرُّ بالإضافة أيضاً، وهي إنْ كانت محضة أفادت البعضية والملكية، وإنْ كانت غير محضة، فإن كان المضاف اسم الفاعل كان المضاف إليه مفعولاً، وإنْ كان صفةً مشبهة كان المضاف إليه فاعلاً، وهذا كله ممتنع في الفعل"[83].

فهو هنا يعلل امتناع دخول الجرِّ على الأفعال من خلال تبيان وظائف الجرِّ في الأسماء، فالجرُّ إنَّما يكون من خلال حروف الجرِّ أو الإضافة، ووظيفة حرف الجرِّ إنَّما هي إيصال معنى الفعل للاسم الذي بعده؛ "لأنَّ المحل الإعرابي للظرف والجارِّ والمجرور هو النصب، لأنَّهما يوصلان معنى الفعل أو ما أشبهه إلى الاسم، بدليل المنصوب بنزع الخافض"[84]، والدليل الآخر على إفادة حرف الجرِّ تعدية معنى الفعل لما بعده، العطف عليه أو البدل منصوباً نحو قوله تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ﴿٢٣﴾) [الحج، وفاطر من الآية33] فعطف : (لُؤْلُؤًا) على : (مِنْ أَسَاوِرَ)[85]. فحرف الجرِّ من وسائل اللغة لإيصال المتكلم إلى غايته للتعبير بالفعل، والفعل لا يعدِّي معناه إلى فعلٍ آخر فانتفى سبب دخول الجرِّ في الأفعال من هذه الناحية.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمَّا الإضافة المحضة فإنَّها تفيد الملكية أو التبعيض؛ لأنَّها إمَّا أنْ تكون بمعنى (اللام)، أو بمعنى (من) إنْ كان المضاف إليه جنساً للمضاف[86]، والبعضية والملكية تجـري في الأسماء؛ لأنَّ " المالك لا يكون إلا ذاتاً، والذات لا تكون إلا اسماً"[87]. وفي الإضافة اللفظية يضافُ الاسم إلى معموله سواء كان هذا المعمول فاعلاً أو مفعولاً[88]، والفعل لا يضاف إلى معموله.

فلمَّا امتنعت وظائف الجرِّ في الأفعال امتنع الجرُّ من الدخول إليها؛ لأنَّ التغيرات التي تطرأ في إعراب الأسماء المعربة والفعل المضارع تابعة لأغراض دلالية يتوخاها المتكلم، وليست تغيرات جزافية لا تفيد معنى جديداً.

وخلاصة هذه العلة ذكرها الصيمريُّ بقوله : "وإنَّما لم يدخل الجرُّ الأفعال؛ لأنَّ الجرَّ لا يكون إلا بأدواتٍ من الحروف والأسماء يستحيل دخولها على الفعل؛ لقلة الفائدة في ذلك ... والكلام وضع للفائدة، فلمَّا لم يكن في دخول أدوات الجرِّ على الأفعال فائدة ترك جرُّها أصلاً"[89]. والوجه الآخر الذي ذكره ابن إيازٍ " أنَّه قُصد انحطاط الفعل عن الاسم، حيث كان مشبهاً به، فأعرب الاسم بثلاث حركاتٍ، وأعرب الفعل بحركتين، فلو جُرَّ الفعل لكان قد ساوى الاسم، وبطل الغرض الذي قصدوه، وفسد المعنى الذي أمُّوه"[90].

فالعلة علة انحطاط؛ لأنَّ الإعراب أصل في الاسم[91]، وإنَّما أعربتْ الأفعالُ لمضارعتها الأسماء المعربة[92]، ولذلك " قصدوا أنْ يوفوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجرُّ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب"[93]، فالفعل المضارع " استعدَّ لمطلق الإعراب بمشابهة الاسم، فاقتضت المشابهة أنْ يعرب بوجوه إعراب الاسم، الرفع والنصب والجر، ولكنَّه أعرب بحركتين لينحطَّ الفرع عن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأصل"[94]، لأنَّ من قواعد الاستدلال بالقياس عند النحويين أنَّ الفروع أبداً تنحطُّ عن الأصول، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل[95]. ولذلك جعل الرفع والنصب مشتركاً بين الاسم والفعل، وكلُّ واحدٍ منهما يكون أصلاً وفرعاً في الاسم، وخصَّ الاسم بالجرِّ لأنَّه أصل في المجرور جميعه[96].

وإذا استقرينا العلة عند النحاة نجد أنَّ سيبويه أوَّل من أشار إليها فقد اعتلَّ قائلاً " وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنَّه ليس في الأسماء جزم؛ لأنَّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هـذه الأفعال"[97].

ومعنى ذلك أنَّ المضاف إليه داخل في الاسم الذي أضيف إلى المجرور[98]، فهو يعاقب التنوين على آخـر الكلمة، فالمجرور يقوم مقام التنوين، والفعل لا يخلو من فاعلٍ مظهراً أو مضمراً، وهذا يؤدي إلى أنْ يقوم مقام التنوين - وهو ضعيفٌ - شيئانِ قويَّان هما الفعل والفاعل، فسقط لذلك الجرُّ من الفعل وجعل في الاسم[99].

ويبدو أنَّ علة سيبويه هذه هي أساس ما اعتلَّ به غيره من النحاة، فقد ذكر الزجَّاجيُّ أنَّ " كلَّ علة تذكر بعد هذا في امتناع الأفعال من الخفض فإنَّما هي شرحُ هذه العلة وإيضاحها أو مولَّدة منها، وليس فيها زيادة معنى بوجهٍ ولا سببٍ، لا في مذهب البصريين ولا الكوفيين"[100]، وقد ذكر السيرافيُّ خمسة وجوه في شرحه لكلام سيبويه المذكور آنفاً[101].

وقد نقل الزجَّاجيُّ عن الأخفش وجهين آخرين في تعليل امتناع الأفعال من الجرِّ هما :

1. لم يدخل الأفعال جرٌّ؛ " لأنَّها أدلة، وليست الأدلة بالشيءِ الذي تدلُّ عليه. وأمَّا زيدٌ وعمرٌو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه، وإنَّما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدلُّ عليه، وليس يكون جرٌّ في شيءٍ من الكلام إلا بالإضافة"[102].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2. ما نقله عن الأخفش أنَّه لا يدخل الأفعال جرٌّ؛ " لأنَّه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلا بالإضافة. ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أنْ يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين، لأنَّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين ... لأنَّ الاسم لا يحتمل زيادتين ولم يبلغ من قلة[103] التنوين وهو واحدٌ أن يقوما مقامه كما لم يحتمل الاسم الألف واللام مع التنوين"[104]. وهذه العلل مستوحاةٌ من علة سيبويه في واقع الأمر.

وجعل أبو عليٍّ الفارسيُّ العلة في امتناع الفعل من الجرِّ أنَّ الجرَّ لا يكون إلا بالإضافة، والإضافة توجب التخصيص وإخراج المضاف من الإشاعة إلى المخصوص، والفعل وضع على خلاف ذلك فناقض الإضافة لذلك امتنع جرُّه[105].

ومن النحاة من جعل العلة علة استثقال، فقد ذهب الشريف عمر الكوفيُّ إلى أنَّ " الجرَّ يتبعه التنوين، والتنوين إنَّما يكون في الأسماء لخفَّتها، والأفعال ثقيلة فلا يدخلها جرٌّ ولا تنوين"[106].

واعتلَّ حيدرة اليمنيُّ بعلة معادلة أو تعديل؛ لأنَّ " الأسماء خفيفة، والجرُّ ثقيل فدخلها للتعديل، ولخفَّتها وتمكنها دخلها التنوين"[107].

وإذا نظرنا إلى ما اعتلَّ به ابن إيازٍ في كلا وجهيه، نجده – وإنْ كان تفسيراً لعلة سيبويه المجملة – راعى الجانب الدلاليَّ والوظيفيَّ في اللغة، وكذلك راعى جانب القياس وقاعدة الأصل والفرع في النحـو العربي.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثانياً : رفع الفعل المضارع :

علة رفع الفعل المضارع :

أجمع النحاة على أنَّ الفعلَ المضارع إذا تجرَّد من الناصب والجازم ولم تتصل به نونا التوكيد ونون الإناث كان مرفوعاً نحو قوله تعالى : (يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴿٢٧٦﴾) [البقرة]، ولكنَّهم اختلفوا في تعليل رفعه.

وقد ذكر ابن إيازٍ علة ذلك قائلاً : " وارتفاعه بوقوعه موقع الاسم، ألا ترى أنَّ (يخرج)، و(يضرب) وقعا في مثالنا موقع (ضاربٍ)، و(خارجٍ)، فرافعه إذن رافعٌ معنويٌّ، إذ ليس الوقوع مما يلفظ به بل يعرف"[108].

فالعلة في رفع الفعل المضارع هي وقوعه موقع الاسم، وهي علة جمهور البصريين[109]، وأصل هذه العلة عند سيبويه، يقول : " اعلم أنَّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدإ أو موضع اسمٍ بنيَ على مبتدإ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدإ ولا مبنيٍ على مبتدإ، أو في موضع اسمٍ مجرورٍ أو منصوبٍ، فإنَّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها"[110]. فوقوع الفعل موقع الاسم هو موجب الرفع، ومعنى وقوعه موقع الاسم " أنَّه يقع حيث يصحُّ وقوع الاسم، ألا ترى أنَّه يجوز أنْ تقول : (أخوك زيدٌ)، لأنَّه موضع ابتداء كلامٍ، وليس من شرط من أراد كلاماً أنْ يكون أوَّل ما ينطق به فعلاً أو اسماً، بل يجوز أنْ يأتيَ فيه بأيِّهما شاء، ولذلك قال[111]: (هو موضع خيرة)، أي كان المتكلم بالخيار إنْ شاء أتى بالاسم، وإنْ شاء أتى بالفعل، هذا مذهب سيبويه"[112].

فهذا العامل الذي ذكره سيبويه عاملٌ معنويٌّ يناظر عامل رفع المبتدأ الذي يسميه النحاة الابتداء، وذكروا أنَّ " الفعل مرفوع سواء كان الاسم الذي وقع الفعل

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

موقعه مرفوعاً أم منصوباً أم مخفوضاً؛ لأنَّ وقوعه هذا الموقع هو الرافع له. ولو كان إعراب الفعل يتبع إعـراب الاسم الذي وقع موقعه صار عامل الاسم عامله، وما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل، وعامل الفعل لا يعمل في الاسم"[113]. وإلى مثل ذلك ذهب المبرِّد في رفع الأفعال المضارعة " فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ... فهي مرفوعة لما ذكرتُ لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها"[114]، وأرى أنَّ النحاة إنَّما ميزوا بين عامل الرفع في المبتدإ وعامل الرفع في الأفعال على الرغم من أنَّ كلا العاملين معنويٌّ لسببين :

أحدهما : أنَّهم آمنوا بموجب نظرية العامل أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، وكذا عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء[115]، فلكلِّ عاملٍ قبيلٌ يختص به.

والآخر : ما ذكره سيبويه من أنَّ " من زعم أنَّ الأفعال ترتفع بالابتداء فإنَّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضعٍ ينتصب فيه الاسم، ويجـرها إذا كانت في موضعٍ ينجرُّ فيه الاسم؛ ولكنَّها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم"[116]، وهذا أيضاً يتصل – بعد قليلٍ من التأمل – بالناموس السابق من نواميس نظرية العامل التي آمن بها نحاة العربية. وقد تابع جمهور البصريين شيخهم سيبويه على علته فاعتلوا بها واحتجوا لها[117].

وخالف الكوفيون البصريين واختلفوا بينهم، فجعل الكسائيُّ عامل الرفع في المضارع عاملاً لفظياً، وهو حروف المضارعة[118].

وذهب الفرَّاء وغير الكسائيِّ من الكوفيين، والأخفش من البصريين " إلى أنَّه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة"[119]، واحتجوا لصحة مذهبهم بأنَّ كونه مجرداً من العوامل اللفظية، ومستقلاً بدونها " فأشبه بذلك المبتدأ، وكما أنَّ هذا المعنى رافع للمبتدإ فهو رافع للفعل المضارع، ولا يلزم اتحاد العاملين؛ لأنَّ رافع المبتدإ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والخبر كونه مجرداً من العوامل اللفظية المختصة بالاسم، ورافع الفعل المضارع كونه مجرداً من العوامل اللفظية التي هي مختصة بالفعل"[120].

وذهب ثعلب(ت291ه) والزجَّاج إلى أنَّ رافع المضارع هو المضارعة نفسها، وذهب الأعلم إلى أنَّ رافعه الإهمال من العوامل، وذهب جماعة من البصريين إلى أنَّ عامل الرفع هو التعري من العوامل اللفظية مطلقاً[121]، وهذا الأخير هو مذهب الكوفيين عينه.

ومن النحاة المتأخرين من تابع الكوفيين على علتهم، فقد أخذ بها ابن خروف[122]، وأخذ بقولهم أيضاً ابن مالك ووصفه بأنَّه : " قول حذَّاق الكوفيين، وبه أقول لسلامته من النقض، بخلاف القول الأوَّل[123] فإنَّه ينتقض بنحو: (هلَّا تفعلُ)، و(جعلتُ أفعلُ)، و(مالك لا تفعلُ)، و(رأيتُ الذي يفعلُ)، فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافعٌ غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع. فبطل القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وصحَّ القول بأنَّ رافعه التجرُّد عن الجازم والناصب"[124].

وتابع ابنَ مالكٍ ولده بدر الدين(ت686ه)، وصاحب حماة، والإمام يحيى العلويُّ(ت749ه)، وابن هشام، والسلسيليُّ(ت770ه)، وناظر الجيش(ت778ه)، والأزهريُّ[125].

ومن المحدثين من تابع البصريين منهم الدكتور عبد السَّتار الجواريُّ[126]، ومنهم من تابع الكوفيين كالدكتور فاضل السَّامرائيِّ[127]، ومنهم من رفض المذهبين قائلاً ببناء الفعل المضارع وهو الدكتور مهدي المخزوميُّ[128].

والذي يميل إليه الباحثُ هو مذهب الكوفيين لأنَّ التعليل الذي اعتل به البصريون تعليلٌ عقليٌّ صارمٌ يبتعد عن واقع اللغة المرن " كما يصعب على الباحث

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تصور معنى وقوع الفعل موقع الاسم، إنَّما الجملة وقعت موقع الاسم"[129]، ولأنَّ القول بعلة الفراء والكوفيين أكثر تيسيراً على دارسي النحو من غيرها.

فمن خلال عرضنا لعلل النحاة وعرض رأي ابن إيازٍ في المسألة، اتضح لنا تمسكه بعلة البصريين، ودفاعه عن مذهبهم، على أنَّ هذا التمسك ليس تمسكاً أعمى، وإنَّما تمسك مصحوب بالدليل والحجة.

ثالثاً : نصب الفعل المضارع :

1- علة كون (أنْ) أصل حروف النصب :

تابع ابن إيازٍ ابن معطٍ على أنَّ عوامل النصب في الفعل المضارع أصولٌ وفروع، فالأصول منها أربعة هي : (أنْ)، و(لنْ)، و(كي)، و(إذنْ) وهذه الأربعة إنَّما دعيتْ أصولاً؛ لأنَّها تنصبُ بنفسها من غير إضمارِ ناصبٍ[130]، و(أنْ) أصل هذه الحروف، فهي محمولة في العمل عليها[131].

وقد ذكر ابن إياز علة ذلك قائلاً : " واعلم أنَّ أصل (لن)، و(إذن)، و(كي)، (أنْ)؛ وذلك لأنَّها أشبهت (أنَّ) من ثلاثة أوجهٍ : الأوَّل : أنَّها مثلها في لفظها، إلا في التشديد، ثم إذا خففت صار اللفظ كاللفظ من غير فرقٍ. والثاني : أنَّها حرف اختصَّ بالفعل كاختصاص الثقيلة بالاسم. والثالث : أنَّها مع فعلها مصدرٌ في التقدير تقول : (يعجبُني أنْ تقومَ)، والتقدير : يعجبني قيامك، كما تقولُ : (يعجبُني أنَّكَ تقومُ) أي: قيامُك"[132].

فالعلة في جعل (أنْ) أصل أدوات النصب الأربع عند ابن إيازٍ هي علة شبه بـ(أنَّ)، وعلة الشبه هذه تتمثل في المشاكلة اللفظية بين(أنْ) و(أنَّ)، خصوصاً عند تخفيف (أنْ)، فإنَّها تشاكلها مشاكلةً تامةً، وهذه المشاكلة هي التي أهلتها لأنْ تكون

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أصلاً في العمل للحروف الناصبة، و(أنْ) تعمل مظهرةً ومضمرةً[133]، مع أنَّ الأصلَ في الحروف أنْ لا تعمل[134].

والجانب الآخر من المشاكلة الذي صرَّح به ابن إيازٍ هو أنَّ (أنْ) والفعل الذي بعدها يقدَّران بمفردٍ؛ لأنَّها والفعل تؤوَّل بمصدرٍ له محلٌ من الإعراب[135]، وذلك يكون في موضعين :

أحدهما : في الابتداء، فتكون حينئذٍ في موضع رفع نحو قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾﴾ [البقرة]، والتقدير- والله أعلم - : (والصيام خيرٌ لكم)[136]، وكذلك في قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿٢٥﴾﴾ [النساء]، فالتقدير : (وصبركم خيرٌ لكم)[137].

والثاني : في محل رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ إذا كان بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين نحو قوله تعالى : ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿٢١٦﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴿٣٧﴾ ﴾ [يونس]، وقوله تعالى : ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر]، وكذلك الحال في نحو قولنا : (يعجبني أنَّكَ تقومُ)، أي : قيامُكَ[138]. فشابهتْ (أنْ) (أنَّ) من هذه الناحية أيضاً.

وهذان الوجهان ذكرهما النحاة[139]من وجوه الشبه بين (أنْ) و(أنَّ)، ومنهم من لم يذكر إلا وجهاً واحداً، فقد جعل السيرافيُّ الشبه بينهما من وجه واحدٍ يقول : " أمَّا أنْ الخفيفة فهي أمُّ الحروف في هذا الباب، والغالبة عليه، والقوية فيه، وهي إذا وقعتْ على الأفعال المضارعة خلَّصتها للاستقبال ونصبتها، فأمَّا علة نصبها فمن قبل أنَّ (أنْ) وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر كما أنَّ (أنَّ) المشدَّدة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فلمَّا كانتْ المشدَّدة ناصبةً للاسم جعلت هـذه ناصبةَ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفعل"[140]. فقد جعل السيرافيُّ النتيجة للمشابهة المذكورة أنْ خصَّت (أنْ) بعمل النصب في الفعل بعدها، كما كان اختصاص (أنَّ) عمل النصب في الاسم بعدها، وهذا من مظاهر حكمة العربية، ووجوه الدقة في حمل بعض كلمها على بعضٍ.

وقد تحرَّى النحاة وجوه الشبه بين (أنْ) الناصبة للفعل، و(أنَّ) الناصبة للاسم، فقد زاد العكبريُّ وجهين للشبه بينهما أحدهما : أنَّ لـ(أنْ) وما عملت فيه موضعاً من الإعراب كما للثقيلة.

والثاني : أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تدخلُ على جملة"[141].

أمَّا اختصاص (أنْ) بمعمولها فقد جعله ابن إيازٍ وجهاً للشبه بينهما؛ لأنَّ كلاً منهما مختص بمعموله فتشابها من هذه الناحية، بيدَ أنَّ النحاة جعلوا الاختصاص بالفعل علةً لعمل (أنْ)، بينما جعلوا شبهها بـ(أنَّ) علةً لعملها النصب من دون غيره كما مرَّ عند السيرافيِّ، وقد أجمل ذلك ابن النحَّاس بقوله : "يقال لم عملتْ؟ والجواب : لاختصاصها، وهذا الجواب عن كلِّ ما يعمل منها بنفسه. ويقال: لمَ عملت النصبَ؟ والجواب :لأنَّها أشبهت أنَّ التي تنصب الاسم وترفع الخبر"[142].

وهذه المشابهة لـ(أنَّ) جعلت لـ(أنْ) مزايا على أخواتها من النواصب للفعل، وصيرتها أصلاً لها في عمل النصب، منها أنَّها تعملُ ظاهرةً ومضمرةً"[143]، فهي تعمل "مضمرة باطِّراد بعد ستة أحرفٍ هي : (لام الجرِّ)، و(أو)، بمعنى إلى، أو (إلا)، و(حتى) بمعنى إلى، أو كي، و(فاء الجواب)، و (واو المصاحبة)، والعاطف على اسمٍ لا يشبه الفعل. ولا تعمل مضمرةً فيما سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ"[144]. ومنها أنَّها متفقٌ على إعمالها، وفي أخواتها خلافٌ، ولكن العرب ربَّما حملوها على (ما) المصدرية، فيرتفع الفعل بعدها نحو قراءة مجاهد : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴿٢٣٣﴾ ﴾ [البقرة] برفع (يُتِمُّ)"[145]. ومنه قول الشاعر"[146] :

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أَنْ تَقْرآنِ على أسماءَ ويْحَكُمَا مني السَّلام وأن لا تُشْعِرَا أَحَدَا

فرفع الشاعر ما بعــد (أنْ) الأولى حملاً على ما المصدرية؛ لأنَّهما حرفان مصدريان، ونصب ما بعد (أنْ) الثانية جرياً على الأصل[147].

2- علة إلغاء إذن[148] إذا توسطت :

ذكر النحاة لـ(إذنْ) ثلاثة أحوالٍ : أنْ تتقدم، فإذا تقدمت نَصبتْ، وإنَّما يُنصب بها لأنَّها تكون جواباً وما بعدها مستقبلاً لا غير، وأنْ تتأخر، وهي في هذه الحال تلغى كقوله تعالى : ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٢٠﴾﴾ [الشعراء]، وأنْ تتوسط، وذلك بين شرطٍ وجزاءٍ، أو بين مخبرٍ عنه وخبره، أو بين منصوب وناصبه، فهي حينئذٍ تلغى[149].

وقد ذكر ابن إيازٍ إلغاء (إذنْ) إذا توسطتْ معللاً ذلك بقوله : " والثاني[150]: تلغى فيه، ويقع ذلك في المبتدإ وخبره، كقولك: (زيدٌ إذنْ يقومُ)، وفي الشرط وجوابه كقولك: (إنْ تكرمْني إذنْ أكرمْكَ)، وفي القسمِ وجوابه كقولك : (واللهِ إذنْ لأكرمَنَّ زيداً)، وعلة إلغائها تعلق ما بعدها بما قبلها[151].

فالعلة عند ابن إيازٍ في إلغاء (إذنْ) إذا توسطتْ وقوعها بين شيئين[152] يعتمد أحدهُما على الآخر ويرتبط به، فمن ذلك إذا " توسطت بين المبتدإ والخبر نحو : أنا إذنْ أكرمُكَ، بطل عملها لاعتماد الفعل على ما قبلها وهو (المبتدأ)، وكذلك إذا توسطتْ بين الشرط وجوابهِ نحو : إنْ تقمْ إذنْ أكرمْكَ، وكذلك بين القسمِ وجوابه كقولك : واللهِ إذنْ لأفعلنَّ، قال الشاعر[153] :

لَئِن عَاد لي عبد العَزِيز بِمِثْلِهَا وأمكنني مِنْهَا اذنْ لا أقيلُها

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فرفع (أقيلها)؛ لأنَّه جواب القسمِ، وكما أنَّ المبتدأ لا يصحُّ بدون الخبر كذلك الشرط والقسمِ لا يصحانِ بدون الجواب "[154]. فشدَّة الارتباط بين المبتدإ والخبر، وبين الشرط وجوابه، وبين القسم وجوابه أضعف (إذنْ) عن العمل فألغيتْ"[155].

وأصلُ ما اعتلَّ به ابن إيازٍ نجده عند سيبويه في قوله : " واعلم أنَّ إذنْ إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنَّها ملغاةٌ لا تَنصب البتَّةَ، كما لا تَنصب أُرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كانَ أُرى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل في قولك : إنِّي أُرى ذاهبٌ. فإذنْ لا تصل في ذا الموضع إلى أنْ تنصب كما لا تصل أُرَى هنا إلى أنْ تنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلكَ قولكَ : أنا إذنْ آتيكَ، فهي ههنا بمنزلة أُرى حيثُ لا تكون إلا ملغاةً.

ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتني إذنْ آتكَ، لأنَّ الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذَنْ، وليس هذا كقول ابن عَنَمَة الضبِّي"[156] :

أرْدُدْ حِمارَك لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُه إذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْروبُ

من قبل أنَّ هذا منقطعٌ من الكلام الأوَّل وليس معتمداً على ما قبله، لأنَّ ما قبله مستغنٍ"[157].

فالذي يفهم من كلام سيبويه أنَّ علَّة إلغاء (إذنْ) حال توسطها هو شبهها بأفعال الظنِّ، فالعلة علة شبه[158]، وكما أنَّ أفعال الظنِّ تلغى عند توسطها فكذلك إذن تلغى عند توسطها.

ومثل مذهب سيبويه مذهب المبرِّد إذ ذكر : " أَنَّ إِذنْ فِي عوامل الأَفعال كظننتُ فِي عوامل الأَسماء لأَنَّها تعمل وتلغى كظننتُ ... فالَّذي تلغيه لا يكون مقدماً إِنَّما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أَنَّك لا تقول : ظننتُ زيدٌ منطلقٌ؛ لأَنَّــك إِذا قدمتَ الظَّن فإِنَّما تبني كلامك على الشك"[159].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وأشار إلى هذه العلة ابن مالك من المتأخرين[160]، وزادها جلاءً ولده بدر الدين يقول : " وكذا لو كانت إذن غير مصدرة فتوسطت بين ذي خبرٍ وخبره، أو بين ذي جوابٍ وجوابه، لأنَّها هناك تشبه الظنَّ المتوسط بين المفعولين، فوجب إلغاؤها فيه كما جاز إلغاء الظن في مثله"[161].

بيدَ أنَّ هذا الشبه بين ظننتُ وإذنْ ليس شبهاً مطلقاً، بل إنَّ إذنْ إذا توسطت يلزم إلغاؤها، وظننتُ لا يلزم إلغاؤها، وهذا الفرق متأتٍ من أنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، خصوصاً إذا كانتْ أفعالاً، فعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً[162].

ومن النحاة من جعل العلة في إلغاء عمل (إذن) إذا توسطت علة رتبة، فإنَّ رتبة (إذنْ) أنْ تقع مبتدأةً في الكلام[163]، فهي تعمل إذا كانت مبتدأةً، ولا تعمل على غير ذلك؛ " لأنَّها في أصل وضعها جوابٌ تكفي من بعض كلام المتكلم، كما تكفي (نعم) و(لا)، فتقول : إنْ تزرْني أزرْكَ، أي : للشرط الذي شرطتُ، فنابتْ عن الشرط، وكفت من ذكره، فلمَّا كانت جواباً قويتْ في الابتداء لأنَّ الجواب لا يتقدمه كلامٌ، ولَّما وسِّطت وأخِّرت زايلها مذهب الجواب فبطل عملها"[164]، فهي فقدتْ عملها لفقدانها رتبتها في الكلامِ إذا دخلت في مطاوي جملة بين شيئين مرتبطين.

أمَّا ما جاء من الفعل بعدها منصوباً مع توسطها فقد حمله النحاة على الشذوذ نحو قول الراجز[165] :

لا تَترُكَنِّي فيهمُ شَطيرًا إنِّي إذنْ أَهلِكَ أو أَطيرَا

وقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر(ت149ه) إلغاءها مطلقاً[166]، بينما أجاز هشام[167] النصب بعد (إذنْ) إذا توسطتْ بين مبتدإ وخبره، وأجاز الكسائيُّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

النصب إذا توسطت بين إنَّ وخبرها كقول الراجز السابق، وكذلك إذا توسطتْ بين كان وخبرها. ووافق الفرَّاءُ الكسائيَّ في (إنَّ)، وخالفه في (كان) فأوجب الرفع[168].

وبعد هذه النظرة السريعة في ما ذكره النحاة من علل نلحظ أنَّ ابن إيازٍ قد علل المسألة بعلة تعليمية سهلة هي فقط الارتباط بين ما قبل (إذنْ) وما بعدها.

3- علة لزوم إضمار (أنْ) مع لام الجحود :

تكون أنْ واجبة الإضمار مع لام الجحود، وهي اللام المسبوقة بكونٍ منفي نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴿٣٣﴾) [الأنفال]. وقد ذكر ابن إيازٍ علة وجوب إضمار أنْ في هذا الموضع بقوله : " إنَّما لزم إضمار (أنْ) هنا؛ لأنَّ (ما كان زيدٌ ليضربَكَ) نفيُ قولك : (كان زيدٌ سوف يضربُكَ)، أو(سيضربُكَ)، والموجب ليس معه (أنْ) لا ظاهرة ولا مقدرة، فألزموا نفيه إضمار (أنْ)، ليطابقه لفظاً"[169].

فالعلة عند ابن إيازٍ علة طلب مشاكلة، وعلة المشاكلة من العلل التي علل بها النحاة في مواضع متعددة من أبوابِ النحو[170]. وهي علة ذكرها السيرافيُّ[171]، ذكرها مع علة أخرى سيذكرها الباحث بعد تمام الكلام على علة المشاكلة.

وذكر هذه العلة الورَّاق وهو يعلل لإضمار(أنْ) بعد لام الجحود إذ " أنَّ هذِه اللَّام إِذا كانَ قبلها نفي، لا يحسن إِظهار (أَن) بعدها، كقولِك : ما كانَ زيد ليقوم، ولا يحسن : ما كانَ زيدٌ لأن يقوم. وإِنَّما لم يحسن ذلك، لأنَّهُ جواب لقولك : كانَ زيدٌ سيقومُ، فتقول : ما كانَ زيدٌ ليقوم، فلمَّا كانت جواباً لشيئين، و(ما) حرف لا يعمل، أَرادوا أَن يكون الجواب أَيضا بحرف لا يعمل في الفعل، ليشاكل كل الجواب ما هو جواب لهُ، فلهذا لم يحسن إِظهَار (أن)"[172].

والمشاكلة التي علل بها هي مشاكلة لفظية، أي تقوم على ظاهر اللفظ؛ " لأنَّ (أنْ) إذا ظهرت وقعت نقيضة فعلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ اسم، فإذا

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قلنا : ما كان زيدٌ ليخرج، فهو قبل الجحود كان : زيد سيخرجُ، أو سوف يخرجُ، فإذا قلنا : ما كان زيدٌ لأنْ يخرج، بإظهار(أنْ) جعلنا مقابلة الفعل اسماً، فكرهوا إظهار(أنْ)"[173].

وقد ردَّ هذا الوجه ناظرُ الجيش بأنَّ تقدير أنْ قبل الفعل المنصوب بلام الجحود، يصيِّر الفعل في تقدير الاسم، وعند ذلك تكون مقابلة الاسم للفعل حاصلة أيضاً "إلا أنْ يقال : المراد القبح اللفظي، وذلك إنَّما يتم إذا قوبل الفعل بلفظ الاسم، وأمَّا مقابلته باسم مقدر فليس كذلك، ولكن قد يقال : الاسم مع ظهور (أنْ) مقدرٌ أيضاً كما هو مع إضمارها، وإذا كان كذلك، فلم يقابل الفعل بلفظ الاسم"[174]. وهذا يدعم قولنا إنَّ المراد هو طلب المشاكلة اللفظية.

ونقل ناظر الجيش توجيه أبي حيَّان الأندلسيِّ فهو يرى أنَّ امتناع إظهار(أنْ) في نحو : ما كان زيدٌ ليفعل؛ لأنَّ إيجابه كان زيدٌ سيفعل، فجعلت اللام في مقابلة السين، فكما لا يجوز أنْ يجمع بين أنْ الناصبة للفعل وبين السين أو سوف، فكذلك هنا كرهوا أنْ يجمعوا بين (اللَّام) و(أنْ) في اللفظ، ويدلك على المقابلة أنَّه لا يجوز : ما كان زيدٌ سيقومُ، ولا سوف يقومُ؛ استغناءً بقولهم : ليقوم[175]. وقد اعتمد هذا الوجه السيوطيُّ[176].

وهذا القول وجيه في تفسير علة طلب المشاكلة التي ذكرها ابن إيازٍ وغيره من النحاة؛ لأنَّ من عادة العرب أنْ لا يجمعوا بين حرفين يتفقان في المعنى، كما لم يجمعوا بين (أنَّ)، ولام الابتداء؛ لاتفاقهما في المعنى[177]، فمن الطبيعي أنْ يتوخوا عدم الجمع بين (اللام) و(أنْ) وهما يتفقان في نقل دلالة الفعل من الحال إلى الاستقبال[178].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وإذا تتبعنا هذه العلة عند النحاة قبل ابن إيازٍ، نجد أنَّ السيِّد ابن الشجريِّ فيما نقله عن الرمانيِّ في حديثه عن قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴿١٤٣﴾﴾ [البقرة]، أنَّ التأويل فيها : ما كان الله مضيعاً إيمانكم، فلمَّا كان معنى الآية على التأويل حمل اللفظ على التأويل من غير تصريحٍ بإظهار (أنْ)، أي : لمَّا حمل ﴿لِيُضِيعَ﴾ في المعنى على مُضِيع لزم (أنْ) الإضمار فلم يأتِ بالمصدر ليتفق اللفظ والمعنى على التأويل دون التصريح[179]، فالمشاكلة عند الرمانيِّ، ثم عند ابن الشجريِّ هي حمل اللفظ على المعنى في أنَّ كليهما مؤول غير صريحٍ.

أمَّا جامع العلوم فقد ذكر هذه العلة، ولكنَّه وجهها توجيهاً آخراً؛ إذ يرى أنَّ (اللَّام) في : ما كان ليفعلَ، عوض عن السين في : سيفعلُ. فكما لا يستعمل (أنْ) بعد السين، فكذلك لا يستعمل بعد اللام لأنَّه يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوَّض منه وهذا أصلٌ مرفوض عند النحاة[180].

أمَّا ابن يعيش فيرى أنَّهم أضمروا (أنْ) هنا إرادة أنْ يكونَ في النفي حرف غير عاملٍ في الفعلِ وهو (اللَّام) كما كان في الإيجاب حرف غير عامل وهو السين، فوجه المشاكلة عنده أنْ يباشر " الفعل في حال النفي حرف غير عاملٍ فيه كما كان كذلك في حال الإيجاب"[181]. وذكر السيرافيُّ علة أخرى هي علة استغناء؛ لأنَّ قولهم : ما كان زيدٌ ليخرج تقديره : ما كان زيدٌ مقدراً الآن يخرجُ، أو مستعدًّا، أو هامًّا، أو عازماً، أو نحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل، وكذلك (أنْ) فإنَّها توجب الاستقبال فاستغني بـ(أنْ) عن هذه التقديرات[182].

وقد زاد النحاة عللاً أخرى فذكر النيليُّ[183](من أعلام القرن السابع) علتين أخريين : الأولى منهما علة اختصار؛ " لأنَّ الكلام قد طالَ بحرف النفي فلم تظهرْ (أنْ) كما لم يظهر خبر المبتدإ مع لولا، لطول الكلام بجوابها ... لأنَّ هذه اللام زائدة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

للتوكيد، فالإضمار أولى عند الزيادة للاختصار"[184]. والثانية علة فرق، فذكر أنَّه لم يجزْ إظهار (أنْ) مع اللام التي بعد النفي "للفرقِ بين لام (كي) في الإثبات، ولام الجحود"[185]. والحقُّ أنَّ علة الفرق هي علة ضعيفة في هذا الموضع؛ لأنَّ سياق الكلام كافٍ للتفريق بينهما سواء من ناحية المعنى، أو من ناحية اللفظ حيث ظهور الكون المنفي قبل لام الجحود قرينة لفظية عليها.

وهذا التعدد في تعليل لزوم إضمار(أنْ) بعد لام الجحودِ مصدره تعدد الفهم لكلام سيبويه الذي جاء مجملاً ولم يذكر علة محددة[186].

وعلة المشاكلة التي اختارها ابن إيازٍ من العلل الدوائر في كلام العرب " فالمشاكلة معتبرة في كلام العرب، وهي قرينة من الإتباع ... فإذا صادفوا المشاكلة والمعنى المطلوب غير مختلٍّ كان أولى من الصدوف عنه إلى معنى غيره صحيح مع عدم المشاكلة"[187].

وهذه اللام من مواضع الخلاف في العربية، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّها هي الناصبة للمضارع بنفسها، وذهب ثعلبُ إلى أنَّ لام الجحود هي الناصبة لقيامها مقام (أنْ). وذهب البصريون إلى أنَّ الفعل بعدها منصوب بأنْ مضمرة، وجوباً؛ لأنَّ اللام حرف جرٍّ، وحرف الجرٍّ لا يعمل في الأفعال[188].

رابعاً : جزم الفعل المضارع :

1- علة كون (إنْ) أمَّ باب الجزاء :

من الأدوات النحوية ما يجزم فعلين، وهي أدوات الجزاء أو الشرط، تدخل على فعلين لتدلَّ على أنَّ الأوَّل سببٌ للثاني، والثاني مسببٌ، والأوَّل فعل الشرط، والثاني جوابه، وهي على نوعين حروف وأسماء[189].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد ذكر ابن إيازٍ أنَّ (إنْ) هي أمُّ أدوات الشرط التي تجزم فعلين، وغيرها من الأدوات إنَّما تعمل بتضمنها معناها[190]، وعلة ذلك عنده تتمثلُ في ثلاثة وجوه : " الأوَّل : أنَّه يجوز الفصل بينه وبين الفعل جوازاً مطَّرداً، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴿٦﴾) [التوبة] ... والثاني : أنَّه يشترط به على كلِّ شيءٍ من عينٍ، ومعنىً، وزمانٍ، ومكانٍ، ومن يعقل، وما لا يعقل. والثالث : أنَّه يجوز حذف الفعل بعده، يقول لكَ القائل : (أتحبُّ زيداً وهو يبغضك!)، فتقول له : (أحبُّه وإنْ)"[191].

فالعلة في جعل (إنْ) أصلَ أدوات الجزاء هي أنَّها انفردت بخصائص عن بقية أدوات الشرط، وهي هذه الثلاثة الخصائص التي ذكرها. وأصل ما ذكره ابن إيازٍ وغيره من النحاة هو ما ذكره سيبويه : " وزعم الخليل أنَّ إنْ هي أمُّ حروف الجزاء، فسألته : لم قلتَ ذلك؟ فقال : من قبل أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرَّفن فيكنَّ استفهاماً ومنها ما يفارقه ما[192] فلا يكون فيه الجزاءُ، وهذه على حالٍ واحدة أبدًا لا تفارق المجازاة"[193].

وهذا التعليل من الخليل لتلميذه سيبويه يشي بأنَّ الخليل، وربَّما كذا أوائل النحاة، كانوا يعتمدون على أساس ملازمة الوظيفة المركزية، أو وجود معنى زائد على هذه الوظيفة في دلالة الكلمة في تحديد أصول الأدوات، وأمَّات الأبواب النحوية.

وقد شرح السيرافيُّ كلام الخليل إذ جعل (إنْ) أمَّ أدوات الجزاء؛ لأنَّها تدخل على الجزاء في جميع وجوهه، وليست كذلك سائر ما يجازى به، لأنَّ (من) يجازى بها فيما يعقل، و(ما) يجازى بها فيما لا يعقل، و(أي) فيما يبعض، و(متى) للزمان، و(أين) و(حيثما) للمكان، و(أنَّى) نحو من ذلك، وإذما يتكلم بها القليل منهم وما

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كلُّ العرب تعرفها[194]. وهذا معنى ما ذكره ابن إيازٍ من أنَّها يشترط بها على كلِّ شيءٍ من عينٍ، ومعنى، وزمانٍ، ومكانٍ، ومن يعقل، وما لا يعقل.

وهذا معناه أنَّ كلَّ أداةٍ من أدوات الجزاء تحمل إضافةً إلى معنى الشرط معنى آخر زائداً عليه، فـ(متى) يفهم منها الشرط الذي هو المعنى المركزي لأدوات الجزاء، والزمان الذي هو معنى زائد على المعنى المركزي، وكذلك (أين)، وغيرها من أدوات الجزاء، أمَّا (إنْ) فلا تدلُّ إلا على الشرط، ولا نجدُ لها مفهوماً زائداً عليه[195]. وهذا التجريد في دلالتها أهلها لأنْ تكونَ أمَّ أدوات الشرط. وكذلك فإنَّ أدوات الشرط قد تخرج من معنى الشرط إلى معانٍ أخرى، فـ(من) مثلاً تكون شرطاً، وتكون استفهاماً نحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ ﴾ [الأنبياء]، ولكنَّ (إنْ) لا تخرج عن معنى الشرط، ولا تفارق الجزاء[196].

وهي لا تدلُّ إلا على المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قبح أنْ يقال: آتيك إنْ احمرَّ البسرُ[197]؛ لأنَّ احمرار البسر معلوم الوقوع، و(إن) تدلُّ على المستقبل المبهم.

والخصيصة الأخرى لـ(إنْ) التي صيَّرتها أمَّ بابها عند ابن إيازٍ أنَّه يليها في الجزاء الاسم في الكلام الفصيح، ولا يجوز في غيرها مما يجازى به نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ [التوبة]. ومن خصائصها التي صيرتها أمَّ الباب عند ابن إيازٍ أنَّها قد يسكت عليها، ويحذف فعل الشرط بعدها والجواب، ولا يفعل ذلك بغيرها من أدوات الجزاء، ومن ذلك قول رؤبة[198] :

قالتْ بناتُ العمِّ يا سَلمَى وإِنْ كانَ فقيرًا مُعدِمًا قالتْ وإِنْ

أي : وإنْ كان كذلك رضيته[199].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وجملة القول أنَّ ابن إيازٍ يرى أنَّ العلة في جعل (إنْ) أصل أدوات الشرط هي أنَّ لها من التصرف في فنون القول ما ليس لغيرها من أخواتها، فهي يشترط بها على كلِّ شيءٍ، وتباشر الاسم لفظاً عند إضمار فعلها، ويحذف بعدها الشرط وجوابه، فأعدَّها ذلك لتكون أمَّ بابها وأصل الأدوات الجازمة لفعلين[200].

وإذا استقرينا العلة عند النحاة لا نجدهم يخرجون عن علة الخليل التي نقلها عنه سيبويه، وربَّما زادوا فيها شرحاً وتفريعاً كما فعل ابن إيازٍ[201].

2- علة حذف حرف العلة من الفعل المعتل الآخر عند الجزم :

اتفق النحاة على أنَّ الألف والواو والياء في آخر المضارع تحذف عند وجود الجازم، ولكنَّهم اختلفوا، فقال قومٌ : إنَّها حذفت عند دخول الجازم لا بالجازم، وهو مذهب سيبويه المفهوم من كلامه؛ ذلك أنَّ سيبويه يرى أنَّ في هذه الحروف حركات مقدرة في الرفع، وفي النصب. وفي الجزم يقتضي القياس أنْ يحذف الجازم الحركة المقدرة في هذه الحروف، ولكن حينئذٍ يبقى المجزوم بصورة المرفوع، فحذفت هذه الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع[202]، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله : " أنَّ الآخِرَ إذا كان يسكنُ في الرفع حُذف في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَميع. وذلك قولك لم يَرمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول : هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى"[203].

وذهب ابن السرَّاج إلى أنَّه لا حركة مقدرة في هذه الحروف " فإنْ دخل الجزم اختلفا في الوقف والوصل، فقلت : لم يغزُ ولم يرمِ، فحذفت الياء والواو، وكذلك في الوصل تقول : لم يغزُ عمراً، ولم يرمِ بكرًا، وإنَّما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفتْ الياء والواو لأنَّ الحركة منهما وليكون للجزم دليل"[204].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد تابع ابن إيازٍ سيبويه فعلَّل لذلك بقوله : " وإنَّما حذفت في الجزم؛ لأنَّها قد ضعفتْ، وقربتْ بسكونها من الحركات؛ فلذلك تسلط عليها الجازم تسلطه على الحركات، ... فإنْ قيل : هلَّا اقتنع الجازم بحذف الحركة المقدرة في حرف العلة ولم يحذفوا له الحرف. قيل الجازم لابدَّ له من تأثيرٍ لفظي فلمَّا لم يصادف شيئاً غيرها، وهي ضعيفة لما تقدَّم، حذفها"[205].

فالعلة عند ابن إيازٍ في حذف حروف العلة من آخر الفعل المعتل علة ضعف ذلك أنَّها ضعفت بسكونها عن مقاومةِ الجازم؛ لأنَّ حقَّ الجازم أنْ يحذف الحركة، وهذه الحروف حروف أصلية هي لام الكلمة، والجازم لا يحذف الحرف الأصليَّ[206]، ولكنَّها لَّما سكنتْ قربتْ من الحركاتِ فحذفتْ لضعفها، ولم يُكتفَ بحذف الحركات المقدرة على هذه الحروف؛ لأنَّ الجزم يتطلب تأثيراً لفظياً؛ ليفرَّق بين المضارع المجزوم والمضارع المرفوع، فالغرض دفعِ اللبس، وقد تابع من علل لهذه المسألة من النحاة سيبويه على القول بعلته في هذه المسألة[207].

أمَّا أبو البركات الأنباريُّ فالعلة عنده علة شبه، إذ إنَّ هذه الحروف شابهتْ الحركات فحذفت عند الجزم كما تحذف الحركات، ووْجه الشبه من وجهين : أحدهما: أنَّ هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلتِ المشابهة بينهما. والوجه الثاني: أنَّ هذه الحروف ههنا لا تقومُ بها الحركات، كما أنَّ الحركات كذلك، وكما أنَّها تحذف للجزم، فكذلك هذه الحروف"[208].

ولعلَّ ما ذكره أبو البركات الأنباريُّ هو أصلٌ لما يقول به المحدثون من أنَّ حقيقة الجزم هو تقصير لصوت المدِّ الطويل الذي يساوي صوتين قصيرين[209].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمَّا السيوطيُّ فقد جعله من باب حمل الفرعِ على الأصلِ، والعلة الجامعة في ذلك هـو الشبه بين حروف العلة والحركات، " ألا تراهم لَّما حذفوا الحركـات ونحن نَعلم أنَّها زوائد في نحو : لم يذهب، تجاوزوا ذلك إلى أنْ حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول، فقالوا : لم يخشَ، ولم يرمِ، ولم يغزُ"[210]. فحذفوا الحروف حملاً على حذفِ الحركات، وهي من العلل القياسية.

ومن العرب من لا يحذف حرف العلة، بل يراعي الحركة المقدرة فيقدِّر حذفها للجازم، كما يحذفُ الحركة الملفوظ بها، ومنه قول قيس بن زهير[211]:

أَلَم يأتيْكَ والأَنباءُ تَنمِي بَما لاقَتْ لَبونُ بني زِيادِ

فـأجرى اليـاء مجـرى الصـحيح[212]، ومـن النحـاة مـن جعلـه مـن ضـرائر الشعر[213].

خامساً : الأفعال الخمسة :

1- علة جعل النون علامة الإعراب في الأفعال الخمسة :

من مواضع نيابة الحرف عن الحركة في العربية الأفعال الخمسة، إذ تنوبُ النون عن الضمة، ويكون حذفها علامةَ النصب والجزم فيها[214]، وهذه الأفعال هي أفعالٌ مضارعـةٌ أسندتْ إلى ألف الاثنين أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة في : (تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين)[215].

وقد ذكر النحاة علةَ جعل النون علامة الرفع في الأفعال الخمسة، لأنَّ المقتضي لإعرابها موجودٌ قبل إسنادها إلى إلف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة[216]؛ فوجب إعرابها لذلك، لكنَّ حرف الإعراب في هذه الأفعال قد تعذر أنْ يحمل حركة الإعراب؛ لاشتغاله بتحمل الحركات التي يقتضيها ما بعـده مـن الحروف، فالألف لا

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، والواو لا يكون ما قبلها إلا مضموماً، والياء لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً، فتعذر لذلك أنْ يكون حرف الإعراب[217].

وكذلك لم يُستغنَ بتقدير الإعراب في هذه الحروف عن النون، كما استغنيَ بتقديره قبل ياء المتكلّم في نحو : غلامي، لأنَّ التقدير في الاسم المضافِ إلى ياء المتكلم لا يُوهمُ، وتقديره في هذه الأفعال يوهم أنَّها مبنية لأنَّ أصل الفعل البناء، أمَّا الاسم فلا يتوهم ذلك فيه؛ إذ هو معربٌ على أصله فلا يبنى إلا بسببٍ قويٍّ[218].

وأيضاً لو أعرب الحرف الذي قبل الألف في نحو : (يضربان)، ومن الإعراب الجزم، فلا بدَّ حينئذٍ من إسكانه والألف ساكنة فيسقط الألف، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الألف ضمير الفاعل[219].

ولمَّا " نبا حرف الإعراب عن تحمل حركات الإعراب، ولم يمكن أنْ تكون في هذه الحروف التي هي ضمائر، لأنَّها أجنبية في الحقيقة من الفعل، فجعل ما بعدها وهو النون، إذ كان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل، وإذا كان ضميراً متصلاً اشتدَّ اتصاله بالفعل وامتزاجه به فلم يعتدَّ به فاصلاً"[220].

أمَّا ابن إياز فقد كان تعليله مقتضباً، إذ تحدَّث عن علة اختيار النون من دون غيرها من الحروف بجعلها علامة لإعراب هذه الأفعال فقال : " ينبغي أنْ يعلم أنَّهم إنَّما أعربوا؛ لمشابهتها حروف العلة التي الحركات أبعاضٌ لها، وذلك أنَّ النون تدغم في الياء في مثل قوله تعالى(وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ ﴿٣١﴾) [الأحزاب] ،وفي الواو في مثل قوله تعالى : (مِن وَالٍ ﴿١١﴾) [الرعد]، وتبدل الألف من النون في الوقف على الاسم المنصوب المنون إذا قلتَ : (رأيتُ زيداً) في اللغة المشهورة، وأيضاً تبدل من النون الخفيفة لتوكيدٍ في الوقف كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا ﴿١٥﴾) [العلق]"[221].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة عند ابن إيازٍ في جعل النون علامة للإعراب نيابة عن الحركات؛ أنَّها أشبه الحروف بحروف المدِّ[222]، مستدلاً بظواهر صوتية تعرض للنون مع حروف المدِّ واللين، فهي تدغم في الواو والياء، وتبدل الألف منها ومن التنوين الذي هو نونٌ ساكنة أيضاً[223].

ومن قبلُ لاحظ النحويون التغيرات الصوتية التي تجري على النون من إظهارٍ وإخفاءٍ وإدغامٍ، وكذلك تصرَّف العرب بحذفها بعوضٍ وغير عوضٍ[224]، استحساناً وتشبيهاً لها بصوت المدِّ واللين[225]، وقد فسَّروا هذه التغيرات التي تطرأ على النون " لما بينها وبين حروف العلة من المشابهة؛ لأنَّها إذا سكنت تضمنت غنَّة، كما تتضمن حروف اللين مدًّا... ولذلك أدغموها في الواو والياء"[226]. فوجه الشبه بين النون وحروف المدِّ واللين هو تميُّز صوت النون بالغنَّة التي تشبه المدَّ الذي هو من صفات أصوات المدِّ واللين، والغنَّة في اللغة "صوتٌ من اللهاة والأنف نحو النون الخفيفة لاحظَّ للسان فيها مثل نون عَنه ومِنه، وذلك أنَّكَ إذا أمسكتَ أنفكَ أخلَّ بهما ذلك"[227]، وقد عرَّفها عبد الوهاب القرطبيُّ(ت461ه) بأنَّها : "صوتٌ من الخيشوم يتبع الحرف وإنْ كان خروجه من الفم"[228].

فالغنَّة إذاً صوت جريان النفس من الأنف عند النطق بالنون، فأشبه هذا الصوت المدَّ في حروف المدِّ فأهَّلتْ هذه الخصيصة، إضافةً إلى وجوه شبه أخرى ذكرها ابن جني[229]، النونَ لأنْ تنوبَ عن حركات الإعراب.

فنحاة العربية عللوا اختيار العرب النون لجعلها علامةً للإعراب في الأفعال الخمسة؛ لأنَّها شابهتْ حروف المدِّ واللين التي هي علامات فرعية للإعراب، والحركات التي هي الأصل في الإعراب أبعاض منها[230]، فإذا تعذَّر الإعراب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

بالحركات، أو بحروف المدِّ واللين، فالأولى استعمال أقرب الحروف إليها صفةً وهي النون. وقد علل بهذه العلة الصوتية أكثر من تناول المسالة من النحاة[231].

2- علة اختصاص الرفع بثبوت النون :

صرَّح النحاة أنَّ ثبوت النون هو علامةُ الرفع في الأفعال الخمسة، وما ورد من نصوصٍ تسقط فيها النون نظماً نحو قول الراجز[232] :

أبيتُ أسْري وتبيتي تَدلُكِي وَجْهك بالعنبر والمسك الذَّكي

وقول أبي طالبٍ (عليه السَّلامُ)[233] :

فإن يك قوم سرَّهم ما صنعتمُ سيحتلبوها لاقحًا غير باهل

ونثراً قراءة من قرأ[234] : :(**قَالُوْا سِحْرَانِ تَظَـٰهَرَا**) [القصص] ، بتشديد الظَّاء، وقول النبيِّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : " والذِي نفسُ محمَّدٍ بيدِهِ لا تَدخلُوا الجنةَ حتَّى تؤمنُوا، ولا تؤمنُوا حَتَّى تحَابُّوا[235]، فقد وصفوها بأنَّها قليلة جداً[236].

ولم يغفل النحاة ذكر علة اختصاص الرفع بثبوت النون، وذكر ابن إيازٍ علة ذلك بقوله : " فإنْ قيل : فلمَ جُعلتْ علامة الرفع دون النصب والجرِّ ؟ قيل : الرفع أسبق من قسيميه، ومستغنٍ عنهما، ألا ترى أنَّه يكون حيث لا منصوب ولا مجرور، كما في الفاعل، والمبتدأ وخبره، ولا يكونان إلا حيث يكون، فكان الرفع بالنون أولى منهما[237].

فالعلة علة أوْلى لأنَّ ثبوت النون في حالة الرفع أولى للمناسبة بينهما، وهذه المناسبة عند ابن إيازٍ تتمثل في استغناء الرفع عن النصب والجرِّ، فهو يكون في مواضع لا يكون فيها نصب ولا جرٌّ كالفاعل والمبتدإ وخبره، وهذا الاستغناء قدمه عليهما، وكذلك الحال في الأفعال الخمسة " لَّما كان الرفع أسبق أنواع الإعراب، والثبوت سابق

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحذف؛ لأنَّ الحذف طارئ فلا يصدق اسمه إلا على إزالة ثابت فجعل الثبوت الذي هو أسبق من الحذف للرفع الذي هو أسبق أنواع الإعراب، ولَّما كان الحذف متأخراً على الثبوت جعل للجزم الذي هو متأخرٌ عن الرفع"[238].

وقد أشار صدر الأفاضل إلى هذه العلة في كلامه على المناسبة بين ثبوت النون والرفع؛ بأنَّ الرفع " أوَّل حركات الكلمة فثبوته في أول أحواله أولى، لأنَّ السقوط فرع على الثبوت، وأمَّا النصب والجزم فيستويان كما يستوي الجرُّ والنصب في التثنية والجمع"[239].

أمَّا الإمام يحيى العلويُّ فالعلة عنده تختلف، يقول : " وإنَّما قضينا بكون هذه النون إعراباً في حالة الرفع لهذه الأفعال؛ لأنَّ الأفعال إنَّما وجب لها الإعراب بالمشابهة ... فكما كانت الواو واقعة حرف إعرابٍ في الأسماء وفاعلة، فهكذا تكون النون فاعلة في نحو : يضربنَ، وحرف إعرابٍ في هذه الأمثلة الخمسة حملاً لأحدهما على الآخر"[240].

فالعلة عنده علة حمل فرعٍ على أصلٍ، ذلك لأنَّ الفعل فرع على الاسم؛ إذ أصل الفعل المصدر الذي هو اسم[241]، وهذا الضرب من القياس يسمى (قياس الشبه)، وهو " أنْ يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي عليها الحكم"[242]، ووجه الشبه بين الفعل والاسم جريان الفعل على حركات اسم الفاعل وسكناته[243]، فلمَّا كان الشبه موجوداً بين الفرع والأصل من وجهٍ حمل النون في الأفعال الخمسة على الواو في الأسماء.

والذي يراه الباحث أنَّ العلة التي ذكرها ابن إيازٍ وغيره من النحاة، وهي علة أولى، أنسب لتعليل اختصاص النون بحالة الرفع، وعلة أولى من العلل التي ذكرها السيوطيُّ في الاقتراح ومثل لها[244].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3- علة حذف النون في النصب والجزم في الأفعال الخمسة :

ذكر النحاة أنَّ سقوط النون هو علامة النصبِ في الأفعال الخمسة[245]، فراح النحاة يلتمسون علة ذلك.

وقد ذكر ابن إيازٍ العلة مخاطباً قارئ كتابه : " ينبغي أنْ تعلمَ أنَّ حذفها علامة للجزم في الأصل، والنصب في ذلك محمولٌ عليه. فإنْ قيل : ولم قلت ذلك ؟. قيل : لأنَّ منصوب جمع المذكر السالم محمولٌ في الياء على مجروره، فكذا المنصوب هنا محمول في الحذف على المجزوم، وهذا مقتضى القياس"[246].

فالعلة عنده علة حملٍ على النظير، وهي من العلل القياسية التي أكثر النحاة من التعليل بها حتى بتَّ أحد الباحثين القول بأنَّ علة النظير من أكثر العلل دوراناً في النحو العربي[247]. وهذه من المواضع التي علل فيها النحاة بالنظير، وتوضيح ذلك :

أنَّ العرب جعلوا النون في الأمثلة الخمسة بإزاء الضمة في الأفعال المسندة إلى المفرد، فحكمها حكم الضمة في الوجود والعدمِ من خلال أثر العوامل فيها، ومعنى ذلك أنَّكَ " كما لا تقول : لم يضربُ، ولن يضربُ، فتثبت الضمة مع الناصب والجازم، كذلك لا تقول : لم يفعلان، ولن يفعلان، بل تسقط النون البتَّة"[248]. فهذه النون في كونها علم الرفع - كما هي الضمة - يجب حذفها في الجزم؛ لأنَّ الجازم يَحذف ما يثبت في الرفع، وكذلك إذا كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم، كحال الأفعال المعتلة اللَّام نحو : لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يمشِ[249].

وقد يُعترضُ بأنَّ حروفَ العلة في أواخر هذه الأفعال سواكن فحذفتْ عند الجزم، والنون متحركةٌ فكان الواجب أنْ تحذفَ الحركة لا أنْ يسقط الحرف برمَّته. وقد أجاب الزجَّاجيُّ عن هذا التساؤل بأنَّ النون في هذه الأفعال مضارعة للسكون ... لأنَّها ليست بحرفِ إعرابٍ فلمَّا سكِّنتْ وقبلها ساكنٌ تحركت لالتقاء الساكنين،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً، فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الجازم"[250].

والجزم الذي يكون أثره حذف الحركة، أو حذف الحرف متأخرٌ في الوجود بحكم العقل عن ثبوت حركة الإعراب أو حرفه، فناسب لذلك أنْ يجعل للجزم الحذف، أي حذف النون؛ إذ هي علامة الإعراب في هذه الأفعال[251]. فتبين أنَّ حذف النون علامة الجزم في الأصل، لذلك قدمه النحاة على النصب في كلامهم

على الأفعال الخمسة، يقول ابن مالكٍ[252] :

وحذفُها للجزمِ والنصبِ سمَه كلمْ تكوني لترومي مَظلَمة

وحين اختصَّ الرفع بثبوت النون، والجزم بحذفها لم يبق للنصب حظٌّ فيهما فحمل على الجزم في الحذف[253].

وقد جعلوا حمل النصب على الجزم في الأفعال الخمسة كما حملوا النصب على الجرِّ في تثنية الأسماء وجمعها، " لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء"[254]، ومعنى أنَّ الجزم في الأفعال نظيرٌ للجرِّ في الأسماء، أي : نظيره في الاختصاص، فالجزم مختصٌ بالأفعال، فلا تجزم الأسماء، والجرُّ مختصٌ بالأسماء فلا تجرُّ الأفعال، والرفع مشتركٌ بينهما فلا يحمل عليه النصب[255]؛ لأنَّ المختصَّ أولى بأنْ يكون متبوعاً"[256].

أمَّا أبو البركات الأنباريُّ فقد جعل سبب حمل نصب هذه الأفعال على جزمها المشابهة لها في اللفظ؛ " لأنَّ قولهم : (أنتِ تفعلين) يشابه لفظ الجمع، ألا ترى أن الجمع في حالة النصبِ والجرِّ يكون في آخره ياءٌ قبلها كسرة، وبعدها نون؛ كقولهم : (تفعلين)، فلمَّا أشبه لفظ الجمع، حُمِلَ عليه"[257]، فيَضْرِبَانِ ويَضْرِبُونَ مثل ضَارِبَانِ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وضَارِبُونَ في الصورة ومطلق الحركات والسكنات[258]. ولم يذكر لنا ابن إيازٍ وجه الشبه الذي حملتْ الأفعال الخمسة على الأسماء المثناة والمجموعة لأجله.

وأصلُ ما اعتلَّ به النحاة ما ذكره سيبويه حين قال : "ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافَق النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيبٌ كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب. وذلك قولك : هما يَفعَلاَنِ، ولم يَفعَلاَ، ولن يَفعَلاَ"[259].

وقد تابع ابن إيازٍ من تقدمه من النحاة في هذه العلة جاعلاً إيَّاها علة حملٍ على النظير من غير أنْ يفصِّل كما فعل غيره من النحاة، وهذه العلة هي علة جلُّ النحاة بعد سيبويه[260].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) - ينظر : المحصول : 1/ 281، والفعل في نحو ابن هشام : 124.

(2) - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 12، وفي النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 112.

(3) - هو جلال الدين عبد الرحمن بن زين الدين محمد بن قاسم الجلاليُّ المالكيُّ النحويُّ المتوفى سنة 920ه، ينظر : إيضاح المكنون : 3/ 396، وشرح حدود النحو للأبَّذيِّ : 6(مقدمة المحقق).

(4) - شرح حدود النحو للأبَّذيِّ : 57.

(5) - الإيضاح في علل النحو : 84.

(6) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 50، وقواعد المطارحة : 33، وكشف المشكل : 292.

(7) - شرح المفصل : 4/ 207.

(8) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 55، والكنَّاش : 1/ 118.

(9) - المحصول : 1/ 252.

(10) - كتاب سيبويه : 1/ 16.

(11) - ينظر : المقتصد : 1/ 136.

(12) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(13) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 7- 8، وتوضيح المقاصد : 1/ 49، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 116- 117.

(14) - ينظر : اللباب : 2/ 16.

(15) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 144- 145، وكتاب سيبويه : 1/ 16 هامش رقم (1).

(16) - ينظر : المقتضب : 4/ 81- 82، والأصول : 2/ 145، وعلل النحو : 208، وشرح عيون كتاب سيبويه : 14، والمقتصد : 1/ 136، وأسرار العربية: 315، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 7- 8، وشرح التسهيل : 1/ 31، وشرح الرضيِّ: 5/ 7، والبسيط : 1/ 221، والتعليقة على المقرب : 536، وشرح التصريح : 1/ 146.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(17) – المحصول : 1/ 207.

(18) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(19) – أصول النحو العربيِّ : 114.

(20) – ينظر : شرح الرضيِّ : 5/ 8.

(21) – ينظر : اللباب : 2/ 16.

(22) – ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 71، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 8، وشرح الرضيِّ : 5/ 8، وتوضيح المقاصد : 1/ 49، والكنَّاش : 2/ 7، وشرح التصريح : 1/ 146.

(23) – ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 206، وشرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 334.

(24) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(25) – لم ينسب لقائل معين، ينظر : خزانة الأدب : 5/ 229، والدرر اللوامع : 1/ 86.

(26) – علل النحو : 209-210.

(27) – ينظر : شرح شذور الذهب : 102، والنحو الوسيط : 1/ 113.

(28) – ضمير الفاعل في (ذكرها) يعود على ابن معطٍ الذي يشرح ابن إيازٍ كلامه، وضمير المفعول يعود على ضمائر الرفع التي عددها ابن معطي في المتن.

(29) – المحصول : 1/ 290.

(30) – ينظر : البسيط : 1/ 222.

(31) – ينظر : الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربرديِّ في شرحه على شافية ابن الحاجب : 216.

(32) – ينظر : المنهج الصوتيُّ للبنية العربية : 38، والأصوات اللغوية وظواهرها : 290.

(33) – الأصوات اللغوية وظواهرها : 290.

(34) – ينظر : البسيط : 1/ 223.

(35) – شرح المفصل : 4/ 209.

(36) – شرح الرضيِّ : 5/ 10.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(37) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 49- 50، وشرح المفصل : 4/ 209، والبسيط : 1/ 222- 223، وتوضيح المقاصد : 1/ 49.

(38) - ينظر : المسائل العسكريات : 109، والإرشاد إلى علم الإعراب : 79.

(39) - ينظر : شرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 190، وهمع الهوامع : 1/ 43.

(40) - المحصول : 1/ 211.

(41) - كتاب سيبويه : 1/ 13، وسمى هذا الباب بـ" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية".

(42) - المقتضب : 2/ 1.

(43) - ينظر : الأصول : 1 / 50.

(44) - ينظر : الإيضاح في علل النحو : 80.

(45) - ينظر : اللمع : 88.

(46)- المحصول : 1/ 211.

(47) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 74.

(48) - ينظر : المحصول : 1/ 211.

(49) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 212.

(50) - ينظر : المقتصد : 1/ 118- 119، وشرح اللمع للواسطيِّ : 156، والصفوة الصفية : 1/ ق1/ 175، والمحرر في النحو : 3/ 1045، والكنَّاش : 2/ 6.

(51) - ينظر : المنهاج في شرح جمل الزجاجيِّ: 2/ 170.

(52) - ينظر : المحصول : 1/ 212.

(53) - ينظر : المقتصد : 1/ 119، والمحصول : 1/ 212.

(54) - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 14- 15.

(55) - ينظر : المحصول : 1/ 212.

(56) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 213.

(57) - ينظر : التذييل والتكميل : 1/ 125- 126.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(58) – المحصول : 1/ 213.

(59) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(60) – ينظر : الإنصاف : 135(مسألة 76)، والإرشاد إلى علم الإعراب : 90.

(61) – ينظر : المحصول : 1/ 213- 214.

(62) – نسبه ابن إيازٍ في قواعد المطارحة إلى ابن الدهان في (الغرة)، وقد رجعتُ إلى الأجزاء المطبوعة حديثاً من (الغرة في شرح اللُّمع) فلم أجده لأنَّها تخلو من أبواب الفعل. ينظر : قواعد المطارحة : 34.

(63) – المحصول : 1/ 213.

(64) – ينظر : المقاصد الشافية : 1/ 103.

(65) – ينظر : أسرار العربية : 27.

(66) – ينظر : لمع الأدلة : 108.

(67) – الإنصاف : 434(مسألة 76).

(68) – ينظر : المقاصد الشافية : 1/ 104.

(69) – التخمير : 3/ 218.

(70) – شرح التسهيل : 1/ 34- 35، وينظر : الفاخر في شرح جمل عبد القاهر : 1/ 51، والمقاصد الشافية : 1/ 104، والتذييل والتكميل : 1/ 124.

(71) – ينظر : التذييل والتكميل : 1/ 126.

(72) – الإنصاف : 435 (مسألة 76).

(73) – ينظر : المصدر نفسه : 435- 436(مسألة 76).

(74) – ينظر : المصدر نفسه : 436(مسألة 76).

(75) – ينظر : في النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 134- 135.

(76) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(77) – ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : 88.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(78) – نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 234.

(79) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(80) – النظام النحويُّ في القرآن الكريم دلائل النظام النحويِّ : 382- 383.

(81) – ينظر : المحصول : 1/ 217.

(82) – ينظر : التعليقة على المقرب : 69.

(83) – المحصول : 1/ 217.

(84) – النظام النحويُّ في القرآن الكريم دلائل النظام النحويِّ : 61.

(85) – ينظر : المصدر نفسه : 56، والنظام النحويُّ في القرآن الكريم تنازع الأصوات والمعاني : 409.

(86) – ينظر : تاج علوم الأدب : 310، والفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة : 67.

(87) – كشف المشكل : 37.

(88) – ينظر : شرح شذور الذهب : 342، وجامع الدروس العربية : 3/ 207.

(89) – التبصرة والتذكرة : 1/ 80.

(90) – المحصول : 1/ 217.

(91) – ينظر : مسائل خلافية في النحو : 87(مسألة 8)، وشرح ابن عقيل : 1/ 37.

(92) – ينظر : المسائل العسكريات : 117، وترشيح العلل : 25.

(93) – شرح الرضيِّ : 1/ 31.

(94) – الإرشاد إلى علم الإعراب : 95.

(95) – ينظر : اللباب : 1 / 69.

(96) – ينظر : المفصل : 43 – 44، وتمهيد القواعد : 1/ 245، ونتائج التحصيل : 1/ 278- 279.

(97) – كتاب سيبويه : 1/ 14.

(98) – ينظر : النكت : 1/ 173.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(99) -ينظر : عــلل النحو : 204، والتبصرة والتذكرة : 1/ 80، وشـــرح عيون الإعــراب : 59، واللـباب : 1/ 69.

(100) - الإيضاح في علل النحو : 107.

(101) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 95 – 96.

(102) - الإيضاح في علل النحو : 109.

(103) - لعلها : قوة، فهي أنسب للسياق. وينظر : علل النحو : 204، والعلل النحوية في كتاب سيبويه : 83.

(104) - الإيضاح في علل النحو : 111.

(105) - ينظر : المسائل العسكريات : 118، والبسيط : 1/ 183.

(106) - البيان في شرح اللمع : 31.

(107) - كشف المشكل : 37.

(108) - المحصول : 1/ 215.

(109) - ينظر : همع الهوامع : 2/ 273.

(110) - كتاب سيبويه : 3/ 9- 10.

(111) - فاعل قال هو الزمخشريُّ الذي يشرح ابن يعيش كلامه.

(112) - شرح المفصل : 4/ 219، وينظر : البديع في علم العربية : 1/ 33.

(113) - شرح السِّيرافيِّ : 9/ 189.

(114) - المقتضب : 2/ 5.

(115) - ينظر : كتاب سيبويه : 3/ 5، والمقتضب : 2/ 7، والإنصاف : 165 (مسألة 25).

(116) - كتاب سيبويه : 3/ 11، وينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق1/ 182، والمحرر في النحو : 3/ 1046.

(117) - ينظر : الأصول في النحو : 2/ 146، والمقتصد : 2/ 1045، وشرح اللمع للواسطيِّ : 156، والمفصل : 146، والبيان في شرح اللمع : 416، والفصول في العربية : 51، وشرح

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اللمع للباقوليِّ : 637، والبديع في علم العربية : 1/ 33، والبسيط : 1/ 229 ، وعمدة ذوي الهمم : 387- 388.

(118) - ينظر : شرح الرضيِّ : 5/ 25.

(119) - الإنصاف : 437(مسألة 77).

(120) - البسيط في شرح الكافية : 2/ 347- 348.

(121) - ينظر : همع الهوامع : 2/ 274.

(122) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 273 – 274.

(123) - أي : قول البصريين.

(124) - شرح الكافية الشافية : 3/ 1519 – 1520.

(125) - ينظر : شرح ابن الناظم : 473- 474، والكنَّاش : 2/ 11، والمنهاج: 1/ 192، وأوضح المسالك : 2/ 248، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل : 2/ 917، وتمهيد القواعد : 8/ 4118، وشرح التصريح : 4/ 100.

(126) - ينظر : نحو المعاني : 52، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 67.

(127) - ينظر : أبو البركات بن الأنباريِّ : 84، وينظر : الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجريِّ :39.

(128) - ينظر : في النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 133- 134.

(129) - نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 236.

(130) - ينظر : المحصول : 2/ 607.

(131) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 224.

(132) - المحصول : 2/ 607- 608.

(133) - ينظر : شرح قطر الندى وبلِّ الصدى : 61.

(134) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 2/ 351.

(135) - ينظر : مغني اللبيب : 1/ 160 هامش رقم (1).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(136) - ينظر : المقتضب : 2/ 361.

(137) - ينظر : الـــدر المصون في علـوم الكتاب المكنون: 3/ 659، والجـدول في إعراب القرآن الكريم : 5/ 11.

(138) - ينظر : مغني اللبيب : 1/ 160- 165.

(139) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 224- 225، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 351.

(140) - شرح السيرافيِّ : 1/ 78.

(141) - ينظر : اللباب : 2/ 30.

(142) - التعليقة على المقرَّب : 422.

(143) - ينظر : المحصول : 2/ 608 ، وشرح قطر الندى : 61.

(144) - شرح ابن الناظم : 478، وينظر : شرح المفصل : 4/ 229.

(145) - وتروى عن ابن عباس، ومجاهد. ينظر : الدر المصون : 2/ 463، ونسبها السيوطيُّ إلى ابن محيصن. ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 2/ 203، ومعجم القراءات القرآنية : 1/ 177.

(146) - لم ينسب لقائل معين، ينظر : المقاصد النحوية : 3/ 345، وخزانة الأدب : 8/ 422، وشرح أبيات مغني اللبيب : 1/ 135.

(147) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 1/ 80، والمفصل : 321، والصفوة الصفية : 1/ ق1/ 209، وشرح ألفية ابن معطي للقواس : 1/ 339، وشرح ألفية ابن معطٍ للرُّعينيِّ (أطروحة دكتوراه) : 1/ ج2/ 728.

(148) - أختلف في كيفية كتابة (إذن)، فمذهب المبرِّد أنَّها تكتب بالنون في حالتي الوصل والوقف، ومذهب المازنيِّ أنَّها تكتب بالألف في كلتا الحالتين، ومذهب الفراء أنَّها تكتب بالنون إن عملت، وبالألف إنْ لم تعمل. ينظر : رصف المباني : 155، وقراضة الذهب : 43.

(149) - ينظر : شرح التسهيل : 4/ 21، والمحصول : 1/ 219- 220، والمقاصد الشافية : 6/ 18.

(150) - ذكر ابن إيازٍ قبيل هذا النص أوَّل أحوال إذنْ إذا تقدمتْ وتوفرتْ شروط إعمالها.

(151) - المحصول : 2/ 619.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(152) - ينظر : شرح المكوديِّ : 2/ 690.

(153) - البيت لكثِّير عزة في ديوانه : 305.

(154) - الصفوة الصفية : 1/ 212- 213.

(155) - ينظر : الفوائد الضيائية : 2/ 243.

(156) - البيت في المفضليات : 383، مع اختلافٍ في الرواية، والأصمعيات : 228، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافيِّ : 2/ 108. والسَّوِيَّةُ كِساء يُحشَى بثُمامٍ أو ليفٍ أو نحوِه، وهو أشبه بالبرذعة يوضع على ظهر الحمار للركوب عليه وجمعه سَوايا. ينظر : الصحاح : 6/ 2386 مادة(سوا)، ولسان العرب : 14/ 416 مادة(سوا).

(157) - كتاب سيبويه : 3/ 14.

(158) - ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 78.

(159) - المقتضب : 2/ 10- 11، وينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 646.

(160) - ينظر : شرح التسهيل : 4/ 21.

(161) - شرح ابن الناظم : 477.

(162) - ينظر : جواهر الأدب : 419.

(163) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 227.

(164) - المقاصد الشافية : 6/ 19.

(165)- الرجز لم ينسب لقائلٍ معين، ينظر : المقاصد النحوية : 3/ 349، وشرح شواهد المغني : 1/ 110، وخزانة الأدب : 8/ 456.

(166) - ينظر : كتاب سيبويه : 3/ 16.

(167) - هشَام بن مُعاوية الضرير الكوفيُّ أخذ علم النحو عن الكسائيِّ من كتبه (الحدود) و(المختصر) و(القياس) في النحو. ينظر : تاريخ العلماء النحويين : 186، والبلغة : 309.

(168) - ينظر : همع الهوامع : 4/ 106– 107.

(169) - المحصول : 2/ 611.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(170) – ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 363.

(171) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 9/ 178.

(172) – علل النحو : 276.

(173) – البيان في شرح اللمع : 439، وينظر : تمهيد القواعد : 8/ 4173.

(174) – تمهيد القواعد : 8/ 4173، وينظر : ارتشاف الضرب : 4/ 1656– 1657.

(175) – ينظر : المصدر نفسه : 8/ 4173 – 4174.

(176) – ينظر : همع الهوامع : 4/ 108.

(177) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ 226.

(178) – ينظر : همع الهوامع : 4/ 108.

(179) – ينظر : أمالي ابن الشجريِّ : 2/ 149– 150.

(180) – ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 650.

(181) – ينظر : شرح المفصل : 4/ 243.

(182) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 9/ 178.

(183) – إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيليُّ، له التحفة الشافية في شرح الكافية، والصفوة الصفية في شرح الدرَّة الألفية، ولم يذكروا سنة وفاته . ينظر : بغية الوعاة : 1/ 347، وكشف الظنون : 1/ 367، وتاريخ الأدب العربيِّ : 5/ 324.

(184) – الصفوة الصفية : 1/ ق1/ 226– 227، وينظر : الكنَّاش : 2/ 21.

(185) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق1/ 227.

(186) – ينظر : كتاب سيبويه : 3/ 7.

(187) – الغرة في شرح اللمع : 2/ 475– 476.

(188) – ينظر : الإنصاف : 474(مسألة 85)، وجواهر الأدب : 84– 85، وشرح تسهيل الفوائد للمراديِّ : 489.

(189) – ينظر : الكنَّاش : 2/ 22 ، والبسيط في شرح الكافية : 2 / 385.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(190) – ينظر : المحصول : 2/ 633.

(191) – المصدر نفسه : 2/ 633- 634.

(192) – كذا في الكتاب وأحسب ما هنا زائدة.

(193) – كتاب سيبويه : 3/ 63، وينظر : المقتضب : 2/ 45 هامش (2).

(194) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 10/ 76.

(195) – البسيط : 2/ 641– 642.

(196) – ينظر : علل النحو : 589، وإنْ واستعمالاتها في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) : 2.

(197) – البُسْرُ التَّمرُ قبل أن يُرطِبَ واحدتُه بُسْرَةٌ . ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (ب س ر) 8/ 480.

(198) – زيادات ديوانه : 186.

(199) – ينظر : الجمل في النحو للخليل : 195، وشرح السيرافيِّ : 10/ 76، ومغني اللبيب : 6/ 533.

(200) – ينظر : المحصول : 2/ 633- 634.

(201) – ينظر : المقتضب : 2/ 49، وعلل النحو : 589، والبيان في شرح اللمع : 444، وشرح اللمع للباقوليِّ : 653، وشرح المفصل : 4/ 264، والبسيط : 2/ 642.

(202) – ينظر : التذييل والتكميل : 1/ 202- 203، والتعليقة على المقرب : 73، وتمهيد القواعد : 1/ 291.

(203) – كتاب سيبويه : 1/ 23، وينظر : شرح السيرافيِّ : 2/ 57 – 58.

(204) – الأصول في النحو : 2/ 164، وينظر : التعليقة على المقرب : 73، تمهيد القواعد : 1/ 292.

(205) – المحصول : 1/ 222.

(206) – ينظر : التبصرة والتذكرة : 1/ 91، وترشيح العلل: 39.

(207) – ينظر : المقتصد : 1/ 181، وشرح الرضيِّ : 5/ 22، وعمدة ذوي الهمم : 383.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(208) - أسرار العربية : 322- 323.

(209) - ينظر : دراسة في علم أصوات العربية : 38-39، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدِّ العربية : 294.

(210) - الأشباه والنظائر : 2/ 132، وينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 329.

(211) - شعر قيس بن زهير : 29.

(212) - ينظر : الأصول في النحو : 3/ 443، وسرُّ صناعة الإعراب : 2/ 631، والمحصول : 1/ 222- 223.

(213) - ينظر : كتاب سيبويه : 3/316، والمسائل العضديات : 42، والضرائر وما يجوز للشاعر دون الناثر : 174.

(214) - ينظر : علل التثنية : 88، والتفاحة في النحو : 15- 16، ومجيب الندا : 97.

(215) - ينظر : الخصائص : 2/ 316، وهمع الهوامع : 1/ 175.

(216) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 213، والمنهاج : 1/ 174.

(217) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 287، وشرح المفصل : 4/ 213.

(218) - ينظر : شرح التسهيل : 1 / 50.

(219) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 287، وشرح المفصل : 4/ 213.

(220) - شرح المفصل : 4/ 213.

(221) - المحصول : 1/ 297.

(222) - ينظر : اللباب : 1/ 74.

(223) - ينظر : شرح حدود النحو : 68.

(224) – مـــن حذفها بعوضٍ إذا وُقـــفَ عليها نحـــو : يا زيدُ اخـــرجا، فأبدل منها الألف، ومـــن حذفها بغير عوض قول الشاعر : لَا تهين الْفَقِيرَ علك أَن تركع يَوْمًا والدهر قد رَفعه

أراد : تهينَنْ، فحذفت النون وبقيت الياء؛ لأنَّ ما بعدها مفتوح. ينظر : أمالي ابن الشجريِّ :2 / 165- 166.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(225) - ينظر : الصاحبيُّ: 161، وأمالي ابن الشجريِّ : 2/ 165.

(226) - أمالي ابن الشجريِّ : 2/ 169.

(227) - جمهرة اللغة : 2/ 964 مادة (غنه) ، وينظر : المصباح المنير : 2/ 455 مادة (غ ن ن).

(228) - الموضَّح في التجويد : 145، وينظر : ظاهرة التنوين في اللغة العربية : 28.

(229) - ينظر : سرُّ صناعة الإعراب : 2/ 439.

(230) - ينظر : المصدر نفسه : 1/ 17، وترشيح العلل : 26 ، وشرح الرضيِّ : 1/ 57.

(231) - ينظر : شرح السيرافيِّ :2/ 13- 14، وسرُّ صناعة الإعراب : 2/ 447، والتبصرة والتذكرة : 1/ 93، وأسرار العربية : 324، شرح المفصل : 4/ 213، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 11، ورصف المباني : 403.

(232) - الرجز لم ينسب لقائلٍ معين ، ينظر : خزانة الأدب : 8 / 339.

(233) - ديوانه عليه السَّلام : 191، مع اختلافٍ يسيرٍ في الرواية.

(234) - هي قراءة أبي عمرو من بعض طرقه. ينظر : البحر المحيط : 3/ 209، ومعجم القراءات القرآنية : 5/ 27، وقد نسبت فيه إلى غير واحدٍ، وأحال المؤلفان إلى البحر المحيط ولم يذكر البحر إلا أنَّها قراءة أبي عمرو!.

(235) - الحديث في : مسند أحمد : 3/ 29، وسنن أبي داود : 4/ 350، مع اختلافٍ يسيرٍ في صدر الحديث.

(236) - ينظر : البحر المحيط : 3/ 209.

(237) - المحصول : 1/ 228.

(238) - الصفوة الصفية : 1/ ق1/ 244.

(239)- ترشيح العلل : 37.

(240) - المنهاج : 1/ 174.

(241) - ينظر : أسرار العربية : 173- 174، وشرح شافية ابن الحاجب للرضيِّ : 1/ 76.

(242) - لمع الأدلة : 107.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(243) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 57، وشرح ابن الناظم : 14.

(244) - ينظر : الاقتراح : 89.

(245) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 213.

(246) - المحصول : 1/ 228- 229.

(247) - ينظر : النظير وأصول النحو في العربية : 25.

(248) - المقتصد : 1/ 178.

(249) - ينظر : الإيضاح في علل النحو : 73.

(250) - الإيضاح في علل النحو : 74.

(251) - ينظر : الصفوة الصفية : 1/ 244.

(252) - ألفية ابن مالك (بخطّ يحيى سلُّوم العباسيِّ) : 6.

(253) - ينظر : التوطئة : 133- 134.

(254) - كتاب سيبويه : 1/ 19، وينظر : التبصرة التذكرة : 1/ 93، وترشيح العلل : 37.

(255) - ينظر : التوطئة : 134، ورصف المباني : 404، وشرح التصريح : 1/ 238.

(256) - ينظر : المقتصد : 1/ 179.

(257) - أسرار العربية : 325، وينظر : شرح التصريح : 1/ 238.

(258) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 2/ 344، وشرح التصريح : 1/ 238.

(259) - كتاب سيبويه : 1/ 19.

(260) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 2/ 13- 14، التبصرة والتذكرة : 1/ 93، البيان في شرح اللمع : 422، شرح المفصل : 4/ 213، والتوطئة : 134، وشـــرح ابن الـناظم : 30، وتوضيح المقاصد : 1/ 79، وشرح ألفية ابن معطي للقواس : 1/ 366.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الرابع

التعليل النحويُّ في المرفوعات والنواسخ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الأوَّل

التعليل النحويُّ في المرفوعات

أوَّلاً: الفاعل:

1- علة لزوم تأخر الفاعل عن الفعل:

ذكر النحاة أنَّ رتبة الفاعل في العربية التأخر عن فعله، سواءٌ أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً مقدراً، ولا يصح تقديمه[1]، "فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل"[2].

ولم يخرج ابن إيازٍ عن مذهب النحاة هذا، فقد ذكر علة لزوم تأخر الفاعل عن فعله بقوله: "وإنَّما كان بعده، وإنْ كان خليقاً بالتقدم عليه لأمرٍ آخر، وهو أنَّ الفعل عامل فيه، ورافع له؛ لاقتضائه إياه، واحتياجه إليه، ومرتبة العامل أن تكون مقدمة على معموله"[3].

فالعلة عند ابن إيازٍ علة رتبة، والرتبة تعني موضع كلِّ مكون من مكونات التركيب في ذلك التركيب، والعرب تراعي ترتيب الألفاظ في الكلام ولا تخرج عليه[4]، فربَّما أدى الخروج عليه إلى اللبس فاجتنبوه.

فالفاعل عنده يلزمه التأخر عن الفعل، وإن كان حقه أن يتقدم الفعل، وهذا الذي ذكره ابن إيازٍ من أحقية الفاعل في التقدم منشؤه "أنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل، أن يكون بعد الفاعل لأنَّ وجوده قبل وجود فعله"[5]، وهذا اعتبار عقلي يفترض أنَّ الفاعل هو محدث الفعل وموجده، وهذا مفهوم الفاعل عند المتكلمين[6]، "ثم نقل عن هذه الرتبة إلى ما يقاربها، فقال قوم: مؤثرٌ، وقال قوم موجدٌ، وقال قوم: سببٌ، وقال قوم: علةٌ، وأطلقه النحاة على معنى آخر وضعاً

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واصطلاحاً، وله عندهم شرائط باجتماعها يصحُّ أن يكون فاعلاً نحوياً[7]، ومن هـــذه الشرائط أنْ يتأخر عن فعله. والسبب في تأخر الفاعل عنده هو أنَّ الفعل عامل للرفع فيه؛ لاحتياجه إليه؛ لأنَّ الفعل يقتضي فاعلاً لابدَّ له منه لتتم به فائدة كاقتضاء المبتدأ للخبر[8]،فلمَّا عمل الفعل فيه واقتضاه تقدم عليه رتبة؛ لأنَّ " رتبة المعمول أنْ يكون بعد العامل فيه "[9].

وقد ذكر سيبويه قبح تقديم الفاعل على فعله، ولم يعلل له بعلة صريحة في " هذا باب ما يحتمل الشعر"، مشيراً مـن طـرفٍ خفيٍّ إلى علة الرتبة، ويفهم ذلك من قوله : " ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنَّه مستقيم ليس فيه نقضٌ"[10]، أليس في قوله : "حتى يضعوه في غير موضعه " إيماءٌ إلى علة الرتبة؟.

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة نجد أنَّ البصريين اختلفوا في تعليل ما أجمعوا عليه من عدم جواز تقدُّم الفاعل على الفعل، فقد جعل ابن السرَّاج العلة دفع التباس الفاعل بالمبتدإ " لأنَّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء "[11].

وذهب غيره من النحاة إلى التعليل بعلة الرتبة محتجين بما تقدم من لزوم تأخر المعمول عن العامل، كتأخر المجرور عن حرف الجرِّ[12]، وتابع ابن إيازٍ هؤلاء[13].

وجعل ابن جني " امتناعهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل، وإنْ كانوا يجيزون تقديم خبر المبتدإ عليه، فكما لا يقدمون الدال على الزاي من (زيدٍ) كذلك امتنعوا من تقديم الفاعل على الفعل"[14]، وهذا معناه أنَّ الفعل والفاعل يتنزلان منزلة كلمة واحدة، فالفاعل كالجزء الأخير من الفعل[15]، ولا يتقدم بعض الكلمة على بعضٍ، وقد اعتلَّ بهذه العلة أكثر النحاة[16]، واحتجوا بقولهم (يقومان)، " فالنون علامة الرفع بمنزلة ضمة الميم من (يقومُ) في الواحد، وعلامة الرفع ينبغي أنْ تلحق المرفوع مع انقضاء أجزائه بلا فرقٍ ولا تراخٍ، فمجيء النون في (يقومان) بعد الألف

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التي هي ضمير الفاعلين يدلُّ من مذهبهم على أنَّهم قد أحلوا ضمير الفاعل محلَّ حرف الإعراب من الفعل"[17]، وساق ابن جني تسعة أدلة أخرى تدلُّ على شدة اتصال الفاعل بالفعل، وقد استدلَّ النحاة بعده بأدلته[18]. وجعل ابن الحاجب العلة في ذلك علة أولى، فالجملة مفتقرةٌ إلى الفعل والفاعل، وقد تقدم ذكر الفعل، فالأولى أنْ يليه الجزء الآخر الذي تفتقر الجملة إليه وهو الفاعل لا غيره من الفضلات[19]. أمَّا النيليُّ فقد علل ذلك بعلة مغايرة لما ذكره النحاةُ الآخرون، فقد ذكر أنَّ الفاعل لو تقدم على الفعل؛ " لصار معرضاً لدخول عاملٍ آخر عليه، وحينئذٍ يخرج عن كونه فاعلاً فيبقى الفعل بلا فاعلٍ"[20]. وقد اعتل بمثل هذا التعليل ابن مالك[21]، ومن النحاة من ذكر تعليلات أخرى لتوجيه منع تقديم الفاعل على فعله[22].

وما اعتل به ابن إيازٍ من علة الرتبة أكثر تساوقاً مع نظرية العامل التي أطبق النحاة على القول بها والاحتكام إلى مبادئها عند الاختلاف كما مرَّ، لذلك فهي أكثر مناسبة لتعليل إلزامهم الفاعل التأخر عن فعله.

وبملاحظة هذه التعليلات نلحظ غلبة جانب الصنعة النحوية عليها فلم نلحظ أحداً من النحاة عالج المسألة من ناحية المعنى إلا ما ذكره ابن السرَّاج من علة دفع اللبس؛ فإنَّها من العلل التي تتعلق بالدلالة[23] .

ومسألة تقديم الفاعـل على عامله مسألة خلافية[24]، فقد ذهـب الكوفيون إلى جواز تقديم الفعل على عامله واستدلوا بنصوص من الشعر[25]، وردَّ البصريون بحمل هذه النصوص على الضرائر[26]. ومن المحدثين من شايع البصريين؛ لأنَّ رأيهم أقرب للأصول اللغوية؛ لأنَّ دلالة المبتدأ البلاغية تختلف عن دلالة الفاعل، فلا مبرر للخلط بينهما[27]، وذهب آخر إلى وجوب معالجة المسألة من خلال الفروق الدلالية بين التركيب الذي يبتدئ بالفعل والتركيب الذي يبتدئ بالاسم[28].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2- علة لزوم تقديم الفاعل على المفعول عند انعدام القرينة، أو كان الفاعل ضميراً متصلاً بالفعل :

ذكر النحاة أنَّ الأصل تقديم الفاعل على المفعول في سياق الكلام؛ لأنَّه لازمٌ في الجملة، فهو يجري مجرى جزء من الفعل، والمفعول قد يستغنى عنه، ولأنَّ الفاعل يصدر منه الفعل أولاً، ثمَّ يفضي إلى المفعول به بعد ذلك[29].

فرتبة الفاعل مقدمة على رتبة المفعول، وهذا أصلٌ قياسيٌّ[30]، ولكنَّ هذا الأصل أصلٌ جوازيٌّ وليس أصلاً وجوبياً؛ فقد جوزوا التقديم والتأخير في الفاعل والمفعول وإنَّما فعلوا ذلك؛ "لقوة الفعل بتصرفه، والحاجة إلى الاتساع في الألفاظ"[31]، يقول ابن إيازٍ : " ثم إنَّ العرب تخالف هذا الأصل، فتوقع كلَّ واحدٍ منهما موقع صاحبه، فإنْ قيل : وما العلة الباعثة على ذلك؟، قيل علل : منها إقامة القوافي ... ومنها تصحيح وزن الشعرِ ... ومنها إقامة الأسجاع كقوله : (إذا ناحَ الحمامُ تذكَّر إلفَهُ المستهامُ)، ومنها العناية كقولهم : (مدح الأميرَ زيدٌ)"[32]، وهذا الأصلُ أصلٌ استعمالي يجوز فيه مخالفة الأصل القياسي[33].

ولكن قد يلزم تقديم الفاعل على المفعول في مواضع ستة ذكرها ابن إيازٍ في (قواعد المطارحة)[34]، ولم يذكر منها في (المحصول) إلا وجهين معللاً لهما " أحدهما : إذا خيف اللبس، فتارة يكون ذلك في المقصور إذا صحَّ وقوع الفعل من كلٍّ واحدٍ منهما بصاحبه كقولك : (ضرب موسى عيسى)، فأيُّهما كان الفاعل فقدمه، وتارة يكون في المبنيين اللذين على هذه الصفة كقولك : (ضرب من في المسجد من في الدار)، فإن كان اللبس منتفياً جاز التقديم والتأخير. والثاني : أنْ يكون الفاعل ضميراً متصلاً كقولك : (ضربت زيداً)؛ لأنَّك لو رمت تقديم (زيدٍ) عليه لم يكن إلا بعد فصله، وقد تقرر أنَّه مع القدرة على المتصل لا يعدل إلى الضمير المنفصل"[35].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة في المورد الأوَّل من موارد لزوم تقديم الفاعل على المفعول به هي علة أمن اللبس؛ لأنَّ هذا الموضع إذا انعدم فيه الإعراب من الفاعل والمفعول مع انتفاء القرينة فيهما ألبس على السامع[36]، فيجب حينئذٍ المحافظة على قرينة الرتبة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول دفعاً للبس[37]. وكذا الحال في كلِّ موضع ملبسٍ، يقول المبرِّد : " فالوجه في هذا وفي كلِّ مسألة يدخلها اللبس أنْ يقرَّ الشيء في موضعه؛ ليزول اللبس وإنَّما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكلُ تقول : ضرب زيدٌ عمراً، وضرب زيداً عمرٌو؛ لأنَّ الإعراب مبينٌ، فإنْ قلت : ضرب هذا هذا، أو ضربت الحبلى الحبلى، لم يكن الفاعل إلا المقدم"[38]. وحالة انتفاء الإعراب تكون عندما يكون الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين نحو : نحو شتمتْ سعدى سلمى، أو مبنيين نحو: أكرم هؤلاءِ هؤلاءِ، أو مضافين إلى ياء المتكلم نحو : ضرب غلامي غلامي.

والقرينة المعينة على تحديد المعنى على قسمين : لفظية، ومعنوية، " أمَّا اللفظية فقد تكون في نفس الفعل نحو : تقدمت موسى سلمى، وقد تكون في توابع الفاعل، أو في توابع المفعول، أو في توابعهما نحو : أكرم عيسى العالمُ موسى، و أكرمَ عيسى موسى العالمَ "[39].

وأمَّا القرينة المعنوية فتتمثل في أنْ يستحيل صدور الفعل من أحدهما فينسب بالبديهة إلى الآخر نحو : أكل موسى الكمثرى؛ لأنَّ الأكل لا يصدر من الكمثرى، أو قد يكون وقوعه من احدهما أغلب نحو: كسرت العصا الرحى، ودفعت الحبلى السكرى[40]، فمع وجود هذه القرائن المعنوية أو غيرها يتعين الفاعل من المفعول، ومع انعدام الإعراب والقرينة يلزم لزوم الرتبة دفعاً للبس فلا يجوز تقديم المفعول[41].

وهذا التعليل تضافرت عليه نصوص النحاة من متقدمين ومتأخرين[42]إلا ما ذهب إليه ابن الحاجِّ[43](ت647ه) فأجاز تقديم المفعول مع عدم وجود الإعراب أو

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قرينة تحدد المعنى المراد محتجاً بأنَّ العرب لا تراعي رفع اللبس كما لم تراعه في "تصغير عمر وعمرو على عمير، وبأنَّ الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنَّه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأنَّ تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً ... وما قاله ابن الحاجِّ ضعيف؛ لأنَّه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ - بحسب الظاهر- بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل : فيعظم الضرر ويشتد الخطر، بخلاف ما احتجَّ به؛ فإنَّ الأمر فيه لا يؤدي إلى مثل ذلك"[44]. وهذا الذي ذهب إليه ابن الحاجِّ باطل؛ إذ لو كان الأمر على ما ادعى لم يكن ثمَّة حاجة إلى الإعراب من الأصل.

وعلل في الموضع الثاني من مواضع لزوم تقديم الفاعل، وهو حال كونه ضميراً متصلاً بالفعل بقاعدة من القواعد الأصول في النحو العربي، فالعرب لا يأتون بالضمائر المنفصلة إذا تأتى أنْ يؤتى بالضمائر المتصلة؛ لاستغنائهم بالمتصل عن المنفصل[45]، وطلباً للاختصار والخفة، فالعلة في حقيقتها علة استخفاف، حتى قال ابن جني : " فلمَّا كان الأمر الباعث عليه[46] والسبب المقتاد إليه إنَّما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه آثر في نفوسهم وأقرب رحمًا عندهم، حتى إنَّهم متى قدروا عليه لم يأتوا بالمنفصل مكانه"[47]، ولَّما كان تقديم المفعول به يؤدي إلى فصل المتصل من الضمائر ألزموا الفاعل التقدم تجنباً لذلك.

وهذه العلة علة تعليمية تقوم على القواعد المعيارية التي وضعها النحاة مستنبطةً من كلام العرب، ومستوحاة من حكمة نظمهم دون إغراقٍ في تعليل، أو إسرافٍ في جدلٍ.

3- علة لزوم تأخير الفاعل عن المفعول به إذا اتصل بضمير يرجع إلى المفعول:

رتبة الفاعل التقدم على المفعول، كما مرَّ، ولكن العرب ربَّما قدموا المفعول على الفاعل، فقد ذكر سيبويه أنَّه "عربيٌّ جيد كثير، كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي بيانه أهمُّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمَّانهم ويَعنيانهم"[48]، وهم عندما قدموا المفعول على الفاعل اكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسع في شعرهم المقفى، وكلامهم المسجع، فربَّما كانت السجعة في الفاعل فيؤخرونه عن المفعول[49].

وهذا التأخير للفاعل قد يكون واجباً، فقد ذكر ابن إيازٍ ثلاثة مواضع يجب فيها تأخير الفاعل عن المفعول : الأوَّل : إذا كان المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل ليس كذلك نحو أكرمني زيدٌ. والثاني : إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ راجعٌ إلى المفعول نحو قوله تعالى ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة]. والثالث : إذا أريد حصر الفاعلية نحو : (ما أكرم زيداً إلا عمرو)[50].

وقد علل ابن إيازٍ وجوب تأخير الفاعل في الموضع الثاني الذي ذكر آنفاً، وذلك " أنْ يتصل الفاعل بضميرٍ راجعٍ إلى المفعول نحو قولك : (ضرب زيداً غلامُهُ)، برفع الغلام، ألا ترى أنَّك لو قدمت الفاعل الذي هو(غلامُهُ) على المفعول الذي هو (زيدٌ)، لتقدم الضمير على (زيدٍ) لفظاً وتقديراً، وهذا غير جائزٍ"[51].

فالعلة هنا علة رتبة تتعلق بحكمٍ نحويٍّ هو أنَّه لا بدَّ من عودة الضمير إلى مذكور مقدمٍ إمَّا لفظاً وإمَّا معنىً، وإمّا لفظاً ومعنىً"[52]؛ لأنَّ الضمير هو كناية عن متكلمٍ عنه معروف عند المتكلم والمخاطب، وإنَّما عوضوا الضمير من الاسم للاختصار أو للإبهام، أو لأغراض بلاغية أخرى.

وإذا اتصل الضمير العائد على المفعول بالفاعل وجب تأخيره؛ لأنَّ الضمير يعود حينئذٍ على متقدمٍ لفظاً وإنْ كان متأخراً رتبة وهو المفعول به، نحو قوله تعالى في الآية الكريمة المذكورة آنفاً، " فضمير (ربَّه) يعود على (إبراهيم)، وهو متقدم لفظاً متأخر رتبةً؛ لأنَّ الفاعل رتبته التقدم على المفعول"[53]، فإذا قدمنا الفاعل فقلنا خارج إطار النص القرآني المبارك : ابتلى ربُّه إبراهيمَ، لم يجز ذلك؛ " لأنَّ الفاعل والمفعول

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقعا في موضعهما، وليس في أحدهما نية تقديمٍ ولا تأخير وقد وقع الضمير قبل الذكر لفظاً وتقديراً"[54].

وهذا التعليل عليه جمهور النحويين الذين يمنعون التقديم للفاعل المتصل بضمير المفعول[55].

وقد تأول ابن إياز ما ورد من شعر تقدم فيه الفاعل مع اتصاله بضمير المفعول في الظاهر نحو قول الشاعر[56]:

جَزى بنوه أبا الغيلان عَن كبرٍ وحسن فِعْلٍ كما يُجزَى سِنِمَّارُ

" فالضمير في (بنوه) يعود إلى المصدر الدال عليه (جزى)، أي: جزى بنو الجزاء وهذا كثيرٌ"[57].

إلا أنَّ من النحويين من جوَّز تقديم الفاعل في هذه الحال، فقد جوزه أبو عبد الله الطوَّال[58](ت243هـ) من الكوفيين، والأخفش من البصريين[59]، وأجازه ابن جني معتلاً بأنَّ كثرة ورود تقديم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام صيَّر رتبة المفعول التقدم كما هي رتبة الفاعل، فإذا قدم الفاعل متصلاً بضمير المفعول فيكون عود الضمير على متقدمٍ رتبة[60].

فابن جني يضع يده على قضية بالغة الأهمية، وهي أنَّ كثرة دوران تركيب معين أو أسلوب محدد في الاستعمال قد يجعل لعنصر من عناصر التركيب رتبة التقدم مع أنَّ الأصل فيه أنْ يكون متأخر الرتبة، فرتبة كلِّ عنصر متوقفة على سعة دورانه في اللغة المتكلمة.

وتابع ابنُ مالكٍ ابنَ جني على ذلك إلا أنَّه بنى تعليله على الشعور الذهني للمتكلم أو المخاطب بالفاعل والمفعول الذي يقترن بشعوره بمعنى الفعل اقتراناً متلازماً؛ لأنَّ "الفعل المتعدي يدلُّ على فاعلٍ ومفعولٍ، فشعور الذهن بهما ملازم

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لشعوره بمعنى الفعل، فإذا افتتح كلامٌ بفعلٍ، ووليه مضاف إلى ضميرٍ علم أنَّ صاحب الضمير فاعل إنْ كان المضاف منصوباً. ومفعول إنْ كان المضاف مرفوعاً "[61]. ومن المجوزين أيضاً ابن جماعة[62](ت733ه)، وابن عقيل[63].

ونلحظ تناقضاً في موقف ابن إيازٍ في هذه المسالة فوقف في(المحصول) في صفِّ المانعين، وأخذَ على ابن جني تجويزه تقديم الفاعل على المفعول مع اتصاله بضمير المفعول، واستشهد بقول ابن الخشَّاب بأنَّ "هذا اشتطاطٌ من أبي الفتح في القياس"[64].

بينما مال في (قواعد المطارحة) إلى رأي ابن جني، وعلل له بأنَّ الفاعل حيث اتصل بضمير المفعول أوجب له التقـديم لفظاً، وكذلك أوجب له التقديم تقديراً، وإذا قدر تقديمه لم يتقدم المضمر على المظهر لفظاً أو تقديراً وهــذا هـو الممنوع منه[65].

ثانياً : نائب الفاعل :

علة عدم قيام الظرف مقام الفاعل إلا إذا كان مختصاً ومتمكناً :

قد يحذف الفاعل ويقام غيره مقامه لأغراض يرمي إليها المتكلم[66]، والنائب عنه "هو الذي يقوم مقامه عند غيبته وعدم ذكره مع بناء الفعل له، وهو خمسة أنواع : المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجارُّ والمجرور. وأولاها بالإقامة المفعول به؛ لأنَّهُ يقام بغير شرطٍ بخلاف غيره؛ ولأنَّهُ لا يقوم غيره مقام الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به، إذ يقام وجوباً إذا حضر مع حضور غيره"[67].

وهذا معناه أنَّ " الكلام إذا كان فيه مفعول صحيح فإنَّه لا يجوز بناء الفعل إلا له، فإذا فقد فحينئذٍ يسند إلى أي مفعولٍ شئت من المفاعيل المذكورة في الكلام الفعلُ ... لأنَّ المفعول به بعد طرح الفاعل أسبق حضوراً بالبال "[68].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ومن هذه المفاعيل المفعول فيه، فقد ذكر ابن إيازٍ أنَّ ظرفي الزمان والمكان يقومان مقام الفاعل، وينوبان عنه نحو : (سِيرَ بزيدٍ يومان فرسخين)، أو (سِيرَ بزيدٍ يومين فرسخان)، ومن كلامهم : (صِيدَ عليه يومان)، ولكنَّ ذلك لا يصحُّ عنده إلا بشرطين ذكرهما وعللهما وهما " الأوَّل : نبَّه عليه المصنف[69]، وهو قوله : (مختصاً)، يعني أنَّك لو قلت : (دُهِبَ زمانٌ)، و(قُعِدَ مكانٌ) لم يحسن؛ إذ لا فائدة فيه ألا ترى أنَّ الفعل لا بدَّ من أن يكون في زمانٍ ومكانٍ، فإذا خصصته وقلت : (دُهِبَ يومُ الجمعة)، و(دُهِب خلفُك) حسنَ. والثاني : أخلَّ به وهو أنْ يكون متمكناً، وأحترزنا بذلك عن غير المتمكن، نحو : (عندك)، و(سحرَ)، فإنَّه لا يقام واحدٍ منهما مقام الفاعل؛ لأنَّ ذلك يوجب رفعه وعدم تمكنه ينفيه"[70].

فالعلة في الشرط الأوَّل، وهو كونه مختصاً، علة حصول فائدة[71]، وهي علة تقوم في الأساس على الاعتبار الدلالي، واعتماد المعنى، فكلُّ تركيبٍ يشترط فيه الإفادة، وما لم تحصل الإفادة فقد خرج هذا التركيب عن إطار الدرس النحوي، فالإفادة غاية المتكلم والوظيفة الأساسية للغة.

وكلُّ تركيب فعليٍّ يقام فيه ظرف الزمان أو ظرف المكان مقام الفاعل، ويراد به إفادة معنى ما فيشترط في الظرف شرطان : أوَّلهما الاختصاص، أي : يجب أن يكون الظرف – زمانياً كان أو مكانياً– مختصاً غير مبهمٍ، والمراد من المبهم من ظروف الزمان ما دلَّ على زمانٍ غير مقدرٍ ولا حدَّ له يحصره ويضبطه نحو : حين، وزمن، ومدة، ووقت[72]. والمبهم من ظروف المكان ما ليس له حدود محصورة يوقف عندها كأسماء الجهات الست، وعند، ولدى، وتجاه، وحيال، وغيرها[73]، فلا بدَّ من تخصيص هذا الإبهام لتحصل الفائدة، ويكون الاختصاص بأنْ " يزاد على معنى الظرف معنى آخر يكتسبه من كلمة تتصل به اتصالاً قوياً؛ ليزول الغموض والإبهام عن معناه كأن يكون

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الظرف مضافاً نحو : أُذنَ وقتُ الصلاة ، نُوديَ ساعة البيع ... أو يكون موصوفاً نحو : قُضيَ شهرٌ جميلٌ في المصايف، قُطعَ يومٌ كاملٌ في السفرِ. أو يكون معرفاً نحو : يُحَبُّ اليومُ لأنَّه معتدلٌ، أو غير ذلك مما يزيد معنىً جديداً على الظرف، ويخرج معناه السابق من الإبهام والتجرد"[74].

فتخصيص الظرف أكسب التركيب وضوحاً دلالياً تتحقق الفائدة منه، فضلاً على أنَّه انتقل من حيِّز الظرفية إلى حيِّز الاسمية، ومن حيِّز الفضلات إلى حيِّز العُمد، ودخل في علاقة جديدة هي الإسناد لأنَّه ناب عن الفاعل[75]وصار متحدثاً عنه ولا بدَّ في المتحدث عنه من وضوح الدلالة فيه[76]. وعلة الفائدة هذه هي العلة التي اعتلَّ بها من تناول المسألة من النحاة[77]، ولم أرَ أحداً منهم قال بغيرها.

أمَّا في الشرط الثاني فالعلة علة منافاة، وهي تتعلق بالجانب اللفظي من الظرف المراد إقامته مقام الفاعل، إذ إنَّه يكتسب بنزوله منزل الفاعل ما للفاعل من الأحوال والأحكام[78]، ومنها أنْ يكون مرفوعاً، والظرف لا يكون مرفوعاً إلا إذا كان متمكناً كامل التصرف، والمراد بالتصرف صحة التنقل بين حالات الإعراب المختلفة من الرفع والنصب والجرِّ على حسب حاله في الجملة، وعدم التزام النصب على الظرفية وحدها دائماً، أو النصب على الظرفية مع الخروج عنها إلى شبه الظرفية وهو الجرِّ بـ(من)، لأنَّ عدم تصرفه الكامل يمنع وقوعه مرفوعاً"[79]. فلا يجوز إنابة (سَحَرَ) من يومٍ معينٍ، ولا (ثمَّ) فلا يقال : سِيرَ سحرَ، ولا : جُلسَ ثمَّ؛ لأنَّ قيامهما مقام الفاعل يخرجهما عن الظرفية والنصب[80]، وقد قال سيبويه : " ومما لا يحسن فيه إلا النصبُ قولهم : سير عليه سَحَرَ، لا يكون فيه إلا أن يكون ظرفاً "[81].

وكذلك لا يجوز أنْ يقام غير المتصرف من ظروف المكان نحو : ثمَّ، وهنا، وعندَ، مقام الفاعل للعلة نفسها[82]. وقد " نُقل عن الأخفش إجازة إقامة الظرف غير

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المتصرف، فتقول : أُقيمَ عندَكَ، وجُلسَ ثمَّ، وكذلك سائر الظروف غير المتصرفة نحو : سَحَرَ، وسحيراً، وضحى، وضحوة، وعشاء، وعشية، وعتمة، لأوقات بعينها "[83]، ونقل ناظر الجيش والسيوطيُّ مثله عن الكوفيين[84].

فالعلة تقوم على التنافي بين ما يتطلبه قيامها مقام الفاعل من رفع، وبين عدم تمكنها ولزومها النصب على الظرفية، وقد علل بهذه العلة من تناول المسألة من النحاة[85].

ثالثاً : المبتدأ والخبر :

1- علة أنَّ الأصل في المبتدإ التعريف، والأصل في الخبر التنكير :

ذكر النحاة أنَّ الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة[86]؛ ذلك أنَّه مسندٌ إليه ومحكوم عليه، فلا بدَّ أنْ يكون أمراً معيناً محدداً معروفاً بين المتكلم والمتلقي؛ لأنَّه إذا كان مجهولاً لم يفـد التركيبُ شيئاً، وكان الحكم لغواً، ولذلك لم يجز النحاة وقوعه نكرةً إلا بشروط ومسوغاتٍ كلها تدور حول تحقيق الإفادة من التعبير بالنكرة[87].

والأصل في الخبر أنْ يكون نكرةً[88]؛ لأنَّ الخبر مناط الفائدة، ومعنى هذا أنَّ الإخبار لا بدَّ أنْ يكون بما هو مجهولٌ، أو ما يحتمل أنْ يجهله السامع، وليس معنى كون الخبر نكرة أنَّه مجهول بذاته، بل لأنَّه قد جهلت نسبته إلى المبتدإ بعينه، فالمجهول هي العلاقة بين المبتدأ والخبر[89]، و"مقتضى كون الخبر مجهول العلاقة - أي النسبة - بالمبتدأ أنْ يكون الأصل فيه، إذ إنَّ النكرة هي التي تتسم بعدم التعين لكون مدلولها مفرداً شائعاً في نطاق جنسه، ورتبوا على ذلك أنَّ وقوع الخبر معرفة من قبيل مخالفة الأصل وذلك لا يجوز إلا في مواضع بعينها لا بدَّ فيها جميعاً من كون المبتدإ معرفةً"[90].

وقد أوضح ابن إيازٍ ذلك معللاً بقوله : " أصل المبتدأ التعريف، وأصل الخبر التنكير، وذلك من قبل أنَّ الغرض في الخبر إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

منزلته في العلم بذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : (رجلٌ قائمٌ) لم تحصل به فائدة، إذ لا يستنكر أنْ يكون في الوجود رجل قائم ممن لا يعرفه المخاطب"[91]. فالعلة في كون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، علة فائدة؛ لأنَّها لا تحصل إلا إذا كان المبتدأ معرفةً والخبر نكرةً .

وعلة الفائدة من العلل التي تتعلق بالاعتبار الدلالي في التركيب[92]، فلا يكاد يخلو منها مؤلف من مؤلفات النحو، والباحث يرى تسميتها (علة العلل)؛ إذ لو سألنا عن العلة في كلِّ تركيب لغويٍّ سليم، فلا يبعد أنْ يكون الجواب : إنَّ العلة له والغرض منه الفائدة.

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة نجد أنَّ المتقدمين من النحاة قد اعتلوا بها، فقد علل بها المبرِّد في كون المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما يقارب المعرفة من النكرات، يقول : " ألا ترى أنَّك لو قلتَ : رجلٌ قَائِمٌ، أَو رجلٌ ظريفٌ لم تفد السَّامع شَيئاً لأنَّ هذا لا يستنكر أَن يكون مثله كثيراً ... ولو قلتَ خير منك جاءَنِي أَو صاحب لزيد عندي جازَ وإِن كانَا نكرتين وصارَ فيهما فائدَة لتقريبك إيَّاهُما من المعارف "[93]. ويقول ابن السرَّاج : " وإنَّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به"[94].

ولم يخرج المتأخرون عمَّا علل به المتقدمون، فقد أفاض صدر الأفاضل الخوارزميُّ في شرح العلة وتوضيحها، إذ يرى أنَّ تنكير المبتدإ فيه " تنفيرٌ عن استماع الحديث عنه"[95]، والتنفير عن استماع الحديث إخلالٌ بالغرض المطلوب من الكلامِ وهو الإفهام"[96]. وسار على الاعتلال بعلة الفائدة من تناول المسألة غير هؤلاء من النحاة"[97].

وبهذه العلة نفسها عللوا كون الخبر نكرة، كما مرَّ، فقد ذكر عبد القاهر أنَّ " هذا هو الأصل في الإخبار؛ لأنَّ الخبر يجب أنْ يكون مجهولاً، وما يخبر عنه معروفاً ...

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

لأنَّ الإخبار عما يعرف بما يعرف لا يفيد، وإنَّما الإفادة في الإخبارِ عما يعرف بما لا يعرف "[98]، ومثله ما ذكره معاصره ابن فضَّال من أنَّ " هذا هو الأصل؛ لأنَّ الفائدة إنَّما تقع بالنكرة دون المعرفة، والفائدة في الخبر"[99].

وأمَّا الرضيُّ فقد جعل العلة في تنكير الخبر علة شبه للفعل، فإنَّما كان الأصل تنكير الخبر؛ " لأنَّه مسندٌ فشابه الفعل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير ... ولا يصحُّ تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف، وأبقيناه على الأصل فكان نكرة"[100]، وإنَّما بنى الرضيُّ علته على شبه الفعل؛ لأنَّ الخبر شابه الفعل بأنَّ " نسبته من المبتدإ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير؛ فرجح تنكير الخبر على تعريفه "[101]، فالشبه عنده يتمثل في أنَّ كلاً من الفعل والخبر مناط الفهم ومعتمد الفائدة من طرفي الإسناد في الجملة، وإن كان يرى أنَّ الفعل مجرد من التعريف والتنكير[102].

وقد اعتمد الشاطبيُّ على هذه العلة، وزاد علةً أخرى نقلها عن ابن مالك، وهي علة رفع توهمٍ ولبسٍ، ذلك أنَّ كون الخبر معرفة مسبوقاً بمعرفةٍ وهو المبتدأ " يُوهِمُ كونها صفةً وموصوفاً، فيجيء الخبر [نكرة][103] لرفع التوهم"[104].

وعلة الفائدة هي العلة التي عليها أكثر من علَّل للمسألة من النحاة[105].

والباحث يرى رجحان ما ذهب إليه ابن إيازٍ وجمهور النحاة من علة الفائدة، فهي من العلل التعليمية واللغوية التي تعتمد معيار الدلالة، وما ذكروه من علل أخرى لا يتنافى مع علة الفائدة، فهي المحور الذي يدور عليه تعليل المسالة.

2- علة عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثث :

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن أسماء الأعيان[106]، فقد ذكر سيبويه أنَّ " جميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث"[107]؛

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذلك أنَّ الأسماء التي تصلح للابتداء ضربان : إمَّا أسماء أحداثٍ تدلُّ على معانٍ مجردة نحو : ضرْبٌ، وقيامٌ، وقعودٌ، وعلمٌ، وأشباهها، أو أسماء أعيانٍ وهي المرادة بالجثث، فالجثة ما كان شخصاً مرئياً، أو ما يشغل حيزاً في فراغٍ نحو : زيدٌ، وعمرو، وفرسٌ، وكتابٌ، وأشباهها[108]. وكذلك الظروف التي تقع خبراً للمبتدأ ضربان : ظرف زمانٍ، وظرف مكانٍ[109].

" فأمَّا ظرف المكان فإنَّه يخبر به عن أسماء الأعيان وعن أسماء الأحداث، تقول : زيدٌ خلفَكَ، والقتالُ خلفَكَ. وإنَّما صحَّ الإخبار به عن العين والحدث؛ لأنَّ الشخص إذا وجد في مكانٍ لم يوجدْ في ذلك الوقت وفي تلك الحال في مكانٍ آخر، فصحت الفائدة به، وكذلك الحدثُ؛ لأنَّ وجود الحدث في مكانٍ يدلُّ على حصوله فيه دون غيره من الأمكنة فصحت به الفائدة"[110]، وأمَّا ظرف الزمان فلا يقع خبراً عن الجثة، فلا تقول : زيدٌ يوم الجمعة[111]، ولكنَّه يقع خبراً عن الحدث نحو : الخروجُ غداً، والرحيل الساعة[112].

وقد ذكر ابن إيازٍ ذلك معللاً الفرق بينهما بقوله : " والفرق بينهما أنَّ الجثة تكون في مكانٍ دون مكانٍ، فإذا أخبر عنها باختصاصها ببعض الأمكنة حصلت الفائدة، وهي إذا أخبر عنها بالزمان لا تحصل الفائدة بذلك؛ لأنَّك إذا قلت : (زيدٌ اليومَ) فالتقدير : زيدٌ مستقرٌ اليومَ، وذلك غير مفيدٍ؛ لأنَّه لا يخلو أحدٌ من أهل عصرك من اليوم؛ إذ الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، وأمَّا الحدث فالإخبار عنه بكلا الظرفين مفيدٌ "[113]. فالعلة علة عدم حصول فائدة؛ لأنَّ نسبة الجثث المخبر عنها إلى جميع الأزمنة متساويةٌ، فيكون الإخبار بظرف الزمان عنها أشبه بالإخبار عن النكرة المشاعة فلا تتحقق منه حينئذٍ الفائدة؛ لأنَّ الإفادة تتحقق في الظرف بنوعيه إذا كان يدلُّ دلالة خاصة لا عامة[114].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد تابع ابن إيازٍ متقدمي النحاة في علته، يقول المبرِّد : " فَأَمَّا الظروف من الزمان فإنَّها لا تتضمَّن الجثث لأنَّ الِاستقرار فيها لا معنى لهُ، أَلا ترى أَنَّك تقول زيد عندك يوم الجمُعة لأنَّ معناهُ زيد استقر عندك في هذا اليوم ولو قلت زيد يوم الجمعة لم يستقم لأن يوم الجمعة لا يخلو منهُ زيد ولا غيره فلا فائدة فيهِ "[115]. وبمثل هذه العلة اعتلَّ ابن السرَّاج، والورَّاق، وابن جني، والصيمريُّ[116]. وقد فصَّل الرضيُّ في المسألة فذكر " أنَّ ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم عينٍ إلا في موضعين :

أحدهما : أنْ تشبه العين المعنى في حـــــدوثها وقتاً دون وقـــتٍ نحـــو : الليلةُ الهلالُ.

الثاني : أنْ يُعلم إضافةُ معنًى إليه تقديراً نحو قول امرئ القيس : (اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ)[117] أي شربُ خمرٍ "[118]. فبزوغ الهلال في أوقاتٍ معينة من الشهر، وتقدير حذف مضافٍ حددا الدلالة، وخصصا المعنى فتحصلت بهما الفائدة.

وتابع الشاطبيُّ ابنَ مالك في تعليق منع الإخبار بظرف الزمان عن الجثة وجوازه على حصول الفائدة من أيِّ طريق أتت فـ" تعليقه الجواز على شرط الإفادة هو الأصل وهو أولى من تعليقه على مواضع تعدُّ وتحصر، فإنَّ حصر الآحاد قد لا يفي بجميع مواضع الإفادة، بل الغالب أنَّه لا يفي، وإنَّما وجه حصرها ردُّها إلى أصل الجواز وهو الإفادة "[119].

وهذا الذي ذكره الشاطبيُّ هو الوجه هنا، فكما كان المنع معلقاً على عدم الفائدة فيجب أنْ يعلق الجواز على حصولها بأيِّ طريقٍ وأية قرينةٍ.

وخلاصة القول أنَّ النحاة تتابعوا - بما فيهم ابن إيازٍ- على الاعتلال بهذه العلة وإنْ تفاوتوا بين مفصلٍ ومجملٍ، وهي علة تعليمية بديهية تنسجم وهدف اللغة وهو البيان، فقد ذكرها معظم من تناول المسألة من النحاة[120].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3- علة لزوم حذف الخبر بعد لولا :

لولا أداة ربط، وهي حرفٌ غير جازمٍ يدخل على جملتين : أحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعل وفاعل، فتُعلق إحداهما بالأخرى، وتربطها بها كما يدخل حرف الشرط على جملتين فعليتين، فيربط إحداها بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة[121].

ومعنى لولا إذا دخلت على جملة اسمية بعدها فعلية هو ربط امتناع الثانية بوجود الأولى[122]، فهي داخلة على اسم مبتدأ وخبره محذوف وقد أقيم جوابها مقام الخبر نحو : (لولا عليٌ لهلك عمر) فتقدير الكلام : لولا عليٌ موجودٌ لهلك عمر[123]، فليس جملة (هلك عمرُ) بخبرٍ لـ(عليٌ)؛ لأنَّ هذه الجملة تخلو من ضمير يعود إلى عليٌ، وقد تقرر أنَّ الخبر إذا كان جملة فلا بدَّ أنْ يكون في تلك الجملة ضمير أو ما يقوم مقام الضمير[124] يعود على المبتدأ[125].

وقد التزم العرب حذف الخبر بعد (لولا)، وهذا " في كلِّ موضعٍ ينضمُّ إلى القرينة الدالة عليه لفظ يلتزم في موضعه نحو : لولا زيدٌ لكان كذا، فلولا تدلُّ على امتناع ما بعدها لوجود ما قبلها، فهي تدلُّ على الوجود المستلزم للخبر الذي هو موجود، وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا الذي هو لكان كذا، فقد حصل الأمران : القرينة الدالة، واللفظ الملتزم، فلو أثبتَّ الخبر وقلتَ : لولا زيدٌ موجودٌ لكان كذا، لم يجز"[126].

واختلف النحاة في حذفه، فقال الجمهور هو محذوفٌ وجوباً، ولا يكون إلا كوناً مطلقاً، أي يصحُّ أنْ يحلَّ محله (كائنٌ) أو (موجودٌ) أو نحوهما، وذهب بعضهم إلى أنَّ الخبر بعدها ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيلٌ ليس هذا محلُّ ذكره[127].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وتابع ابن إيازٍ جمهور النحاة على القول بلزوم حذف الخبر بعد لولا، وذكر في تعليل ذلك ثلاثة أوجه ارتضى منها واحداً، وهو " أنَّه لَّما كان معناها امتناع الشيء لوجود غيره كانت هي مغنية عن الخبر الذي هو الوجود، وهذا لا بأس به "[128].

فالعلة عنده علة استغناء، وإنَّما استغنوا عنه لوجود قرينة تدلُّ عليه وهي (لولا) نفسها، فشرط حذف الخبر وجود القرينة الدالة على الخبر المعين، فهي موجودة لتدلَّ على انتفاء الملزوم لوجود المبتدإ[129]. وليس المعنيُّ بالاستغناء هنا من قبيل استبدال بعض الألفاظ ببعض كما استغنى العرب بـ(ترك) عن (وذر) و(ودَع)[130]، ولكنَّه من قبيل الاكتفاء بالقرينة في فهم المعنى كما قال سيبويه: " لأنَّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً "[131].

وإنَّما حذف الخبر هنا لأمن اللبس، وقد كثر في كلام العرب حذفه عند أمن اللبس، أمَّا إذا ألبس فإنَّهم يذكرون الخبر كقوله (صلى الله عليه وآله وسلَّم) : (لولا قومكِ حديثو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبة على قواعد إبراهيم)[132]، يقول الزجَّاجيُّ : " من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه لا سيَّما إذا عرف موقعه ولم يقع فيه لبس "[133].

وقد علل بهذه العلة أبو جعفر النحَّاس(ت338ه) في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [البقرة]، قال: " فلَولا فَضلُ اللّهِ رفع بالابتداء عند سيبويه، والخبر محذوف لا يجوز عنده إظهاره لأنَّ العرب استغنت عن إظهاره بأنَّهم إذا أرادوا ذلك جاءوا بأنَّ فإذا جاءوا بها لم يحذفوا الخبر، والتقدير فلولا فضل الله تداركك "[134]. وهي العلة المفهومة من كلام ابن مالك، والشاطبيِّ[135].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والوجهان الآخران اللذان ذكرهما ابن إيازٍ أوَّلهما : " أنَّ جواب (لولا)، وطول الكلام أغنى عنه، وفيه ضعف؛ لأنَّه قد يحذف الجواب وغير جائز حذف العوض والمعوض منه، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الفتح]"[136]. فهو يضعِّف القول بعلة حذف الخبر لطول الكلام محتجاً بأصلٍ من الأصول النحوية التي أجمع عليها النحاة وهو أنَّ " العرب لا تجمع بين العوض والمعوَّض منه في الذكر ولا في الحذف"[137]؛ فجواب لولا سيكون عوضاً عن الخبر، وقد ورد حذفه في الآية السابقة، فالقول بتعويض جواب لولا عن الخبر يودي إلى هذا المحذور.

والثاني : " أنَّ (لولا) لَّما كانت مركبة من (لو) التي معناها امتناع الشيء لامتناع غيره، ومن (لا) النافية، و(لو) لا تليها جملة اسمية البتة، و(لا) إذا دخلتْ على جملة اسمية معرفة الصدر، أو نكرة موصوفة ولم تعمل فإنَّها تكرر في الغالب، فلمَّا كان الأمر كذلك اختزلوا الخبر مع (لولا) ليكون في اللفظ بعدها جزءٌ واحدٌ"[138]، وعلى الرغم من أنَّ ابن إيازٍ لم يصرح بردِّ هذا الوجه أو بقبوله، فإنَّنا نرجح رفضه لهذه العلة؛ لعدم قوله بتركيب (لولا)، ورؤيته أنَّ الإفراد فيها هو الأصل، فحملها عليه أولى"[139].

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة نجد سيبويه قد علل هنا بعلة كثرة الاستعمال، يقول بعد حديثه عن (لولا) وما بعدها من مبتدإٍ وخبرٍ "ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من إمَّا لا، زعم الخليل رحمه الله أنَّهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام"[140]، ولا غرو، فسيبويه كثيراً ما يعلل بعلة كثرة الاستعمال، فهي داعية إلى

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

التخفيف، وحذف ما فهم معناه وأمن لبسه بغيره. وقد تابع سيبويه على علَّته ابنُ السرَّاج، والأعلمُ الشنتمريُّ، وابنُ يعيش[141].

ومن النحاة من جعل العلة علة طول الكلام التي ردَّها ابن إيازٍ آنفاً، وهي الوجه الآخر لعلة الاختصار، وقد قال بها عبد القاهر، وأبو حيَّان[142]. ومن النحاة من يرى أنَّه ليس هنا حذفٌ ألبتة، فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنَّ "جواب لولا هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا"[143]، وضعَّفه النحاة[144].

ولم يخرج المحدثون عمَّا ذكره النحاة من وجوب حذف خبر لولا، وعلله الدكتور عبد الستار الجواريُّ بأنْ جعل المسوغ لحذف الخبر هو أنَّه "كونٌ عام، والكون العام حدثٌ يمرُّ به كلُّ كائن فلا داعي لذكره"[145]، فهو يحذو حذو ابن إيازٍ في جعل العلة في حذفه علة استغناء.

وصفوة القول أنَّ النحاة لم يخرجوا في تعليلهم المسألة عمَّا مرَّ بنا من وجوه، وهي في جملتها ترجع إلى الاستغناء عن الفائض من الكلام إذا كان ثمَّ قرينة تدلُّ عليه حاليةً أو مقاليةً، فإذا صادف ذلك كثرة الاستعمال، أو طول الكلام كان ذلك أدعى للاستغناء وألزم.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثاني

التعليل النحويُّ في النواسخ

أوَّلاً : الأفعال الناقصة :

1- علة الاصطلاح على (كان وأخواتها) بالناقصة :

اصطلح جمهور النحاة على ثلاثة عشر فعلاً سوى ما تصرف منها وما حمل عليها بالأفعال الناقصة[146]، ويبدو أنَّ هذا المصطلح لم يكن الوحيد مما أطلقه النحاة على هذه الأفعال، بل ذكر ابن يعيش أنَّها تسمى (أفعال العبارة)[147]؛ لأنَّها " أفعالٌ لفظية لا حقيقية؛ لأنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ ... فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدلُّ على حدثٍ، لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتصرُّف"[148]، فالاعتبار بهذه التسمية اعتبارٌ لفظيٌ. ورأى محمد خان القاجاريُّ[149](ت1288هـ) أنَّ " الأحسن أن تسمى بالأفعال العامة فإنَّها أفعال تجامع كلَّ تعيُّنٍ كما ترى أنَّ كان متضمنة معنى الكون وهو يجامع كلَّ صفةٍ، ولذلك تحتاج في الإفادة الجديدة إلى ما يخصصها"[150].

أمَّا مصطلح (الناقصة) فقد اختلفت الآراء في تعليله، والتمسنا العلة عند ابن إيازٍ فوجدناه ذكر علتين لهذه التسمية، يقول : " إنَّما سمَّاها النحاة بذلك لوجهين : الأوَّل : أنَّها لا تستغني بالمرفوع، وتحتاج إلى المنصوب، بخلاف باقي الأفعال. والثاني : لا مصادر لها؛ لأنَّهم أجروها مجرى الحروف، والخبر عوضٌ عن المصدر وهذا لا يكون في الفعل الحقيقيِّ "[151].

والأولى من العلتين هي علة تعليمية اصطلح عليها النحاة بـ(علة الافتقار)[152]، وبعد تأمل الباحث في كلام سيبويه وجد أنَّ سيبويه أوَّل من علل بهذه العلة وسمَّاها (الاحتياج) – كما يظهر من نصه – إذ ذكر : " ولا يجوز فيه الاقتصارُ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

على الفاعل كما لم يجز في ظَننتُ الاقتصارُ على المفعول الأوَّل، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ"[153]، والمراد بالفاعل في نص سيبويه اسم كان، أي إنَّها لا يتم بالمرفوع بها كلامٌ مفيدٌ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنَّها تتم بالمرفوع من دون المنصوب[154]، والسبب في ذلك أنَّ الخبر هنا هو محطُّ الإفادة "حيث كان المرفوع ههنا والمنصوب لحقيقة واحدةٍ، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين ... ولذلك قيل لمرفوعها : اسم، ولمنصوبها خبرٌ، فرقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول"[155].

وهذا التعليل ينبع من طبيعة الوظيفة الدلالية التي تؤديها هذه الأفعال، فهي وضعت لتقرير الفاعل على صفةٍ لازمةٍ باعتبار معناها فيكتسب الخبر حكم معناها، وهذا الحكم إمَّا إثباتٌ كما في (كان)، وإمَّا نفيٌ كما في (ليس)، وإمَّا استمرارٌ كما في (مازال)[156].

وتقديم ابن إيازٍ هذه العلة على العلة الأخرى قرينة على تبنيه لها، خاصَّة وقد قدمها على أختها في (قواعد المطارحة) أيضاً. وقد تبنى هذه العلة كثيرٌ من النحاة المتأخرين[157].

أمَّا العلة الثانية التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ فتتمثل في أنَّها لا مصادر لها، ومعنى أنَّها لا مصادر لها هو أنَّها أفعالٌ قد خلعتْ دلالتها على الحدث[158]؛ لأنَّ المصدر هو اللفظ الذي يدلُّ على الحدث المجرد دلالة مطابقة بلفظه، فتجردت للدلالة على الزمن فقط دون المصادر[159]، " فعلم بما ذكرتُه أنَّ هذه الأفعال لم يؤت بها للدلالة على المصدر كما أتي بالأفعال التامة، لأنَّه لو أتي بها لذلك لجاز أنْ تؤكد وأنْ تبيِّن نوعه وعدده، كما كان ذلك في الأفعال التامة، وإنَّما جيء بها للدلالة على الزمان، ولذلك قال النحويون : جردتْ (كان) عن الحدث، أي : لم يؤت بها للدلالة على الحدث،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وإنَّما جيء بها للدلالة على الزمان، وإن كان الحدث مفهوماً من لفظها، فلم يقصد حين جيء بها الدلالة عليه"[160].

وهذه العلة اعتلَّ بها جمعٌ من النحاة المتقدمين والمتأخرين فقد نسبها أبو حيَّان وابن هشام إلى المبرِّد[161]، واعتلَّ بها الفارسيُّ، وابن جني، والجرجانيُّ، والشلوبين[162]، وغيرهم من النحاة[163].

ومن النحاة من ردَّ هذا القول محتجاً بأنَّ لها مصادر، غايةُ ما في الأمر أنَّ العرب استغنوا عنها بالخبر، يقول : " وأمَّا قولهم : إنَّها لا تدلُّ على الحدث فباطلٌ، فإنَّ مصدرها قد يستعمل استعمالها نحو: عجبتُ من كونكَ قائماً، فأمَّا قول من قال : إنَّ هذا مصدر كان التامة، و(قائماً) حالٌ فليس بشيءٍ؛ لأنَّك تقول : أكرمتُكَ لكون زيدٍ أخاك، والحال لا تقع معرفةً، غاية ما في الباب أنَّ مصدرها لم يستعمل مؤكداً معها للاستغناء عنه بالخبر المنصوب"[164]. واعترض على هذه العلة أيضاً صدر الأفاضل والرضيُّ بأدلة تصطبغ بالصبغة العقلية الجدلية المحضة[165].

ولم يخرج المحدثون عن إطار التعليلين، فقد أخذ بالعلة الأولى الدكتور محمد عيد[166]، ورفضها الدكتور عبد الوهاب حسن محتجاً بأنَّ " إنَّ وأخواتها، وظنَّ وأخواتها أو ما ماثلها لا يتمُّ الكلام بأحدِ معموليها ولم يقولوا بأنَّها ناقصة"[167]، على حين اكتفى الدكتور فاضل السامرائيُّ بسرد العلتين من دون أنْ يرجح إحداهما[168].

والذي يميل إليه الباحث ما ذكره ابن إيازٍ في علَّته الأولى، فهي علة تعليمية تعتمد المعنى، وتنبه على أهم خصيصة من خصائص هذه الأفعال، وتكفينا مؤنة الجدل والخلاف.

2- علة رفع اسم كان ونصب خبرها :

تدخل الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر؛ لأنَّها من عواملها، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويسمى المرفوع اسمها، والمنصوب خبرها[169]، هذا مذهب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

البصريين[170]. أمَّا الكوفيون فقد ذهب جمهورهم "إلى أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنَّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفرَّاء، فذهب إلى أنَّها عملتْ فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثاني. ثمَّ اختلفوا في نصبه فقال الفرَّاء تشبيهاً بالحال، لأنَّها شبيهة بـ(قامَ)، وقال بقية الكوفيين : منصوبٌ على الحال"[171].

وقد تابع ابن إيازٍ البصريين، يقول عن هذه الأفعال : "إنَّها رافعةٌ للمبتدإ رفع الفعل الحقيقيِّ فاعله، وإنَّما شبِّه بالفاعل لكون عامله مشبهاً بالفعل الحقيقيِّ، وسواءٌ في ذلك كونها موجبةٌ أو[172] منفية، كقولك : (كان زيدٌ قائماً)، و(ما كان زيدٌ قائماً)، ولا يتقدمُ على (كان)، كما أنَّ الفاعل كذلك . وهي أيضاً ناصبةٌ للخبر نصب الفعل المتعدي مفعوله، وهو مشبه بالمفعول به"[173].

فهو يرى أنَّ هذه الأفعال لَمَّا تصرفت تصرف الأفعال الحقيقية عملت عملها[174] مؤثرةً في معنى الجملة، فأشبهتْ (ظننتُ) وأخواتها، وكان عملها الرفع والنصب؛ لأنَّها تفتقر إلى اسمٍ تسندُ إليه كسائر الأفعال، فما تسند إليه مشبه بالفاعل الحقيقيِّ، وهو مرفوعٌ بالإجماع، والآخر منصوبٌ؛ لأنَّه اسمٌ واردٌ بعد الفعل والفاعل وليس بتابعٍ فأشبه المفعول[175]. فالعلة علة شبهٍ، إذ أشبهت هذه الأفعال الفعل التامَّ من جهة اللفظ فوجب لها أنْ ترفع الاسم تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول[176]؛ لأنَّ علةُ الشبه تقوم على "إكساب المتشابهين حكماً واحداً"[177].

ويبدو أنَّ أصل هذه العلة عند سيبويه، فقد ألمح لها عندما ترجم للباب الذي تكلم فيه على الأفعال الناقصة بـ"هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ"[178]، فأطلق على الاسم اسم الفاعل، وعلى الخبر اسم المفعول[179]، وقريب من هذه العبارة عبارة المبرِّد[180].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد علل الورَّاق بهذه العلة ، يقول : " هذه الأفعال لَّما كانت عبارة عن الجمل، وجبَ من حيثُ كانتْ أفعالاً أَن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال، ولو أبطلنا عملها لحصل بعدها اسمان مرفوعان من غير عطف ولا تَثنية، وهذا لا يُوجد لهُ نظير فِي الأَفعال الحقيقية"[181]، فتعليل الورَّاق مركبٌ من علتين: علة شبه علل به إعمالها، وعلة انعدام النظير في حال إبطال عملها.

وابن إيازٍ وإن تبنى علة الشبه في رفع اسم كان، إلا أنَّه لم يرتضِ علة الشبه بالمفعول به في خصوص نصب خبرِ كان، إذ يرى أنَّه " لا يجوز أن يكون في التحقيق كذلك، ألا ترى أنَّ المفعول به يسوغ حذفه، ولا كذلك هذا المنصوب، فإنَّه لا بدَّ منه، وأيضاً فإنَّه يلزم من تثنية المرفوع وجمعه تثنيته وجمعه تقول : (كان الزيدان قائمين) و(كان الزيدون قائمين)، ولا يلزم ذلك في المفعول به فاعرفه"[182]، فقد ذكر الفروق بين المفعول والخبر، ولم يذكر لنا رأيه في نصب الخبر. وهذا الذي ذكره لا يلزم إذ المشابهة المعتبرة في التأثير لا يشترط بها أنْ تكون من الوجوه جميعها بين المشبه والمشبه به، فهناك فرق بين التشابه والتماثل " فالتشابه هو علة الحكم في قياس الشبه، وليس التماثل؛ لأنَّه لا تماثل حقيقيَّ بين شيئين"[183]، وهذا النوع من القياس مجمع عليه بين النحاة[184].

وقد علل بعلة الشبه جمهور النحاة متقدميهم ومتأخريهم[185]، إلا أنَّ النيليَّ زاد تعليلاً آخرَ يستند إلى وظيفة هذه الأفعال في التركيب، يقول : " وقيل لأنَّ معناها تقرير الشيء على صفةٍ، فلا بدَّ من ذكر الشيء وصفته، فإسنادها إلى الأوَّل يوجب رفعه بها فتعيَّن نصب الثاني"[186]، فالعلة عنده علة اقتضاءٍ، وعلة الاقتضاء ترتبط عضوياً بنظرية العامل، فالعامل يقتضي معمولاً ليؤثر فيه على وفق المعنى[187].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

3- علة جواز تقديم خبر (كان وأخواتها) على اسمها :

الأصل أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر؛ لأنَّ الاسم هو المخبر عنه، فهو مركز الجملة، وهذا التقديم للخبر ليس اعتباطياً، بل لدواعٍ معنوية تسوِّغ تأخر الاسم وتقدم الخبر، كالتركيز على الخبر، وتوجيه العناية والاهتمام إليه، أو التشويق إلى الاسم بتأخيره، أو غيرها من الأغراض البلاغية[188]. وتقديم الخبر في هذه الأفعال على ضربين علل لكليهما ابن إيازٍ :

1- تقديم الخبر على أسماء هذه الأفعال، وهذا " في الكلِّ[189] جائزٌ بالاتفاق، ولا إشكال فيه لكونها أفعالاً "[190]، وهذا مذهب البصريين سواءٌ أكان الخبر مشتقاً أم جامداً، ولا يجيز الكوفيون نحو : كان قائماً زيدٌ. على أنْ يكون في (قائمٍ) ضمير يعود على اسم كان المؤخر؛ لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً، وإنَّما جاز عند البصريين لأنَّ الضمير مرفوعٌ بما النية به التأخير[191]، وتفرد ابن معطي بمنع توسيط خبر(ما دامَ)[192].

وقد تابع ابن إيازٍ جمهور البصريين في جواز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعلل ذلك قائلاً : " يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؛ لأنَّها أفعالٌ متصرفةٌ والأخبار مشبَّهة بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كذا يجوز تقديم الخبر على الاسم "[193].

فالعلة علة شبه؛ ذلك أنَّ كان وأخواتها لَّما أشبهن الأفعال التامة في تصرفهن واقتضائهن الاسم والخبر كاقتضاء الأفعال التامة الفاعل والمفعول، أشبه الخبر المفعول به في جواز تقديمه على الفاعل[194]، هذا ما فهمه النحاة من قول سيبويه : " وإن شئتَ قلتَ : كان أخاك عبدُ الله، فقدَّمتَ وأخَّرتَ كما فعلتَ ذلك في ضَربَ لأنه فِعْلٌ مثلُه وحالُ التقديم والتأخير فيه كحالِه في ضرَبَ، إلا أنَّ اسمَ الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

واحدٍ"[195]، فسيبويه أدرك وجوه الشبه بين الفاعل والمفعول من جهةٍ واسم كان وخبرها من جهةٍ أخرى، فليس ثمَّة فرق بينهما إلا أنَّ خبر كان هو عين اسمها في المعنى؛ لأنَّ أصلهما مبتدأ وخبر، والخبر هو المبتدأ في المعنى[196]، فحملا عليهما؛ لأنَّ قياس الشبه لا يقتضي المطابقة التامة بين المقيس والمقيس عليه[197]. وقد اعتلَّ بهذه العلة معظم النحاة[198].

2- تقديم أخبار كان وأخواتها عليها، وفيه تفصيل أجمله في ما يأتي :

الأوَّل : ما يجوز تقديم أخبارها عليها باتفاق النحاة، وهي ما لم يلزم أوَّلها (ما) وكانت متصرفة نحو : قائماً كان زيدٌ.

والثاني : ما لا يتصرف منها، وما أوَّله (ما)، وفي هذه خلافٌ متشعبٌ بين النحاة[199].

وحديث ابن إيازٍ هنا وتعليله تناول القسم الأوَّل، وهي (كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلَّ، وبات). يقول : "ويجوز تقديم أخبارها كقولك : (قائماً كان زيدٌ)، ودليله قوله تعالى : ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [الأعراف]؛ لأنَّ (أنفسهم) مفعول (يظلمون)، ومعمولٌ له، و(يظلمون) الخبرُ، وقد تقدم معموله عليه، فدلَّ على جواز تقدمه نفسه عليه"[200]، وفي القرآن الكريم آياتٌ تقدم خبر هذه الأفعال عليها فيها، وهي أوضح في الدلالة على تقديم خبر هذه الأفعال عليها من الآية التي استشهد بها ابن إيازٍ نحو قوله تعالى : ﴿فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران]، فكيف اسم استفهام في محل نصب خبر كان المقدم عليها[201]. فالعلة علة سماعٍ، إذ وردت النصوص بتقديم معمول أخبار هذه الأفعال عليها في القرآن الكريم، فضلاً عن تقديم معمول أخبار هذه الأفعال عليها.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد كان قادراً أنْ يعتلَّ بعلة الشبه بمثل ما اعتلَّ به في توسيط أخبارها، ولكنَّه آثر علة السماع مما يدلُّ على تقديمه الاحتجاج بالمنقول على الاحتجاج بالمعقول، وفي ذيل كلامه دلالة على اعتماده على القياس في تقرير العلة بشأن هذه المسألة، وهذا يدلُّ على سلوكه شتى السبل في الاستدلال للعلة التي يعتلُّ بها. وقد اعتلَّ بهذا الاعتلال عبد القاهر الجرجانيُّ، وابن الأثير، وابن يعيش[202]، وجمع من النحاة بعدهم[203].

ثانياً : ما شبِّه بليس :

علة بطلان عمل (ما) الحجازية عند تقدم خبرها :

اختلف العرب في استعمالهم (ما) الداخلة على الجملة الاسمية التي تدلُّ على النفي، فأهل الحجاز يجرونها مجرى ليس فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر؛ لأنَّها تدلُّ على النفي، وهي داخلةٌ على المبتدإ والخبر كما أنَّ ليس كذلك، فلمَّا أشبهت ليس من هذين الوجهين أعملوها عملها[204]. أمَّا بنو تميم وغير أهل الحجاز ونجدٍ فإنَّهم يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل، ذلك أنَّهم رأوا (ما) تدخل على الاسم والفعل كـ(هل) و(بل) وما أشبه ذلك من الحروف غير المختصة، وكلُّ حرفٍ يدخل على القبيلين فإنَّه غير عاملٍ في واحدٍ منهما فلم يعملوها لذلك[205].

وجعل سيبويه لهجة تميمٍ هي اللهجة القياسية، يقول: " وأمَّا بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمَّا وهل، أي لا يُعلمونها في شيءٍ وهو القياس، لأنَّه ليس بفعل وليس ما كليسَ، ولا يكون فيها إضمارٌ"[206]، ومعنى قياسيتها أنَّها حرف غير مختصٍ فينبغي ألا يعمل.

وعلى الرغم من هذه القياسية فقد جاءت لهجة الحجازيين " في أفصح الكلام وأجله، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [207]، وقال تعالى : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [208]، وقال تعالى : ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [209][210].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ولم يكن إعمال الحجازيين لـ(ما) عمل (ليس) مطلقاً في كلِّ حالٍ، بل أعملوها بشروط ذكرها ابن إيازٍ منها عدم تقدمِ خبرها على اسمها، ولكن " إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز توسيطه فتقول: ما عندك زيدٌ، فيكون عندك في موضع نصب في مذهب أهل الحجاز"[211].

وقد علل ابن إيازٍ اشتراطهم " أنْ يكون الخبرُ مؤخراً، فإنْ تقدم بطل عملها كقولك : (ما قائمٌ زيدٌ)؛ وذلك لأنَّها فرعٌ لما هو فرعٌ على الفعل الحقيقيِّ فلا يليق بها التصرف"[212].

فالعلة علة ضعفٍ، وهو تعليلٌ يقوم على أساس التفاوت بين الأصول والفروع من حيث القوة والضعف؛ لأنَّ " لكلِّ أصلٍ من القوة ما يفضل به مشبهه، ألا ترى أنَّ الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل، وأنَّ اسم الفاعل أقوى في العمل من الصفة المشبهة، فكذلك (ما) و(ليس)، فعملت ليس في المعرفة والنكرة، وتقدم خبرها على اسمها إجماعاً، وعليها عند سيبويه، ويفصل بين اسمها وخبرها بـ(إلا) وعملها باقٍ عليها. ولَّما كانت (ما) فرعاً عليها نقصت عنها، فإذا تقدم خبرها، أو فصل بين اسمها وخبرها بـ(إلا)، أو جاء بعده ما ينقض النفي بطل عملها، وارتفع الخبر إجماعاً؛ لنقص أسباب المشابهة بينها وبين ما أشبهته"[213].

فهذا النقص في حظِّ (ما) في العمل هو نتيجة كونها فرعاً على (ليس) في العمل، و(ليس) فرعٌ على الفعل في العمل[214]، فمن الطبيعي أنْ يضعف تصرُّف (ما) عن أصلها بعدم تقديم خبرها على اسمها مع الإعمال؛ لأنَّ " الفـرع أحطُّ رتبة من الأصل"[215].

وهذا التعليل يمكن أنْ يلحظ في كلام سيبويه إذ يقول عن خبر ما : " ولا يجوز أن يكونَ مقدَّماً مثلَه مؤخَّراً، كما أنَّه لا يجوز أن تقول : إنَّ أخوك عبدَ الله على حدِّ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

قولك : إنَّ عبدَ اللهِ أخوك، لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف إنَّ كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه ولم تَقْوَ قوّته فكذلك ما"[216]. فسيبويه يصرح هنا بعلة الضعف، ألا تراه يقول : " ولم تقوَ قوته فكذلك ما ". ولم يخرج المبرِّد عن الذي ذكره سيبويه فـ(ما) عنده " حرف لا يتصرَّف تصرُّف الأفعال، فلم يقو على نقض النفي كما لم يقو على تقديم الخبر"[217].

ومن هذا يتضح أنَّ ابن إيازٍ تابع متقدمي النحاة على علة الضعف هذه، وهي العلة التي اعتلَّ بها جمهور النحاة[218]. على أنَّ إبطال عمل (ما) عند تقديم خبرها على اسمها ليس بضربة لازبٍ، بل ورد من نصوص العرب ما فيه إعمال (ما) مع انتقاض هذا الشرط نحو قول الفرزدق[219] :

فأصبحُوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُم إذ هُم قرَيشٌ وإذ ما مِثلَهُم بشرُ

ونحو قولهم : "ما مسيئاً من أعتب"[220]، وقد جوز الفرَّاء النصبَ مطلقاً، وجــوَّز الأخفش النصب مع (إلا) نحو : ما قائماً إلا زيدٌ"[221].

ثالثاً : أفعال المقاربة :

علة فعلية (عسى) وعلة جمودها :

رأي جمهور النحاة أنَّ عسى فعلٌ غير متصرفٍ[222]، ومعناه المقاربة على سبيل الترجي، أي رجاء " مضمون الخبر، قال سيبويه : عسى طمعٌ وإشفاقٌ، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه نحو: عسيتَ أنْ تموتَ، ومعنى الإشفاق الخوف"[223]. إلا أنَّ بعض النحويين ذهب إلى أنَّه حرفٌ، ونقله بعضهم عن ابن السرَّاج[224]، وحكاه أبو عمر الزاهد(ت345ه) عن ثعلب[225]، ونسب خالدٌ الأزهريُّ القول بحرفية عسى إلى الكوفيين قياساً على (لعلَّ) بجامع الترجي[226].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذا الخلاف في فعلية (عسى) دفع النحاة القائلين بفعليتها إلى تعليل دعواهم، إذ غالباً ما يكون الخلاف النحوي باعثاً قوياً لظهور العلل؛ ليدعم كلُّ فريق حجته ويقوي برهانه.

أ-علة فعلية (عسى) :

تابع ابن إيازٍ جمهور النحاة[227] فعلل قائلاً : " أمَّا عسى فهي فعلٌ؛ لاتصال الضمائر المذكورة بها، كقولك : (عسيتُ)، و(عسيا) ولحاق تاء التانيث الساكنة، كقولك :(هندٌ عستْ أنْ تقومَ)"[228].

فالعلة علة اختصاص، وهي علة شكلية، أي تتعلق بشكل التركيب؛ لأنَّ من خواص الفعل اتصال " الضمائر المتصلة البارزة المرفوعة نحو: ضربتُ، وضربتما، وضربتم ... بخلاف الضمائر المستكنة لدخولها الأسماء أيضاً نحو: ضاربٌ، وضاربان، وضاربون، وبخلاف الضمائر التي ليست مرفوعة نحو: إنَّه، وله، فإنَّها لا اختصاص لشيءٍ منها بالفعل"[229]، وكذلك تاء التأنيث الساكنة فهي من مختصات الفعل أيضاً"[230].

ب- علة جمود (عسى) :

أمَّا علة جمودها فقد ذكرها على سبيل المناظرة المتخيلة بقوله : " فإنْ قيل : فلم لم تتصرف كالأفعال؟ قيل : في ذلك وجهان : أحدهما: أنَّه لَّما كان معناها الرجاء أشبهت (لعلَّ)، والحروف غير متصرفةٍ فكذلك ما أشبهها. والثاني : أنَّه لَّما كان معناها الرجاء علم أنَّ المرادَ المستقبل؛ لأنَّ المرجوَ لا يكون ماضياً، فأغنى موضع معناها عن تصرفها"[231].

فذكر هنا علتين : الأولى علة شبه، وهو شبه معنويٌّ يتمثل في اشتراك (لعلَّ) و(عسى) في الدلالة على معنى الطمع[232]، و(لعلَّ) حرفٌ، فلمَّا شابهتْ (عسى)

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحرفَ جمدتْ. ووجه الشبه أنَّ الرجاء معنىً إنشائيٌّ لا يحتمل الصدق والكذب، وهو في الأغلب من معاني الحروف، فلمَّا تضمنته (عسى) منعتْ التصرف[233].

"وقد استضعف بعضهم هذا الوجه من التعليل، قال : وذلك أنَّ شبه الحرف معنىً مضعف للاسم لا للفعل، ألا ترى أنَّ أكثر الأسماء المبنية نحو: (كم) و(من)، إنَّما كان يُشبه الحروف، فأمَّا الفعل فإنَّه إذا أشبه بمعناه الحرف، فإنَّه لا يمنع التصرف؛ وذلك لأنَّ معاني هذه الحروف مستفادة ومكتسبة من الأفعال ... ولو جازَ أنْ يمنع التصرف (عسى)؛ لأنَّها في معنى (لعلَّ) لجاز أنْ يمنع (أستثني) التصرف لمشاركته (إلا)، ولجاز أنْ يمنع (أنفي) التصرف لمشاركته (ما) "[234].

وهذا الاعتراض صحيحٌ؛ لأنَّ المشابهة المؤثرة هي مشابهة الاسم للحرف في خَصيصة من خصائصه في الوضع، أو في الافتقار، أو في الاستعمال. ولا يصحُّ أن تتأثر الأفعال بشبه الحروف؛ إذ هي مصدر معانيها.

ولعل الأرجح ما ذكره ابن شرف شاه، إذ جعل العلة علة حملٍ على النظير، يقول: " وإنَّما التزم فيه عدم التصرف حملاً على نظيرتها وهي لعلَّ؛ لأنَّ كلَّ واحدة منهما للطمع لأنْ يكون، والإشفاق على أن لا يكون"[235]، وقولي : الأرجح؛ لأنَّ (لعلَّ) حملت على (عسى) في بعض المواضع، وذلك " في اقتران خــبرها بـ(أنْ) كقول متمِّم بن نويرة[236] :

لعـــــلَّكَ يَوماً أَنْ تُلِمَّ مُلِـــــمَّةٌ عَلَيْكَ منَ اللاَّئي يَدعنَكَ أَجدَعَا"[237]

فلا يبعد أنْ تحمل (عسى) عليها مادام بينهما هذه الوشيجة. وعلة النظير من العلل المطردة والتي يكثر التعليل بها في مؤلفات المتقدمين[238].

والعلة الثانية التي ذكرها ابن إيازٍ هي علة استغناء، فهي جامدةٌ؛ لأنَّها تدلُّ على الرجاء من طمع في شيءٍ، أو إشفاقٍ منه، ومعلوم أنَّ الرجاء لا يكون إلا في

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الأمور المستقبلة التي يرجى وقوعها في المستقبل، ولم تكن واقعة في الزمان الحالي[239]، ولَّما كان لفظها لفظ الماضي[240]، ودلالتها دلالة الاستقبال استغني "عن أنْ يؤتى معها بمستقبل لذلك، ولَّما استغني عن المستقبل استغني عن اسم الفاعل لما بينه وبين المستقبل من المضارعة، ولم يكن بناء الأمر والنهي؛ لأنَّهما يبنيان من المستقبل"[241].

والتعليل بعلة الاستغناء في هذه المسألة أقوى من غيرها من العلل، بدليل أنَّ (كاد) لَّما كانت "موضوعة لمقاربة الخبر على سبيل حصول القرب، لا على رجائه وهو خبرٌ محضٌ بقرب خبرها، فلذلك جاءت متصرفة تصرُّف الأفعال"[242]. فدلالة (كاد) على المستقبل أقلُّ من دلالة (عسى) فاحتاجت إلى التصرف للدلالة عليه وعلى الأمر والنهي وغيرها من ضروب التصرف.

وإذا تتبعنا العلة في جمود (عسى) عند النحاة لا نجدهم يخرجون عن هذين الوجهين إلا بتفصيلٍ أو تمثيلٍ أو إجمالٍ[243].

رابعاً : الحروف الناسخة :

1- علة عمل إنَّ وأخواتها :

من نواسخ الابتداء إنَّ وأخواتها، وهي إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، ولكنَّ، تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر، ويسمى خبرها[244]. وهذه العوامل لا تختص باللغة العربية، يقول برجستراسر: "ومبتدأ الجملة الاسمية منصوب بعد إنَّ وأخواتها. وكثرة ذلك من خصائص العربية، مع كون أصله سامياً شائعاً، في غير العربية أيضاً، مما يدلُّ على أنَّ (إنَّ)- وهي أقدم الكلِّ- كانت تعمل النصب في الأصل كما تعمله في العربية"[245].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمَّا عملها النصب في الاسم والرفع في الخبر فقد أجمع عليه البصريون، وخالفهم نحاة الكوفة بأنَّ عملها إنَّما هو في الاسم لا غير، والخبرُ مرفوعٌ عندهم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولا تأثير لها في رفعه بحالٍ[246].

وتابع ابن إيازٍ جمهور البصريين في هذه المسألة، معللاً عمل (إنَّ) وأخواتها بقوله : "ولَّما كانتْ هذه مختصة بالمبتدإ والخبر من بين الأسماء، وليست كالجزء منهما عملتْ، وإنَّما عملتْ نصباً ورفعاً لأنَّها شابهتْ الأفعال"[247]. فتعليل ابن إيازٍ هذا مركب من علتين : علة اختصاص علل بها عمل هذه الحروف، وعلة شبه الفعل علل بها عملها النصب والرفع على الخصوص.

أمَّا علة الاختصاص فهي من العلل العامَّة التي يعلل بها مطلق عمل الحروف؛ ذلك أنَّ الأصل في العمل للفعل؛ لأنَّه هو المؤثر في المسمى حقيقةً فوجب أن يكون كذلك في اللفظ، ثمَّ تليه الحروف[248]، ولَّما لم يكن الحرف أصلاً في العمل فإنَّه لا يعمل مطلقاً، وإنَّما يعمل إذا اختص بما يعمل فيه، فما لا يختص لا يعمل؛ لأنَّ عمله في أحد القبيلين، الأسماء أو الأفعال، دون الآخر ترجيح من غير مرجح، فالموجب للعمل هو الاختصاص، ولكنَّ هذا الكلام ليس مطلقاً، بل شرطوا ألا يكون الحرف المختصُّ بمنزلة الوصف لما اختص به كـ(لام) التعريف، فإنَّها لا تعمل على الرغم من اختصاصها؛ لأنَّها تفيدُ رجلاً معيناً في قولنا : جاء الرجلُ. وكذلك اشترطوا ألا يكون الحرف المختص كالجزء مما دخل عليه، فجزء الشيءِ لا يعمل فيه؛ لاستحالة أنْ يكون الشيءُ عاملاً ومعمولاً في وقتٍ واحدٍ[249]. "وهذه الحروف اختصت بالدخول على الجملة الاسمية ولا تدخل على الفعل والفاعل"[250]، فاستحقت لذلك أنْ تعمل فيها؛ لأنَّ هذه الحروف لَّما أثرت في المعنى، واختصت أثرت في اللفظ؛ ليكون اللفظ بحسب المعنى[251].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أمَّا علة الشبه بالفعل فهي ما اعتلَّ به متقدمو النحاة لعمل إنَّ وأخواتها النصب والرفع، فقد أشار إليها سيبويه[252]، وصرَّح بها المبرِّد، وابن السرَّاج، والزجَّاجيُّ[253]. وتوضيح العلة أنَّ هذه الحروف اختصت بالأسماء وعملت فيها، فكان القياس أنْ تعمل الجرَّ[254]، ولكنها لم تعمل الجرَّ؛ لأنَّها أشبهتْ الأفعال من جهتين : أحدهما : من جهة المعنى وهي دلالتها على معاني الأفعال، " فـ(إنَّ) بمعنى : أكَّدتُ، و(كأنَّ) بمعنى : شبَّهتُ، و(لكنَّ) بمعنى : استدركتُ، و(ليتَ) بمعنى : تمنيتُ، و(لعلَّ) بمعنى : ترجيتُ"[255]. والأخرى : من جهة اللفظ، إذ شابهتها من جهاتٍ ذكر ابن إيازٍ في(المحصول) وجهين منها هما : " أنَّها تخفف النون منها، كما تخفف الأفعال، قال الشاعر[256] :

تَطَأُ الخَـــزَّ وَلا تُكـــرِمُهُ وتُطيلُ الذَّيلَ منهُ وتَجُرْ

براءٍ واحـدةٍ، والأصل : (تجرُّ) براءٍ مشددةٍ ...، وأنَّها نصبتْ أحـدهما ورفعت الآخر"[257]. وقد استضعَفَ هذا الوجه الأخير، وكذلك وجه دخول نون الوقاية والضمائر عليها؛ " لأنَّ الشبه حقه أنْ يُتصوَّر قبل دخول العمل، وهذا الشبه لا يقع إلا مع العمل"[258].

وزاد في (قواعد المطارحة) بـ" أنَّها مركبة من ثلاثة أحرف فصاعداً، كما أنَّ الأفعال كذلك ، وأنَّها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية، وأنَّها تتصل بها الضمائر ونون الوقاية كاتصال ذينك به، وإنَّها تقتضي اسمين كاقتضاء المتعدي لهما"[259]. وهذه الوجوه من شبه هذه الحروف للفعل هي مجمل ما ذكره النحاة من وجوه[260].

وعلى وفق التعليل الذي مرَّ آنفاً فإنَّ هذه الحروف فرع على الأفعال في العمل، لذلك روعي انحطاطها عنها، " وألزم تقديم منصوبها على مرفوعها لكيلا يفوت الفرق

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الحاصل بينهما في حقيقتها فسلم على الأفعال جواز تقديم مفعولها على فاعلها، وفاعلها على مفعولها، إظهاراً لمزيتها في حقيقتها"[261].

ومن النحاة من جعل العلة مشابهة (كان) خاصةً، فقد جعل ابن الدهان بينهما ثلاثة وجوه من الشبه "منها أنَّها على ثلاثة أحرفٍ كما أنَّ (كانَ) على ثلاثة أحرفٍ، ومنها أنَّها مفتوحة الآخر كما أنَّ (كانَ) كذلك، ومنها أنَّها داخلة على المبتدإ والخبر كما أنَّ (كانَ) كذلك"[262]. وردَّ بعض الباحثين هذه العلة بأنَّ الوجهين الأوَّلين غير مختصين بـ(كان) فما وجه تحديد الشبه بها، والوجه الثالث في جميع الأفعال الناسخة[263].

وجعل ابن عصفور العلة هي مشابهة هذه الحروف الأفعال في الاختصاص فقط[264]، وهذه علة ضعيفة؛ لأنَّ الاختصاص علة العمل فقط، كما مرَّ، فما علة عمل النصب والرفع على الخصوص؟.

وقد ناقش هذه المسألة من المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي رمى النحاة بالوهم والخطأ في فهم هذا الباب، وجعل العلة في نصب اسم(إنَّ) التوهم؛ لأنَّ العرب أكثروا من إتباعها الضمير فجعلوه ضمير نصبٍ، ولمَّا وجدوها تدخل على الاسم الظاهر توهموا أنَّ الموضع موضع نصبٍ فنصبوه[265]!.

وهذا التعليل لا يسلم من تكلفٍ؛ إذ المفروض أن يكون استعمال الاسم الظاهر سابقاً على استعمال المضمر بعد (إنَّ)؛ لأنَّ المضمر كناية عنه، هكذا يبدو، وإذا كان الأمر على النقيض فينبغي إثبات ذلك. وتبقى علة الشبه هي الأوفر حظاً في القبول حتى يؤتى بعلة أكثر ملائمةً منها.

وصفوة القول إنَّ علتي الاختصاص، والشبه هما ما اعتمد عليه النحاة من متقدمين ومتأخرين ولم يخرج ابن إيازٍ عن هذا الإجماع.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

2- علة لزوم اللام في خبرِ (إنْ) المكسورة المخففة :

مرَّ ذكر دخول الحروف المشبهة بالفعل على الجمل الاسمية ونصبها الأوَّل ورفعها الثاني بعلة الشبه للفعل، ولكنَّها إذا خففت يجوز فيها الإعمال كما يجوز فيها الإهمال، والإهمال أكثر[266] "ووجه إهمالها أنَّها إنَّما عملت مع اعتبار الشبه اللفظي إمَّا مستقلاً وإمَّا جزء علة، فإذا فقد الشبه اقتضى القياس فقد الحكم المبني عليه وهو الإعمال فأهملتْ"[267].

وجواز الإعمال والإهمال مذهب البصريين محتجين بقوله تعالى : :﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾ [هود] بقراءة من قرأ بتخفيف (إنَّ)[268]، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا تعمل النصبَ في الاسم فهم بهذا أجرى على القياس[269]، ومن النحاة من ذكر أنَّ الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة أصلاً، وأنَّ التي يراها النحاة البصريون مخففة من الثقيلة يراها الكوفيون نافيةً[270]، فانتفى وجه الخلاف أساساً.

وعند إهمالها يجب لزومها اللام[271] وقد ذكر علة ذلك ابن إيازٍ بقوله : "وإنْ أهملت فلا بدَّ من اللام ويسميها الزمخشريُّ اللام الفارقة، لفرقها بين (إنْ) النافية، والمخففة"[272].

فالعلة علة فرقٍ؛ إذ جيء بها في خبرِ (إنْ) ليفرق بها بين المخففة من الثقيلة وبين النافية، أو بين حال الإيجاب وحال النفي.

وهذا التعليل هو تعليل متقدمي النحاة، فقد ذكر سيبويه "أنَّهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منكَ، لَّما خفَّفها جعلها بمنزلة لكنْ حين خفَّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها"[273]. فسيبويه يرى أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة لو خففت وأهملت ارتفع ما بعدها بالابتداء نحو : إنْ زيدٌ،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فيلتبس بـ(إنْ) النافية التي بمعنى (ما) نحو : إنْ زيدٌ قائمٌ، أي : ما زيدٌ قائمٌ، فألزموا اللام خبر(إنْ) المخففة المكسورة الهمزة فارقةً بينها وبين (إنْ) النافية[274].

وبهذه العلة اعتلَّ الأخفشُ في حديثه عن (إنْ) المخففة من الثقيلة يقول : " ولا تكون إلا وفي خبرها اللام، يقولون : إنْ زَيدٌ لَمنطلِقٌ، ولا يقولونه بغير لام مخافة أنْ تلتبس بالتي معناها (ما)"[275]، واعتلَّ بها المبرِّد[276]، وأضاف ابن السرَّاج علة أخرى هي علة (عوض)، إذ يرى أنَّه " لا بدَّ من اللام إذا خففت كأنَّهم جعلوها عوضاً، ولئلا تلتبس بالنفي"[277].

وعلة الفرق هي العلة التي التزمها متقدمو النحاة، فقد اعتلَّ بها الزجَّاجيُّ، والفارسيُّ، وابن جني[278]، وتابعهم جلُّ النحاة المتأخرين[279].

وواضح أنَّ هذه الوظيفة للام تكون في حال إهمال (إنْ)، أمَّا عند إعمالها فلا حاجة إليها؛ لأنَّ الإعمال كافٍ لرفع اللبس[280]، ولكنَّ العرب التزمت اللام حتى مع الإعمال إلا نادراً طرداً للباب[281].

خامساً : ما شبه بـ(إنَّ) :

علة عمل (لا) النافية للجنس عمل إنَّ :

يطلق النحاة على (لا) العاملة عمل (إنَّ) لا التبرئة؛ لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر[282]، ولا النافية للجنس؛ لأنَّ أصل وضعها لنفي الأجناس النكرات على سبيل التنصيص، متضمنة معنى (من) نحو: لا رجلَ، فالمراد نفي ذلك الجنس على سبيل الاستغراق، كأنَّك قلت : لا من رجلٍ، لأنَّ من تفيد استغراق النفي في جنس مجرورها، فإذا قلت : ما جاءني رجلٌ، صحَّ قولك : بل رجلان، أو رجالٌ، بخلاف أنْ تقولَ : ما جاءني من رجلٍ فإنَّه لا يصحُّ هنالك الإضراب، وهذا دليل على أنَّها لتحقيق ذلك الجنس مطلقاً باستغراق أفراده[283]. وهي تدخل على المبتدأ

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والخبر، وتعمل في المبتدأ النصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف، وإذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف بني على ما ينصب به، وتعمل في الخبر الرفع[284].

وبعض النحاة يرى عملها في الأسماء إنَّما كان لاختصاصها بها، وليست منزلة كجزءٍ من الاسم فيجب إعمالها لذلك[285]، على حين ذهب آخرون إلى أنَّ الأصل في (لا) النافية ألا تعمل شيئاً؛ لأنَّها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل فأعملوها في الأسماء النكرات عمل (ليس) تارةً، وعمل (إنَّ) تارةً أخرى[286]. وإلى هذا ذهب ابن إيازٍ إذ يرى أنَّه " كان ينبغي لها أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وزعم الزمخشريُّ أنَّها مختصة بها وذلك تسامح منه"[287].

ولَّما كان ابن إيازٍ يرى عدم اختصاصها وعدم استحقاقها العمل فلا بدَّ أنْ يعلل عملها عمل (إنَّ) فذكر " أنَّها شابهت (إنَّ) فعملت عملها، ووجه الشبه بينهما أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تكون جواباً للقسمِ، وأنَّهما للتأكيد، فـ(إنَّ) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي، وأنَّهما يقعان في صدر الكلام وأوَّله، وأنَّ (لا) نقيضة (إنَّ)، وربَّما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما ينافي الآخر؛ ولأنَّ الذهن تنبه لهما معاً بذكر أحداهما "[288].

فالعلة علة حملٍ على النقيض، وهي من العلل القياسية، وهذا الضرب من التعليل ظهر في وقت مبكرٍ عند الأوائل من النحاة واستعملوه في أقيستهم[289]، وقد صرَّح ابن جني بأنَّ استعمال سيبويه هذا النمط من الحمل " في المصادر كثير، فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضدُّ الآخر"[290]، وقد نقل السيوطيُّ في الأشباه والنظائر نماذج كثيرة للحمل على النقيض منها نص ابن إيازٍ المتقدم[291]. وهذا النمط من القياس يتطلب كباقي أنماط القياس الأخرى أصلاً مقيساً عليه وهو هنا(إنَّ)، وفرعاً مقيساً وهو هنا(لا)[292]،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ووجه المناقضة بينهما أنَّ (لا) لتوكيد النفي كما أنَّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات[293]، ولا بدَّ هنا من وجوه شبه تسوِّغ حملها على(إنَّ)، وهذه الوجوه معنوية أو لفظية تتضافر جميعاً لإعمال (لا) عمل (إنَّ)، وفي هذا دليل على أنَّ وجه الشبه في قياس الضدِّ على الضدِّ لا يشترط فيه أن يكون معنوياً دائماً[294]، بل قد يكون لفظياً كما اتضح آنفاً.

والتعليل بالحمل على النقيض في هذه المسألة هو معتمد أكثر النحاة[295]، إلا أنَّ ابن النحاس رأى أنَّ الأحسن من هذه العلة هو " أنَّ (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي والنفي والإثبات طرفان، فاشتركا في الطرفية، فحملت (لا) على (إنَّ) لاشتراكهما فيما ذكرنا"[296]، فهو يومئ إلى علة مشابهة، وهي العلة التي ذكرها معاصره الرضيُّ الذي يرى أنَّهما لَمَّا " توغلتا في الطرفين، أعني النفي والإثبات تشابهتا فأعملتْ عملها"[297].

ولم يخرج المحدثون عن فلك القدماء، فقد جعلها محمد الخضر حسين من الحمل على الشبيه؛ إذ لا لتوكيد النفي، وإنَّ لتوكيد الإثبات، فقد اجتمعا في التأكيد[298]، أي إنَّه جعله من باب الحمل على النظير. أمَّا الدكتور علي أبو المكارم فقد جعله من قبيل قياس المجهول على المعروف، وهو حيث يكون المقيس عليه ثابتاً ومطرداً، والمقيس لا يطرد بل ينحصر في نطاق لهجة من اللهجات[299]. ووجه قياس (لا) على (إنَّ) أنَّ (إنَّ) تدخل على الجملة الاسمية فتغير من دلالتها تغييراً مضاداً لتغيير (ليس)، وقد لاحظ النحاة أنَّ بعض اللهجات تُعمل(لا) وظيفياً عمل(ليس)، وفي لهجاتٍ أخرى تعمل عمل (إنَّ)، فأراد النحاة أنْ يقننوا لهذه الظواهر اللهجية فقاسوا (لا) مرةً على (ليس)، ومرةً على (إنَّ)[300].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وصفوة القول إنَّ ابن إيازٍ لم يخرج عما اعتلَّ به جمهور النحاة، ولكنَّ علته أكثر وضوحاً من علل سابقيه؛ لذكره وجوه الشبه التي سوغتْ حمل (لا) على (إنَّ).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) - ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 97، وشرح المفصل : 1/ 203، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 268، والمنهاج : 1/ 203.

(2) - المقتضب : 4/ 128.

(3) - المحصول : 1/ 297.

(4) - ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 207، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية: 320.

(5) - شرح المفصل : 1/ 202.

(6) - ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 313.

(7) - البديع في علم العربية : 1/ 94.

(8) - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 79، و4/ 78، والمقتضب : 3/ 68، و3/ 113، والأصول في النحو : 1/ 75.

(9) - الخصائص : 1/ 299.

(10) - كتاب سيبويه : 1/ 31.

(11) - الأصول في النحو : 1/ 73.

(12) - ينظر : شرح الدروس في النحو : 164، شرح المفصل : 1/ 202، والمنهاج : 1/ 203.

(13) - ينظر : المحصول : 1/ 297.

(14) - سرُّ صناعة الإعراب : 1/ 221.

(15) - ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب : 101، والمنهاج : 1/ 203.

(16) - ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 313، وأسرار العربية : 79، والبديع في علم العربية : 1/ 97، والتخمير : 1/ 233، وشرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 162-163، وشرح الكافية الشافية : 1/ 584، والتعليقة على المقرب : 82، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 268، وتوضيح المقاصد : 1/ 239، والمطالع السعيدة : 1/ 348.

(17) - سرُّ صناعة الإعراب : 1/ 221.

(18) - ينظر : أسرار العربية : 79- 83، والتخمير : 1/ 233، والإرشاد إلى علم الإعراب : 101.

(19) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 125.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(20) – الصفوة الصفية : 2/ ق1 / 392.

(21) – ينظر : شرح التسهيل : 2/ 107.

(22) – ينظر : اللباب : 1/ 148–149، والمغني في النحو : 2/ 132– 133، والمقاصد الشافية : 2/ 535.

(23) – ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 129.

(24) – ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 159، وارتشاف الضرب : 3/ 1320، وشرح الأشمونيِّ : 1/ 169، والمسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع (رسالة ماجستير) : 68.

(25) – ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 159– 160.

(26) – ينظر : أوضح المسالك : 1/ 311– 312، وشرح الأشمونيِّ : 1/ 170، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك : 443– 444.

(27) – ينظر : النحو الوافي : 2/ 71 هامش (2)، والتطبيق النحويُّ : 179.

(28) – ينظر : معاني النحو : 46.

(29) – ينظر : اللباب : 1/ 153.

(30) – ينظر : المقاصد الشافية : 2/ 597.

(31) – اللباب : 1/ 153، وينظر : البيان في شرح اللمع : 192.

(32) – المحصول : 1/ 307– 308.

(33) – ينظر : المقاصد الشافية : 2/ 597.

(34) – ينظر : 104– 105.

(35) – المحصول : 1/ 308.

(36) – ينظر : الصفوة الصفية : 2/ 405.

(37) – ينظر : مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين: 18، والعلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية: 145.

(38) – المقتضب : 3/ 118.

(39) – البسيط في شرح الكافية: 1/ 271– 272.

(40) – ينظر : المصدر نفسه : 1/ 272.

(41) – ينظر : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 97– 98.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(42) – ينظر: الأصول في النحو : 2/ 245- 246، وشرح عيون الإعراب : 134، والبديع في علم العربية : 1/ 98، والمقدمة الجزولية : 51، وشرح الرضيِّ : 1/184، والصفوة الصفية : 2/ 405، والكنَّاش : 1/ 135، وارتشاف الضرب : 3/ 1348، وتوضيح المقاصد : 1/ 247، والمنهاج : 1/ 205، والمساعد : 1/ 405، وبلغة النحاة : 168.

(43) – أحمد بن محمد بن أحمد الأزديُّ، أبو العباس الإشبيليُّ، عرف بابن الحاجِّ، قرأ على أبي علي الشلوبين، وله مصنفات منها إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر خصائص ابن جني، وإيرادات على مقرب ابن عصفور، وغيرها توفي سنة 647ه. ينظر : البلغة : 83، وبغية الوعاة : 1/ 305، وأعيان الشيعة : 4/ 400، وينظر رأيه في : توضيح المقاصد : 1/ 247.

(44) – شرح الأشمونيِّ : 1/ 176.

(45) – كتاب سيبويه : 2/ 350، والأصول في النحو : 2/ 120.

(46) – أي: على وصل الضمائر.

(47) – الخصائص : 2/ 193.

(48) – كتاب سيبويه : 1/ 34.

(49) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 2/ 272، والنكت : 1/ 246، والتعليقة على المقرب :82.

(50) – ينظر : قواعد المطارحة : 105.

(51) – المحصول : 1/ 309.

(52) – ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 126، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن : 3/ 463.

(53) – شرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 284.

(54) – البديع في علم العربية : 1/ 98.

(55) – ينظر : المقتصد : 1/ 332، والتخمير : 1/ 234، وشرح المفصل : 1/ 203، والكنَّاش : 1/ 135، والمقاصد الشافية :2/ 610-611، وشرح التصريح :2/ 266، وشرح ابن طولون :1/ 325، وحاشية الصبان : 2/ 83.

(56) – البيت لسُلَيط بن سعد في المقاصد النحوية : 2/ 237، وخزانة الأدب : 1/ 294، والدرر اللوامع : 1/ 115.

(57) – المحصول : 1/ 309.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(58) – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله الطُّوَّال النحويُّ من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائيِّ، حدث عن الأصمعيِّ، ولم يشتهر له تصنيف، قال ثعلب: وكان حاذقاً بإلقاء العربيَّة، مات سنة 243ه. ينظر : الفهرست : 93، وإنباه الرواة : 2/ 92، وبغية الوعاة : 1/ 55.

(59) – ينظر : تذكرة النحاة : 364، وهمع الهوامع : 1/ 230، وشرح ابن طولون : 1/ 325.

(60) – ينظر : الخصائص : 1/ 297– 298.

(61) – شرح الكافية الشافية : 1/ 585.

(62) – أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة بدر الدين الكنانيُّ، أخذ عن كثيرٍ من الشيوخ منهم البلقينيُّ، وابن مالك، وابن دقيق العيد، له شرح كافية ابن الحاجب، والضياء الكامل في شرح الشامل، توفي سنة 733ه. ينظر : فوات الوفيات : 3/ 297– 298، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة : 5/ 4– 7.

(63) – ينظر : شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة : 88، وشرح ابن عقيل : 2/ 87.

(64) – المحصول : 1/ 310.

(65) – ينظر : قواعد المطارحة : 105.

(66) – ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/ 301.

(67) – المقاصد الشافية : 3/ 5.

(68) – التخمير : 3/ 268.

(69) – أي : ابن معطي، ينظر : الفصول الخمسون : 177.

(70) – المحصول : 1/ 355.

(71) – ينظر : التعليل النحويُّ في الدرس اللغويِّ : 222.

(72) – ينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 290، ومعاني النحو : 2/ 190.

(73) – ينظر : شرح عيون الإعراب : 151، ومعاني النحو : 2/ 188، والنحو الكافي : 274.

(74) – النحو الوافي : 2/ 115، وينظر : التذييل والتكميل : 6/ 239.

(75) – ينظر : إعراب الجمل وأشباه الجمل : 322.

(76) – ينظر : البيان في شرح اللمع : 135– 136، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 148.

(77) – ينظر : شرح الكافية الشافية : 1/ 608، والتذييل والتكميل : 6/ 239، والمطالع السعيدة : 1/ 354، وهمع الهوامع : 2/ 267، وشرح ابن طولون : 1/ 335.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(78) – ينظر : المقاصد الشافية : 3/ 5.

(79) – ينظر : النحو الوافي : 2/ 113، والتوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل : 1/ 387.

(80) – ينظر : التذييل والتكميل : 6/ 239، وتمهيد القواعد : 4/ 1625.

(81) – كتاب سيبويه : 1/ 225.

(82) – ارتشاف الضرب : 3/ 1334.

(83) – المقاصد الشافية : 3/ 36، وينظر : المساعد : 1/ 398.

(84) – ينظر : تمهيد القواعد : 4/ 1625– 1626، وهمع الهوامع : 1/ 267.

(85) – ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/ 309، والتذييل والتكميل : 6/ 239، وشرح ابن عقيل : 2/ 99– 100، والمقاصد الشافية : 3/ 36، وأوضح المسالك : 1/ 342، وشرح التصريح : 2/ 287، وهمع الهوامع : 2/ 267، والمطالع السعيدة : 1/ 355، وشرح الأشمونيِّ : 1/ 182.

(86)– ينظر: كتاب سيبويه : 1/ 328، وقواعـــد المطارحة : 110، والكنَّاش: 1/ 144، وعمدة ذوي الهمم : 311.

(87) – ينظر : التوطئة : 216– 217، والمقرب : 82، والجملة الاسمية : 34.

(88) – ينظر : اللباب : 1/ 284، واللمحة في شرح الملحة : 295.

(89) – ينظر : شرح الرضيِّ : 1/ 280، والجملة الاسمية : 40.

(90) – الجملة الاسمية : 40.

(91) – المحصول : 1/ 561.

(92) – ينظر : التعليل النحويُّ في الدرس اللغويِّ : 222.

(93) – المقتضب : 4/ 127، وينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 135.

(94) – الأصول في النحو : 1/ 59.

(95) – كذا في النص، وأحسبه من الأخطاء الطباعية.

(96) – التخمير : 1/ 257.

(97) – ينظر : شرح الدروس في النحو :142، وشرح المفصل :1/ 224–225، والإيضاح في شرح المفصل :1/ 145، والبسيط في شرح الكافية :1/ 321، والموشح على كافية ابن الحاجب في النحو : 1/ 96، والمنهاج :1/ 292، والمقاصد الشافية : 2/ 34.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(98) - المقتصد : 1/ 305 – 306.

(99) - شرح عيون الإعراب : 98.

(100) - شرح الرضيِّ : 1/ 282.

(101) - المطالع السعيدة : 1/ 263، وينظر : همع الهوامع : 2/ 27.

(102) - ينظر : الصفوة الصفية : 2/ ق1/ 789.

(103) - في الأصل (كرةً) والصواب ما أثبته.

(104) - المقاصد الشافية : 2/ 35، وينظر: شرح التسهيل : 1/ 290.

(105) - ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 67، وشرح المفصل : 1/ 224، وشرح ابن الناظم : 80، والصفوة الصفية : 2/ ق1/ 789.

(106) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل :1/ 155، وهمع الهوامع : 2/ 23، والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجريِّ : 72.

(107) - كتاب سيبويه : 1/ 136.

(108) - ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 76، والمحصول : 1/ 575، والمقاصد الشافية : 2/ 21.

(109) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/ 348.

(110) - البيان في شرح اللمع : 110.

(111) - ينظر: المصدر نفسه : 110، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 329، وجمع الجوامع في النحو : 67.

(112) - ينظر : المقتصد : 1/ 288.

(113) - المحصول : 1/ 576، وينظر : قواعد المطارحة : 360.

(114) - ينظر : فلسفة النحو : 18، والنحو الوافي : 1/ 480.

(115) - المقتضب : 4/ 329، وينظر : 3/ 274 ، و4/ 132.

(116) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 63، و1/ 70، 1/ 201، وعلل النحو : 392– 393، و اللمع : 31، والتبصرة والتذكرة : 1/ 102.

(117) - مثل يضرب للهو والاسترسال يأتي بعدهما الجدُّ والتشمير. ينظر : مجمع الأمثال : 2/ 417(برقم 4684).

(118) - شرح الرضيِّ : 1/ 242- 243.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(119) - المقاصد الشافية : 2/ 23.

(120) - ينظر : المقتصد : 1/ 288- 289، وشرح عيون الإعراب : 149، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 152، ونتائج الفكر: 328، والبديع في علم العربية : 1/ 76-77، واللباب : 1/ 140-141، وشرح المفصل : 1/ 230- 232، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 155، والصفوة الصفية : 2/ ق1/ 808-809، والمنهاج : 1/ 297-298.

(121) - شرح المفصل : 1/ 241، وينظر : النكت : 2/ 110.

(122) - ينظر : حروف المعاني والصفات : 1/ 3، ومغني اللبيب : 3/ 443.

(123) - ينظر : قراضة الذهب : 260.

(124) - قد تضع العرب موضع الضمير العائد على المبتدأ اسم الإشارة، أو تكرر المبتدأ بلفظه، أو تضع موضع الضمير اسم جنس. ينظر : البسيط : 1/ 561 - 563.

(125) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 108، والبسيط : 1/ 591.

(126) - الكنَّاش : 1/ 150، وينظر : النفحات الخصيبية (مخطوط) ورقة : 44.

(127) - ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 1089، والجنى الداني : 600، والجملة الاسمية : 64.

(128) - المحصول : 1/ 578.

(129) - ينظر : شرح الرضيِّ : 1/ 271.

(130) - ينظر : الأشباه والنظائر : 1/ 123.

(131) - كتاب سيبويه : 3/ 121.

(132) - ينظر : شرح الكافية الشافية : 1/ 354- 355، والحديث في صحيح مسلم : 2/ 969.

(133) - اللامات : 94.

(134) - إعراب القرآن : 1/ 233.

(135) - ينظر : التذييل والتكميل : 3/ 281، والمقاصد الشافية : 2/ 103.

(136) - المحصول : 1/ 578.

(137) - همع الهوامع : 3/ 33.

(138) - المحصول : 1/ 578.

(139) - ينظر : قواعد المطارحة : 251.

(140) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 129، وينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : 368.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(141) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 68، والنكت : 2/ 111، وشرح المفصل : 1/ 241.
(142) - ينظر : المقتصد : 1/ 218، والبحر المحيط : 1/ 145.
(143) - الجنى الداني : 601، وينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 1089.
(144) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 442، والجنى الداني : 601، ومغني اللبيب : 3/ 450.
(145) - نحو المعاني : 65- 66، وينظر : النحو الوافي : 1/ 519.
(146) - ينظر : كشف المشكل : 78، والمصباح في علم النحو : 111، ومعاني النحو : 1/ 208.
(147) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 335.
(148) - شرح المفصل : 4/ 336، وينظر : منثور الفوائد للأنباريِّ : 64(مسألة 107).
(149) - محمد كريم بن إبراهيم الكرمانيُّ القاجاريُّ، له مؤلفات كثيرة منها تذكرة في النحو(مخطوط) وتبصرة في الصرف (مخطوط)، توفي سنة 1288هـ. ينظر : هدية العارفين : 2/ 380، ومعجم المؤلفين : 11/ 162- 163.
(150) - تذكرة في النحو (مخطوط) : ورقة 63.
(151) - المحصول : 1/ 385، وينظر : قواعد المطارحة : 59.
(152) - ينظر : المفصل : 264، وشرح التسهيل : 1/ 338.
(153) - كتاب سيبويه : 1/ 45.
(154) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 336، والنظام النحويُّ في القرآن الكريم دلائل الكلم : 454.
(155) - شرح المفصل : 4/ 336.
(156) - ينظر : الكنَّاش : 2/ 38، والمنهاج : 1/ 308- 309.
(157) - ينظر : توجيه اللمع : 134، وشرح الرضيِّ : 5/ 192، والكنَّاش : 2/ 38، وارتشاف الضرب : 3/ 1151، و المنهاج : 1/ 309، وعمدة ذوي الهمم : 389، والفوائد الضيائية : 2/ 285.
(158) - ينظر : اللباب : 1/ 107، واللمحة في شرح الملحة : 2/ 575، وشرح قطر الندى : 137.
(159) - ينظر : نتائج الفكر : 55، والبديع في علم العربية : 1/ 461، واللباب : 1/ 164.
(160) - البسيط : 2/ 664.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(161) - ينظر : ارتشاف الضرب : 3/ 1151، ومغني اللبيب : 5/ 288، وقد أشار محققا الكتابين في تخريجهما رأي المبرِّد إلى المقتضب : 4/ 87، وعـند رجوع الباحث إلى ما أشارا إليه لم يجد للمبرد رأياً صريحاً في المسالة.

(162) - ينظر : المسائل العسكريات : 58، واللمع : 36، والمقتصد : 1/ 398، وشرح التسهيل : 1/ 338، وارتشاف الضرب : 3/ 1151، ومغني اللبيب : 5/ 288، والتوطئة : 224.

(163) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 349، والبيان في شرح اللمع : 138، والإرشاد إلى علم الإعراب : 146، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 349.

(164) - الصفوة الصفية : 1/ ق1 / 3.

(165) - ينظر : التخمير : 3/ 283- 284، وشرح الرضيِّ : 5/ 192.

(166) - ينظر : نحو الألفية : 1/ 183.

(167) - النظام النحويُّ في القرآن الكريم دلائل الكلم : 456.

(168) - ينظر : معاني النحو : 1/ 208.

(169) - ينظر : كتاب سيبويه: 2/ 148، والمنهاج: 1/ 310، والفضة المضية : 84، وشرح القواعد البصروية : 26.

(170) - ينظر : المساعد : 1/ 148، وشرح التصريح : 1/ 521.

(171)- شرح التصريح : 1/ 521، وينظر : الإنصاف : 129(مسألة 17)، وارتشاف الضرب : 3/ 1146، وذكر الدكتور فاضل السامرائيُّ أنْ لا خلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين، بل إنَّ الكوفيين يذهبون إلى أبعد من ذلك فيدخلون (ظنَّ) وأخواتها في الأفعال الناقصة، ويدخلون ألفاظاً أخرى زيادة على ذلك . ينظر: تحقيقات نحوية : 65- 75.

(172) - الصواب (أم) بدل (أو).

(173) - المحصول : 1/ 387.

(174) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 104.

(175) - ينظر : الفاخر : 1/ 237.

(176) - ينظر : نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 127.

(177) - علل النحو : 83.

(178) - كتاب سيبويه : 1/ 45.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(179) - ينظر : همع الهوامع : 2/ 63.

(180) - ينظر : المقتضب : 3/ 97.

(181) - علل النحو : 345.

(182) - المحصول : 1/ 387- 388.

(183) - أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 385.

(184) - ينظر : الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية : 75.

(185) - ينظر : الأصول في النحو: 1/ 82، والتبصرة والتذكرة : 1/ 185، والمقتصد : 1/ 398، وشرح عيون الإعراب : 104- 105، والبيان في شرح اللمع : 139، والفصول في العربية : 16، وأسرار العربية : 138، واللباب : 1/ 166- 167، وشرح المفصل : 4/ 336، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 344، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 446، والكنّاش : 2/ 38، والتذييل والتكميل : 4/ 115- 116.

(186) - الصفوة الصفية : 1/ ق2/ 3.

(187) - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربيِّ : 149-150.

(188) - ينظر : الفاخر : 1/ 241، ومن نحو المباني إلى نحو المعاني : 171.

(189) - ثمَّة خلاف بين النحاة واللغويين في جواز دخول الألف واللام على(بعض) و(كل)، فقد أنكره الأصمعيُّ، واستعمله النحاة كسيبويه وابن جني، وكذلك استعملها بعض اللغويين كابن منظور. ينظر: كتاب سيبويه : 2/ 82 ، والمحتسب : 1/ 268، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 119هامش (2)، ولسان العرب : 1/ 82 مادة (ربأ).

(190) - البسيط في شرح الكافية : 2/ 456.

(191) - ينظر : التذييل والتكميل : 4/ 169- 170، وهمع الهوامع : 2/ 87.

(192) - ينظر : المحصول : 1/ 408، وارتشاف الضرب : 3/ 1169، وشفاء العليل : 1/ 313.

(193) - المحصول : 1/ 403.

(194) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 146، وشرح المفصل : 4/ 367- 368.

(195) - كتاب سيبويه : 1/ 45.

(196) - ينظر : المحرر في النحو : 2/ 585 ، وحاشية الصبان : 1/ 283.

(197) - ينظر : الإنصاف : 143(مسألة 19).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(198) - ينظر : المقتصد : 1/ 406، والبيان في شرح اللمع : 146، واللباب : 1/ 167، وترشيح العلل : 101، والإرشاد إلى علم الإعراب : 153، والمقاصد الشافية : 2/ 155.

(199) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 146- 147، والإنصاف في مسائل الخلاف : 134(مسألة 18) و: 138(مسألة 19)، والمنهاج : 1/ 310، وارتشاف الضرب : 3/ 1169- 1172.

(200) - المحصول : 1/ 404.

(201) - ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 5/ 550، وإعراب القرآن وبيانه : 2/ 57.

(202) - ينظر : المقتصد : 1/ 406، والبديع في علم العربية : 1/ 474، وشرح المفصل : 4/ 368.

(203) - ينظر : أوضح المسالك : 1/ 181، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ : 2/ 495، وشرح التصريح : 1/ 535، وهمع الهوامع : 2/ 91، وحاشية الصبان : 1/ 349.

(204) - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 57، وشرح عيون الإعراب : 109، والإعراب عن قواعد الإعراب : 99.

(205) - ينظر : رصف المباني : 379- 380، والمنهاج : 1/ 412، وقراضة الذهب : 269.

(206) - كتاب سيبويه : 1/ 57.

(207) - سورة يوسف من الآية : 31.

(208) - سورة المجادلة من الآية : 2.

(209) - سورة الحاقة الآية : 47.

(210) - التذييل والتكميل : 4/ 255.

(211) - المصدر نفسه : 4/ 256.

(212) - المحصول : 2/ 646.

(213) - البديع في علم العربية : 1/ 568.

(214) - البيان في شرح اللمع : 146.

(215) - الأشباه والنظائر : 2/ 276، وينظر : الأصول في النحو : 2/ 62.

(216) - كتاب سيبويه : 1/ 59.

(217) - المقتضب : 4/ 189، وينظر : 4/ 193، والمحرر في النحو : 2/ 650.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(218) - ينظر : علل النحو : 360، وشرح عيون الإعراب : 110، والبيان في شرح اللمع : 155، وأمالي ابن الشجريِّ : 2/ 556، والمرتجل : 176، وكشف المشكل : 87، واللباب : 1/ 167، والصفوة الصفية : 1/ ق1/ 35، والتعليقة على المقرب : 208، ورصف المباني : 378، والمنهاج : 1/ 413.

(219) - ديوانه : 167.

(220) - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 60، والمرتجل : 176، والفضة المضية : 107.

(221) - ينظر : همع الهوامع : 2/ 113، وارتشاف الضرب : 3/ 1197.

(222) - ينظر : اللامات : 35، وشرح المفصل : 4/ 372، ومعاني النحو : 1/ 268.

(223) - شرح الرضيِّ : 5/ 228، وينظر : كتاب سيبويه : 4/ 233، وقراضة الذهب : 170.

(224) - ما يفهم من كلام ابن السرَّاج أنَّه على مذهب جمهور النحاة من القول بفعلية (عسى)، ينظر: الأصول في النحو : 2/ 207. وقد أخذ أحد الباحثين على محقق كتاب الأصول في النحو نسبته إلى ابن السرَّاج القول بحرفيتها مع اطلاعه على كلام ابن السرَّاج . ينظر : الأصول في النحو : 1/ 27، والحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجريِّ : 88.

(225) - ينظر : الجنى الداني : 461، ومغني اللبيب : 2/ 414.

(226) - ينظر : شرح التصريح : 1/ 111، والفعل في نحو ابن هشام : 400.

(227) - ينظر : أسرار العربية : 126، واللباب : 1/ 191، وشرح المفصل : 4/ 373، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 468، والتذييل والتكميل : 4/ 327، والجنى الداني : 461-462، شرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 153.

(228) - المحصول : 1/ 394.

(229) - الكنَّاش : 2/ 5، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 7.

(230) - ينظر : قواعد المطارحة : 7، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 328.

(231) - المحصول : 1/ 395.

(232) - ينظر : المغني في النحو : 3/ 342.

(233) - ينظر : قراضة الذهب : 171.

(234) - شرح المفصل : 4/ 373، وينظر : المغني في النحو: 3/ 342.

(235) - البسيط في شرح الكافية : 2/ 470.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(236) - مجموع شعره : 119.

(237) - شرح الكافية الشافية : 1/ 464، وينظر : المقتضب : 3/ 74.

(238) - ينظر : النظير وأصول النحو في العربية : 25.

(239) - ينظر : قراضة الذهب : 172.

(240) - ينظر : إسفار الفصيح : 1/ 186.

(241) - البسيط في شرح الكافية : 2/ 470.

(242) - الإيضاح في شرح المفصل : 2/ 85.

(243) - ينظر : الخصائص : 1/ 312، والبيان في شرح اللمع : 482، وأسرار العربية : 126، وشرح المفصل : 4/ 372-373، والإيضاح في شرح المفصل : 2/ 84، والمغني في النحو: 3/ 341-342 ، وشرح الرضيِّ : 5/ 228، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 470، والموشح: 2/ 657، وقراضة الذهب : 171.

(244) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 131، 148، واللمع : 40، والمحرر في النحو : 2/ 599، والكنَّاش : 2/ 90، وتوضيح المقاصد : 1/ 199- 200، وشرح تحفة الطلاب (رسالة ماجستير) : 2/ 506.

(245) - التطور النحويُّ للغة العربية : 140، وينظر: التعليل النحويُّ عند المبرِّد (رسالة ماجستير) : 133.

(246)- ينظر : مجالس العلماء : 132- 133(مسألة 59)، والتعليقة على كتاب سيبويه : 1/ 284، والإنصاف : 153 (مسألة23)، والتبيين عن مذاهب النحويين : 333، والمنهاج : 1/ 322، وقد نقل محقق كتاب المنهاج سماعاً عن الدكتور فاضل السامرائيِّ أنَّه تحقق من الرأي المنسوب إلى الكوفيين في هذه المسألة، ووجد أنَّ أوائل الكوفيين يذهبون مذهب البصريين، وأنَّ الخلاف إنَّما وقع في كتب المتأخرين ثمَّ تناقلته الكتب. ينظر : المنهاج :1/ 322 هامش رقم(1).

(247) - المحصول : 1/ 586.

(248) - ينظر : المقدمة الجزولية : 109 هامش(1)، وعمدة ذوي الهمم : 384، شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 422.

(249) - ينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 2، الصفوة الصفية : 1/ق1/ 55- 56، والمقاصد الشافية : 2/ 305.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(250) - البسيط : 2/ 768.

(251) - ينظر : اللباب : 1/ 207.

(252) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 131.

(253) - ينظر : المقتضب : 4/ 108، والأصول في النحو: 1/ 230، والإيضاح في علل النحو : 64- 65، ومجالس العلماء : 132- 133(المجلس 59).

(254) - ينظر : المقدمة الجزولية : 109، والصفوة الصفية : 1/ ق1/ 56.

(255) - ترشيح العلل : 139.

(256) - البيت للمرار بن منقذ العدويِّ في المفضليات : 91.

(257) - المحصول : 1/ 586- 587.

(258) - المصدر نفسه : 1/ 586.

(259) - قواعد المطارحة : 79.

(260) - ينظر : شرح اللمع للباقوليِّ : 370، وشرح عيون الإعراب : 114، والبيان في شرح اللمع : 157، وأسـرار العربية : 148، والتوطئة : 23، وشرح المفصل : 4/ 521، وشرح ألفية ابن معطي للقوَّاس : 3/ 908.

(261) - ترشيح العلل : 140.

(262) - الغرة في شرح اللمع : 1/ 1، وينظر : شرح ابن الناظم : 117.

(263) - ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية : 186.

(264) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 422.

(265) - ينظر : إحياء النحو : 64- 71.

(266) - ينظر : شرح المفصل : 4/ 547.

(267) - المقاصد الشافية : 2/ 387 ، وينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 93.

(268) - قراءة التخفيف هي قراءة ابن كثيرٍ ونافع وأبي بكرٍ. ينظر : السبعة في القراءات : 339، والنشر في القراءات العشر : 2/ 290- 291، والبحر المحيط : 6/ 216.

(269) - ينظر : الإنصاف : 164(مسألة 25)، ومغني اللبيب : 1/ 138، وشـرح الدماميِّني على مغني اللبيب : 1/ 100.

(270) - ينظر : شرح الدماميِّني : 1/ 100- 101، وشرح المزج : 140.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(271) - اختلف النحاة في هذه اللام، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّها لام الابتداء، ومذهب الفارسيِّ أنَّها قسم قائم بنفسه، ولم يصرح ابن إيازٍ بمذهبه فيها. ينظر : الجنى الداني : 134، والمقاصد الشافية : 2/ 389.

(272) - المحصول : 1/ 591، وينظر : المفصل : 332.

(273) - كتاب سيبويه : 2/ 139.

(274) - ينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : 149.

(275) - معاني القرآن : 1/ 120.

(276) - ينظر : المقتضب : 2/ 360.

(277) - الأصول في النحو : 1/ 229.

(278) - ينظر : حروف المعاني والصفات : 43، واللامات : 114، والمسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات : 180 ، وسرُّ صناعة الإعراب : 1/ 377.

(279) - ينظر : المقتصد : 1/ 490، وشرح عيون الإعراب : 117، والبيان في شرح اللمع : 158- 159، والغرة في شرح اللمع : 1/ 94، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبويِّ : 80، والتخمير : 4/ 58، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 587، والكنَّاش : 2/ 97، وجواهر الأدب : 99، ومغني اللبيب : 3/ 258، وقراضة الذهب : 238.

(280) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 2/ 578، والمقاصد الشافية : 2/ 319.

(281) - ينظر: الكنَّاش : 2/ 97، والمقاصد الشافية : 2/ 391.

(282) - ينظر : شرح التصريح : 2/ 121، وحاشية الصبان : 2/ 3.

(283) - ينظر : شرح الكافية الشافية : 1/ 521 ، وجواهر الأدب : 286- 287.

(284) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 123، والمنهاج : 1/ 700 ، وشرح ابن طولون : 1/ 269، ومعاني النحو : 1/ 361. وفي رافع خبر (لا) خلافٌ فمذهب سيبويه أنَّه مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ومذهب الأخفش والمبرِّد والأكثرين أنَّه مرتفع بها. ينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 103، والتبيين عن مذاهب النحويين : 368- 372، والبسيط في شرح الكافية : 1/ 366، ومغني اللبيب : 3/ 288- 289.

(285) - ينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 105، وجواهر الأدب : 287.

(286) - ينظر : شرح ابن الناظم : 133.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(287) - المحصول : 1/ 600.

(288) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(289) - ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ: 330.

(290) - الخصائص : 2/ 311، وينظر : كتاب سيبويه : 4/ 16-17، 30- 31، 32.

(291) - ينظر : الأشباه والنظائر : 2/ 117 وما بعدها.

(292) - ينظر : ارتقاء السيادة : 62.

(293) - ينظر : أمالي ابن الشجريِّ : 2/ 528، وهمع الهوامع : 2/ 194، والحمل على النقيض في الاستعمال العربيِّ (بحث منشور) : 349.

(294) - ينظر : أصول النحو دراسة في فكر الأنباريِّ : 330-331.

(295) - ينظر : المقتصد : 2/ 799، وشرح عيون الإعراب : 123- 124، والبيان في شرح اللمع : 173، وأمالي ابن الشجريِّ : 2/ 527، والغـرة في شرح اللمع : 1/ 107، والبـديع في علم العربية : 1/ 571، واللباب : 1/ 226- 227، وترشيح العلل : 151، وتوجيه اللمع : 156. والإرشاد إلى علم الإعراب : 296، ورصف المباني : 333، والتذييل والتكميل : 5/ 222، وهمع الهوامع : 2/ 194.

(296) - التعليقة على المقرب : 289.

(297) - شرح الرضيِّ : 2/ 217.

(298) - ينظر : القياس في اللغة العربية : 26، والحمل على النقيض في الاستعمال العربي (بحث منشور): 350.

(299) - ينظر : أصول التفكير النحويِّ : 91- 92.

(300) - ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفصل الخامس

التعليل النحويُّ في المنصوبات والتوابع ومواضيع أخر

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الأوَّل

التعليل النحويُّ في المنصوبات

أوَّلاً : الحال :

علة اشتراط التنكير في الحال :

اشترط النحاة للحال شروطاً، يقول ابن الدهَّان : " لا تكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط منها : أن تكون نكرةً، ومنها أن تكون مشتقةً، ومنها أن تكون من معرفةً أو ما في حكمها، ومنها أن يكون الكلام قد تمَّ دونها، أو في تقدير ذلك، ومنها أن تكون مقدرةً بـ(في)، ومنها أن تكون منتقلة في الغالب، ومنها أن تكون جواب (كيف)"[1].

وشرط تنكير الحال مذهب جمهور النحاة، وأجاز يونس(ت182ه) والبغداديون أن تأتيَ معرفةً نحو : جاء زيدٌ الراكبَ، وكذلك أجاز الكوفيون إذا كان في الحال معنى الشرط أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول : عبد اللهِ المحسنَ أفضل منه المسيءَ[2]. وقد ورد عن العرب أحوال مقترنة باللام نحو : ادخلوها الأوَّل فالأوَّل، ومررت بهم الجمَّاء الغفير، وغيرها وقد تأوَّلوها بزيادة اللام[3]، وحملها أبو حاتمٍ[4] على التوهُّم، يقول : " تقولُ العربُ : هُم فيها الجمَّاءَ الغفيرَ، بالنَّصبِ على توهُّم : جمَّاءً غفيرًا، لأنَّ الحال لا تكونُ معرفةً"[5].

وقد تابع ابن إيازٍ جمهور النحاة في اشتراطه في الحال أن تكون نكرةً؛ وذلك " لأنَّها مشابهةٌ للتمييز؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : (جاءني زيدٌ)، يحتمل أن يكون على

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

صفات شتى، وهيئات مختلفة، فإذا قلتَ : (راكباً) بينتَ، وأوضحتَ، والتمييز يلزم التنكير... فكذلك الحال"[6].

فالعلة عند ابن إيازٍ في اشتراط التنكير فيه علة مشابهة للتمييز؛ لأنَّ كلاً من الحال والتمييز يخصص "هيئة من الهيئات المحتملة عند ملابسة الفعل"[7].

ولم يبنِ ابن إيازٍ الشبه بين الحال والتمييز على أنَّ كلاً منهما نكرة، بل زاد أنَّ كلاً منهما مبيِّن ومزيل للإبهام الذي يحمله ما يسبق الحال والتمييز، قال : "فإذا قلتَ : (راكباً) بيَّنت وأوضحت".

وابن إيازٍ في هذا متابعٌ لمن سبقه في إيراد علة التنكير للحال، وبيان وجه المشابهة بينه وبين التمييز، فهذا عبد القاهر الجرجانيُّ يحدَّد الشبه بينهما بوجهين : " أحدهما : أنَّه نكرة، كما أنَّ التمييز كذلك، لا تقول : جاءني زيدٌ الراكبَ، ومررتُ بعمروٍ القائمَ، كما لا تقول : عشرون الدرهمَ، وامتلأ الإناءُ الماءَ، بل تقول : جاءني زيدٌ راكباً، وامتلأ الإناء ماءً. والوجه الثاني: أن فيه بياناً وكشفاً للإبهام، كما أنَّ التمييز كذلك"[8]، والحق أنَّ الشبه فيما ذكره الجرجانيُّ من وجه واحدٍ، أي من جهة الوظيفة الدلالية لكلٍّ منهما، وهي البيان والإيضاح بعد الإبهام، أما كونهما نكرتين فهو نتيجة لهذا الشبه؛ لأنَّ التمييز لا يكون إلا نكرة[9] فشابهه الحال. هكذا يفهم النحاة علة تنكير العرب للحال، أضف إلى ذلك أنَّهما يشتركان في أمورٍ أخرى فكلاهما فضلةٌ، وكلاهما منتصبٌ.

وعلة الشبه هذه ليست بتلك العلة القياسية التي تتطلب أصلاً مقيساً عليه، وفرعاً مقيساً، وعلةً، وحكماً، بل هي من تلك العلل التي تنشأ نتيجة محاولة النحاة تفسير ظاهرة معينة من خلال ملاحظة أوجه الشبه مع ظاهرة أخرى قريبة منها. وقد

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

اعتلَّ بهذه العلة جمعٌ من النحاة، فهي أحد وجهين وأجودهما اعتلَّ بهما الورَّاق، وأبو عليٍّ الفارسيِّ، وعبد القاهر، والمجاشعيُّ[10]، وغيرهم[11].

وليس هذه العلة الوحيدة التي اعتلَّ بها النحاة، فقد ذكروا عللاً أخرى هي :

- علة فرق، وهي العلة التي تفهم من كلام المبرِّد في المقتضب[12]، وصرَّح بها ابن السرَّاج إذ يرى تنكير الحال تفريقاً بين الصفة والحال، فإذا قلت : رأيتُ زيداً القائمَ، كانت (القائم) صفةً، وإذا قلتَ : رأيتُ زيداً قائماً، كانت (قائماً) حالاً، فالعلة علة فرق[13]، وهي إحدى علتين ذكرهما ابن مالك[14]، واعتلَّ بها ناظرُ الجيش[15]، والسيوطيُّ[16].
- علة فائدة، إذ جعل ابن الخشاب العلة أنَّ " الحال زيادة في الفائدة، والفائدة متعلقة بالخبر، وأصل الخبر التنكير جاءت الحال -وهي الزيادة فيه- على الأصل، ولزمها ذاك، فلا تكون إلا نكرةً وإن كان الخبر قد يقع معرفةً ونكرةً "[17]، فالعلة علة إفادةٍ، " لكي يكون موضع فائدةٍ، فإن كانت معرفة ما كنتَ مفيداً مخاطبك شيئاً لم يعرفه"[18]. وذهب صدر الأفاضل إلى أبعد من ذلك، فقد ذهب إلى أنَّ " الحال في الحقيقة خبر (كان)، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : جاء زيدٌ راكباً، فكأنَّك قلتَ : جاء زيدٌ في حالة كونه راكباً، ولهذا وجب تنكيرها"[19]. ويبدو أنَّ هذا بعيدٌ؛ لأنَّ خبر كان لا يشترط فيه التنكير بل قد يكون معرفة مظهراً ومضمراً، نحو : كان زيدٌ أخاك، ونحو : كنتُه، والحال يشترط فيها التنكير، وقد آخذَ القائلين بعلة الشبه ذاكراً أنَّ الشبه لا يكون مؤثراً حتى يكون الشيء مشابهاً للشيء في كلِّ خصائصه لا يفوته منها إلا الصورة، فهناك يكون الشبه مؤثراً[20].

وقد اعتلَّ بعلة الفائدة الورَّاق في إحدى علتين، والعكبريُّ في أحد ثلاثة وجوه، وابن يعيش في إحدى علتين، وهي علة ابن الحاجب، والنيليِّ[21]، ونقل ابن إيازٍ[22] هذه العلة عن الربعيِّ[23].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

جعل ابن الدهَّان العلة في تنكير الحال أنَّ " الغرض في الحال أن يقصد هيئة الفاعل والمفعول، وهو صفة الفعل في المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : جاء زيدٌ، لم يعلم حال المجيء على أي شيءٍ هو، وقد ثبت أنَّ الفعل نكرةٌ، فيجب أنْ تكون صفته نكرةً"[24]، وقد أوضح الأنباريُّ أنَّ " المرادَ بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه، وإن لم تذكره، ألا ترى أنَّ (جاء) يدلُّ على (مجيء)، وإذا قلتَ : (جاء راكباً) دلَّ على مجيء موصوفٍ بركوبٍ، فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل، وهو نكرةٌ، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرةً"[25]، وممن ذكر هذا الوجه من النحاة العكبريُّ، وابن الأثير[26].

- جعل ابن مالكٍ العلة في تنكير الحال علة تخفيفٍ، لأنَّ " الحال فضلة ملازمٌ للفضلية فاستثقل واستحقَّ التخفيف بلـزوم التنكير"[27]، وتابعه على هذه العلة ولده ابن الناظم[28]، وذكرها ناظر الجيش[29].

ومعنى هذه العلة أنَّهم استثقلوا الحال مع التعريف فلجأوا إلى تنكيرها على الأصل طلباً للخفة، وساغ لهم ذلك لأنَّها فضلة. وعلتا الاستثقال والاستخفاف من العلل التي يجد فيها النحاة ضالتهم عند تعذر إيجاد العلل المناسبة، يقول ابن جني : " فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صرتَ إليه واعتمدته وإن تعذر ذلك، جنحتَ إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنَّك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأمًّا تتورَّده"[30].

- أومأ الرضيُّ إلى (علة الاستغناء)، بقوله " إنَّما كان شرطها أن تكون نكرةً؛ لأنَّ النكرة أصلٌ، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور، على ما ذكرنا فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عرَّفت وقع التعريف ضائعاً"[31]، فالبقاء على الأصل في التنكير للاستغناء عن التعريف صوناً للفظ الحال عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرضٍ[32]، واعتلَّ بهذه العلة جماعةٌ من النحاة[33].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وبعد هذا الاستعراض السريع لعلل النحاة في هذه المسألة، نجدُ أنَّ حظ ابن إيازٍ لم يكن الأوفر، وعلته لم تكن الأقوى من بين العلل، فعلة معاصره الرضيِّ أكثرُ قبولاً في ضوء قانون الاقتصاد اللغوي في الدراسات الحديثة[34]، فاللغة لا تجود بزيادة على الأصل إلا لغرض دلالي، فإذا انعدم الغرض انعدمت الزيادة.

ثانياً : التمييز :

1- علة اشتراط كون التمييز نكرةً :

ذكر النحاة للتمييز أحكاماً : أوَّلاً : أن يكون اسماً. وثانياً : أن يكون منصوباً. وثالثاً : أن يكون فضلة. ورابعاً : أن يكون نكرةً[35].

وفي الحكم الرابع خلافٌ فقد " اختلف النحويون أيجوز أن يكون معرفةً أم لا، فذهب البصريون إلى أنَّ التمييز لا يكون إلا نكرةً، وذهب الكوفيون، وابن الطراوة إلى أنَّه يجوز أن يكون معرفةً، وورد منه شيءٌ معرفة ب(أل)، وبالإضافة، وتأوله البصريون على زيادة أل، والحكم بانفصال الإضافة، واعتقاد التنكير. وأمَّا قولهم : (سَفِهَ زيدٌ نفسَهُ، وغَبن رأيَهُ، ووجع بطنَه، وألِم رأسَهُ) فتأولوه على تضمين الفعل ما يتعدى، فتنصب تلك الأفعال[كذا] [36] على المفعول به، أو على انتصابها على إسقاط حرف الجرِّ، أو على التشبيه بالمفعول به"[37].

وقد تابع ابن إيازٍ جمهور البصريين في اشتراط التنكير في التمييز معللاً بأنَّ الغرض بيان الجنس، فإذا حصل بالنكرة التي هي أخفُّ من المعرفة فلا معنى حينئذٍ لمجاوزتها[38]، ويقول في قواعد المطارحة : " ولزوم التنكير؛ لأنَّه مفردٌ في اللفظ، وهو جمعٌ في المعنى؛ ولأنَّ الغرض منه بيان الجنس، والنكرةُ أخفُّ من المعرفة فلا معنى لمجاوزتها"[39].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة من قبيل علة الاستغناء، لأنَّ الغرض من التمييز رفع الإبهام عن مفردٍ، أو عن جملةٍ، عن ذات أو نسبة لا عن هيئة، وهذا لا يكون بالمعرفة؛ لأنَّ الإنسان لا يفيد من المعرفة فائدةً جديدة، بل يكون بالنكرة التي تفيد السامع فائدة جديدة، أضف أنَّ النكرة أصلٌ والمعرفة فرعٌ عليها وزيادة، فلا يصحُّ الخروج عن الأصل إلا لغرضٍ يستدعيه، ولا غرض هنا، والنكرة أخفُّ عندهم من المعرفة، والعرب تطلب الخفة في كلامها، فكان التزامها أولى فاستغنوا بالنكرة عن المعرفة لهذه الدواعي. وهذه الأصول التي احتجَّ بها ابن إيازٍ في تعليله نجدها عند سيبويه، فقد ذكر: "أن النكرةَ أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنًا؛ لأنَّ النكرة أوَّلٌ، ثم يدخلُ عليها ما تُعَرَّف به. فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة"(40).

ولعلَّ أصل ما اعتلَّ به ابن إيازٍ وغيره من النحاة ما ذكره المبرِّد من أنَّه "لم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفةً؛ لأنَّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه"(41)، فزاد النحاة على هذا الاعتلال، واحتجوا له حتى بلغت العلل لتنكير التمييز ثلاثة وجوه كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى.

وإذا تتبعنا العلة بعد أبي العباس المبرِّد نجد أنَّ الصيمريَّ يعتلُّ بعلة المبرِّد، ولكن بألفاظٍ أخرى وأسلوبٍ آخر، يقول: "التمييز لا يكون إلا نكرةً؛ لأنَّه واحدٌ يدلُّ على أكثر منه"(42).

أمَّا ابن فضَّال المجاشعيُّ فقد جمع بين علتي المبرِّد والصيمريِّ، وزاد علةً أخرى هي علة شبه الحال، فهو نكرةٌ عنده "لأنَّه أشبه الحال، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادةً في الفائدة فنصب كما نصبت الحال. ولأنَّه يدلُّ على ما هو أكثر منه كما تدلُّ النكرة على أكثر مما في لفظها"(43)، وما زاده المجاشعيُّ من علة المشابهة للحال ضعيفةٌ، لأنَّ النحاة، وهو منهم، عللوا تنكير الحال بشبه التمييز، وها هو يعلل

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

تنكير التمييز بشبه الحال، وهذا ما يسمى بدور العلة[44]، وهو من مفسداتها عند بعض النحاة[45]، ولم أر من أشار إليه من النحاة.

ولم يخرج النحاة عما ذكر من علل، فقد اعتلَّ بها أو ببعضها ابن الدهَّان، والأنباريُّ، وابن الأثير، وابن يعيش، وابن بابشاذ، والرضيُّ[46]، وغيرهم[47].

2- علة منع تقديم التمييز على عامله وإنْ كان فعلاً منصرفاً :

ذكر النحاة أنَّ التمييز نوعان :

الأوَّل : تمييز مفردٍ، وهو ما رفع إبهام اسمٍ قبله مجمل الحقيقة نحو : (رطلٌ سمناً)، والثاني : تمييز الجملة، وهو ما رفع إبهام نسبة في جملة أو شبهها نحو : (طابَ زيدٌ نفساً)[48].

والعامل في التمييز على ضربين : فعلٌ، وهو العامل في تمييز الجملة. ومعنى الفعل، وهو العامل في تمييز المفرد[49].

ففي النوع الأوَّل، وهو تمييز المفرد لا يجوز تقدمه على عامله بالإجماع، فلا نقول : زيتاً رطلٌ، ولا سمناً منوانِ؛ لأنَّ العامل هنا غير قويٍّ فلهذا بطل تقدمه عليه[50].

والعامل إنْ كان فعلاً فهو إمَّا أنْ يكون متصرفاً أو غير متصرفٍ، فإنْ كان غير متصرفٍ لم يجز تقديم التمييز عليه نحو : (ما أكرمكَ أباً)، و(نعم رجلاً زيدُ)[51].

وإنْ كان العامل فعلاً متصرِّفاً ففي تقديم التمييز عليه خلافٌ، فقد ذهب " سيبويه والفرَّاء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وبه قال أبو عليٍّ وأكثر متأخري أصحابنا. وذهب الكسائيُّ والجرميُّ والمازنيُّ والمبرِّد إلى جواز ذلك"[52].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وتابع ابن إيازٍ سيبويه في منع تقدم التمييز على عامله الفعل المتصرف معللاً ذلك بـ" أنَّه مرفوع في المعنى لإسناد الفعل إليه، فلو قدِّم لأوقعَ موقعاً لا يقع فيه الفاعل"[53].

فالعلة عنده علة ردٍّ إلى الأصل، أو مراعاة الأصل، بمعنى مراعاة الوضع الأوَّل في تعليل الحكم[54]، ذلك لأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعلٍ متصرفٍ كونه فاعلاً في الأصل، وهذا معناه أنَّه يجب حفظ رتبة الفاعل من الفعل، فلا يتقدم التمييز على عامله الفعل المتصرف[55]. وهذا هو ما ذكره ابن ولَّاد[56](ت332ه) في انتصاره لسيبويه في هذه المسألة يقول : " منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها؛ لأنَّ لفظها جاء على غير معناها، وذلك أنَّ اللفظَ لفظُ المفعول، وهو في المعنى فاعلٌ، لأنَّك إذا قلتَ : زيدٌ حسنٌ وجهاً، فالحُسن في المعنى للوجه، وكذلك تصببتُ عرقاً، إنَّما التصبُّب في المعنى للعرق، فلمَّا كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرُّفه وكان أصعب ممَّا لفظه على معناه"[57].

ولم يرضَ ابنُ شرف شاه هذا التعليل، ورآه ضعيفاً؛ " لأنَّه يستدعي جواز تقدمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى، اللَّهمَّ إلا أن يقال : إنَّه لم يتقدم عليه إذا كان فاعلاً في المعنى لما ذكره، ولم يتقدم عليه أيضاً إذا لم يكن فاعلاً في المعنى طرداً للباب. والأولى أن يقال إنَّما لم يتقدم لأنَّه مفسِّرٌ ومبيِّن لما أجمل في المميَّز فأشبه الصفة، وكما أنَّ الصفة لا تتقدم على الموصوف، فكذلك لم يتقدَّم التمييز على المميَّز"[58].

وأصلُ ما اعتلَّ به ابن شرف شاه من شبه الصفة ما نقله ابن عصفور عن أبي عليٍّ والزجَّاج من أنَّ " التمييز مبيِّنٌ لما قبله كالنعتِ والنعتُ لا يجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا"[59].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وإذا تتبعنا المسألة عند النحاة لا نكاد نجدُ أكثرهم يبرحون هذه العلة[60]، ومن النحاة من زاد إليها عللاً أخرى، فقد ذكر ابن الدهان العلة المذكورة آنفاً، وزاد بأنَّ " هذا الباب محمول على ما قبله من المقادير، وباب المقادير لا يتقدم شيءٌ منها فيه على عامله مميزاً "[61]، فالعلة هنا علة حمل العامل القويِّ على العامل الضعيف طرداً للباب.

بينما جعل الصيمريُّ العلة علة ضعفٍ؛ " لأنَّ هذا الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله فضعف أن يعمل مقدماً"[62]، فأثَّرَ النقل إضعاف العامل أن يعمل فيما قبله.

وضعَّف ابن عصفور هذه الوجوه واعتلَّ بعلة قريبة مما اعتلَّ به ابن الدهان من حمل التمييز الذي عامله فعل متصرِّفٌ على التمييز الذي عامله اسم أو فعلٌ غير متصرفٍ[63].

أمَّا ابن الأثير فقد جعل العلة حمله على باب المفعول معه، إذ لم يقدم على عامله؛ مراعاةً لأصل الواو[64].

وزاد ابن الحاجب أنَّ تقديم التمييز يخرجه عن حقيقة التمييز؛ لأنَّ التمييز في المعنى تفسيرٌ، والتفسير إنَّما يكون لمفسَّرٍ، والمفسَّر لابدَّ أن يكون مقدماً على التفسير، وإلا لم يكن تفسيراً له، فإذا قدم التمييز أُخرج عن كونه تمييزاً فوجب تأخيره[65].

وقد أشار ابن إيازٍ إلى هذه الوجوه جميعاً في قواعد المطارحة[66]، والذي يبدو أنَّه تبنى علة الرد إلى الأصل التي تقدم ذكرها؛ لأنَّه أفردها في المحصول، وقدمها على غيرها في قواعد المطارحة. ولم يغفل ذكر رأي المجوزين لتقديم التمييز على عامله المتصرِّف، وردَّ احتجاجهم بقول الشاعر[67] :

أَتَهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَهَا ومَا كانَ نَفسًا بالفراقِ تَطيبُ

بأنَّه " لا حجة فيه؛ لشذوذه وقلَّته، وقال الزجَّاج : الرواية : (وما كان نفسي) مضافاً، ويجوز أن يكون (نفساً) خبر كان على حذف مضافٍ، أي : وما كان الحبيب

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ذا نفسٍ، فلمَّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه، وأعرب بإعرابه، و(تطيب) صفة لنفس"[68].

والذي يراه الباحث صحة مذهب سيبويه في المنع من تقديم التمييز على عامله الفعل المتصرف؛ لأنَّ حكمه قائمٌ على استقراء كلام العرب[69]، وما اعتلَّ به ابن إيازٍ وأكثر النحويين من منع تقديمه لكونه فاعلاً في المعنى غالباً علة وجيهة؛ لأنَّ الأحكام في كلِّ بابٍ من أبواب النحو إنَّما تبنى على الغالب المطَّرد في اللغة، ثم يجري على بقية الحالات طرداً للباب على وتيرةٍ واحدةٍ.

ثالثاً : المستثنى :

علة لزوم نصب المستثنى المنقطع على المذهب الحجازيِّ :

ينقسم الاستثناء باعتبارات شتى، منها علاقة المستثنى بالمستثنى منه من حيث كونهما من الجنس أو النوع نفسه أو لا، فينقسم بهذا الاعتبار إلى : متصلٍ، وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه[70]، نحو قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ ﴿٢٤٩﴾﴾ [البقرة]، ومنقطع : وهو إذا كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، أي كان منقطعاً منه، نحو : ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، وما فيها أحدٌ إلا ثوباً، ومالك من سلطانٍ إلا التكليف، ونحو قوله تعالى : ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ۚ ﴿١٥٧﴾﴾ [النساء]، ونحو ذلك[71].

وللمستثنى المنقطع عند العرب مذهبان : حجازيٌّ، وهو لزوم النصب أبداً نحو: (ما بالدار أحدٌ إلا وتداً). وتميميٌّ، وفيه تفصيلٌ : وهو إنْ كان المستثنى يتعلق بالمستثنى منه تعلقاً ما جاز فيه البدل، نحو : (ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ)، فكأنَّه قيل : ما في الدار أحدٌ ولا ما يتبع الأحدينَ إلا حمارٌ، فـ(إلا حمارٌ) بدل من التابع وإن لم يكن

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

مذكوراً في اللفظ. وإن كان لا يتعلق المستثنى بالأول بوجهٍ فليس فيه إلا النصب نحو قوله تعالى : (﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ ﴿١٤٨﴾) [72][النساء].

وقد علل ابن إيازٍ لزوم نصب المستثنى المنقطع عند الحجازيين، وعدم جواز الإبدال " لأنَّ البدل في حكم المبدل منه، فيما ينسب إليه، وفي أنَّه يجوز أن يقوم مقامه، ولمَّا كان من غير جنسه لم يلزم ذلك فيه، فتمحضت الفصلية والانقطاع عن الأوَّل في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك تنبيهاً على تحقيق المخالفة"[73].

فالعلة علة مخالفة، وعلة المخالفة تكون عادة في ما يخشى فيه من وقوع لبس أو اشتباه، فيخالف فيه بالحركة تنبيهاً على المعنى المراد من الكلمة، أو على وظيفتها النحوية، فهو تطبيق وقائي من العربية للفرق بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب فضلاً عما يلبس منها[74].

وإنَّما لجأوا إلى المخالفة بين حركة ما قبل (إلا) وما بعدها للتنبيه على الانقطاع التام في المعنى بين المستثنى والمستثنى منه، فالفتح تنبيه عل تمام الفصلية والانقطاع.

ويبدو أنَّ علة المخالفة هذه مما تفرد به ابن إيازٍ، فلم أر في ما بين يديَّ من المصادر من صرَّح بها من النحاة، فقد علل سيبويه التزام أهل الحجاز النصب بعلة كراهية يقول : " هذا بابٌ يختار فيه النصب لأنَّ الآخِر ليس من النوع الأوَّل وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخِر من الأوَّل، فيصيرَ كأنَّه من نوعه"[75].

وإذا تتبعنا العلة عند المتأخرين نجدها علة تعيُّن عند النيليِّ، فقد اعتلَّ بها على مسلك السبر والتقسيم قائلاً : " وإنَّما وجب النصب لبطلان البدل، ووجه بطلانه

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

أنَّ البدل لابدَّ أن يكون إمَّا نفس المبدل منه أو بعضه، أو مشتملاً عليه، وليس (فرساً) من (أحدٍ)[76] في شيءٍ من ذلك، فبطل البدلُ فتعين النصب"[77].

وتابع صاحب حماة ابنَ إيازٍ على علة المخالفة، فالمستثنى منه منصوبٌ؛ ليكون "مخالفاً للمستثنى منه في الإعراب كما خالفه في الحكم والنوع "[78].

وخلاصة الأمر أنَّ تعليل ابن إيازٍ لهذه المسألة يكشف عن سمة أخرى من سمات منهجه في التعليل هي اتجاهه إلى تعليل الظواهر اللهجية التي تخصُّ إقليماً أو قبيلة معينة، كما أنَّ علة المخالفة التي اعتلَّ بها أكثر مناسبة في تفسير هذه الظاهرة اللهجية؛ لأنَّها تفسر لنا ردَّ فعل اللهجة الحجازية في الاحتياط لدفع توهم أي اتصال بين المستثنى والمستثنى منه من خلال المخالفة اللفظية بينهما، والله أعلم.

رابعاً : النداء :

1- علة كون (يا) أمَّ باب النداء :

حروف النداء خمسةٌ عند أكثر النحويين[79] وهي (يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة). ومن النحاة من جعلها ستة أحرف بزيادة (وا) إليها[80]، ومنهم من عدَّه ثمانية بزيادة همزةٍ ممدودةٍ (آ) و(أي) ممدودة، وهو مذهب الكوفيين والأخفش من البصريين[81].

وقد عدَّ النحاة (يا) من بين هذه الأحرف أمَّاً لها، ولم يعترض أحدٌ من النحاة على كونها أصلاً في باب النداء وأمَّاً لأحرفه؛ وذلك لخصائص اختصت بها (يا) من دون أخواتها من حروف النداء.

وقد ذكر ابن إيازٍ علة إطلاق النحاة عليها (أمَّ الباب) بقوله :" فـ(يا) عامَّة التصرُّف؛ لذلك تقول النحاة : هي أمُّ الباب"[82].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فالعلة علة تصرُّفٍ، ومعنى التصرُّف هنا هو اتساع أشكال استعمالها في أبواب النداء والاستغاثة والندبة، يقول ابن عصفور : "وأمُّ هذا الباب (يا)، والدليل على ذلك أنَّها تستعمل في جميع ضروب النداء، وما عداها لا يستعمل إلا في النداء الخالص الذي لا يدخله معنى التعجب ولا الندبة ولا الاستغاثة، إلا (وا) فإنَّها لا تستعمل إلا في الندبة"[83].

وابن إيازٍ لم يلقِ كلامه عن سعة تصرُّف (يا) إلقاءً من دون أنْ يوضح وجوه تصرُّفها، فجعل لها خمسة أوجه من التصرُّف[84] :

أوَّلها : أنَّها ينادى بها القريب والبعيد، وقول العبد (ياالله) يحتمل هذين الأمرين، أمَّا البعيد فلاستقصاره لنفسه، وأمَّا القريب فلقوله تعالى: (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ)[الحديد من الآية4].

وثانيها : وقوعها في باب الاستغاثة من دون غيرها من حروف النداء.

وثالثها : وقوعها في باب الندبة.

ورابعها : دخولها على (أيٍّ).

وخامسها : أنَّ القرآن المجيد مع كثرة ورود النداء فيه، لم يأتِ فيه بغيرها.

وإذا تتبعنا العلة عند النحاة في جعل (يا) أمَّ باب النداء لا نجد ابن إيازٍ يخرج عن ما ذكره النحاة[85]، إلا أنَّ ابن هشام جعل العلة هي كثرة الاستعمال يقول : " وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً؛ ولهذا لا يقدَّر عند الحذف سواها نحو (**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا**) [86]. ولا ينادى اسم الله عزَّ وجلَّ والاسم المستغاث وأيُّها وأيَّتها إلا بها، ولا المندوب إلا بها، أو بـ(وا)"[87]، ولعله تابع المالقيَّ(702ه) الذي يرى أنْ حقَّ (يا) في الأصل أنْ تكون لنداء البعيد لجواز مدِّ الصوت بالألف " ثمَّ إنَّها كثر استعمالها

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حتى صارت ينادى بها البعيد أدنى مسافة منك، ثمَّ الحاضر معك فلذلك كانت أمَّ حروف النداء"[88].

إلا أنَّ هذه العلة لا تخرج في حقيقتها عمَّا ذكره ابن إيازٍ؛ لأنَّ كثرة تصرُّف (يا) هو سبب كثرة استعمالها في الكلام الفصيح.

2- علة نصب المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة :

ذكر النحاة أنَّ للمنادى بالنسبة إلى كونه مبنياً ومعرباً ستة أقسامٍ، قسمان منها للمبني وهما المعرفة المفرد، والنكرة المقصودة إذا كانت مفردة أيضاً. وأمَّا أقسام المعرب فواحدٌ منها مجرور باللام وهو المستغاث، وثلاثة منصوبة وهي : المضاف والمشبه بالمضاف والنكرة غير المقصودة[89].

والمنادى مفعول في المعنى، لأنَّه مدعوٌ فاستحقَّ لذلك النصب لفظاً إنْ كان معرباً وقابلاً لحركة الإعراب نحو : (يا عبدَ اللهِ). أو تقديراً إنْ كان مبنياً، أو كان معرباً لكنَّه لا تظهر عليه حركة الإعراب نحو: (يا زيدُ)، و(يا رقاشِ)، و(يا فتى)، وناصبه فعلٌ لازمُ الإضمار[90] لظهور معناه مع كثرة الاستعمال ولقصد الإنشاء[91].

وقد ذكر ابن إيازٍ أنواع المنادى المنصوب الثلاثة وعلل لها وهي كما مرَّ :

أوَّلاً : المضاف، ولا فرق بين المضاف إلى معرفةٍ أو المضاف إلى نكرة نحو: (يا أخا عمرو)، و(يا غلام رجلٍ)، ولم يبنَ؛ لأنَّه لم يشبه المضمر؛ لأنَّ المضمر لا يضاف[92].

فالعلة علة بقاءٍ على الأصل؛ لأنَّه اسمٌ، والأصل في الأسماء الإعراب[93]، وإذا وجب الإعراب فقد تعين النصب؛ لأنَّ المنادى مفعول في المعنى كما تقدم بيانه[94]، وأيضاً فإنَّه لم يخرج عن بابه فيقع موقع ما بني المنادى المفرد لأجله، وهو

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

شبهه بالمضمر لفظاً ومعنى، أمَّا الشَّبه باللفظ فلأنَّه مفردٌ، وأمَّا المعنى فلأنَّه مخاطب، وأصل المخاطب أنْ يكون بالضمائر، ولكنَّ العرب وضعت الأسماء الظاهرة موضع المضمرات، فإذا نودي المضاف فقد فاته أحد وجهي شبه المضمر وهو الشبه اللفظي فعاد إلى أصله في الإعراب والنصب[95].

ولم يكتفِ ابن إيازٍ بعرض ما يتبنى من علة البقاء على الأصل، بل عرض كدأبه عللاً أخرى صدَّرها بـ(قيل) منها أنَّ "المضاف كالمنوَّن؛ لأنَّ المضاف إليه يتنزل منزلة التنوين، والمنادى المنوَّن لا يبنى، فكذلك ما نزل منزلته"[96]، ورأى أنَّ هذا الوجه لا ينهض؛ لأنَّ (لدن) و(كم) في أحد القولين مضافان مع البناء فليس المضاف كالمنوَّن، إلا أنَّه وجهه توجيهاً آخر، إذ يرى أنَّ بناء المنادى ضعيف فهو مستعدٌّ للرجوعِ إلى الأصل في الإعراب والنصب بأدنى سببٍ بخلاف (لدن) و(كم) فإنَّهما متأصلان في البناء[97]. ومنها أنَّه لا يجوز بناء المضاف؛ لأنَّه حينئذٍ يخرج عن كونه عاملاً، ولا بناء المضاف إليه؛ لأنَّ حرف النداء إنَّما دخل على المضاف، وكذلك فإنَّ بناءهما سوف يؤدي إلى اللبس بالمنادى المركب[98].

ثانياً : المشبه بالمضاف، وحدَّه ابن إيازٍ بأنَّه "كلُّ قولٍ فيه طولٌ"[99]، أو" هو ما عمل بعضه في بعضٍ"[100]، نحو : (يا طالعاً جبلاً) و(يا غافراً ذنب المسيء)، ووجوه المشابهة بينه وبين المضاف أنَّ الأوَّل فيه عامل في الثاني كعمل المضاف في المضاف إليه، وكذلك هو من تمامه كما أنَّ المضاف إليه من تمام المضاف، وفيه طولٌ كما في المضاف إليه؛ "فلمَّا أشبهه لم يبنَ؛ لأنَّه خرج عن شبهِ المضمرِ بطوله، وبعمله"[101].

فالعلة في إعراب المشبه بالمضاف ونصبه هي علة البقاء على الأصل نفسها، فالمشبه بالمضاف بقي على أصله في الإعراب والنصب لأنَّه فارق شبه المضمر بعمله، والمضمر لا يعمل فيما بعده، وبطوله والطول ينافي الإضمار[102].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد أنكر المازنيُّ وجود هذا النمط من المنادى؛ إذ يرى أنَّ نداء غير المعيَّن لا يمكن، وأنَّ ما جاء منوناً فإنَّما لحقه التنوين ضرورة[103].

ثالثاً : النكرة غير المقصودة، نحو قول " الضرير يا رجلاً خذْ بيدي، فهو ليس يقصدُ واحداً بعينه، بل من أخذ بيده فهو بغيته"[104]. وقد ذكر ابن إيازٍ علة إعرابه بقوله : " وأعرب لأنَّه لم يشبه المضمر؛ إذ ليس بمخاطبٍ"[105].

فالعلة علة بقاءٍ على الأصل إلا أنَّ ما فات النكرة غير المقصودة من شبه المضمر هذه المرة ليس الشبه اللفظيِّ، بل الشبه المعنويِّ إذ هذه النكرة ليس بمخاطبٍ حقيقة؛ لأنَّها خرجت عن شبه المضمر بالتنكير، فقول الضرير الذي مرَّ آنفاً (يا رجلاً) لا يراد به رجل بعينه، بل لم يرد بذلك إلا من يرشده إلى الطريق كائناً من كان[106].

وإذا تابعنا علة النصب عند متقدمي النحاة نجد العلة عند الخليل علة طول الكلام، فقد نقل عنه سيبويه قوله : " أنَّهم نصبوا المضاف نحو : يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك"[107]، ونقل عنه أيضاً " إذا أردت النكرة فوصفت أو لم توصف فهذه منصوبة، لأنَّ التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لَّما طال نصب وردَّ إلى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد"[108]. فالخليل وسيبويه يريان أنَّ المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بتتمته، والنكرة طالت بالتنوين، فطلب التخفيف بالفتحة؛ لأنَّها أخفُّ الحركات لذا كثرت المنصوبات في الكلام العربيِّ"[109]. وأخذ غيرُ الخليل وسيبويه من النحاة بعلة الأصل[110].

ومن المحدثين من أخذ برأي الخليل وذبَّ عنه وهو الدكتور مهدي المخزوميُّ مستنكراً على البصريين عدَّ الفتحة هنا أثراً لعامل اختلفوا في تقديره[111].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

خامساً : الاستغاثة والندبة :

1- علة عدم جواز حذف حرف الاستغاثة ولا الندبة :

ذكر النحاة أنَّه لا يجوز حذف حرف النداء إذا كان المنادى مستغاثاً به أو مندوباً نحو: يالزيدٍ، ويا زيـداه[112]. وقد ذكر ابن إيازٍ ذلك وعلله بقوله : " لا يحذف حرف النداء من المستغاث به ولا المندوب؛ وذلك لأنَّ المراد فيهما مدُّ الصوت وتطويله، وذلك ينافي حذفه"[113].

فالعلة عند ابن إيازٍ علة منافاة، ذلك أنَّ الغرض من الاستغاثة هو طلب الفرج من جهة غيره لما المستغيث فيه من البلوى[114]، وهذا يتطلب بذل الجهد والوسع في طلب الغوث، فهو من مظانِّ الإطالة ومدِّ الصوت، وليس من مظانِّ الحذف الذي يُلجأ إليه في الغالب إرادةً للاختصار والتخفيف إذا أمن اللبس وأحتيط على المعنى. فالغرض من الاستغاثة ينافي الحذف للحرف.

وكذلك الحال في الندبة فإنَّها من مواضع إرادة بعد الصوتِ وامتداده؛ لأنَّها " استصراخٌ بالمفقود، أو ما أقيم مقامه،على جهة التفجع أو التوجع"[115]، وهذا ينافي الحذف أيضاً.

وإذا تابعنا العلة عند النحاة نجد سيبويه قد اعتلَّ بعلتين، يقول في معرض حديثه عن الاستغاثة والتعجب : " ولم يَلزم في هذا الباب إلا يا للتنبيه؛ لئلا تَلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك : لَعمروٌ خيرٌ منك. ولا يكونُ مكانَ يا سواها من حروف التنبيه"[116]. فالعلة علة أمن لبس.

والعلة الأخرى التي ذكرها سيبويه يفهم منها علة المنافاة وهي العلة التي تمثل أساس ما اعتلَّ به ابن إيازٍ وغيره، وقد علل بها سيبويه لكلا موضعي لزوم حرف النداء المستغاث به والمندوب بقوله : " وأمَّا المستغاث به فيا لازمةٌ له؛ لأنَّه يَجتهد ...

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وإنَّما اجتَهدَ لأنَّ المستغاث عندهم متراخٍ أو غافلٌ والتعجُّبُ كذلك. والندبةُ يلزمها يَا وَوا؛ لأنَّهم يَحْتلطون[117] ويَدْعون ما قد فات وبعُد عنهم"[118].

وعلة المنافاة هذه هي من سنخ العلل التعليمية التي تقوم غالباً على مراعاة المعنى، وقد اعتلَّ بها جمع من النحاة[119].

2- علة اختصاص الألف بالزيادة في آخر المندوب :

الندبة نداءٌ للميت إظهاراً للتفجع، أو هي استصراخ بالمفقود أو ما أقيم مقامه على جهة التفجع أو التوجع، لا لأنْ يجيب[120] فليس هو بمدعو على وجه الحقيقة[121]؛ لذلك فإنَّ " أكثر العرب يخالفون بين اللفظ بالندبة واللفظ بالنداء فيجعلون (وا) مكان (يا) ويلحقون آخر الاسم ألفاً، فإذا سكتوا ألحقوها هاءً ساكنةً كقولك : وا سيِّد المسلميناه، وا أمير المؤمنيناه"[122].

وقد ذكر ابن إيازٍ علة مجيئهم بالألف في آخر المندوب، واختصاصهم الألف للزيادة بقوله : " ولك أنْ تزيد في آخره ألفاً لمدِّ الصوت، وكانت الألف أولى بالزيادة لأنَّها أصل حروف المدِّ، وهي أخفُّ، فإنْ كنت واصلاً قلت : (وا زيدا يا قوم)، وإن كنت واقفاً جئت بالهاء؛ بياناً، فقلت : (وا زيداه)؛ إذ الألف من أقصى الحلق، والوقف عليها يزيدها خفاءً فجيء بالهاء لتكون موصولةً، وتبين"[123]. فهو هنا يعلل لثلاثة أمور :

الأوَّل : إلحاق الألف في آخر المندوب استزادةً للشهرة ولمدِّ الصوت وإظهاراً للتفجع على المندوب[124]. فالعلة من قبيل علة المبالغة، إذ المطلوب المبالغة في مدِّ الصوت وإبعاده[125].

وقد ذكر النحاة أنَّ هذه الألف تلحق وصلاً ووقفاً، وإلحاقها أمرٌ جائزٌ مع (وا)، أمَّا (يا) فلا بدَّ من إلحاقها معها إلا إذا أُمن اللبسُ بالمنادى[126].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وهذه العلة عليها جمهور النحاة[127]، وأصل ما اعتلوا به ما ذكره سيبويه بقوله : " اعلم أنَّ المندوب مدعو ولكنَّه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنَّ الندبة كأنَّهم يترنمون فيها، وإنْ شئتَ لم تلحق كما لم تلحق في النداء"[128]. والترنُّم مدُّ الصوت وترجيعه، و" ترنَّم الطائر ترنماً، إذا مدَّ في صوته، والمغني إذا مدَّ في غنائه"[129]، فهي العلة التي اعتلَّ بها النحاة بعده.

والثاني : اختصاص الألف من دون غيرها من أحرف المدِّ، والعلة عند ابن إيازٍ في ذلك علة استخفاف[130]؛ لأنَّ الألف أخفُّ من الواو والياء[131]، وهذه الخفة متأتية من طبيعة النطق بهذا الصوت؛ لأنَّ مخرجه قد اتسع أكثر من اتساع مخرجي الواو والياء؛ لأنَّ الناطق يضمُّ شفتيه للواو فيضيق مخرجها، ويرفع لسانه قِبَلَ الحنك للياء فيضيق مخرجها أيضاً، أمَّا الألف فإنَّ مخرجه يبقى منفرجاً لا يضيَّق بل يكون في موضع إراحة تامة[132]، أي إنَّ الناطق بالألف لا يبذل في نطقها جهد تحريك لسانه أو شفتيه.

وإذا تابعنا علة اختصاص الألف من دون غيرها من أحرف المدِّ واللين نجد أنَّ النحاة عللوا ذلك بأنَّ

الألف أكثر مدَّاً من غيرها[133] " لأن المدَّ فيها أمكن من أختيها"[134]، ولأنَّ الموضع موضع اجتهادٍ في مدِّ الصوت فقد ائتثروا الألف لأنَّها أوسع أصوات اللين وألينها وأكثرها تطويلاً للمدِّ فهي أصل حروف المدِّ[135]، وقد ثبتت صحة ذلك عند الصوتيين المحدثين[136].

والثالث : يكسع الألف بالهاء في الوقف فيقال : وا زيداه . والعلة عند ابن إيازٍ علة تبيين؛ لأنَّ الألف " هوائية لطيفة"[137] خفية، والوقوف عليها يزيدها خفاءً فوجب إردافها بالهاء لتبين، فإذا وصل المتكلم أزيلت لنيابة الكلمة التي بعد الألف

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

عنها[138]. وقد أوضح ابنُ جني ذلك بقوله : إنَّ " حروف اللين هذه الثلاثة إذا وقف عليهن ضعفنَ، وتضاءلن، ولم يف مدهنَّ، وإذا وقعن بين الحرفين تمكنَّ واعترض الصدى معهنَّ... ويدلُّ على ذلك أنَّ العرب لَّما أرادت مطلهنَّ للندبة وإطالة الصوت بهنَّ أتبعتهنَّ الهاء في الوقف؛ توفيةً لهنَّ، وتطاولاً إلى إطالتهنَّ وذلك قولك : وا زيداه، وا جعفراه. ولابدَّ من الهاء في الوقف، فإنْ وصلت أسقطتها، وقام التابع غيرها في إطالة الصوت مقامها"[139].

وهذه العلة هي العلة المعتمدة عند جمهور النحاة[140]،وزاد العكبريُّ علة أخرى هي علة أمن اللبس " لئلا يُظن أنَّها بدل من ياء المتكلم"[141]. وتابعه على هذه العلة ابن شرف شاه[142].

وابن إيازٍ تناول ثلاثة تعليلات في هذه المسألة وافقهم في تعليلين وتفرد في واحدٍ، وفي هذا دلالة على أنَّ مذهبه النحويَّ ليس مبنياً على التبني لآراء النحاة بشكلٍ مطلقٍ، بل ربَّما خالفهم وربَّما تفرد في علله.

سادساً : الترخيم :

علة عدم ترخيم الثلاثيِّ من الأسماء :

اشترط النحاة في الاسم المرخَّم، إنْ عرِّيَ من هاء التأنيث، أنْ يكون علماً، وزائداً على ثلاثة أحرفٍ، وغير مستغاثٍ به ولا مندوبٍ، وأنْ يكون مفـــــرداً أي ليس جمـــلة في الأصل، ولا هـــــو مضافٌ ولا مشـــبهٌ بالمضاف[143].

وقد ذكر ابن إيازٍ شرط الزيادة على الثلاثة وعلله بقوله : " وذلك لأنَّ أقلَّ أصول الأسماء المعربة الثلاثية، وهي خفيفة، فلو رخِّم الثلاثيُّ لنقص عن أقلِّ الأصول ولأجحف به"[144].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

فابن إيازٍ هنا يومئ للعلة ولا يذكرها صراحةً، لأنَّ العلة هنا هي علة انعدام النظير، وتوضيحها أنَّ أقلَّ الأصول في الأسماء المعربة ما كان على ثلاثة أحرفٍ، فإذا حذف من الاسم الخماسيِّ حرفٌ ألحق بالرباعيِّ وقرب من الثلاثيِّ؛ تخفيفاً له بقربه من الثلاثة الذي هو أقلُّ الأبنية، وكذلك الحذف من الرباعي. أمَّا الثلاثيُّ من الأسماء فلا يجوز حذف حرفٍ منه؛ لأنَّه ليس في الأصول ما هو على أقلَّ من ثلاثة[145]. وهذا معناه أنَّ امتناع ترخيم الثلاثي لانعدام النظائر عند العرب، أمَّا نحو(دم)، و(يد) فإنَّما "صار كذلك بنوعٍ من الإعلال ولا يلزم منه جواز مثله في الترخيم"[146].

ومن النحاة من صرَّح بعلة عدم النظير، فقد ذكر ابن الحاجب أنَّه " لو رخِّم الثلاثي لبقي على صورة ليس مثلها في المتمكنات، إذ ليس في كلامهم اسمٌ متمكن على حرفين، ولا سيَّما على لغة من يقول : يا حارُ بالضمِّ "[147]. بينما خصَّ ابن الناظم علة انعدام النظير في ما كان ساكن الوسط من الثلاثي[148].

وأصل ما اعتلَّ به ابن إيازٍ وغيره من النحاة في هذه المسألة ما اعتلَّ به الخليل فيما نقله عنه تلميذه سيبويه بقوله : " فزعم الخليل رحمه الله أنَّهم خففوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة فإنَّما أرادوا أنْ يقربوا الاسم من الثلاثة أو يصيروه إليها، وكان غاية التخفيف عندهم، لأنَّه أخفُّ شيءٍ عندهم في كلامهم ما لم ينتقص، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتهوا إليه"[149]. فغاية ما يبلغ من ترخيم الاسم عند سيبويه ثلاثة أحرف؛ لأنَّ جعل الاسم على أقلَّ من ذلك إجحافٌ به[150]. وتابعه على تعليله جماعة من النحاة[151]. وما اعتلَّ به ابن إيازٍ من علة انعدام النظير علة وجيهة؛ لأنَّها تقوم على أساس استقراء كلام العرب وموازنته ليتميَّز ما له نظائر في اللغة ممَّا لا نظير له، وبناء العلة للحكم على هذا الأساس .

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وفي ترخيم الاسم ذي الثلاثة أحرفٍ خلافٌ، فقد ذهب البصريون إلى منع ترخيم الثلاثيِّ مطلقاً، ووافقهم أبو الحسن الكسائيُّ من الكوفيين، وذهب أبو عمر الجرميُّ(ت225ه) والفرَّاء، ونسبه الأنباريُّ إلى عامة الكوفيين، إلى جواز ترخيم الثلاثيِّ المتحرك الأوسط نحو (حَسَن) نظراً إلى أنَّ تحرك وسطه قائمٌ مقام حرفٍ رابعٍ[152]، ورآه ابن إيازٍ مذهباً جيداً لو ساعده سماعٌ من العرب[153].

وإنْ لم يعرَ الاسم من هاء التأنيث فيجوز ترخيمه وإن كان على ثلاثة أحرفٍ نحو : ثبة، وشاة، يقولون : يا ثبَ أقبلي، ويا شا ارْجُني[154]. لأنَّ ضمَّ التاء هنا إلى الاسم بمنزلة ضمِّ اسمٍ إلى اسمٍ نحو : حَضرمَوت، ورامَهرمزَ، فجاز حذف الثاني كما جاز في (حضرموت)[155].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المبحث الثاني

التعليل النحوي في التوابع ومواضيع أُخر

أولاً : التوابع :

أ- النعت :

علة اشتراط النحاة في النعت أنْ يكون مشتقاً أو في حكم المشتق :

شرط جمهور النحاة في النعت أن يكون مشتقاً، أو ما جرى مجرى المشتق[156]، وذلك ليدلَّ باشتقاقه على الحال التي اشتق منها مما لا يوجد في مشاركه في الاسم فيتميز بذلك، ، لذلك استقبح سيبويه: "مررت برجلٍ أسدٍ شدَّةً وجرأةً، إنَّما تريد مثل الأسد وهذا ضعيفٌ قبيحٌ. لأنَّه اسم لم يجعل صفةً"[157]؛ لأنَّ (أسد) اسم نوعٍ، ولا يوصف بأسماء الأنواع ولا الجواهر[158]، فالوصف لا يكون إلا باسم مشتقٍ من فعلٍ كقاعدٍ، ومضروبٍ، ولا يجوز الوصف بالأسماء الجامدة إلا ما جرى مجراه من الأوصاف التي وضعت موافقةً للمشتقات في تضمن معاني الأفعال من دون حروفها، إذ إنَّ المشتق كلُّ وصف تضمن معنى فعلٍ وحروفه، فجرت مجرى المشتقات في النعت بها، فلوذعيٌّ يجري مجرى فطنٍ وذكيٍّ، وجرشع يجري مجرى غليظٍ وسمينٍ[159]، وكذلك ذي بمعنى صاحب، أو بمعنى الذي، فذات سوارٍ بمعنى صاحبة سوارٍ أو متسوِّرة، وأسماء النسب نحو: تميميٌّ وبصريٌّ، فهو متأولٌ بـ(منسوب)، و(معزو)، وأسماء الإشارة[160] نحو قوله تعالى : ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ ﴿١٤﴾﴾ [السجدة]، فـ(هذا) صفة ليومِكم[161].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وقد ذكر ابن إيازٍ علة اشتراط النحاة في النعت أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق بقوله : " وذلك لأنَّه ليس في كلام العرب اسمٌ دال على ذات باعتبار معنى فيها إلا المشتق، وبذلك المعنى يحصل التمييز بينه وبين غيره"[162].

فالعلة علة فائدة؛ لأنَّ ما يدلُّ على حدثٍ وصاحبه هو المشتقُّ، والحدث هو المعنى فهي دالة على ذات باعتبار معنى فيها، والصفة مكملة للفائدة في الجملة فكأنَّها فضلة، فلا بدَّ أنْ يكون فيها زيادة معنى ترفع الشركة عن الموصوف ببيان صفةٍ من الصفات التي له أو المتعلقة به[163]، أمَّا الأسماء الجوامد فلا دلالة لها بوضعها على معانٍ تفيد رفع الشركة عن المنعوت أو توضحه أو تخصصه؛ ولذلك فلا فائدة من النعت بها إلا بتأويلها بمشتقٍ[164].

وقد علل بعلة الفائدة ابن الدهَّان[165]، وأوضحها أبو البقاء العكبريِّ بقوله : " وأنَّما لزم أنْ تكون الصفة بالمشتق أو الجاري مجراه؛ لأنَّ الفرق إنَّما يحصل بأمرٍ عارضٍ يوجد في أحد الشيئين دون باقيها، وهذا إنَّما يكون في المشتقات"[166]. وعلل بهذه العلة غير واحدٍ من النحاة[167].

ومن النحاة من رفض شرط الاشتقاق في النعت، وهذا ما ذهب إليه الفرَّاء، وصرَّح ابن الحاجب أنَّه " لا فرق بين أنْ يكون مشتقاً وغيره إذ كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل : تميميٍّ، وذي مال، أو خصوصاً مثل : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، ومررت بهذا الرجل، وبزيدٍ هذا"[168].

وهذا معناه أنَّ الغرض من النعت أن يكون دالاً على معنى في متبوعه، فإذا حصلت هذه الدلالة في مشتقٍ أو جامدٍ صحَّ وقوعه نعتاً، ولكن لَّما كان الأكثر في الدلالة على معنى في المتبوع هو المشتق توهم أكثر النحاة أنَّ الاشتقاق شرطٌ في النعت

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق[169]، وتابع الفرَّاء وابن الحاجب على رأيهما جملةٌ من النحاة[170].

والحقُّ ما ذهب إليه الفرَّاء وابن الحاجب؛ لأنَّ المسألة منوطة بإفادة المعنى في المتبوع كما مرَّ فإذا تحصل هذا بالجامد من الأسماء أو غيره أغنى ذلك عن اشتراط الاشتقاق وجنبنا التأويل في غير المشتق؛ لأنَّ عدم التأويل أولى من التأويل.

ب- التوكيد :

علة وجوب توكيد المضمر المتصل المرفوع بمضمر قبل توكيده بالنفس والعين :

ذكر النحاة أنَّ الضمير المتصل المرفوع لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد أنْ يؤكد بضمير رفع، سواء في ذلك الضمير المستتر والبارز نحو : زيدٌ ذهب هو نفسُه، وعينُه، والقوم حضروا هم أنفسُهم، وأعينُهم، والنسوة حضرن هنَّ أنفسُهنَّ وأعينُهنَّ. أمَّا المنصوب والمجرور فيؤكدان من غير شرطٍ نحو : رأيته نفسَه، ومررت به نفسِه[171].

وقد ذكر ابن إيازٍ علة ذلك بقوله : "إذا وكِّد بهما[172] مضمرٌ وجب أنْ يؤكد قبل التأكيد بهما بمضمر، وسواءٌ في ذلك المستكنُّ والبارزُ، كقولك : (زيدٌ قام هو نفسه)، و(الزيدان قاما هما أنفسهما)، وعلته أنَّهما يليان العوامل، فلولا التأكيد قبلهما لتوهم أنَّهما مرفوعان بما قبلهما"[173].

فالعلة علة رفع توهمٍ، وتوضيح ذلك أنَّ النفس والعين اسمان لا يختصان بالتوكيد بل يليان العوامل، أي يصلحان لأن يكونا فاعلين ومفعولين ومضافاً إليهما، فقولنا : الجارية خرجت نفسُها. لا نعلم هل المراد بهذا التعبير التوكيد أو أنَّها ماتت. وكذلك قولنا : ذهبت عينُها، فلمَّا لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً، فاحترز من اللبس بتقديم ضمير منفصل عليهما؛ ليكون مؤذناً بأنَّهما توكيدان وليسا بفاعلين[174]، وجرى ذلك في المواضع غير الملبسة طرداً للباب[175].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وابن إيازٍ في هذا التعليل متابع لسيبويه[176] كأكثر النحاة، فقد اعتلَّ بهذه العلة المبرِّد، وابن السرَّاج وغيرهما[177].

ومن النحاة من علل بعلة أخرى، وهي أنَّ الضمير المرفوع المتصل جارٍ مجرى الجزء من الفعل[178]، " فكرهوا أنْ يؤكدوا ما هو كجزء الكلمة بالمستقلِّ فأتوا بالضمير المنفصل ليجري المستقلُّ على المستقلِّ"[179] فالعلة علة كراهة للقبح اللفظيِّ الناتج من تأكيد جزء الفعل باسم مستقلٍّ. وقد اعتلَّ بهذه العلة جماعة من النحاة[180]، ومنهم من جمع بين العلتين كابن الحاجب والشاطبيِّ"[181]، ومن النحاة من لا يوجب ذلك، فقد ذكر الأخفش أنَّه يجوز على ضعف توكيد الضمير المتصل المرفوع من دون توكيده بآخر منفصل نحو : قوموا أنفسُكم[182].

ج- العطف :

علة أنَّ الواو أصل حروف العطف :

ذكر النحاة أنَّ الواو أصل حروف العطف[183]، وقد ذكر ابن إيازٍ علة ذلك بقوله: " اعلم أنَّ الواو أقوى حروف العطف؛ لأنَّها يعطف بها جميع أصناف الكلام نفياً، أو إثباتاً، ومعناها الجمع المطلق"[184].

فالعلة علة قوة، ومأتى هذه القوة ما انمازت به الواو من خصائص عن غيرها من حروف العطف، وهذه الخصائص عند ابن إيازٍ تتمثل في جانب اللفظ، إذ إنَّها يعطف بها اسم على اسم نحو ذهب زيدٌ وعمرو، وفعل على فعل نحو: قام زيدٌ وقعد، وجملة على جملة نحو : قام زيدٌ وخرج بكرٌ[185]. وفي جانب المعنى إذ هي لا توجب إلا الاشتراك بين المتعاطفين في حكمٍ واحدٍ، وبقية حروف العطف توجب زيادةً في المعنى على معنى الجمع المطلق الذي تفيده الواو، فـ(أو) تفيد زيادة معنى الشك وغيره، و(بل) تفيد معنى الإضراب، وكذا سائر أدوات العطف[186]، " فلمَّا

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو مفردة، والمفردة قبل المركبة"[187].

وقد ذكر النحاة لها خصائص أخرى إنمازت بها عن غيرها من حروف العطف، فقد أوصل السيوطيُّ ما انفردت به الواو من أحكامٍ عن سائر حروف العطف إلى ستة عشر حكماً[188].

والتعليل على أساس ما انمازت به الواو من خصائص هو مسلك أكثر من تناول المسألة من النحاة[189]،ومنهم من علل بكثرة الاستعمال؛ إذ إنَّها أكثر حروف العطف استعمالاً ودوراً فيه[190].

ولعل كثرة الاستعمال للواو هو نتيجة اختصاص الواو بهذه الأحكام من دون غيرها مما ميزها بسعة تصرفها في التعبير وكثرة دورها في الكلام، فهاتان العلتان لا تعارض بينهما، بل يمكن أنْ يعلل بهما على سبيل العلة المركبة[191].

ثانياً : مواضيع أخر :

أ- المشتقات :

علة عمل اسم الفاعل المحلى بالألف واللام مطلقاً :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله على حالين :

أ- إذا كان مجرداً من (أل) الموصولة، وهو ههنا لا يعمل إلا بشرطين : الأوَّل : أن يكون زمنه مستقبلاً أو حالاً؛ لأنَّه عند ذلك يكون مشابهاً للفعل لفظاً، وموافقاً له في المعنى، وإذا كان ماضياً انتفت المشابهة اللفظية فيضعف الشبه[192]. ولم يخالف أحدٌ من البصريين والكوفيين في هذا الشرط إلا الكسائيُّ، وهشامُ، وابن مضاء، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴿١٨﴾﴾ [الكهف]، وتأوَّل

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

غيرهم الآية الكريمة[193]. والثاني : أن يكون معتمداً على استفهامٍ، أو نفيٍ، أو مخبراً به، أو موصوفٍ، أو يكون حالاً نحو : (أضاربٌ زيدٌ عمراً)، و(ما ضاربٌ زيدٌ عمراً)، و(زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً)، ونحوها[194]. وأجاز الكوفيون والأخفش إعماله وإن لم يعتمد على شيءٍ[195]، وللنحاة في إعمال اسم الفاعل مجرداً من (أل) شروطٌ أخرى كأن لا يصغر، وألا يكون موصوفاً[196].

وإنَّما عمل بهذه الشروط بعلة الشبه للفعل، يقول ابن إيازٍ: " وإنَّما عمل إذا كان للحال والاستقبال لشبهه بالفعل في وزنه بخلافه إذا كان ماضياً[197].

ب- إذا كان محلى بالألف واللام، وهو يعمل عمل فعله مطلقاً، سواء أكان دالاً على الحال والاستقبال أم كان دالاً على الماضي، ولا يشترط فيه ما مرَّ بنا من شروط إعمال المجرد من الألف واللام، إلا شرط عدم التصغير[198].

وقد ذكر ابن إيازٍ إعمال اسم الفاعل المحلى بالألف واللام مطلقاً وعلل ذلك بقوله : " فإذا تعرَّف باللام تساوى الجميع في العمل، كقولك : (هذا الضاربُ زيداً غداً)، أو(الساعة)، أو (أمس)، وعلته أنَّ الألف واللام بمعنى (الذي)، و(ضاربٌ)، وإنْ كان اسماً في اللفظ فهو في التقدير فعلٌ؛ لوقوعه في الصلة ... فهو كالفعل، والفعل لا تتفاوت حاله في العمل مع تفاوت أزمنته، فأقوى أحواله هذه "[199].

فالعلة علة شبه بالفعل، وهذا الشبه أقوى ما يكون في اسم الفاعل عند كونه صلة لـ(أل)؛ لأنَّ (أل) هنا موصولة بمعنى (الذي)[200]، وصلته لا تكون إلا جملة أو في معنى جملة[201]، والمراد بمعنى الجملة اسم الفاعل؛ لأنَّه هنا " بمعنى الفعل، فلمَّا كان في مذهب الفعل عمل عمله، فهو اسم لفظاً وفعلٌ معنىً، وإنَّما حوِّلَ لفظ الفعل فيه إلى الاسم؛ لأنَّ الألف واللام لا يجوز دخولهما على لفظ الفعل، فكان الذي أوجب نقل لفظه حكم أوجبه إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله "[202]. فاسم

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الفاعل أشبه الفعل المضارع في المعنى[203]، وجرى عليه في اللفظ في الحركات والسكنات[204]، ووقع موقع الفعل؛ لأنَّ قولنا : جاءني القائم أبوه، أي : جاءني الذي قام أبوه[205]، فاستحق لتمام المشابهة عمل فعله مطلقاً.

وإذا تابعنا العلة عند سيبويه وجدناه يعلل عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل) بتعذر الإضافة إليه، يقول : "وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً، فصار في معنى هذا الذي ضرَبَ زيداً، وعَمِلَ عَمَله، لأنَّ الألفَ واللام مَنَعَتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين. وكذلك : هذا الضاربُ الرجلَ، وهو وجهُ الكلام"[206]، فالعلة علة تعذُّرٍ؛ ذلك " أنَّ اسم الفاعل الذي في معنى الفعل الماضي كان حكمه أن يضاف إلى المفعول به، كقولك : (هذا ضاربُ زيدٍ)، فلمَّا دخلت الألف واللام فمنعت الإضافة واحتيج إلى ذكر المفعول للفائدة نصب"[207]. فتعذر الإضافة وابتغاء الإفادة بذكر المفعول هي علة إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ(أل) سواءٌ دلَّ على الحال والاستقبال أم دلَّ على الماضي، ونسب هذا التعليل إلى الفرَّاء أيضاً[208].

وما اعتلَّ به ابن إيازٍ اعتلَّ به أكثر المتأخرين، فقد اعتلَّ بعلته النيليُّ، وابن النحاس، وابن شرف شاه، وصاحب حماة، والجوجريُّ[209].

وهذه التعاليل إنَّما تتمُّ على رأي جمهور النحاة في أنَّ (أل) موصولة، فأمَّا على رأي الأخفش فلا يعمل اسم الفاعل بحالٍ، و(أل) فيه معرِّفةٌ كما هي في (الرجل) لا موصولة، والنصب بعده على التشبيه بالمفعول به، نحو : (هذا الحسنُ الوجهَ)[210].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ثالثاً : حروف الجرِّ :

علة عمل حروف الجرِّ، وعلة عملها الجرَّ من دون غيره :

ذكر سيبويه أنَّ الجرَّ لا يكون في الكلام إلا بالإضافة، وهو خاص بالأسماء، وينجرُّ الاسم المضاف إليه بثلاثة أشياءٍ هي الاسم، والظرف، وشيء ليس باسمٍ ولا ظرفٍ، وعنى به سيبويه حروف الجرِّ[211].

وهذه الحروف عشرون حرفاً في ما ذكره ابن مالكٍ في الألفية، وسميت حروف الجرِّ؛ لأنَّها تعمل الجرَّ فيما دخلت عليه فسميت بأثرها، وأيضاً تسمى حروف الإضافة لأنَّها تضيف إلى الاسم ما قبله أو ما بعده، فبقولك : مررتُ بزيدٍ، أضفت المرور إلى زيد بالباء، وبقولك : ربَّ رجلٍ يقول ذاك، أضفت القول إلى الرجل بربَّ[212].

ولَّما كانت هذه الحروف عاملة في الاسم، والعمل بحق الأصالة إنَّما هو للفعل، فينبغي أن يُسألَ عن العلة في عملها، وقد ذكر ابن إيازٍ علة ذلك بقوله : "وعملت لاختصاصها بالأسماء، وكان عملها الجرَّ لما قاله الجزوليُّ، وهو أنَّ ما اختصَّ بالاسم فأصله أن يعمل الجرَّ، إلا أن يعرض فيه شَبه الفعل، كـ(إنَّ) وأخواتها"[213].

فابن إيازٍ يعلل لأمرين، **الأوَّل** : تعليله عمل هذه الحروف بعلة الاختصاص، لأنَّهم حصروا العمل بالنسبة للحرف في حال الاختصاص، إلا في (ما) و(لا)، و(حتى)[214]؛ لأنَّ حروف الجرِّ كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعانٍ في غيرها، فاستحقت أن تعمل، لأنَّ كلَّ ما لازم شيئاً، وهو خارج عن حقيقته أثر فيه غالباً[215].

وهي إنَّما تعمل بعلة الاختصاص لأنَّها لَّما اختصت أشبهت الفعل لاختصاصه بالاسم في لزوم الدخول عليه والعمل فيه، ونسب الأبذيُّ[216](ت680ه) هذه العلة إلى حذاق النحويين[217].

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وعلة الاختصاص هذه هي علة أغلب النحاة[218]، ولم أر من النحاة من خالف إلى غير هذه العلة، إلا أبي علي الشلوبين(ت562ه) الذي يرى أنَّ ما ذكره الجزوليُّ من علة الاختصاص فاسدٌ؛ لأنَّ (لو) مختصة بالفعل، و(لولا) مختصة بالاسم، ولو كان ما ذكروه صحيحاً لعملتا؛ ولذلك لم يذكره سيبويه، وإنَّما ذكره ابن السراج وتبعه عليه النحاة[219].

والثاني : تعليله عملها الجرَّ من دون غيره بأنَّ ما اختص بالاسم من الحروف فالأصل فيه أن يعمل الجرَّ، ولا يعمل الرفع والنصب إلا إذا شابه الفعل كشبه (إنَّ) وأخواتها للفعل كما بيِّن في موضعه من هذا البحث[220]، وهذا معناه أنَّه عمل الجرِّ لأنَّه الحركة المختصة بالاسم، لأنَّ الرفع والنصب قد دخلا الفعل، ولأنَّ الفعل قد استبدَّ بالرفع والنصب عملاً، فلم يبق إلا الجرِّ[221]. وهذا الذي ذكره ابن إيازٍ هو تعليل أبي البركات الأنباريِّ في أحد وجهين. وإذا تتبعنا تعليل النحاة لعمل هذه الحروف الجرَّ من دون غيره عند النحاة نجد أنَّ الوراق اعتلَّ بعلة المناسبة بين وظيفة حرف الجرِّ النحوية وبين مخرج الياء التي هي علامة الجرِّ والكسرة التي هي بعضها، إذ يرى : " أنَّ حروف الجرِّ تكون موصلة للأفعال إلى ما بعدها، فتدخل مرَّة على الفاعل، ومرَّة على المفعول بِهِ، كقولك في الفاعل: ما جاءنِي من أحدٍ، والأصل: ما جاءني أحدٌ، وتدخل على المفعول، كقولك: ما رأيت من أحدٍ، ومعناهُ: ما رأيت أحداً، فلمَّا كانت هذه الحروف تدخل على الفاعل والمفعول، جعل حركتها بين حركة الفاعل والمفعول متوسطاً، وهو الكسر، لأنَّهُ وسط اللسان، والضم من الشفة، والفتح من أقصى الحلق، فلهذا خص بالجرِّ"[222].

وقد اعتلَّ أبو البركات الأنباريُّ بعلة المناسبة أيضاً؛ إذ يرى أنَّ هذه الحروف" إنَّما عملت الجرَّ لأنَّها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجرُّ وقع وسطاً بين الرفع

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

والنصب، فأعطي الأوسط الأوسط"[223]. أمَّا أبو البقاء العكبريُّ فقد اعتل بعلتين هما ما مرَّ من علة ابن إيازٍ، وعلة المناسبة التي اعتلَّ بها الورَّاق والأنباريُّ، بينما يرى ابن الخباز(ت639ه) أنَّها " إنَّما عملت هذه الحروف الجرِّ؛ لأنَّها توسطت بين الأسماء والأفعال في إضافة معاني الأفعال فعملت عملاً متوسطاً"[224].

وكما اعترض الشلوبين على علة الاختصاص في عمل هذه الحروف اعترض على علة عملها الجرَّ التي علل بها الجزوليُّ، فهو يرى أنَّ الأصل في الحرف إذا لم يشبه بالفعل أن لا يعمل شيئاً، فهو "لا يعمل عملاً ليس له بحق الشبه إلا عمل الجرِّ إذا كان مضيفاً إلى الفعل أو ما في معناه إلى الاسم"[225]، وهذا لا يبتعد كثيراً عما ذكره ابن إيازٍ إلا في إنكار عمل الحرف للجرِّ بحق الأصل.

ومن المحدثين الدكتور مهدي المخزوميُّ الذي أنكر أنَّ تكون الكسرة في الاسم المجرور أثراً لعامل، وإنَّما أصل حروف الجرِّ "أسماء كانت مضافة إلى ما بعدها، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، وكانت الكسرة علماً للإضافة، لا أثراً من آثار العوامل، فالمبدأ مستقيم، والقاعدة عامة"[226]. وهذا الفرض الذي ذكره الدكتور المخزوميُّ يقويه أنَّ بعض حروف الجرِّ تكون أسماءً كـ(مذ، ومنذ، وعلى، ومن، وكاف التشبيه)، أو أفعالاً وهي (خلا، وحاشا)، فاستعمال هذه الحروف أسماءً وأفعالاً دليلٌ على المرحلة التي كانت تستعمل فيها هكذا، ومع ذلك يبقى هذا فرضاً حتى يتم تحديد المرحلة التي كانت تستعمل فيها الحروف أسماءً أو أفعالاً ولو على وجه التقريب عن طريق علم اللغة التاريخيِّ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الهوامش

(1) – الغرة في شرح اللمع : 1/ 376، وينظر : قواعد المطارحة : 150- 152.

(2) – ينظر : الأصول في النحو : 1/ 213.

(3) – ينظر : همع الهوامع : 4/ 18، وشرح ابن طولون : 1/ 407، والأسلوب والنحو : 25.

(4) – أبو حاتم سهل بن محمد السجستانيٌّ، من كبار العلماء باللغة والشعر، أخذ عن أبي عبيدة بن المثنى، وأبي زيد الأنصاريٌّ، وأخذ عنه ابن دريد وغيره، له كثير من المؤلفات في اللغة ومختصر في النحو، توفي سنة 248هـ أو255هـ . ينظر : تاريخ العلماء النحويين : 73- 75، ونزهة الألباء : 168- 169.

(5) – الدلائل في غريب الحديث : 2/ 580.

(6) – المحصول : 1/ 444.

(7) – الإرشاد إلى علم الإعراب : 237.

(8) – المقتصد : 1/ 675.

(9) – ينظر : المنهاج : 2/ 95.

(10) – ينظر : علل النحو : 509، والإيضاح : 172، والمقتصد : 1/ 675، وشرح عيون الإعراب : 158.

(11) – ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 312، والإرشاد إلى علم الإعراب : 237.

(12) – ينظر : المقتضب : 4/ 166.

(13) – ينظر : الأصول في النحو : 1/ 214.

(14) – ينظر : شرح التسهيل : 2/ 325- 326.

(15) – ينظر : تمهيد القواعد : 5/ 2256.

(16) – ينظر : همع الهوامع : 4/ 18.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(17) – المرتجل : 160.

(18) – ترشيح العلل : 137.

(19) – التخمير : 1/ 423- 424.

(20) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(21) – ينظر : علل النحو : 509، واللباب : 1/ 284، وشرح المفصل :2/ 17، والإيضاح في شرح المفصل : 1/ 307، والصفوة الصفية : 1/ ق2/ 482- 483.

(22) – ينظر : المحصول : 1/ 444.

(23) – علي بن عيسى بن الفرج، أبو الحسن النحويُّ الربعيُّ، أخذ عن السيرافيِّ وأبي علي الفارسيِّ، له مصنفات منها شرحٌ لإيضاح الفارسيِّ، وشرح لفرخ الجرميِّ، ومقدمة في النحو، توفي سنة 420ه. ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة : 2/ 297، والبلغة : 211-212.

(24) – الغرة في شرح اللمع : 1/ 376.

(25) – أسرار العربية : 193.

(26) – ينظر : اللباب : 1/ 284، والبديع في علم العربية : 1/ 186.

(27) – شرح التسهيل : 2/ 326.

(28) – ينظر : شرح ابن الناظم : 230.

(29) – ينظر : تمهيد القواعد : 5/ 2256.

(30) – الخصائص : 1/ 77- 78 .

(31) – شرح الرضيِّ : 2/ 53.

(32) – ينظر : شرح ابن طولون : 1/ 407.

(33) – ينظر : الكنَّاش : 1/ 182، وعمدة ذوي الهمم : 348، وشرح ابن طولون : 1/ 407.

(34) – ينظر : أصول النحو العربيِّ : 115.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(35) – ينظر : المنهاج : 2/ 102.

(36) – كذا في النص، وأحسبه خطأً طباعياً والصواب (الأسماء).

(37) – ارتشاف الضرب : 4/ 1633، وينظر : المقاصد الشافية : 3/ 526، وشفاء العليل : 2/ 559.

(38) – ينظر : المحصول : 1/ 462.

(39) – قواعد المطارحة : 160.

(40) – كتاب سيبويه : 1/ 22.

(41) – المقتضب : 3/ 32، وينظر : التعليل النحويِّ عند المبرِّد في كتابه المقتضب (رسالة ماجستير) : 194.

(42) – التبصرة والتذكرة : 1/ 316.

(43) – شرح عيون الإعراب : 165.

(44) – ينظر : الخصائص : 1/ 183، والاقتراح : 96- 97، وارتقاء السيادة : 94.

(45) – ينظر : الخصائص : 1/ 208، وارتقاء السيادة : 77.

(46) – ينظر : الغرة في شرح اللمع : 1/ 425، وأسرار العربية : 199، والبديع في علم العربية : 1/ 207، وشرح المفصل : 2/ 36-38، وشرح المقدمة المحسبة : 316، وشرح الرضيِّ : 2/ 117- 118.

(47) – ينظر : الصفوة الصفية :2/ ق1/ 503، والبسيط : 2/ 1083، والإرشاد إلى علم الإعراب : 245- 246، والمقاصد الشافية : 3/ 526.

(48) – ينظر : توضيح المقاصد : 1/ 339، وشرح الأشمونيِّ : 262.

(49) – ينظر : البيان في شرح اللمع : 226، وشرح المفصل : 2/ 42.

(50) – ينظر : شرح الدروس في النحو : 265، والمنهاج : 2/ 103.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(51) - ينظر : توضيح المسالك : 1/ 343، والمقاصد الشافية : 3/ 551، وشرح ابن طولون : 1/ 429.

(52)- ارتشاف الضرب : 4/ 163- 1635، وينظر : الإنصاف : 221(مسألة35)، وائتلاف النصرة : 38(مسألة15).

(53) - المحصول : 1/ 467.

(54) - ينظر : العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية :315.

(55) - ينظر : شرح ابن الناظم : 253.

(56) - أبو العباس أحمد بن مُحمَّد بن ولَّاد - وهو الوليد - بن محمَّد النحويُّ، أخذ عن الزجَّاج، له المقصور والممدود، والانتصار لسيبويه على المبرِّد، توفي سنة 332ه. ينظر: بغية الوعاة : 1/ 326.

(57) - الانتصار لسيبويه على المبرِّد : 86.

(58) - البسيط في شرح الكافية : 1/ 564.

(59) - شرح جمل الزجاجيِّ : 284.

(60) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 317، والبيان في شرح اللمع : 227، والمرتجل : 159، وشرح المفصل : 2/ 42، والموشح : 1/ 222، والكنَّاش : 1/ 149، والمنهاج : 2/ 103- 104.

(61) - الغرة في شرح اللمع : 1/ 437.

(62) - التبصرة والتذكرة : 1/ 319.

(63) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 284، والمقاصد الشافية : 3/ 554، وعبارة ابن عصفور مضطربة، وهذا ما فهمه الباحث من كلامه، والله أعلم.

(64) - ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 212.

(65) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 320.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(66) – ينظر : 162.

(67) – البيت للمخبل السعديِّ أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح لابن بريِّ : 188، ولأعشى همدان في المقاصد النحوية : 2/ 421، وشرح أبيات مغني اللبيب : 7/ 26.

(68) – المحصول : 1/ 486- 469.

(69) – ينظر : التخمير : 1/ 451.

(70) – ينظر : اللمحة في شرح الملحة : 1/ 457، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ : 2/ 482، والنحو الوسيط : 1/ 312.

(71) – ينظر : المنهاج : 2/ 72، والمقاصد الشافية : 3/ 361.

(72) – ينظر : المقتضب : 4/ 412، والمحصول :1/ 482، وقواعد المطارحة : 168، والاستغناء في أحكام الاستثناء : 448.

(73) – المحصول : 1/ 480- 481.

(74) – ينظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية (بحث منشور) : 124.

(75) – كتاب سيبويه : 2/ 319.

(76) – مثل النيليُّ قبل هذا الموضع للاستثناء المنقطع بـ(ما بالدار أحدٌ إلا فرساً).

(77) – الصفوة الصفية : 2/ ق1/ 535- 536.

(78) – الكناش : 1/ 196.

(79) – ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 229، والمقتضب : 4/ 233، والأصول في النحو : 1/ 329، واللمع : 80، والجمل في النحو : 155.

(80) – ينظر : المفصل : 314، والتخمير : 4/ 97.

(81) – ينظر : شرح الكافية الشافية : 3/ 1289، وشرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 82، وارتشاف الضرب : 4/ 2179، وشفاء العليل : 2/ 802.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

[82] – ينظر : المحصول : 2/ 663.

[83] – شرح جمل الزجاجيِّ : 2/ 82، وينظر : عمدة ذوي الهمم : 284، وأمَّات الأبواب في النحو وأصول معانيها (رسالة ماجستير): 218.

[84] – ينظر : المحصول : 2/ 663- 664.

[85] – ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 275، والبيان في شرح اللمع : 369، وشرح المفصل : 5/ 49، والجنى الداني : 354، وشرح التصريح : 3/ 468، و قراضة الذهب : 320.

[86] – سورة يوسف من الآية :29.

[87] – مغني اللبيب : 4/ 447.

[88] – رصف المباني : 513.

[89] – ينظر : تمهيد القواعد : 7/ 3540، وشرح المكوديِّ : 2/ 590-591، والنداء في اللغة والقرآن : 75.

[90] – ثمَّة خلاف في الناصب للمنادى، فناصبه عند الجمهور فعلٌ مضمرٌ بعد الأداة تقديره : أنادي، أو أدعو. وقيل الناصب هي الأداة وهي اسم فعل، وقيل الحرف نفسه، وقيل الحرف بنيابته عن الفعل وهو مذهب الفارسيِّ. ينظر: ارتشاف الضرب : 4/ 2179، والمنهاج : 1/ 527، والموشح : 1/ 150.

[91] – ينظر : شرح التسهيل : 385، وارتشاف الضرب : 4/ 2179.

[92] – ينظر : اللباب : 1/ 332.

[93] – ينظر : المنهاج : 1/ 529.

[94] – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق2/ 191.

[95] – ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 390، وقواعد المطارحة : 130- 131.

[96] – المحصول : 2/ 667.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(97) – ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها، وقواعد المطارحة : 131.

(98) – ينظر : المحصول : 2/ 667.

(99) – المحصول : 2/ 667.

(100) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(101) – المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(102) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق2/ 192.

(103) – ينظر : المقاصد الشافية : 4/ 271، وتوضيح المقاصد : 2/ 170، وشرح ابن طولون : 2/ 114.

(104) – الأصول في النحو : 331.

(105) – المحصول : 1/ 668.

(106) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق2/ 193.

(107) – كتاب سيبويه : 2/ 182- 183.

(108) – المصدر نفسه : 2/ 199، وينظر : العلل النحوية في كتاب سيبويه : 200.

(109) – ينظر : في نقد النحو العربيِّ : 59، وفي النحو العربيِّ نقد وتوجيه : 84.

(110)– ينظر : المقتضب : 4/ 206، واللباب :1/ 332، وشرح المفصل : 1/ 317، والتبصرة والتذكرة : 1/ 340، والبديع في علم العربية : 1/ 390، والصفوة الصفية : 1/ ق2/ 191- 192، والمنهاج : 1/ 529، والكنَّاش : 1/ 162.

(111) – ينظر : في النحو العربيِّ نقدٌ وتوجيه : 81.

(112) – ينظر : شرح الوافية نظم الشافية : 203، وشرح ألفية ابن معطي للقواس : 2/ 1064، وتمهيد القواعد : 7/ 3526.

(113) – المحصول :2/ 687.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(114) - ينظر : المنهاج : 1/ 568.

(115) - المقاصد الشافية : 4/ 376.

(116) - كتاب سيبويه : 2/ 218.

(117) - يحتلطون : يجتهدون ويلجُّون. ينظر : كتاب العين : 3/ 171مادة (حلط).

(118) - كتاب سيبويه : 2/ 231.

(119) - ينظر : شرح الوافية نظم الكافية : 203، والموشح : 1/ 172، وشرح التسهيل : 3/ 386، وأسرار النحو : 128.

(120) - ينظر : الإرشاد إلى علم الإعراب : 286، والمقاصد الشافية : 4/ 376.

(121) - ينظر : البيان في شرح اللمع : 407، والصفوة الصفية : 1/ ق2/ 213.

(122) - أمالي ابن الشجريِّ : 419.

(123) - المحصول : 2/ 680.

(124) - ينظر : المنصف : 1/ 15، والإرشاد إلى علم الإعراب : 286.

(125) - ينظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : 228.

(126) - ينظر : البديع في علم العربية : 1/ 426 ، والمنهاج : 1/ 590.

(127) - ينظر : الأصول في النحو : 1/ 355، والتبصرة والتذكرة : 1/ 362، وشرح عيون الإعراب : 273، والبيان في شرح اللمع : 407، واللباب : 342، ورصف المباني : 119، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 455، والمقدمة الجزولية : 201، وأسرار النحو : 127، وقراضة الذهب : 29.

(128) - كتاب سيبويه : 2/ 220.

(129) - جمهرة اللغة : 2/ 802 (مادة رمن).

(130) - ينظر : المحصول : 2/ 680.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(131) - ينظر : الجمل في النحو للخليل : 157، وشرح شافية ابن الحاجب لابن شرف شاه : 2/ 740.

(132) - ينظر : كتاب سيبويه: 4/ 435- 436، وشرح شافية ابن الحاجب للرضيِّ : 3/ 261، ودراسة الصوت اللغويِّ : 267، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين : 340.

(133) - ينظر : النكت : 2/ 170، وشرح المفصل : 1/ 358، و الصفوة الصفية : 1/ ق2 / 214.

(134) - شرح المفصل : 358.

(135) - ينظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 8، والرعاية : 125.

(136) - ينظر : أصوات العربية بين التحول والثبات : 17.

(137) - البديع في علم العربية : 1/ 426.

(138) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(139) - الخصائص : 3/ 129.

(140) - ينظر : الأصول في النحــو : 1/ 355، وأسرار العربية : 243، وشرح المفصل : 1/ 358، والصفوة الصفية : 1/ ق2/ 214، والمقدمة الجزولية: 201، والمقاصد الشافية : 4/ 400- 401، وشرح المكوديِّ : 2/ 620.

(141) - اللباب : 1/ 342.

(142) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/ 455.

(143) - ينظر : المقدمة الجزولية : 197، والتوطئة : 294، وأسرار النحو : 126.

(144) - المحصول : 2/ 671.

(145) - ينظر : شرح المفصل : 1/ 376.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(146)- الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 264، وينظر : البيان في شرح اللمع : 398، واللباب : 1/ 347- 348.

(147) - الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 263.

(148) - ينظر : شرح ابن الناظم : 426.

(149) - كتاب سيبويه : 2/ 255- 256.

(150) - ينظر : اللباب : 1/ 347، وشرح عيون الإعراب : 275.

(151) - ينظر : التبصرة والتذكرة : 1/ 366، واللباب : 1/ 347، وترشيح العلل : 175، والبديع في علم العربية : 1/ 414، وشرح المفصل : 1/ 376.

(152) - ينظر : شرح عيون الإعراب : 275، والإنصاف : 300(مسألة 51)، ونظم الفرائد وحصر الشرائد : 154.

(153) - ينظر : المحصول : 2/ 671.

(154) - قال الأصمعيُّ : " شاة راجن، وداجن وهي التي تكون في البيوت ليست من المراعي". الشاء : 91.

(155) - ينظر : التخمير : 1/ 367، وشرح المفصل : 1/ 376، وتمهيد القــواعد : 7/ 3622.

(156) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 14، وتقريب المقرب : 75، وشرح ابن طولون : 2/ 54.

(157) - كتاب سيبويه : 1/ 434.

(158) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 6/ 64.

(159) – ينظر : البيان في شرح اللمع : 273، وشرح التسهيل : 3/ 313- 314.

(160) - ينظر : شرح المفصل : 2/ 234، وشرح ابن الناظم : 352.

(161) – ينظر : اللباب في علوم الكتاب : 15/ 484، ودليل السالك : 2/ 181.

(162) - المحصول : 2/ 861.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(163) - ينظر : الغرة في شرح اللمع : 2/ 727، وشرح ابن الناظم : 350.

(164) - ينظر : شرح ابن الناظم : 35، وشرح ابن طولون : 2/ 54.

(165) - ينظر : الغرة في شرح اللمع : 2/ 727، وشرح الدروس في النحو : 517.

(166) - اللباب : 1/ 404.

(167) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 417، والصفوة الصفية : 2/ ق1/ 706-707، وأسرار النحو : 163.

(168) - الكافية في علم النحو : 29، وينظر : عمدة ذوي الهمم : 475.

(169) - ينظر : شرح الرضيِّ : 3/ 14.

(170) - ينظر : البسيط في شرح الكافية : 1/ 704- 705، والموشح : 1/ 295، والكنَّاش : 1/ 424.

(171) - ينظر : المفصل : 116، والكافية في علم النحو : 31، وجمع الجوامع : 256، وهمع الهوامع : 5/ 197.

(172) - أي: بالنفس والعين .

(173) - المحصول : 2/ 871- 872.

(174) - ينظر : شرح السيرافيِّ : 9/ 93، والبديع في علم العربية : 1/ 336، والتعليقة على المقرب : 369.

(175) - ينظر : المحصول : 2/ 872.

(176) - ينظر : كتاب سيبويه : 2/ 379.

(177)- ينظر : المقتضب : 3/ 210، والأصول في النحو : 2/ 20، وشرح السيرافيِّ :9/ 93، والغرة في شرح اللمع : 2/ 787، والبديع في علم العربية : 1/ 336، والصفوة الصفية : 2/

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

ق1/ 729، والإرشاد إلى علم الإعراب : 360، والموشح : 1/ 310، وهمع الهوامع : 5/ 197، وأسرار العربية : 167.

(178) - ينظر : المقاصد الشافية : 5/ 26.

(179) - الكنّاش : 1/ 234.

(180) - ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 408، والبيان في شرح اللمع : 279، والتخمير : 2/ 82، وتاج علوم الأدب : 365، وعمدة ذوي الهمم : 468.

(181) - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 1/ 413- 414، والمقاصد الشافية : 5/ 26.

(182) - ينظر : شرح التسهيل : 3/ 290، وارتشاف الضرب : 4/ 1947، وشفاء العليل : 2/ 735.

(183) - ينظر : شرح المفصل : 5/ 6، وأسرار العربية : 304، والتخمير : 4/ 76، والأشباه والنظائر : 3/ 210، وعلل النحو : 516.

(184) - المحصول : 2/ 882.

(185) - ينظر : شرح جمل الزجاجيِّ : 1/ 223.

(186) - ينظر : شرح المفصل : 5/ 6.

(187) - المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(188) - ينظر : الأشباه والنظائر : 3/ 210- 214.

(189) - ينظر : أسرار العربية : 302، التخمير : 4/ 76، والصفوة الصفية : 2/ ق1/ 746.

(190) - ينظر : رصف المباني : 473.

(191) - ينظر : الاقتراح : 92- 93، ومنهج النحاة العرب من خلال كتاب الاقتراح للسيوطيِّ : 177.

(192) - ينظر : شرح التسهيل : 3/ 73، وقواعد المطارحة : 72.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

(193) – ينظر : ترشيح العلل : 223، والبسيط : 2/ 999، وشرح شذور الذهب : 396.

(194) – ينظر : قواعد المطارحة : 72، والقواعد الثلاثون : 233، وأوضح المسالك : 2/ 13.

(195) – ينظر : البسيط : 2/ 277، وهمع الهوامع : 5/ 81.

(196) – ينظر : البسيط : 2/ 1000، وشرح التسهيل : 3/ 73.

(197) – المحصول : 2/ 732.

(198) – ينظر : البسيط : 2/ 1001.

(199) – المحصول : 2/ 733.

(200) – ينظر : شرح السيرافيِّ : 4/ 79، وشرح الدروس في النحو : 486.

(201) – ينظر : المقدمة االجزولية : 52، وشرح ابن طولون : 1/ 152.

(202) – شرح المفصل : 4/ 100.

(203) – ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 164.

(204) – ينظر : المحصول : 1/ 731، والتعليقة على المقرب : 238، وشرح شذور الذهب للجوجريِّ : 1/ 684.

(205) – ينظر : شرح ابن طولون : 1/ 153.

(206) – كتاب سيبويه : 1/ 181- 182.

(207) – شرح السيرافيِّ : 2/ 79.

(208) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق2 / 130- 131، ولم أقف على تعليله في معاني القرآن.

(209) – ينظر : الصفوة الصفية : 1/ ق2/ 131، والتعليقة على المقرب : 238، والبسيط في شرح الكافية : 2/ 276- 277، والكنَّاش : 1/ 330 ، وشرح شذور الذهب : 1/ 685.

(210) – ينظر : شرح المفصل : 4/ 100، وارتشاف الضرب : 5/ 2273، وهمع الهوامع : 5/ 82.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

[211] - ينظر : كتاب سيبويه : 1/ 419، وشرح السيرافيِّ : 6/ 46.

[212] - ينظر : المقاصد الشافية : 3/ 561.

[213] - المحصول : 2/ 690.

[214] - ينظر : شرح الجزولية الكبير : 2/ 781، والمحصول : 2/ 716.

[215] - شرح ابن الناظم : 255.

[216] - أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأبَّذيُّ، كان نحوياً ذاكرًا للخلاف في النحو، من أهل المعرفة بكتاب سيبويهٍ والواقفين على غوامضه، توفي في غرناطة سنة (680ه). ينظر : بغية الوعاة : 2/ 166.

[217] - ينظر : شرح الجزولية للأبذيِّ : 1/ 983.

[218] - ينظر : البيان في شرح اللمع : 242، وأسرار العربية : 253، والمقدمة الجزولية : 109، وشرح المفصل : 2/ 124، والصفوة الصفية : 1/ق1/ 163، وشرح ألفية ابن معطي : 1/ 376، وتاج علوم الأدب : 177.

[219] - ينظر : شرح الجزولية الكبير : 2/ 782.

[220] - ينظر : 181- 184.

[221] - شرح ألفية ابن معطي : 1/ 376.

[222] - علل النحو : 290- 291.

[223] - أسرار العربية : 253.

[224] - توجيه اللمع : 227.

[225] - شرح الجزولية الكبير : 2/ 782، وفي عبارته اضطراب ولعلَّ الصواب (إذا كان مضيفاً الفعل أو ما في معناه إلى الاسم).

[226] - في النحو العربي نقدٌ وتوجيه : 80.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

الخاتمة

الحمد لله على ما وفَّق، وبعد هذه المسيرة الماتعة مع هذا العلم الكبير من أعلام النحو العربي وتعليلاته في كتابه المحصول في شرح الفصول أخلص إلى أهم النتائج وهي :

1. بينت الدراسة القيمة العلمية لكتاب المحصول في شرح الفصول من خلال بيان أثره في النحاة الخالفين وفي الدراسات النحوية المتأخرة.
2. بين البحث أنَّ الإكثار من التعليل من قبل نحاة القرن السابع جاء ردَّة فعلٍ تجاه ما دعا إليه ابن مضاء القرطبيُّ من إلغاء العلل الثواني والثوالث وإبطال القياس، فجاء موقف النحاة المشارقة معاكساً ابن مضاء في إطار بؤرة الخلاف وهي العلة والقياس.
3. كانت ظاهرة التعليل النحويِّ أبرز الظواهر في نتاج ابن إيازٍ على العموم وفي المحصول على الخصوص، إذ طغت على غيرها من الظواهر، وقد التفت إلى هذه الظاهرة النحاة بعد ابن إيازٍ كأبي حيَّان الأندلسيِّ.
4. بين البحث أنَّ الفكر الإسلامي المعلل بمورديه القرآن الكريم والسنَّة المطهرة دافعٌ أساسٌ لاتساع ظاهرة التعليل في النحو العربي؛ لنشوء النحو في ظل العلوم الإسلامية وعلى يد نحاة كانوا على إحاطة بهذه العلوم.
5. كان الأثر الأكبر في التعليل هو من قبل العلوم العقلية الإسلامية على يد الاتجاهات العقدية العقلية كالشيعة والمعتزلة، وما تأثر به النحاة من علومٍ يونانية وصلتهم عن طريق المتكلمين الذين بعضهم نحاة كبار كالرمانيِّ والسيرافيِّ، إذ بدا أثر العلوم واضحاً على تعليلات ابن إيازٍ من خلال تقسيمه المنطقيِّ لما يعالجه من مسائل، ومن خلال استعماله مصطلحات هذه العلوم

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

كـ(الخلف)، و(الجوهر)، و(الجنس)، و(النوع)، و(الطَّرد)، و(العكس)، و(الدور)، غير أنَّه لم يغرق فيها كثيراً.

6. قدَّم البحث وصفاً لمجموعة من العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ مما لم يجد وصفاً دقيقاً لها عند الباحثين المحدثين.
7. لم يقتصر ابن إيازٍ في تعليله على تعليل الأحكام النحوية كالوجوب والمنع والجواز، بل اتسع التعليل عنده ليشمل مسائل كالحدود النحوية والعوامل وقضاياها ومسائل الخلاف والترجيح وتعليل المصطلحات النحوية وكلام النحاة إذ شكلت هذه المسائل دوافع تدفعه لممارسة الفكر التعليليِّ.
8. تنوعت أساليب ابن إيازٍ في الإدلاء بالعلة بين النص الصريح عليها، أو النص الظاهر، أو الإيماء إلى العلة إيماءً.
9. وضحَّ البحث أنَّ ابن إيازٍ من المجوزين لتعليل الحكم بأكثر من علة كما ذهب إليه ابن جني؛ لذلك علل في كثير من مواضع كتابه بأكثر من علة لحكم واحد.
10. صرح ابن إيازٍ بمصادر تعليلاته بنقلها من مظانِّها مباشرةً، أو بنسبتها إلى العلماء من المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وهو مع ذلك قد يهمل نسبة بعض التعليلات اعتماداً شهرتها بين النحاة.
11. كشف البحث أنَّ أغلب تعليلات النحاة، ومنهم ابن إيازٍ، ترجع في الحقيقة إلى تعليلات النحاة المتقدمين لا سيَّما سيبويه، فقد علل ابن إيازٍ كثيراً بتعليلات سيبويه إمَّا بشرحها أو التفريع عليها أو نقل مضمونها دون تغيير.
12. تنوعت العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ بين علل تعليمية وقياسية وجدلية، وكذلك من حيث البساطة والتركيب؛ إذ اعتلَّ بالعلل البسيطة والمركبة.
13. الغالب على العلل التي اعتلَّ بها ابن إيازٍ هي العلل التعليمية الأول كعلة الفائدة، وأمن اللبس، والفرق، والاستخفاف، والاستثقال، والاختصار،

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وغيرها، تليها العلل القياسية كعلة المشابهة التي يقوم عليها قياس الشبه، والعلل التي تتعلق بفكرة الأصل والفرع وبنظرية العامل كعلة الردِّ إلى الأصل، والانحطاط، والاختصاص، وغيرها، إضافة إلى علل هي من نمط العلل الجدلية الثوالث، وهي أقل حضوراً من قسيمتيها، والسبب في ذلك أنَّ غرض ابن إيازٍ من شرحه لكتاب الفصول الخمسون غرضٌ تعليميٌّ.

14. لم يكتف ابن إيازٍ بما ذكره ابن معطٍ من علل البناء، وهي عنده خمسة علل، ولا بما ذكره ابن مالك من حصرها بشبه الحرف، بل ذكر لبناء الاسم اثنتي عشرة علة.

15. أولى ابن إيازٍ اهتماماً بالغاً لتعليل القراءات القرآنية، وإيضاح وجوهها النحوية سواء كانت هذه القراءات سبعية أم عشرية أم شاذة.

16. لم يغفل ابن إيازٍ التعليل للظواهر اللهجية التي تخص إقليماً محدداً أو قبيلةً محددةً، بل علل لها إلى جنب تعليله للغة السائدة.

17. ميَّز البحث بين نمطين من علة المشابهة، المشابهة القياسية التي يقوم عليها قياس الشبه التي تتطلب أصلاً مقيساً عليه، وفرعاً مقيساً، وعلةً، وحكماً، والنمط الآخر من المشابهة تلك العلل التي تنشأ نتيجة محاولة النحاة تفسير ظاهرة معينة من خلال ملاحظة أوجه الشبه مع ظاهرة أخرى قريبة منها كتعليلهم تنكير الحال بشبه التمييز.

18. بين البحث أن وجه الشبه في قياس الضدِّ على الضدِّ لا يشترط أن يكون معنوياً دائماً، بل قد يكون لفظياً كتعليل ابن إياز عمل لا التبرئة بالقياس على نقيضتها إنَّ؛ إذ كلاهما يقعان في صدر الكلام.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

19. استدل ابن إيازٍ بالسماع والقياس لإثبات وجاهة ما يسوقه من تعليلات، فقد استدل بالقرآن الكريم وقراءاته، وبالنصوص النثرية والشعر والرجز، أمَّا القياس فقد اعتمد عليه كثيراً ولاسيَّما قياس الشبه.
20. لم يتعصب ابن إيازٍ لمذهب نحويٍّ على آخر فقد نقل عن الكوفيين والبصريين، إلا أنَّ ميله للبصريين كان أوضح، ومع ذلك ربما نجده يخالف الفريقين ويتفرد بآرائه مما يظهر شخصيته العلمية واضحة جداً في الكتاب، ولم يمنع تأخر عصر ابن إيازٍ ومتابعته للنحاة السابقين من أن ينفرد ببعض التعليلات التي أحسب أنَّها من اجتهاداته في التعليل.

هذا والحمد لله الذي به تتم الصالحات، والصلاة على سيد الكائنات محمد بن عبد الله وعلى آله السادة الطيبين الطاهرين.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

المصادر والمراجع

القرآن المجيد.

أوّلاً : المصادر والمراجع المطبوعة :

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت802هـ)، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت،1407ه-1987م.
- الإبانة عن معاني القراءات، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (دت).
- أبحاث ودراسات في النحو العربي، د. خير الدين فتاح عيسى القاسمي، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2012م.
- ابن الأنباري وجهوده في النحو، د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م.
- ابن جني عالم العربية، د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
- ابن جني النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمَّار، الطبعة الثانية، عمَّان، 1430ه- 2009م.
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمَّار، عمَّان، 1428ه- 2007م.
- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1394هـ-1974م.
- الإتقان في النحو وإعراب القرآن، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، إربد، 1431ه - 2010م.
- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي(ت643هـ)، دراسة

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

وتحقيق د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الثالثة، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1420 هـ - 2000م.

- أحكام القرآن، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، تحقيق محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1937م.
- أخبار النحويين البصريين، القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(ت368ه)، تحقيق طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1374ه- 1955م.
- ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، أبو حيَّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت745ه)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ-1998م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيح يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي (ت1096ه)، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، الرمادي، 1411ه-1990م.
- أرسطو عند العرب دراسة ونصوص غير منشورة، عبد الرحمن بدوي، الطبعة الثانية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978م.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت695هـ)، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، ود. محسن سالم العميري، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1407هـ-1987م.
- إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت767ه) تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، 1422ه - 2002م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1421ه- 2002م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس إسماعيل الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، 1988م.
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي(ت682ه)، تحقيق د. طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402ه- 1982م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577) تحقيق د. محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1377هـ-1957م.
- أسلوب التعليل في اللغة العربية، أحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428ه- 2007م.
- الأسلوب والنحو، د. محمد عبد الله جبر، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1409ه- 1988م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني(ت743ه)، تحقيق د. عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، 1406ه – 1986م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ-1985م.
- أصالة النحو العربي، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان، 1425ه-2005م.
- الأصمعيات، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت216هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، الطبعة السابعة، دار المعارف، القاهرة، 1993م.
- الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب، مصطفى عبد الكاظم الحسناوي، دار صفاء، عمَّان، 1433ه- 2012م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م.
- الأصول دراسة أبستميلوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة- البلاغة، د. تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ-2000م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ-1996م.
- الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، د. علي عبد الله العنبكي، الرضوان للنشر والتوزيع، عمَّان، 1435ه-2014م،
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، د. محمد سالم صالح، الطبعة الثانية، دار السلام، القاهرة، 1430ه- 2009م.
- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللاذقية، 1979.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، الطبعة السادسة، عالم الكتب، القاهرة، 1997م.
- أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد محمد شعبان، مكتبة الآداب، القاهرة، 1427ه-2006م.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي(ت377ه)، د. محمد عبد الله قاسم، دار البشائر، دمشق، 1429ه- 2008م.
- أضواء البيان في علوم القرآن، د. عامر عمران الخفاجي، دار صفاء، عمَّان، 1433ه-2012م.
- الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند السيوطي في الإتقان ومعترك الأقران، د. نادية عبد الرضا علي الموسوي، دار صفاء، عمَّان، 1435ه- 2014م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت338ه)، تحقيق زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1405ه- 1985م.
- إعراب القرآن وبيانه، محمد محيي الدين الدرويش، الطبعة الحادية عشرة، دار ابن كثير، دمشق، 1432ه- 2011م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، 2002م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين، تحقيق السيد حسن الأمين، الطبعة الخامسة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1419ه- 1998م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق د. علي أبو زيد ود. نبيل أبو عشمة وزملائه، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1418 هـ - 1998م.
- الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي المعروف بابن القطَّاع الصقلي(ت 515هـ)، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ -1983م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وشرحه ووضع فهارسه د. صلاح الدين الهوَّاري، المكتبة العصرية، بيروت، 1432ه-2011م.
- الإغراب في جدل الإعراب ولُمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري(ت577هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سورية، 1377هـ-1957م.
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج (ت311ه)، العلامة أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي(ت377ه)، د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، (دت).
- التقاء الساكنين في اللغة العربية دراسة صوتية، آمال الصيد أبو عجيلة محمد، مجلس الثقافة العام، طرابلس، 2008م.
- التقاء الساكنين وتاء التأنيث، د. مهدي جاسم عبيد، الطبعة الأولى، دار عمَّار، عمَّان، 1423ه- 2003م.
- ألفيات النحو الثلاث دراسة متنية مقارنة، د. عبد العالم القريدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2012م.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، بخط يحيى سلوم العباسي، مكتبة النهضة، بغداد، (دت).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسيني العلوي (ت542هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، 1413هـ-1992م.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي(ت581ه)، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، (دت).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت624هـ)، الطبعة الأولى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1424هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت332ه)، دراسة وتحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1416ه-1996م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري(ت577ه)، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761ه)، وبذيله مصباح السالك إلى أوضح المسالك، د. بركات يوسف هبود، الطبعة الثانية، دار ابن كثير، دمشق، 1429ه- 2008م.
- الإيضاح، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1416هـ-1996م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت646ه)، تحقيق د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، 1431ه- 2010م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت، 1399هـ-1979م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن عمر جلال الدين القزويني (ت 739هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الثالثة، دار الجيل، بيروت، (دت).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلامة الشيخ محمد باقر المجلسي(ت1111ه)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الوفاء، بيروت، 1403ه- 1983م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، حققه وخرج أحاديثه جماعة من علماء الأزهر، دار الكتبي، 1414هـ - 1994م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،1420 هـ.
- البديع في علم العربية، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين ابن الأثير (ت606هـ)، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، مطبعة جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1420هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1376 هـ - 1957م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن احمد القرشي الإشبيلي(ت688هـ)، تحقيق د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1407هـ-1986م.
- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الاسترابادي (ت715ه) تحقيق د. حازم سليمان الحلي، المكتبة الأدبية المختصة، قم، 1427ه.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1427ه- 2006م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق محمد المصري، الطبعة الأولى، دار سعد الدين ، دمشق، 1421هـ- 2000م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي(ت539ه)، تحقيق د. علاء الدين حموية، دار عمَّار، عمَّان، 1423ه- 2002م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، مؤسسة الكويت، الكويت، 1421ه -2000م.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، أحمد بن يحيى بن المرتضى(ت840ه)، تحقيق د. محمد طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، 1428ه- 2008م.
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. السيد يعقوب بكر، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1975م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1413 هـ - 1993م.
- تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، 1425هـ-2004م.
- تاريخ علماء المستنصرية، د. ناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد، 1959م.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري(ت442هـ)، تحقيق د. عبد الفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1412هـ - 1992م.
- تاريخ النحو، علي النجدي ناصف، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد أباه، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، 1422ه- 2001م.
- التأليف النحوي بين التعليم والتفسير، الدكتورة وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1427ه- 2007م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري(من نحاة القرن الرابع)، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، مطبعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ-1982م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616ه)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، (دت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616ه)، تحقيق ودراسة د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بيروت، 1433ه -2011م.
- تجديد النحو العربي، د. عفيف دمشقية، طبعة جديدة، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981م.
- تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمَّان، 1421هـ - 2000م.
- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي (ت 885هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين وزملائه، مكتبة الرشد، الرياض، 1421هـ- 2000م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة شرح على ألفية ابن مالك، الشيخ زين الدين عمر بن المظفر بن الوردي(ت749ه)، دراسة وتحقيق د. مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري(ت479ه)، حققه وعلق عليه د. زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1415ه- 1994م.
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق د. حسن الملخ ود. سهى نعجة، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، عمَّان، 1429ه- 2008م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (دت).
- تحفة الغريب، في الكلام على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني(ت828ه)، تحقيق د. محمد بن مختار اللوحي، ود. محمد عبد الله غنضور، عالم الكتب الحديث، إربد، 1432ه- 2011م.
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم، العلامة حسن مصطفوي، مركز آثار العلامة مصطفوي، طهران، 1385ه.
- تذكرة النحاة، أبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406ه- 1986م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيَّان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، 1426هـ-2005م.
- ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617ه)، تحقيق عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، 1419ه- 1998م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، أبو القاسم محمد بن أحمد ابن جزي الكلبي الغرناطي(ت741هـ)، تحقيق د. عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1416هـ.
- التطبيق النحوي، د. عبده الراجحي، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف، الاسكندرية، 1420ه- 1999م.
- تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية (دت).
- التطور النحوي للغة العربية، المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1414ه-1994م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1403هـ -1983م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت377ه)، تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1410ه- 1990م.
- التعليقة على المقرب، بهاء الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس، تحقيق د. جميل عبد الله عويضة، وزارة الثقافة الأردنية، عمَّان، 1434ه- 3004م.
- تعليل الشريعة بين السنة والشيعة الحكيم الترمذي وابن بابويه القمي نموذجين، خالد زهري، دار الهادي، بيروت، 1424ه- 2003م.
- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير بيري الحساني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الوقف السني، بغداد، 1430ه- 2009م.
- التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة ابستمولوجية، د. جلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1994م.
- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، دار المسيرة، عمّان، الطبعة الثانية، 1430ه- 2009م.
- تعليم النحو العربي عرض وتحليل، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، 1428ه- 2007م.
- التعويض في قضايا النحو، د. مصطفى شعبان، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2012م.
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، د. عبد الرحمن محمد إسماعيل، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1402ه- 1983م.
- التغليب في القرآن الكريم، د. عبد الوهاب حسن حمد، دار صفاء، عمَّان، 1432ه- 2011م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- التفاحة في النحو، أبو جعفر النحاس النحوي(ت338ه)، تحقيق كوركيس عـوَّاد، مطبعـة العاني، بغداد، 1385ه-1965م.
- تفسير القرآن، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الملقب بسلطان العلماء (ت 660هـ)، تحقيق د. عبـد الله بـن إبـراهيم الـوهبي، دار ابـن حـزم، بـيروت، 1416هـ- 1996م.
- التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء- التحليل- التفسير، د. حسـن خمـيس الملـخ، دار الشروق ، عمَّان، 2002م.
- تقريب المقرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبـد الـرحمن، دار المسيرة، بيروت، 1402ه- 1982م.
- تنبيه الطلبة على معاني الألفية، سعيد بن سليمان السملالي السوسي(ت882ه)، تحقيـق د. خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، 1429ه- 2008م.
- التوسع في كتاب سيبويه، د. عادل هادي حمادي العبيدي، مكتبة الثقافة الدينية، القـاهرة، (دت).
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1424ه- 2003م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمـد الأزهـري الهـروي (ت370هـ)، تحقيـق محمـد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001م.
- التوطئة، أبو علي الشلوبيني(ت645ه)، تحقيـق د. يوسـف احمـد المطـوَّع، الطبعـة الثانيـة، الكويت، 1401هـ-1981م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، تحقيـق اوتـو بريزل، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1404هـ- 1984م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، 1993م.
- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الـرحيم صـافي(ت1376هـ)، الطبعـة الرابعة، دار الرشيد، دمشق، 1418هـ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- جمع الجوامع في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. نصر أحمد إبراهيم عبد العال ود. صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، 1432ه- 2011م.
- الجملة الاسمية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، 1428ه- 2007م.
- الجملة الفعلية، د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة، 1428ه- 2006م.
- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي(ت170هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ - 1995م.
- كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت337ه)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404ه- 1984م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي(ت749)، تحقيق د. فخر الدين قباوة ود. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين الإربلي(ت741ه)، تحقيق حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1404ه- 1984م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت 1069هـ)، دار صادر، بيروت، (دت).
- حاشية الشيخ يس، الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، بهامش شرح التصريح على التوضيح، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، (دت).
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصَّبان(ت1206هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت).
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت403هـ)، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، (دت).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د. محمد فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمَّان، الطبعة الثانية، 1430ه- 2009م.
- الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، السيد علي خان المدني الشيرازي(ت1120ه)، تحقيق وتعليق السيد أبو الفضل سجادي، مطبعة روح الأمين، قم، 1431ه.
- حدود النحو، شهاب الدين الأبذي(ت860ه)، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1428ه- 2007م.
- الحذف في النحو العربي، تمام حمد عيد المنيزل، دار اليازوري، عمَّان، 2012م.
- حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413ه- 1993م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت521ه)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، (دت).
- الحمل على المعنى في العربية، د. علي عبد الله العنبكي، ديوان الوقف السني، بغداد، 1433ه- 2012م.
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد الشيباني المعروف بابن الفوطي(ت723ه)، تحقيق مهدي النجم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1424ه – 2003م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي(ت1093هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418 هـ - 1997م.
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني (392ه)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، د. عبد القادر رحيم الهيتي، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1993م.
- الخلاصة النحوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، 1420ه-2000م.
- الخلاف بين النحويين دراسة – تحليل – تقويم، د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1405ه- 1984م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدارا للكتاب العالمي، عمَّان، 2006م.
- دراسات في ظواهر نحوية، د. عبد الرحمن فرهود وزملاؤه، دار صفاء، عمَّان، 1431ه-2010م.
- دراسات في اللغة والنحو مجموعة بحوث منتخبة، د. موسى حسين الموسوي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، 2013م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1390ه-1971م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن محمد أيوب، مؤسسة الصباح، الكويت، (دت).
- درة الحجال في أسماء الرجال، أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي(ت1025ه)، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة، (دت).
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت 516هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1418ه- 1998م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد خان، الطبعة الثانية، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1392هـ- 1972م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419ه- 1999م.
- الدرس النحوي في الموصل، د. عباس علي الأوسي، دار الفارابي، بيروت، 2010م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي(ت756هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (دت).
- دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري(ق12ه)، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي(ت471ه)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المدني، جدة، 1413ه- 1993م.
- الدليل الشافي على المنهل الصافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي(ت874ه)، تحقيق وتقديم فهيم محمد شلتوت، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دت).
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المهزمي البصري(ت257ه)، وعلي بن حمزة البصري التميمي(ت375ه)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1421ه- 2000م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423ه- 2002م.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1407ه- 1987م.
- ديوان كثيِّر عزة، جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، 1391ه- 1971م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، مطبعة العالم العربي، القاهرة، 1371ه- 1951م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي(592ه)، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1983م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة النحوي(ت527ه) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، 1416ه- 1996م.
- رسالة الحدود، ضمن كتاب رسالتان في اللغة، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان، 1984.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي(ت702ه)، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1405ه- 1985م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، العلامة محمد باقر الموسوي الخوانساري(ت1313ه)، الدار الإسلامية، بيروت، 1411ه- 1991م.
- الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح، د. مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1404ه – 1981م.
- كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد(ت324هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، 1400هـ
- سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، 1413ه- 1993م.
- سعيد الأفغاني وجهوده في علم العربية، د. يوسف الجوارنة، دار اليازوري، عمَّان ، 2011م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني(ت275هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (دت).
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة، (دت).
- الشاء، أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق د. صبيح التميمي، دار أسامة، بيروت، 1407هـ - 1987م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، جامعة الكويت، الكويت، 1394ه- 1974م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، 1406هـ - 1986م.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي(ت385ه)، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، 1394ه- 1974م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف دقاق، الطبعة الثانية، دار المأمون للتراث، دمشق، 1407ه- 1988م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، 1375ه- 1955م.
- شرح الإعراب في قواعد الإعراب، أبو عبد الله محمد بن سليمان المعروف بالكافيجي (ت879ه) دراسة وتحقيق د. عادل محمد عبد الرحمن الشنداخ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، بغداد، 1427ه- 2006م.
- شرح ألفية ابن معطٍ، عز الدين عبد العزيز بن جمعه القوَّاس الموصلي(ت696هـ)، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، 1405هـ.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي(ت953ه)، تحقيق د. عبد الحميد جاسم الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423ه- 2002م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عقيل الهمداني المصري(ت769ه) ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مكتبة الكمال، القاهرة، (دت).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1420هـ-2000م.
- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1410هـ-1990م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، 1428م-2008م.
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت905ه)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، (دت).
- شرح التعريف بضروري التصريف، جمال الدين بن إياز(ت681ه)، تحقيق د. هادي نهر والأستاذ هلال ناجي، دار الفكر، عمَّان، 1422ه- 2002م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت761ه)، دراسة وتحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، بيروت، 1405ه- 1985م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي(ت669هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، 1419هـ-1999م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شرح حدود النحو للأبذي، ابن قاسم المالكي(ت920ه)، تحقيق د. خالد فهمي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1429ه- 2008م.
- شرح الدروس في النحو، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان(ت569ه)، دراسة وتحقيق د. إبراهيم محمد أحمد الأدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1411ه- 1991م.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، 1428ه- 2007م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي(688ه) شرح وتحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421ه- 2000م.
- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت 715هـ)، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، 1425 هـ- 2004م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري(ت761ه)، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، بيروت، 1426ه- 2005م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري (ت889هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1423هـ-2004م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن بري(ت582ه)، تحقيق د. مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1405ه- 1985م.
- شرح عيون الإعراب، الإمام أبو الحسن علي بن فضَّال المجاشعي(ت479ه)، تحقيق د. حنا جميل حداد، دار اليازوري، عمَّان، 2011م.
- شرح عيون كتاب سيبويه، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي(ت401ه)، دراسة وتحقيق د. عبد ربِّه عبد اللطيف عبد ربِّه، مطبعة حسان، القاهرة، 1404ه- 1984م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، دار المعارف، القاهرة، 1383ه.
- شرح كافية ابن الحاجب، بدر الدين بن جماعة(ت733ه)، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000م.
- شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت 672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (دت).
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق مجموعة من المحققين، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب القومية في القاهرة، 1430ه- 2009م.
- شرح اللمع، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي(ت543ه)، تحقيق إبراهيم بن محمد أبو عباة، عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1411ه-1990م.
- شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير(كان حياً قبل469ه)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420ه- 2000م.
- شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج، محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني، دراسة وتحقيق عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1329ه- 2008م.
- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت643ه)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422ه- 2001م.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت،(دت).

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين، تحقيق ودراسة د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، 1413ه- 1993م.
- كتاب شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي(ت807ه)، تحقيق د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993م.
- شرح الوافية نظم الكافية، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1400ه- 1980م.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، 1972م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي(ت770ه)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1406ه- 1986م.
- الصاحبي كتاب في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مؤسسة المختار، القاهرة، ، 1425هـ-2005م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي(ت393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 هـ - 1987م.
- صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري(ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (دت).
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي(من أعلام القرن السابع)، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، 1419ه.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال(ت578هـ)، عني بنشره وصححه وراجع أصله السيد عزت العطار الحسيني، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1374 هـ - 1955م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الصوت والمعنى في الدرس اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، د. تحسين عبد الرضا الوزَّان، دار دجلة، عمَّان، 2011م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة،1980م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، السيد محمود شكري الآلوسي، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، 1341ه.
- طبقات أعلام الشيعة (الأنوار الساطعة في المائة السابعة)، الشيخ آغا بزرك الطهراني، الطبعة الثانية، تحقيق ولده علي نقي منزوي، مؤسسة مطبوعات اسماعيليان، إيران، قم، (دت).
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلَّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت232هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، (دت).
- الطراز المتضمِّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي (ت745هـ)، (دت)، المكتبة العصرية، بيروت، 1423هـ.
- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، 1417ه –1996م.
- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمَّار، عمَّان، 1407ه- 1987م.
- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، الدكتور عوض المرسي جهادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، (دت).
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998م.
- ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصل، د. مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، 2003م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف، دراسة تحليلية موازنة،د. شعبان زين العابدين محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، 1432ه- 2002م.
- علل التثنية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1992م.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق(ت381ه)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429ه- 2008م.
- العلل النحوية دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري، د. حميد الفتلي، كتاب ناشرون، بيروت، 2011م.
- العلل النحوية في كتاب سيبويه، أسعد خلف العوادي، دار الحامد، عمَّان، 2009م.
- علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بغداد، 1419ه- 2007م.
- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم، جمال الدين علي بن محمد بن سليمان بن أحمد بن هطيل اليمني(ت812ه)، دراسة وتحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمَّان، 1428ه- 2008م.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري(ت170هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد (دت).
- الغرة في شرح اللمع، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، 1432ه- 2011م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، ابن الخباز(ت639ه)، تحقيق حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، الرمادي، 1991م.
- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي(ت224هـ)، د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، 1384هـ - 1964م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، شهاب الدين أحمد بن محمد مكي، الحسيني (ت 1098هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1405هـ - 1985م.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد بن أبي الفتح البعلي(ت709ه)، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1423ه-2002م.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن مهران العسكري(ت 395هـ)، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (دت).
- الفصول الخمسون في النحو، زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي(ت628ه)، تحقيق ودراسة د. محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (دت).
- الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت370هـ)، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية، 1414هـ - 1994م.
- فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1420ه- 1999م.
- الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409ه- 1988م.
- فصول في اللغة والنقد، د. نعمة رحيم العزاوي، المكتبة العصرية، بغداد، 1425ه-2004م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي(ت761هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمَّان،1410هـ 1990م.
- الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية، أحمد بن محمد بن أحمد العاتكي(ت870ه)، تحقيق د. هزاع سعد المرشد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1424ه-2003م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- الفعل في نحو ابن هشام، د. عصام نور الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1428ه-2007م.
- الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، د. علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1423ه- 2003م.
- فلسفة النحو، الخوري يوسف بركات، دار الإنصاف، بيروت، 1949م.
- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم(ت385هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان الطبعة الثانية ، دار المعرفة بيروت، 1417هـ - 1997م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي(ت 898 هـ)، دراسة وتحقيق د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1983م.
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين محمد أمين بن الحنفي(ت1252هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، 1410هـ -1990م.
- فوات الوفيات والذيل عليها، محمد بن شاكر الكتبي(ت764هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1974م.
- في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1984م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1414ه-1994م.
- فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي(ت1170هـ) ، تحقيق د. محمد يوسف فجَّال، الطبعة الثانية، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، 1423هـ-2002م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الرائد العربي، بيروت، 1406ه- 1986م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- في نقد النحو العربي، د. صابر بكر أبو السعود، دار الثقافة، القاهرة، 1988م.
- قراضة الذهب في علمي النحو والأدب، أحمد التائب عثمان زادة(ت1136ه)، حققه وعلق عليه د. محمد التونجي، دار صادر، بيروت، 1998م.
- قواعد المطارحة في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز(ت681ه)، تقديم وتحقيق د. يس أبو الهيجاء ود. شريف عبد الكريم النجار ود. علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد،1432ه- 2011م.
- قواعد المطارحة في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز(ت681ه)، تقديم وتحقيق د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، مكتبة العبيكان، الرياض، 1432ه.
- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، 1353ه.
- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب، د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 1430ه- 2010م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السبتي الأندلسي، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، 1422ه- 2001م.
- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت285هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثالثة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1417هـ - 1997م.
- كتابان في حدود النحو، الشيخ شهاب الدين الأبذي(ت860ه) والشيخ جمال الدين الفاكهي (ت972ه)، دراسة وتحقيق د. توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، (دت).
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجي، مصر، القاهرة، 1425ه- 2004م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، تحقيق رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، 1996م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م.
- كشف المشكل في النحو، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي الملقب بحيدرة اليمني(ت599ه)، قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(ت 1094هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دت).
- الكنَّاش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة(ت732ه)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصرية، بيروت، 1425ه- 2004م.
- الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز، دار عمَّار، عمَّان، 1418ه- 1997م.
- الكوكب الدريُّ فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، جمال الدين الأسنوي (ت772ه)، تحقيق د. محمد حسن عواد، دار عمَّار، عمَّان، 1405- 1985م.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق، 1405هـ - 1985م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، 1416ه- 1995م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت775هـ)، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ - 1998م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- لتحيا اللغة العربية، يسقط سيبويه، شريف الشوباشي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الإفريقي(ت711هـ)، الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، 1414هـ.
- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ)، الطبعة الثانية، دائرة المعرفة النظامية في الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت،1390هـ - 1971م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الطبعة السادسة،عالم الكتب، القاهرة، 1430ه- 2009م.
- اللغة العربية واللسانيات المعاصرة، د. مجيد عبد الحليم الماشطة، دار الرضوان ، عمَّان، 1434ه - 2013م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن الجذامي المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424ه- 2004م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، عمَّان، 1988م.
- مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، د. ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1968م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج(ت311ه)، تحقيق هدى محمود قراعة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1391ه- 1971م.
- المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، 1408هـ - 1987م.
- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، 1984م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي(ت723ه)، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، 1416ه.
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني(ت518ه)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1428ه- 2007م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548ه)، دار المرتضى، بيروت، 1427ه- 2006م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، (دت).
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي، تعليق وتخريج محمود عبد العزيز محمود، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010ه.
- المحاجاة بالمسائل النحوية، جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538ه)، تحقيق د. بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد، 1973م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010م.
- المحرر في النحو، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي(ت702ه)، تحقيق د. منصور علي محمد عبد السميع، دار السلام، القاهرة، 1426ه- 2005م.
- المحصول، محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت606هـ)، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1418هـ - 1997م.
- المحصول في شرح الفصول شرح فصول ابن معطٍ في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار دار عمَّار، عمَّان، 1431ه- 2010م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت458ه)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ - 2000م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر، (د.ت).
- المدارس النحوية أسطورة وواقع، د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان، 1987م.
- مدخل إلى العلوم الإسلامية، الأستاذ مرتضى مطهري، ترجمة حسن علي الهاشمي، الطبعة الثالثة، دار الكتاب الإسلامي، بيروت، 1427ه- 2006م.
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، الدكتور محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، بيروت، (دت).
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1377هـ-1959م.
- مذهب الاختيار في النحو، د. سعيد جاسم الزبيدي، دار كنوز المعرفة، عمَّان، 1432ه-2011م.
- المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب(ت567ه)، حققه وقدم له علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، 1392ه- 1972م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث، القاهرة، (دت).
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، 1412هـ 1992م.
- المسائل الشيرازيات، أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د. حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، 1424ه- 2004م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمَّان، 2002م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، 1406ه- 1986م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (دت).
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ-1980م.
- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل(ت241هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، 1421هـ - 2001م.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت437ه)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، 1424ه- 2003م.
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، 1424ه- 2003م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي الموزعي المعروف بابن نور الدين (ت825ه)، تحقيق د. عائض بن نافع العمري، دار المنار، القاهرة، 1414ه - 1993م.
- المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي (ت610ه)، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، (دت).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت نحو770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (دت).
- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، د. إبراهيم عبود السامرائي، دار جرير، عمَّان، 1432ه- 2011م.
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1410ه – 199م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1401ه-1981م.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977م.
- معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفرّاء(ت207ه)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1422ه-2001م.
- معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411ه -1990م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجَّاج ، تحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1408ه- 1988م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمَّان،1420ه- 2000م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت 626هـ)، تحقيق د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1414هـ - 1993م.
- معجم جموع التكسير في العربية، أبنيتها ودلالاتها، د. عبد الفتاح الحموز، دار جرير، عمَّان، 1433ه- 20012م.
- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1403ه- 1983م.
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، د. أحمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، الكويت، 1408ه- 1988م.
- المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني(ت360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (دت).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405ه- 1985م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1399هـ - 1979م.
- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار، المكتبة الإسلامية، استانبول، (دت).
- المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي(ت680ه)، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2000م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، (دت).
- مفاتيح الغيب، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (ت606هـ)، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1420هـ.
- المفصل في علم العربية، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دراسة وتحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمَّار، عمَّان، 1425ه- 2004م.
- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، (دت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت790ه)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428ه- 2007م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين بن أحمد بن موسى العيني(ت855ه)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426ه- 2005م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، 1982م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المقتصد في شرح التكملة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. عبد الله بن إبراهيم الدرويش، عمادة البحث العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1428ه-2007م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثالثة، مطبعة الأهرام التجارية، القاهرة، 1415هـ-1994م.
- المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي(ت607ه)، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى للطبع والنشر والتوزيع، 1408ه.
- مقدمة العلامة ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون(ت808ه)، تحقيق الأستاذ حجر عاصي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1988م.
- المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، 1392ه- 1972م.
- ملحق موسوعة الفلسفة، د. عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1996م.
- من أسرار اللغة، الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، د. علي سامي النشار، دار النهضة العربية، بيروت، 1404ه- 1984م.
- منثور الفوائد، كمال الدين أبو البركات الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي، بيروت، 1410ه- 1990م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، 1373ه- 1954م.
- من مظاهر التخفيف في اللسان العربي، د. حمزة عبد الله النشرتي،1407ه-1986م.
- المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر، الطبعة الثالثة، دار الغدير، قم المقدسة، 1425ه.
- من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها، الدكتور طاهر الحمصي، دار سعد الدين، دمشق، 1424ه- 2003م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- المنهاج في شرح جمل الزجاجي، الإمام يحيى بن حمزة العلوي(ت749ه)، دراسة وتحقيق د. هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، 1430ه- 2009م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400ه- 1980م.
- منهج النحاة العرب من خلال كتاب الاقتراح للسيوطي المتوفى سنة911ه، د. عبد الحميد حمد محمد الزوي، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، بنغازي، 2009م.
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت874هـ)، حققه ووضع حواشيه د. محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م.
- موسوعة مصطلحات علم الكلام الإسلامي، د. سميح دغيم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1998م.
- الموشح على كافية ابن الحاجب في النحو، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر الخبيصي(ت731ه)، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمَّان، 1433ه- 2012م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق د. المرتضى بن زيد المحطوري الحسني، مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، 1425ه- 2004م.
- الموصولات الاسمية في اللغة العربية، زكريا محمد حسن البطوش، دار جليس الزمان، عمَّان، 2012م.
- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي(ت461ه)، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، الطبعة الثانية، دار عمَّار، عمَّان، 1430ه- 2009م.
- موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث، د. زهير غازي زاهد، دار الزمان، دمشق، 2010م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي(ت1089ه)، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، (دت).
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي(ت581هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1412هـ- 1993م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر، (دت).
- نحو الألفية شرح معاصر لألفية ابن مالك، د. محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، 1990م.
- نحو التيسير، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1404ه- 1984م.
- النحو العربي بين القديم والحديث مقارنة وتحليل، د. عبد الله أحمد بن أحمد محمد، دروب للنشر والتوزيع، عمَّان، 2011م.
- النحو العربي تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره، د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (دت).
- النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت، 1393ه- 1974م.
- والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، 1979م.
- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، 1989م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، المكتبة العصرية، بيروت،1433ه- 2012م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء، د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، بيروت، 1418ه- 1998م.
- نحو المعاني، د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1407ه- 1987م.
- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، 1975م.
- النحو الوسيط، د. سعد حسن علوي، دار صفاء، عمَّان،1433ه- 2012م.
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر، القاهرة، 1938م.
- النداء في اللغة والقرآن، د. أحمد محمد فارس، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1409ه- 1989م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، 1432ه- 2011م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، 1426هـ- 2005م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري(ت833هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتاب العلمية، بيروت (دت).
- النظام النحوي في القرآن الكريم تنازع الأصوات والمعاني، د. عبد الوهاب حسن، دار صفاء، عمَّان، 1431ه-2010م.
- النظام النحوي في القرآن الكريم دلائل الكلم، د. عبد الوهاب حسن، دار صفاء، عمَّان، ، 1431ه-2010م.
- النظام النحوي في القرآن الكريم دلائل النظام النحوي، د. عبد الوهاب حسن، دار صفاء، عمَّان، 1431ه- 2010م.
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمَّان، 2001م.

www.lisanarb.com مكتبة لسان العرب

- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمَّان، 2000م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمَّان، 1427ه- 2006م.
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات بن علي المهلبي (ت583ه)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 1421ه-2000م.
- النظير وأصول النحو في العربية، د. أحمد العزام، دار جليس الزمان، عمَّان، 2010م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1420ه- 1999م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي(ت1229هـ)، مصورة ، مكتبة المثنى ، بغداد، عن اسطنبول، 1951م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون ود. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413ه-1993م.
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت764هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ- 2000م.
- الوحدة والتنوع في النظرية النحوية العربية دراسة ومعجم، الدكتور حسن حمزة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2012م.
- الوساطة بين المتنبي وخصومه، القاضي أبو الحسن علي بن عبد العزير الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (دت).

- الوفيات (معجم زمني للصحابة وأعلام المحدثين والفقهاء والمؤلفين)، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني(ت810هـ)، تحقيق عادل نويهض، الطبعة الرابعة، دار الآفاق، بيروت، 1403ه- 1983م.

ثانياً : المصادر المخطوطة :

- تذكرة في النحو، محمد كريم خان القاجاري (ت1288ه)، مكتبة مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، تحت رقم 7723.
- النفحات الخصيبية، جاسم بن محمد رضا الغراوي، مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف، تحت رقم 2106.

ثالثاً : الرسائل الجامعية :

- أثر النظير في إقامة الحكم النحوي دراسة نحوية، محمد حشيش عداي الجبوري(رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 1433ه- 2012م.
- أمات الأبواب النحوية وأصول معانيها، سهاد مازن فائق العبايجي، (رسالة ماجستير)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2006م.
- إنْ واستعمالاتها في القرآن الكريم، ليلى يوسف محمد نجار، (رسالة ماجستير)، كلية اللغة العربية، جامعة أمِّ القرى، 1410ه- 1989م.
- التّعادلُ في العربية دراسة صوتية صرفية نحوية، ابتسام ثابت محمد(أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1428ه-2007م.
- التعليل النحوي عند المبرد(ت285ه) في كتابه المقتضب، علي عباس فاضل، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل، 1427ه- 2006م.
- شرح ألفية ابن معطٍ لأبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني(ت779ه) السفر الأوَّل دراسة وتحقيق، حسن محمد عبد الرحمن أحمد، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أمِّ القرى، 1414ه- 1994م.

- شرح تحفة الطلاب للعلامة أحمد بن محمد بن الهائم(ت815ه) دراسة وتحقيق، أحمد شيخ عبد اللطيف عثمان، (أطروحة دكتوراه)، كلية اللغة العربية، جامعة أمِّ القرى، 1414ه-1993م.
- شرح الجزولية، أبو الحسن علي بن محمد الأبذي(ت680ه)، سعد غمدان محمد العامري، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أمِّ القرى، كلية اللغة العربية، 1405- 1406ه.
- العلة النحوية عند الرضي في شرح الكافية، علي سعيد جاسم الخيكاني، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة بابل، 2006م.
- المسائل الخلافية النحوية في همع الهوامع لجلال الدين السيوطي(ت911ه) محسن حسين علي، (رسالة ماجستير) كلية الآداب، جامعة بغداد، 1416ه- 1995م.

رابعاً : البحوث المنشورة :

- ابن إياز بين علماء النحو، د. محمد السيد متولي البغدادي، مجلة كلية اللغة العربية بدمنهور، العدد الثاني، 1404ه- 1984م.
- الاختصاص في النحو العربي، د. عماد مجيد علي المفرجي ود. خير الدين عيسى فتاح القاسمي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد الأول، المجلد الخامس، السنة الخامسة، 2010م.
- التقاء الساكنين بين القاعدة والنص، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية الحادية والعشرون، 1422ه- 2001م.
- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، د. تمام حسان، حوليات كلية دار العلوم، القاهرة، 1969م.
- الحمل على النقيض في الاستعمال العربي، الدكتورة خديجة أحمد مفتي، مجلة جامعة أمِّ القرى لعلوم الشريعة واللغة لعربية وآدابها، المجلد 18، العدد 30، جمادى الأولى 1425ه.

- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد 111، 1421هـ-2001م.
- في العلة وأصول اللغة والنحو، د. السعيد شنوقة، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس والثلاثون، العدد الأوَّل، 2007م.
- القواعد الثلاثون، شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق د. عثمان محمد الصيني، مجلة جامعة أمِّ القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة، 1417ه- 1997م.
- النحو قبل أبي الأسود الدؤلي، د. غانم قدوري الحمد، مجلة الحكمة، العدد الحادي عشر، شوال 1417ه.
- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي، وليد حسن محمد عبد الله، (أطروحة دكتوراه) الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2006م.